وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة السليمانية
كلية العلوم السياسية
الدراسات العليا

الصراعات السياسية الإقليمية في الشرق الأوسط:
دراسة في ضوء نظريتي الواقعية و البنائية

أطروحة تقدم بها الطالب

جليل عمر علي

الى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة السليمانية وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية/ العلاقات الدولية

بإشراف:

الأستاذ الدكتور أنور محمد فرج محمود

أستاذ العلاقات الدولية

١٤٤١ هـ ٢٧١٩ ك ٢٠٢٠ م

توصية المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الاطروحة الموسومة بـ**(الصراعات السياسية الإقليمية في الشرق الأوسط: دراسة في ضوء نظريتي الواقعية والبنائية)** لطالب الدكتوراه **(جليل عمر علي)** قد تمت تحت إشرافي في كلية العلوم السياسية–جامعة السليمانية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة (دكتوراه – فلسفة) في العلوم السياسية.

التوقيع:

أ.د.أنور محمد فرج محمود

اللقب العلمي: أستاذ

/ /

توصية المقوم اللغوي

السيد عميد كلية العلوم السياسية المحترم

م/ مراجعة لغوية

إستناداً إلى كتابكم المرقم بـ(١٥٤٩/٣/٣) في (٢٠١٩/١٢/١٢) للقيام بالمراجعة اللغوية لرسالة طالب الدكتوراه السيد **(جليل عمر علي)** تحت عنوان **(الصراعات السياسية الإقليمية في الشرق الأوسط: دراسة في ضوء نظريتي الواقعية والبنائية)**. قمت بمراجعة الرسالة لغوياً، فنقحتها من الأخطاء والهفوات اللغوية، وأدرجت في الرسالة ما هو صواب وصحيح من الناحية اللغوية. والآن فإنَّ الرسالة خالية مما يسبب لها النقص من الجانب اللغوي. لذا أعدت الأطروحة إلى صاحبها ليقوم بتنفيذ ما صوّبناه فيها.

وشكراً، لكم منَّا فائق التقدير والأحترام.

التوقيع:

اسم المقوم اللغوي: أ.م.بيستون علي كريم

التاريخ:٢٠١٩/١٢/١٩

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المتوافرة بشأن أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ**(الصراعات السياسية الإقليمية في الشرق الأوسط: دراسة في ضوء نظريتي الواقعية والبنائية)** لطالب الدكتوراه **(جليل عمر علي)**، أرشح الأطروحة للمناقشة.

التوقيع:

الأستاذ الدكتور:

/ /

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة، نشهد اننا قد أطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة بـ(**الصراعات السياسية الإقليمية في الشرق الأوسط: دراسة في ضوء نظريتي الواقعية والبنائية**)، وقد ناقشنا طالب الدكتوراه (**جليل عمر علي**) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، وكما استمعنا لدفاعه، ونرى أنها جديرة لنيل شهادة (دكتوراه – فلسفة) في العلوم السياسية بتقدير ( ).

التوقيع:
أ.م.د.سمير جسام راضى
عضواً

التوقيع:
أ.م.د.ئازاد عثمان صالح
عضواً

التوقيع:
أ.م.د.دانا على صالح
عضواً

التوقيع:
أ.م.د.كمال عبدالله حسن
عضواً

التوقيع:
أ.د.أنور محمد فرج محمود
عضواً ومشرفاً

التوقيع:
أ.د.حميد شهاب احمد
رئيس اللجنة

مصادقة مجلس الكلية

تمت مصادقة مجلس كلية العلوم السياسية بجامعة السليمانية في جلسته المرقمة ( ) المنعقدة في / / ٢٠٢٠، على قرار لجنة مناقشة أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ(**الصراعات السياسية الإقليمية في الشرق الأوسط: دراسة في ضوء نظريتي الواقعية والبنائية**) المقدمة من الطالب (**جليل عمر علي**)، وقرر المجلس منحه شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسية.

التوقيع

الدكتور: عابد خالد رسول

عميد كلية العلوم السياسية/ جامعة السليمانية

/ /٢٠٢٠

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ
وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ
إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

سورة الحجرات
الآية {13}

الإهداء

إلى كُل من وجد مكاناً يعيش فيه بالأمن والكرامة

أُهدي أطروحتي

"الباحث"

شُكْر و تَقدِير

الحمد لله أقصى مبلغ الحمد.. والشكر لله من قبل ومن بعد على اتمام هذه الدراسة.

مهما تقدمنا وفُتِحت أمامنا طرق النجاح، ووصلنا إلى ما نحلم به، علينا أن نتذكر من كان سبباً في نجاحنا، فمن واجبنا أن نقدم لهم التقدير، والشكر، والاحترام.

يقدم الباحث فائق الشكر والعرفان والإمتنان للأستاذ الفاضل (د.أنور مُحَمَّد فرج)، الذي رعاني بسعة صدره، وبطول صبره، وبسديد رأيه، حتَّى بلغت ما بلغت، فما بلغ دراستي إلى مبتغاه لولا فضله وتوجيهه العلمي وملاحظاته القيمة.

واقدم جزيل الشكر والامتنان إلى كل من عمادة كلية ورئاسة قسم العلوم السياسية وجميع أساتذتي في الفصل التحضيري الذين بذلوا جهداً علمياً قيماً وقديراً معنا.

وأتقدَّم بخالص الامتنان والشكر لكلِّ مَن أمدَّني بالمصادر، أو وجَّهني بالملاحظات والتوجيهات، ولكلِّ مَن أعانني في دراستي، وأخصُّ منهم: الدكتور كمال عبدالله، والدكتور احسان عبدالهادي، والدكتور مُحَمَّد عالي احمد والدكتورة تارا طه، وزملائي د.أيوب مُحَمَّد طيب، وفرهاد جلال مصطفى، وزاناكريم نجم، ومُحَمَّد مصطفى، وباخان ئاكو، وچاوان مُحَمَّد عطا وهاوري حسن حمه، ولكلِّ أساتذة وموظفي كلية العلوم السياسية ومكتبتها.

وختاماً من واجبنا بعد أن أنهي كتابة هذه الدراسة أن أقدم بالشكر والإمتنان إلى زوجتي (شوخان أحمد مُحَمَّد) التي يسرت لي كافة الظروف الممكنة للوصول إلى هذا المبتغى.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون

" الباحث "

قائمة المحتويات

	الموضوع	الصفحة
	المقدمة	١-٩
الفصل التمهيدي	**الإطار المفاهيمي للصراع الدولي واقليم الشرق الأوسط**	١٠-٣٩
المبحث الاول	**الإطار المفاهيمي للصراع الدولي والمفاهيم المتقاربة**	١١-١٩
المطلب الأول	مفهوم الصراع والصراع الدولي	١١-١٤
المطلب الثاني	مفهوم الصراع والمفاهيم القريبة منه	١٥-١٩
المبحث الثاني	**مداخل نظرية لتفسير الصراع الدولي**	٢٠-٢٩
المطلب الأول	المدخل النفسي	٢١-٢٣
المطلب الثاني	مدخل صراعات المصالح	٢٣-٢٤
المطلب الثالث	المدخل القيمي	٢٥-٢٧
المطلب الرابع	مدخل صنع القرار والنظام السياسي الدولي	٢٧-٢٩
المبحث الثالث	**الإطار المفاهيمي لإقليم الشرق الأوسط**	٣٠-٣٩
المطلب الأول	مفهوم النظام الاقليمي	٣٠-٣٣
المطلب الثاني	تاريخ ظهور مصطلح الشرق الأوسط	٣٣-٣٥
المطلب الثالث	إشكالية مصطلح الشرق الأوسط وتعقيده	٣٥-٣٩
الفصل الأول	**تحديد الإطار النظري في سياق نظريات العلاقات الدولية**	٤٠-٨٤
المبحث الاول	**النظرية الواقعية: التقليدية والجديدة**	٤١-٦٣
المطلب الأول	الواقعية التقليدية (Classical Realism)	٤٣-٤٦
المطلب الثاني	الواقعية الجديدة (Neo-Realism)	٤٦-٥٤
الفرع الأول	الواقعية الدفاعية	٤٨-٥٠
الفرع الثاني	الواقعية الهجومية	٥٠-٥٤
المطلب الثالث	النظرية الواقعية: الفاعلون، التفاعلات، والقضايا	٥٤-٦٣
الفرع الأول	الفاعلون الأساسيون في النظرية الواقعية	٥٥-٥٨
الفرع الثاني	التفاعلات في النظرية الواقعية	٥٩-٦١
الفرع الثالث	القضايا في النظرية الواقعية	٦١-٦٣
المبحث الثاني	**النظرية البنائية**	٦٤-٨٤

المطلب الاول	تعريف بالنظرية البنائية	٦٤-٧٠
المطلب الثاني	النظرية البنائية: الفاعلون، والتفاعلات، والقضايا	٧٠-٨٤
الفرع الأول	الفاعلون في النظرية البنائية	٧٠-٧٤
الفرع الثاني	التفاعلات في النظرية البنائية	٧٤-٧٧
الفرع الثالث	القضايا في النظرية البنائية	٧٧-٨٤
الفصل الثاني	**الفاعلون في الشرق الأوسط وفق نظريتي الواقعية والبنائية**	٨٥-١٣٠
المبحث الأول	**الفاعلون في الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية**	٨٦-١٠٣
المطلب الأول	المحور الايراني	٨٩-٩٢
المطلب الثاني	المحور السعودي	٩٢-٩٨
المطلب الثالث	المحور التركي	٩٨-١٠٠
المطلب الرابع	المحور الإسرائيلي	١٠٠-١٠٣
المبحث الثاني	**الفاعلون في الشرق الأوسط وفق النظرية البنائية**	١٠٤-١٣٠
المطلب الأول	الفاعلون الأساسيون في الشرق الأوسط	١٠٤-١١٤
الفرع الأول	ايران بهوية شيعية–فارسية	١٠٥-١٠٧
الفرع الثاني	السعودية بهوية سنية–عربية	١٠٨-١١٠
الفرع الثالث	تركيا بهوية سنية– تركية	١١٠-١١٣
الفرع الرابع	اسرائيل بهوية–يهودية	١١٣-١١٤
المطلب الثاني	الفاعلون من غير الدول في الشرق الأوسط	١١٤-١٣٠
الفرع الأول	فاعلون بهوية قومية – كوردية	١١٥-١٢٠
الفرع الثاني	فاعلون بهوية شيعية	١٢٠-١٢٥
الفرع الثالث	فاعلون بهوية سنية	١٢٥-١٣٠
الفصل الثالث	**التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط وفق نظريتي الواقعية والبنائية**	١٣١-١٧٩
المبحث الأول	**التفاعلات والقضايا الدولية في الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية**	١٣٢-١٥٧
المطلب الأول	التفاعلات الدولية في الشرق الأوسط	١٣٢-١٤٢
الفرع الأول	التفاعلات الصراعية الإيرانية – السعودية	١٣٤-١٣٧
الفرع الثاني	التفاعلات التركية الشرق الأوسطية	١٣٧-١٤٠
الفرع الثالث	التفاعلات الصراعية الإسرائيلية الشرق الأوسطية	١٤٠-١٤٢

المطلب الثاني	القضايا الدولية في الشرق الأوسط	١٤٢-١٥٧
الفرع الأول	القضية الكوردية	١٤٢-١٤٥
الفرع الثاني	القضية الفلسطينية	١٤٥-١٤٨
الفرع الثالث	القضية اليمنية	١٤٨-١٥٠
الفرع الرابع	القضية العراقية	١٥٠-١٥٣
الفرع الخامس	القضية السورية	١٥٤-١٥٧
المبحث الثاني	**التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط وفق النظرية البنائية**	١٥٨-١٧٩
المطلب الأول	التفاعلات والقضايا بين الهويتين الشيعية-السنية	١٥٨-١٦٥
الفرع الأول	صراع الهويتين الإيرانية الشيعية-السعودية السنية	١٥٩-١٦١
الفرع الثاني	صراع الهويتين الشيعية- السنية في العراق	١٦١-١٦٣
الفرع الثالث	صراع الهويتين الشيعية- السنية في اليمن	١٦٣-١٦٥
المطلب الثاني	التفاعلات والقضايا بين الهويات القومية	١٦٥-١٧٥
الفرع الأول	صراع هوية القوميتين التركية- الكوردية	١٦٦-١٦٨
الفرع الثاني	صراع هوية القوميتين العربية – الكوردية	١٦٨-١٧٢
الفرع الثالث	صراع هوية القوميتين الفارسية – الكوردية	١٧٢-١٧٥
المطلب الثالث	التفاعلات والقضايا بين الهويتين الإسلامية-اليهودية	١٧٥-١٧٩
الفرع الأول	صراع الهويتين الإسلامية السنية – اليهودية	١٧٥-١٧٨
الفرع الثاني	صراع الهويتين الإسلامية الشيعية – اليهودية	١٧٨-١٧٩
	الخاتمة والإستنتاجات	١٨٠-١٨٤
	قائمة المصادر والمراجع	١٨٥-٢٠٧
	ملخصات الدراسة باللغات العربية والكوردية والإنجليزية	

قائمة الأشكال والجداول

الأرقام	العناوين	رقم الصفحة
الشكل الرقم (١)	دالة الصراع الدولي صعوداً ونزولاً	١٨
الشكل الرقم (٢)	النموذج النظري لمورجنثاو	٤٥
الشكل الرقم (٣)	المتغيرات الرئيسة في تشكيل السياسة الخارجية وفقاً للمدرسة الواقعية الجديدة	٤٧
الشكل الرقم (٤)	الأفتراضات الواقعية البنيوية حسب ميرشايمر للتنافس و الصراع الدولي	٥٢
الجدول الرقم (١)	التيارات الرئيسة داخل الفكر الواقعي	٥٤
الجدول الرقم (٢)	ملخص النظرية البنائية لمجموعة من المفاهيم في العلاقات الدولية	٦٨
الشكل الرقم (٥)	المتغيرات الرئيسة في تشكيل السياسة الخارجية وفقاً للمدرسة البنائية	٧٦
الجدول الرقم (٣)	الانفاق العسكري في الشرق الأوسط وشمال أفريقا ٢٠٠٧-٢٠١٦	٩٦
الشكل الرقم (٦)	محدات سلوك الفاعلين من غير الدول (INSAs) الدوليين	١٢٠

المقدمة

المقدمة

يمكن القول من خلال دراسة العلاقات الدولية إنَّ المأمول من هذه العلاقات هو التعاون، إلاّ أن واقع العلاقات الدولية منذ ظهورها أثبت لنا العكس، فالصراع هو واقع هذه العلاقة، لذا فإن المأمول والواقع لم يتلاقيا بمرور زمن العلاقات الدولية إلا نادراً وفي زمن ومكان محددين، بل حدث أكثر من ذلك وهو فوز الصراع وخسارة تعاون هذا الرهان.

إن مصطلح الصراع (Conflict) مصطلح شامل يحتوى في طياته على مجموعة من المفاهيم المقتربة منه مثل (الحرب War، والأزمة Crisis، والنزاع Dispute، والتوتر Tensions، والمنافسة Competition، وغيرها)، ففي صيرورة زمن الصراع قد يحدث كُل من هذه التفاعلات وقد ينتهي إلاّ أن الصراع يدوم لمدة طويلة عادة ولا ينتهي بسهولة أو قد لا ينتهي أبداً، وإن خف إلى مستوى المنافسة أحياناً. لأن الصراع هو نتيجة تصادم الإرادات والقيم وذات جذور تأريخية طويلة ويتفاعل في الحاضر وقد يستمر في المستقبل. أما الحرب والأزمة والنزاع والتوتر فهي وليدة لحظة تاريخية يدوم لمدة وتنتهي بمدد من الزمن، لذلك يمكننا القول إذا كان الصراع هو الزمن نفسه فإن المفاهيم الأخرى التي ذكرناها هي بمثابة نقطة الإنعطاف من هذا الزمن.

وأن الصراع في حقل العلاقات الدولية يحدث ضمن ما يعرف بالنظام الدولي (International System)، والنظام يتكون من الوحدات، والوحدات تتوزع إلى ثلاثة أنواع: الوحدات الرئيسة في النظام الدولي وهي الدول، والوحدات ما تحت الدول وهي حركات التحرر، والمنظمات الإرهابية، وكيانات الأمر الواقع (اقليم كوردستان مثلاً)، والميليشات المسلحة، وغيرها، والوحدات ما فوق الدول كالمنظمات الدولية والإقليمية، وهذه الوحدات قد تتفاعل وتؤثر كل واحدة في الأخرى ضمن النظام الدولي.

وإذا كانت الوحدات تتفاعل في النظام الدولي على المستوى العالمي، فأن النظام الدولي يتضمن في طياته نُظُماً إقليمية كثيرة ومتنوعة، بعضها نظم ذات تفاعلات تعاونية مثل منطقة الإتحاد الأوروبي وأخرى ذات تفاعلات صراعية مثل منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا أخذنا بالنظام الإقليمي للشرق الأوسط كنظام تفاعلي صراعي للدراسة والتفسير من خلال أبرز نظريات العلاقات الدولية (الواقعية والبنائية) الملائمة مع القضايا والتفاعلات الشرق الأوسطية.

ومنذ اللحظة التي يذكر فيها مصطلح الشرق الأوسط، يتبادر إلى الأذهان مفاهيم ومصطلحات مرتبطة بالصراع، فهي منطقة تمتاز بمجموعة فريدة من المعايير تميزها عن باقي النظم الإقليمية في العالم، فهي إقليم جغرافي يتكون من مجموعة من الدول، رسم حدودها بواسطة الدول المستعمِرة دون الرجوع إلى إرادة شعوب هذه المنطقة، وتتضمن دول هذه المنطقة قوميات وديانات ومذاهب متناقضة في الأصل، وهي دول غنية بالموارد الطبيعية وأبرزها الطاقة وهي محط الأنظار والأطماع من قبل الدول العظمى والكبرى في العالم. وهي بالنتيجة دول تعاني من مشاكل وصراعات كثيرة داخلية وخارجية غير

منتهية منذ تأسيس هذه الدول، بعضها تتعلق بسلب إرادة القوميات والأقليات داخل هذه الدول وأخرى تتعلق بالصراع العقيدي سواء بين الديانات أو المذاهب، وثالثهما هي مشاكل نظام الحكم داخل هذه الدول، ورابعهما هي صراع المصالح والقوة والهيمنة والسيطرة من قبل دول المنطقة.

وإذا رجعنا إلى نظريات العلاقات الدولية فهي كثيرة ومتعددة ومتنوعة، كل واحدة منها لها مفهومها الخاص وتنظر إلى هذا الحقل من زاوية معينة وتعطي تفسيراً لما تجري فيها، إلا أن بعضاً منها يسمى بالنظريات الكبرى في العلاقات الدولية وهي رائدة في هذا الحقل ومن أبرزها النظرية الواقعية بإتجاهاتها المختلفة وأخرى حديثة العهد مقارنة بالنظرة الواقعية أتت لملء الفراغ واعطاء تفسير لما لم تستطع أن تفسرها النظريات الأخرى، مثل نظرية البنائية. هذا إضافة إلى النظريات التي قد تبدو أنها لا تخدمنا في هذه الدراسة إلا أن لها مكانة بارزة في حقل العلاقات الدولية مثل النظرية الليبرالية.

فإذا كانت النظرية الواقعية تركز في تفسيرها لواقع العلاقات الدولية على أن الفاعل الوحيد أو الرئيس هي الدول وأن الفواعل الأخرى –إن وجدت– فهي وسيلة بيد الدول تحركها لمصلحتها وهي غير مستقلة في فعلها، وأن منطلق النظرية الواقعية لتفسير الصراع الدولي تتمحور حول القوة والمصلحة والتفاعل الصراعي في عالم فوضوي البنية، فإن الشرق الأوسط هي الأرضية المناسبة لإستخدام هذه النظرية لتفسير ما يجري فيها، خصوصاً ما يتعلق بالصراع بين محاور هذه المنطقة وهي: المحور الإيراني والمحور السعودي والمحور التركي والمحور الإسرائيلي. ويأتي توزيع الشرق الأوسط على هذه المحاور من منطلق أن التفاعلات والقضايا الإقليمية في هذه المنطقة تحكمه اتجاهات تعبر عنها الدول الرائدة في هذه المحاور بشكل رئيسي، وأن سياسات دول المنطقة تقع في مجملها تحت هذه المحاور.

تأتي دور النظرية البنائية لملء الفراغ النظرية الواقعية في تفسيرها للصراعات الشرق الأوسط، بما تتركز في فهم العلاقات الدولية من خلال دور القيم والأفكار والثقافة في تشكيل الهوية للفاعين الدوليين، صحيح أن النظرية البنائية مثلها مثل النظرية الواقعية تعد الدول الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية إلا أنها تعطي دور أكبر لفواعل من غير الدول من خلال تركيزها على دور بناء مادي وبناء اجتماعي لهذه الفواعل وعملية التفاعل المستمرة بين الفاعل والبناء. ومن هنا تعد النظرية البنائية الإجتماعية ملائمة لتفسير الصراعات في الشرق الأوسط في الجزء الذي لا تستطيع النظرية الواقعية تفسيرها.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من عدة نقاط وهي:

١. تأتي في مقدمة نقاط الأهمية لهذه الدراسة، أن الدراسات والبحوث الأكاديمية في هذا المجال تعاني الضعف والندرة، بحيث يمكن القول إنَّ مجرد محاولة إيجاد إطار نظري في ضوء نظريات العلاقات الدولية للصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط تتسم بالمخاطرة والمجازفة من قبل الباحثين.
٢. القيام بتحديد وتوظيف النظريات المناسبة في حقل العلاقات الدولية من أجل محاولة تفسير الصراعات الإقليمية الشائكة في الشرق الأوسط وتتنوع بمدخلات متعددة لدرجة قد يجتمع في قضية واحدة الصراع على القيم وتصادم المصالح والبحث عن الهيمنة والسيطرة من قبل القوى الإقليمية بتدخل القوى الدولية الكبرى ومشاركتها.
٣. محاولة البحث عن التفسير المناسب للصراعات الإقليمية التي قد تدخل في بعضها الصراعات القومية والقضايا الدينية التاريخية المعقدة والتجاذبات المذهبية الشائكة من جانب، ومن جانب آخر يتعدد الفاعلون من الدول ومن غير الدول (الإقليمية والدولية) ويتداخلون في تلك الصراعات بأجندات سياسية واقتصادية ودينية.
٤. هذه الدراسة حاولت أن تحدد أهم التفاعلات والقضايا الإقليمية السائدة في صراعات هذا الإقليم، وهذه النقطة تضيف أهمية عملية وتطبيقية للدراسة بحيث قد تكون القضية لها أبعاد داخلية وإقليمية ودولية في آن واحد، ولا تخلو هذه المحاولة من عوامل جعلت الدراسة صعبة ومعقدة.
٥. وأخيراً السعي والعمل لإيجاد إطار نظري مناسب في حقل نظريات العلاقات الدولية لتفسير موضوع متشعب، واختارت أهم نظريتين ملائمتين في الحقل لموضوع الدراسة وهما الواقعية والبنائية وربطت من خلالهما بين النظرية والواقع في إقليم الشرق الأوسط.

أهداف الدراسة:

إنطلاقاً من الأهمية تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

١. البحث عن تفسير الصراعات في الشرق الأوسط كمنطقة جغرافية تمتاز بتنوع الفاعلين من الدول والفاعلين من غير الدول والتفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية، التي تنتج عنها قضايا كثيرة ومتنوعة ذات أبعاد مختلفة قومية وقيمية ومصلحية وغيرها.
٢. خلافاً للدراسات السابقة في هذا المجال تهدف هذه الدراسة إلى الربط بين الجانب النظري في حقل العلاقات الدولية وتوظيفها لتفسير الصراعات المستمرة في الشرق الأوسط، لكون هذه المنطقة تعاني في تاريخها الحديث والراهن صراعات مزمنة ومتجزرة، وهذه الدراسة محاولة للوصول إلى جذور الصراعات من خلال نظريات العلاقات الدولية كأداة منهجية علمية للوصف والتفسير.

إشكالية الدراسة:

تعرف منطقة الشرق الأوسط بالصراعات والنزاعات والأزمات والحروب كلما تخمد في مكان تظهر في مكان آخر، ونلاحظ أن استخدام مصطلح الشرق الأوسط تاريخياً من قبل الدول الإستعمارية يُعبر عن جيوبوليتيك منطقة غير مستقرة أصلاً وفي مرحلة تحول من سلطة امبراطورية العثمانية وتفتيتها إلى أجزاء ودول دون الرجوع إلى الشعوب والقوميات والطوائف والمذاهب الدينية المكونة لها، بل أكثر من ذلك فقد رسمت حدودها وفق اتفاقيات تعبر عن مصالح الدول الكبرى وقوتها وهيمنتها حينذاك، ومنذ ذلك التاريخ تعاني هذه المنطقة من الصراعات والأزمات والحروب الدائمة والمستمرة، تارة بين الدول وتارة أخرى داخل تلك الدول، أو بين الدول وحركات التحرر القومية أو الفاعلين العنيفين من غير الدول، ويتسبب ذلك في حدوث صراعات على الأرض أو الدين أو المذهب (صراع الوجود) أو صراعات من أجل الهيمنة والسيطرة والنفوذ (المصلحة).

هناك دراسات وكتب بجميع اللغات حول موضوع الصراعات والمشاكل المتعلقة بهذه المنطقة إلا أنه نادراً ما نجد باحثين أعطوا اهتماماً لإيجاد إطار نظري لتفسير صراعات هذه المنطقة ضمن توظيف نظريات العلاقات الدولية لتفسير الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، لأن أية محاولة من هذا النوع تواجه مشكلتين أساسيتين:

الأولى: تتعلق بالنظريات الكبرى في العلاقات الدولية لكون هذه النظريات تدرس العلاقات الدولية على المستوى العالمي خصوصاً، ولا تهتم كثيراً بدراسة الصراعات على المستوى الإقليمي. وتوظيف هذه النظريات لفهم الصراعات الإقليمية وتفسيرها يصبح عملاً شاقاً وصعباً.

الثانية: عدم تمكن أية نظرية القيام وحدها بتفسير كل ما يدور في الشرق الأوسط، كون هذه المنطقة تتنوع وتتعدد من حيث الفاعلين والقضايا والتفاعلات، لذا نحتاج إلى توظيف أكثر من نظرية واحدة من أجل تفسير ما يدور في الشرق الأوسط.

ومن هنا تكمن إشكالية الدراسة في محاولة إجابة عن السؤال هل تستطيع نظريتي الواقعية والبنائية أن تُفسَّر الصراعات السياسية الإقليمية في الشرق الأوسط؟، حيث تم إختيار نظريتين من بين كل النظريات لغرض تطبيقها على الفاعلين والتفاعلات والقضايا الحيوية والشائكة في إقليم الشرق الأوسط من أجل الوصول إلى تفسيرات معقولة ومناسبة لتلك الصراعات الشائكة والمعقدة، ولا ندعي أننا استطعنا أن نغطي كل زوايا الصراعات في الشرق الأوسط بل أن هذه الدراسة هي محاولة جادة لتغطية جانب مهم من ذلك الفراغ في هذا المجال.

نطاق الدراسة:

من الضروري الإشارة هنا إلى نقطتين أساسيتين هما:

١. لا توجد إتفاق نهائي بين الباحثين ودارسي العلاقات الدولية ومراكز البحوث الإقليمية والدولية على ترسيم الحدود الثابتة والنهائية لمنطقة الشرق الأوسط، ويمكن أن يتسع ويتقلص حسب الهدف الذي يسعى إليه الباحث في هذا المجال. ومن أجل رؤية واضحة وإيجاد حل لهذه المشكلة ومحاولة الخروج بدراسة علمية وأكاديمية مقبولة ودون المساس بجوهر المصطلح، وقامت الدراسة بالتحديد المكاني للإقليم الجغرافي المقصود حيث تبدأ المنطقة بـ(جمهورية إيران الإسلامية شرقاً)، وتمتد إلى (جمهورية مصرية العربية غرباً)، و(الجمهورية التركية شمالاً) و(اليمن وعمان جنوباً). وتجدر الإشارة إلى أن الإطار الزمني غير محدد لكون الدراسة أصلاً تتسم بطابع نظري مع التركيز على الصراعات والقضايا الحديثة والمعاصرة مع الإشارة إلى أبعادها التاريخية الضرورية.
٢. من ناحية النظريات المستخدمة لتفسير الصراعات في الشرق الأوسط، اختارت الدراسة (النظرية الواقعية) و(نظرية البنائية) فقط، ويرجع السبب وراء هذا الإختيار إلى القدرة التوثيقية والتفسيرية لهاتين النظريتين والأكثر تلائماً مع موضوع الدراسة لغرض الوصول إلى نتائج مرجوة، لذا ركزنا فقط على نظريتي الواقعية والبنائية كنظريات كبرى في العلاقات الدولية. وهذا الأمر وفرت الجهد والوقت للدراسة وأفادتها في التركيز والتعمق الممكن ومحاولة الوصول بصورة أفضل إلى أهداف الدراسة، في حدود المساحة المسموحة للبحث حسب التعليمات النافذة.

فرضية الدراسة:

الفرضية هي نقطة البداية في كل الدراسات وهي رؤية ضبابية وغير واضحة لموضوع البحث، ولما كانت هذه الدراسة هي حول موضوع يتسم بعدم الوضوح وهي محاولة لإعطاء تفسير نظري لما يجري في واقع الشرق الأوسط من منظور نظريات العلاقات الدولية، فإن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها "إن إقليم الشرق الأوسط تصارعي وفوضوي، ومن الصعب تفسير تفاعلاتها من غير إيجاد إطار نظري تفسيري مستند إلى نظريات العلاقات الدولية".

ومن أجل إثبات الفرضية أو نفيها تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الرئيسة الآتية:

- إلى أي مدى تقدم نظريتي الواقعية والبنائية تفسيرات منطقية لصراعات الشرق الأوسط؟
- وكيف ينظران للفاعلين والتفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط؟

منهجية الدراسة:

إذا كانت المنهجية تعني طريقة وصول الباحث إلى الكشف أو الإقتراب من حقيقة الموضوع بوسائل علمية، فإننا قمنا باستعارة مفاهيم وأدوات من عدة مناهج من أجل إثبات الفرضية أو نفيها، لأن أي منهج بمفرده لا يوصلنا إلى أهداف الدراسة، والأدوات والمفاهيم المناهجية المستخدمة هي:

١. أخذت الدراسة من المنهجين التاريخي والوصفي في الفصول المتعلقة بالجانبين التاريخي والوصفي لنطاق الدراسة، فقد استفدنا من المنهج التاريخي لسرد ما جرى في الشرق الأوسط من الصراعات والحروب والأزمات منذ تشكيل هذه المنطقة. واستفدنا من المنهج الوصفي لتوصيف علمي مناسب للدراسة لطبيعة العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط.
٢. استعرنا من مناهج (النظام الإقليمي في العلاقات الدولية Regional System in International Relations) مفهوم الإقليم وركزنا على عناصر ومفردات ومفاهيم معينة في الجزء المتعلق بتحديد وتفسير الصراع في إقليم الشرق الأوسط، فأخذنا المنطقة كـ(نظام فرعي Sub System) وركزنا على مدخلات وتفاعلات ومخرجات معينة في الشرق الأوسط، على اعتبار أن إقليم الشرق الأوسط يتميز بقدر من (الانقطاع Discontinuity) والخصوصية التي تميزه عن مناطق أخرى، ويتم استخدام النظام الإقليمي كمفهوم يقوم بتجميع دول متجاورة تنتمي لإقليم جغرافي معين وتتقاسم خصائص تفاعلية مشتركة تميزها عن باقي الأقاليم. وعليه فالنظام الفرعي هو تفكيك النظام الدولي إلى أنظمة فرعية، أما النظام الإقليمي فيُعنى بتجميع دول في نظم إقليمية.
٣. أخذت الدراسة بمفهوم (الإطار النظري Theoretical Framework) عند تطبيق نظريتي (الواقعية والبنائية) على الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، أي طبقت النظريتان كأطر منهجية لتفسير الصراعات الإقليمية من حيث الفاعلين والتفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط.

الدراسات السابقة:

أشرنا سابقاً أن الدراسات والبحوث في هذا المجال تتسم بالندرة ولا نجد دراسات شاملة حول تفسير نظريات العلاقات الدولية للصراعات الإقليمية إلا في مجال ضيق أو حالة محددة، وهنا تجب الإشارة إلى ملاحظتين:

الملاحظة الأولى حول الدراسات النظرية: إن المصادر متوفرة باللغتين العربية والإنجليزية ولكن المشكلة أن الدراسات حول نظريات العلاقات الدولية ومن ضمنها (الواقعية والبنائية) لا تشير إلا نادراً إلى النظام الإقليمي بل تبقى في إطار تفسير الصراعات الدولية بين القوى العظمى والكبرى.

الملاحظة الثانية حول الدراسات التطبيقية: مع وجود كم كبير من الدراسات والبحوث حول الشرق الأوسط إلا أنها لا تركز في هذه الدراسات الربط المباشر أو التوظيف التفسيري لنظريات العلاقات الدولية لتفسير شامل لما تجري من صراعات في الشرق الأوسط إلا في بحوث مختصرة أو حالات معينة.

ومن ضمن الدراسات السابقة يمكننا القول أن رسالة الماجستير للطالبة (چاوان محمد عطا أحمد) المعنونة بـ(مفهوم النظام الدولي في نظريات العلاقات الدولية وأثره في تفسير الأزمات الدولية: الأزمة السورية أنموذجاً) هي الوحيدة التي اقتربت من عنوان موضوع البحث، ولكنها اقتصرت على حالة دراسية واحدة في الشرق الأوسط وبطريقة تختلف عن اسلوب تناولنا في الأطروحة.

ومع ذلك اطلعنا على الدراسات السابقة من أجل الاستفادة نظرياً وتطبيقياً ويمكن أن نشير إلى أهمها وهي:

أولاً الدراسات النظرية:

١. الكسندر ونت، النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: د.عبدالله جبر صالح العتيبي، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٦.

٢. د.أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية– دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الأستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧.

٣. جاك دونللي، الواقعية، في: سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤.

٤. د. خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد (٣٠)، العدد (٢)، ٢٠١٤.

٥. شهرزاد أدمام، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، الدوحة،العدد (٨)، نيسان ٢٠١٤.

٦. د.عبدالله بن جبر العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، العدد (١٠٨) شتاء ٢٠١٠.

ثانياً: الدراسات التطبيقية:

١. أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦.

٢. زانا كريم نجم، الفاعلون من غير الدول ودورهم في السياسة العالمية –إقليم كوردستان–العراق انموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإدارية والسياسية– جامعة جرمو، السليمانية، ٢٠١٦، ص٦١–٦٢.

٣. د.جهاد عودة ومحمد أحمد النجار، صراع قيم النظرية السياسية بين إيران وتركيا والسعودية، الناشر المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٧.

٤. چاوان محمد عطا أحمد، مفهوم النظام الدولي في نظريات العلاقات الدولية وأثره في تفسير الأزمات الدولية: الأزمة السورية أنموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة–جامعة السليمانية، ٢٠١٨.

٥. محمود سريع القلم، الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (١٢١)، ٢٠٠٦.

6. Abdullah Ma'rouf Omar, Israel, Jerusalem and the Identity Crisis, International Journal of West Asian Studies, Vol. 3, No, 1, 2011.

من هذا المنطلق يمكننا أن ندعي أن دراستنا محاولة جادة لإيجاد إطار نظري في سياق نظريات العلاقات الدولية لتفسير ما يدور من صراعات في الشرق الأوسط ومن ثمَّ لإتمام واكمال ما موجود في هذا المجال وطرح فكرة أساسية للوصول إلى فهم أعمق للصراعات في الشرق الأوسط.

صعوبات الدراسة:

واجهنا في هذه الدراسة صعوبات كثيرة علمية، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

١. صعوبات تتعلق بجغرافية الدراسة، لكون منطقة الشرق الأوسط منطقة واسعة ويتعدد فيها الفاعلون من أنواع شتى، والتفاعلات فيها كثيرة ومتنوعة، فضلاً عن القضايا ذات الأبعاد المختلفة والمتشعبة منها القومية والقيمية والمصلحية.

٢. جزء كبير من الصعوبات تتعلق بقلة وندرة الدراسات والبحوث التي تربط الجانب النظري بواقع الحال في الشرق الأوسط، وخاصة تطبيق طروحات ومفاهيم نظريات العلاقات الدولية لتفسير واقع الإقليم.

٣. صعوبات أخرى تتعلق بنظريات العلاقات الدولية نفسها، إذ إنَّ هذه النظريات كتبت وطورت من قبل باحثين وأكاديميين من الدول الاوروبية والأمريكية لواقع العلاقات الدولية، خصوصاً على المستوى العالمي والصراع الدائر بين القوى العظمى في العالم، ونادراً ما أشارت إلى النظم الإقليمية كالشرق الأوسط، وإذا فعلت ذلك فإن أحد أطراف الصراع تبقى دولية وليس إقليمية بالكامل، لذلك تم التركيز في مضمون الدراسة على إطار جغرافي محدد وهو إقليم الشرق الأوسط وهنا واجهنا اشكالية كبيرة في إسقاط طروحات النظرية الواقعية والبنائية الاجتماعية على صراعات هذه المنطقة.

هيكلية الدراسة:

في سبيل دراسة علمية وأكاديمية، ومن أجل الوصول إلى أهدافها وإثبات الفرضية أو نفيها وعن طريق البحث عن أجوبة لأسئلة الدراسة، سيتم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة والإستنتاجات، وعلى الشكل الآتي:

سيتم تخصيص الفصل التمهيدي لتناول الإطار المفاهيمي للصراع الدولي والشرق الأوسطي في ثلاثة مباحث، في المبحث الأول سيتم دراسة إطار مفاهيمي لمصطلحي الصراع والصراع الدولي، أما

المبحث الثاني سيتم بحث فيه مداخل الصراع الدولي من الناحية النظرية، وفي المبحث الثالث ستتناول الإطار المفاهيمي لإقليم الشرق الأوسط.

في الفصل الأول فسيتم تناول النظريتين الواقعية والبنائية في مبحثين رئيسين، خصص المبحث الأول لدراسة النظرية الواقعية بشقيها التقليدي والجديد والفاعلين والتفاعلات والقضايا وفق هذه النظرية في ثلاثة مطالب. أما في المبحث الثاني فسيتم دراسة نظرية البنائية في مطلبين الأول مخصص للتعريف بالنظرية البنائية والثاني للفاعلين والتفاعلات والقضايا وفق هذه النظرية نفسها.

وسيتم البحث في الفصل الثاني الفاعلين في الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية والبنائية في مبحثين، ففي المبحث الأول سنتحدث عن الفاعلين في الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية، وخصص المبحث الثاني لتناول الفاعلين في الشرق الأوسط وفق نظرية البنائية.

أما الفصل الثالث والأخير فخصص لدراسة التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط وفق نظريتي الواقعية والبنائية، سيتم بحث في المبحث الأول التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية، وتناول المبحث الأخير التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط وفق نظرية البنائية.

المقدمة:

سمة من السمات الأساسية لواقع العلاقات الدولية هي الصراع بين الوحدات والفاعلين الذين يشكلون هذا الواقع، وإن جذور هذا الصراع متعددة ومختلفة ولا يمكن حصرها في متغير واحد بل إنَّ الصراع بطبيعة حالها يلتقي فيها أكثر من متغير حتى نصل إلى حالة يمكن أن نصفها بأنها صراع من جانب. ومن جانب آخر فإن التفاعلات الدولية على المستوى الكلي تشكل لنا نظاماً دولياً، وأن هذا النظام له ملامح وصفات تتغير بمرور الزمن، إلا أن داخل هذا النظام توجد نظم فرعية تتسم في أغلب الأحيان بطبيعة النظام الدولي نفسها، ومن النظم الفرعية المتعارف عليها دولياً الشرق الأوسط، ويتسم هذا الإقليم بطبيعة تصارعية يتداخل فيه عدد من المسببات كمدخل للصراع فيه سواء على المستوى النفسي للأفراد أو المجتمعات أو صراع المصالح بين مكوناته الداخلية والخارجية أو بسبب المتغير الاقتصادي أو الصراع على القيم وغيرها من الأسباب.

من هذا المنطلق سيتم دراسة الموضوع في ثلاثة مباحث رئيسة على الشكل الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصراع الدولي والمفاهيم المتقاربة.

المبحث الثاني: مداخل نظرية لتفسير الصراع الدولي.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لإقليم الشرق الأوسط.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للصراع الدولي والمفاهيم متقاربة

إن مفهوم الصراع من أبرز المفاهيم المتداولة في العلوم السياسية، فإذا كان الواقع في العلاقات الدولية يتطلب تعاون الدول فيما بينها، فحقيقة هذه العلاقة في الماضي والحاضر وربما المستقبل تؤكد على ترسيخ الصراع الدولي في صوره المتعددة حيث أصبح يشكل الملامح الرئيسة للحياة البشرية.

من هذا المنطلق ستتناول بحث مفهوم الصراع والصراع الدولي والمفاهيم المرتبطة به ومداخل الصراع والصراع الدولي وأسبابه في مطلبين على الشكل الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الصراع والصراع الدولي:

تعد ظاهرة الصراع إحدى الحقائق الثابتة في واقع الانسان والجماعة وعلى كافة مستويات الوجود البشري[١]. وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام العديد من المفكرين إذ حاولوا تحليلها وبيان الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى إثارتها بالتعويل على التأطير النظري للظاهرة الصراعية بكل أبعادها ومضامينها الفكرية والعملية، فضلاً عن التركيز إلى دراسة السبل التي من شأنها تسوية هذه الظاهرة.[٢]

ويرجع أصل مصطلح الصراع (Conflict) الأنجليزية إلى الكلمة اللاتينية (Conflictus) الذي يعنى (الاصطدام) ويعني الشكل الذي يجري التعبير بواسطته عن التناقض. ومن المتعارف عليه في نظرية الصراعات أن يوصف الصراع على أنه الكفاح من أجل تحييد الخصم أو إلحاق الأذى به، وأنه توتر نفسي وعداوة تناحرية، كتحقيق للأهداف على حساب قمع تلك الأهداف المغايرة والمتناقضة لها. ويجري تحليل الصراع من وجهة نظر عدم التطابق بين القيم والأهداف والمصالح، وبين المنافسة الظاهرة والمبطنة.[٣]

إنَّ أدبيات الصراع تعكس ثراءً واضحاً فيما تقدمه من تعريفات لمفهوم الصراع، وتتعدد أيضاً بؤر الاهتمام، ونقاط التركيز التي يوليها المتخصصون أهمية كبيرة عند تناولهم للمفهوم بالدراسة والتحليل، وفي

---

[١] د.أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٦، ص٧.

[٢] كريم سيد كنبار، البيئة الدولية وتسوية الصراع العربي–الاسرائيلي بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١. (متوفر في المكتبة المركزية / جامعة بغداد).

[٣] مجموعة من المؤلفين، علم الصراع، ترجمة: د.إبرهيم استنبولي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٣، ص٦١.

إطار استعراض بعض التعريفات اللغوية التي تقدمها دوائر المعارف والقواميس اللغوية لمفهوم الصراع، فإن دائرة المعارف الأمريكية تعرف الصراع بأنه عادة ما يشير إلى "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته".[١]

وجاء تعريف الصراع في الموسوعة السياسية بـ"تنافس أو صدام بين أثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين (شركات أو الدول) يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة. والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين وقد يكون مباشراً أو غير مباشر، سلمياً أو مسلحاً، واضحاً أو كامناً، وأشهر أنواع الصراعات هي الصراع الدولي والصراع الطبقي".[٢]

أما في قاموس بنغوين للعلاقات الدولية فقد جاء تعريف الصراع على شكل (وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر إلى تحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة).[٣]

في حين يكون الصراع عند رجال الاجتماع نوعاً من العمليات الاجتماعية وفيه يحاول اطراف الصراع افراداً أو جماعات أو حتى الدول تحقيق كل الرغبات التي يحتاجونها ومنع الآخر من تحقيقها.[٤] فداروين كأحد العلماء الطبيعيين أكد على فكرة منطق الصراع والبقاء للأصلح وأخضع تأريخ الانسان وعملية تطوره لقوانين الصراع الحتمي الأزلي بين القوي من جانب والضعيف من جانب آخر.[٥] والماركسيون يرون في الصراع العامل المحرك لتطور المجتمعات، فهذا التطور تطور حتمي بعامل المتناقضات حتى تنتهي بالضرورة إلى مجتمعات متكاملة من غير صراع، فإن الصراع في حد ذاته هو لولب التغيير الاجتماعي.[٦]

وفي الدراسات النفسية يشير الصراع إلى حالة إنفعالية تتسم بالشعور بالتردد والحيرة والقلق والتوتر. وقد تكون له إنعكاسات خارجية على المحيط الإجتماعي، والعكس أيضاً قد يكون صحيحاً أي قد

---

[١] نقلاً عن: د.منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، مصر، العدد (٣)، يوليو ١٩٩٧، ص٣٦.

[٢] د.عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣، ،ص٦٣٢.

[٣] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص٩٤.

[٤] مظهر خزعل فيصل التكريتي، التسوية العربية–الأسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٥. (متوفر في المكتبة المركزية / جامعة بغداد).

[٥] عماد مؤيد جاسم المرسومي، توظيف فكرة العدو في الاستراتيجية الأمريكية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام (جامعة النهرين حالياً)، بغداد، ١٩٩٩، ص٣٩. (متوفر في المكتبة كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين).

[٦] د.محمد طه بدوي، تنظير السياسة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرونة، ١٩٦٨، ص٩٩.

تكون للمحيط الإجتماعي تأثيرات في تأجيج الصراع في نفوس الأفراد، مثل ما يسمى بـ(صراع الأدوار) الذي يحدث في أي موقف تثار فيه توقعات متعارضة لدورين أو أكثر. ويحدث ذلك عندما يوجد فرق واضح بين ما يتوقعه الآخرون من شخص وبين ما يتوقعه الشخص نفسه.[١]

أما مفهوم الصراع في بعده السياسي يشير إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق في المواقف الآنية والمستقبلية المحتملة، ويكون كل منهما أو منهم، مضطراً فيها إلى تبني موقف أو اتخاذه لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى.[٢]

وفي السياق نفسه يقول (د.أحمد فؤاد رسلان) في كتابه (نظرية الصراع الدولي) أن "ظاهرة الصراع تعبر عن موقف ينشأ من التناقضات في المصالح أو القيم بين أطراف تكون على وعي وادراك بهذا التناقض مع توافر الرغبة لدى كل منها للاستحواذ على موضع لا يتوافق بل يتصادم مع رغبات الآخرين.[٣]

وإذا كان الصراع يعبر عن موقف تتعارض فيه القيم بين الاطراف، فإن الصراع الدولي لا يخرج عن هذا السياق إذ يعرفه (د.اسماعيل صبري مقلد) بـ"تنازع الارادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وامكاناتها وهذا ما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق".[٤]

ويعرف هولستي (K.J.Holsti) الصراع الدولي بأنه "الأفعال والمواقف التي تعكس ذلك القدر من التعارض بين إرادات طرفين أو أكثر وفق تعبير أنماط سلوكية عن معارضة واعية ومتجذرة للتناقض القائم بينهما في الغالب".[٥]

وعلى ضوء ماسبقت الإشارة إليه من نماذج التعريفات للصراع والصراع الدولي، يمكن الانتهاء إلى التأكيد على الأبعاد الآتية كمحاور أساسية في التعريف بمفهوم الصراع:

١. أن مفهوم الصراع يعبر عن موقف له سماته أو شروطه المحددة: فهو بداية يفترض تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وهو ثانياً يشارك إدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، ثم هو ثالثاً يطلب توافر الرغبة أو تحقيقها من جانب طرف (أو الأطراف) في تبني

---

[١] يوسف محمد صادق، الإرهاب و الصراع الدولي، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠١٣، ص٩٠-٩٢.

[٢] د. منير محمود بدوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

[٣] د.أحمد فؤاد رسلان، مصدر سبق ذكره، ص٧.

[٤] د.اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية –المفاهيم والحقائق الاساسية، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، العربية، ١٩٧٩، ص٩٩.

[٥] K.J.holsti, International Politics a framework for Analysis, Prence Hall, New Jersey, 1995, 1995, p.328.

موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر، أو (الأطراف الأخرى)، بل أن هذا الموقف قد يتصادم مع باقي هذه المواقف.[١]

٢. الصراع يقوم على قاعدة نتائج السلوك، ويعني الفعل و رد الفعل ومن ثمَّ يقوم على علاقة تفاعل منسق بمعنى المستمر. علماً أن الصراع ينفتح على شتى الاحتمالات، أي يتصاعد إلى أسوء الأساوء أو إلى أحسن الأحاسن، أي بين الحرب والدبلوماسية وبينهما احتمالات كثيرة وغير محددة.[٢]

٣. يمكن التمييز بين الموقف الصراعي من حيث أطرافه بين مستويات ثلاثة:

المستوى الأول: يتعلق بالصراعات الفردية: أي التي يكون أطراف الصراع فيها أفراداً، ومن ثم فإن دائرة مثل هذا الصراع وموضوعه تتجهان إلى أن تكونا محدودتين بطبيعتهما.

المستوى الثاني: يكون الصراع بين الجماعات: وتتعدد أنواع هذا الصراع بتنوع أطرافه، علما أن دائرته ومجالاته تكون عادة أكثر اتساعاً وتنوعاً من نظيرتها في دائرة الصراع الفردي.

المستوى الثالث: يختص بالصراع بين الدول، وهو عادة ما يعرف أيضاً بالصراع الدولي، وتكون دائرة (أو دوائر) الصراع أكثر تعقيداً واتساعاً من المستويين السابقين من الصراعات.[٣]

وفي ضوء كل ما عرضناه من مفهوم الصراع والصراع الدولي وتعريفاته يمكننا الوصول إلى تحديد مفهوم الصراع الدولي وهو تناقض الإرادات والمواقف والقيم بين الفاعلين الدوليين المتصارعين ويتسم بالقلق والتوتر حيال الطرف الآخر وله جذور تاريخية وتدوم مدة طويلة في الحاضر وربما في المستقبل، في إطار علاقة صعود وهبوط ما بين أحسن الأحاسن أي الدبلوماسية وإلى أسوء الأساوء أي الحرب.

ومن هذا المنطلق نعتقد أن الصراع صفة ملازمة للعلاقات الدولية وفي زمن الصراع قد تحدث تفاعلات كثيرة إلا أنها في حالة الهبوط والصعود باستمرار ولما كانت أنها تمس القيم وترتبط بإرادة الأطراف المتصارعة فإن زمن الصراع تتسم بالديمومة والاستمرارية ولا يمكن تصور حله في زمن قصير.

---

[١] د.منير محمود بدوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

[٢] د.مازن اسماعيل الرمضاني، الصراعات الدولية، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير، غير منشورة، جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية/ قسم السياسة الدولية، العام الدراسي (٢٠٠٥-٢٠٠٦).

[٣] د.منير محمود بدوي، المصدر السابق، ص٣٩.

المطلب الثاني: مفهوم الصراع والمفاهيم القريبة منه:

هناك عدة مفاهيم تتداخل وتترابط مع مفهوم الصراع وقد يجب التمييز بينها في سبيل عدم اختلاط المفاهيم والفهم الدقيق لكل مفهوم ومن أبرز المفاهيم المرتبطة بمفهوم الصراع ما يأتي:

أولاً: الحرب والصراع (War & Conflict):

تعد الحرب أكثر صور العنف شيوعاً وشهرة في الصراعات الدولية. وعلى الرغم من الاختلاف حول التعريف الدقيق للمفهوم، أو ما يمكن تسميته التعريف الجامع المانع للحرب.[١] فالحرب هي مظهر من مظاهر الصراع كظاهرة موجودة منذ القدم غير أن أشكالها ووسائل استخدامها أصبحت متطورة. ويتم فيها استعمال السلاح بين المتصارعين، فهي تعني استخدام القوة المسلحة بين جماعتين من البشر تخضعان لنظامين متعارضين لهما مصالح متعارضة.[٢]

ويختلف الصراع عن الحرب، لأن الحرب لا يمكن أن تتم إلا على صورة واحدة بخلاف ما يحدث في ظروف الصراع، ذلك انه خلال كافة مراحل التي تسبق ضغوطه مع الاحتفاظ بالقدرة النسبية على الاختيار بين البدائل.[٣]

وبذلك يختلف الصراع عن الحرب بحيث يمكن القول بأن الحرب هي قمة الصراع بين الطرفين أو أكثر.

ثانياً: الأزمة والصراع (Crisis & Conflict):

تتميز الأزمة الدولية عن غيرها بأن الحافز الذي أنشأها يمثل تهديداً أساسياً لأهداف وقيم الدولة[٤]، فقد جاء في قاموس بنغوين للعلاقات الدولية حول تعريف الأزمة أنها (نقطة تحول مدركة في العلاقات بين فاعلين أو بين فاعلين و بيئتهم)[٥]. فالأزمة إذن، موقف ناجم عن تغير في البيئة الخارجية، أو الداخلية لوحدة القرار السياسي. وهذا الموقف الذي تتشكل ملامحه لحظة حدوثه يكون في إدراكات صانع القرار[٦]، وهذا الموقف يتسم بثلاث خصائص رئيسة هي:[٧]

١. موقف يهدد هدفاً أو أهدافاً مهمة جداً للنظام السياسي الذي يواجه الأزمة.

---

[١] د.منير محمود البدوي، المصدر نفسه، ص٤٨.

[٢] زايد عبيدالله مصباح، السياسة الخارجية، منشورات ELGA، مالطا، جامعة الفاتح–طرابلس، ١٩٩٤، ص١٥١.

[٣] د.خلدون ناجي معروف، التفسير الاسرائيلي للصراع العربي الصهيوني، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، العدد (١)، ١٩٨٨، ص٧.

[٤] د.محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار الجبيل، بيروت، ٢٠٠١، ط٢، ص٣٥٨.

[٥] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

[٦] د.عبدالقادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار الرقيم للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٢٥.

[٧] د.وليد محمد سعيد الأعظمي، الأزمة الدولية: دراسة نظرية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (٣)، تشرين الثاني، ١٩٨٨، ص٤١.

٢. ضيق الوقت المسموح به للرد والاستجابة قبل صدور القرار وتحليله أو حدوث تحول في الموقف بشكل جوهري.
٣. أن يفاجيء صناع القرار بوقوعه.

وليس بالضرورة أن تكون كافة المواقف الدولية أزمات تطابق هذه الخصائص لذا فإن العناصر لتعريف الأزمة هي التهديد وضيق الوقت والمفاجأة.

من هنا يتضح لنا التقارب بين مفهوم الأزمة والصراع لكون الأزمة تعبر عن تصارع إرادتين أو أكثر وتعارض مصالحها. وهي مرحلة متقدمة من الصراع حيث يتحول الصراع إلى أزمة عندما تزداد حدته ويصل لنقطة الخطر. غير أن الصراع قد يكون معروف الأبعاد والاتجاهات وتكون أطرافه وأهدافه معروفة أيضاً وأكثر استدامة من الأزمة إذ الأزمة تحدث فجأة وتنتهي إما بتحوله إلى الحرب أو إلى حالة العلاقات السابقة بين طرفين.

ثالثاً: النزاع والصراع (Dispute & Conflict):

يعرف النزاع في الأدبيات المتخصصة بأنه "تعارض في الحقوق القانونية قد تتم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية"[١] ويختلف عن الصراع من حيث المضمون الذي ينطوي عليه كل منهما. فالنزاع يؤشر إلى تلك الحالة التي تتضمن تباين وجهات النظر واختلافها حول مسائل غالباً ما تكون محكومة بإعتبارات ذات طبيعة قانونية. في حين أن الصراع تحكمه مفاهيم قيميّة وعقائد فلسفية يصعب في الاكثر أن تكون موضع اتفاق بالنسبة لاطرافه. وبهذا التوصيف تكون القضايا المتنازعة عليها من أجل تلك المفاهيم أقرب من أن تتخذ صفة قانونية مادام سلوك أطرافها يشكل خرقاً لوضع قانوني مستقر ومتفق عليه.[٢]

والنزاع الدولي يعرف بأنه "الادعاءات المتناقضة بين شخصين قانونيين دوليين أو أكثر، تنبغي تسويتها بموجب قواعد القانون الدولي".[٣]

ويتضح من التعريف المذكور أنه يشترط في النزاع الدولي ما يأتي:[٤]

١- أن يكون النزاع – قاعدةً عامة – بين شخصين قانونيين دوليين.

---

[١] نقلاً عن: كريم سيد كنبار، مصدر السابق، ص٤٣.

[٢] د.عبدالقادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الاقليمية، جامعة بغداد، بغداد، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ص ٣٧.

[٣] نقلاً عن: خالد حمزة جريمط، تحول آليات الصراع في العلاقات الدولية، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٣٣. (متوفر في المكتبة المركزية / جامعة بغداد).

[٤] محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد ، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت، الكويت ، سنة ١٩٩٤، ص٩٩١. ص٩٩١.

٢- أن تكون هناك ادعاءات سياسية أو قانونية متناقضة بين أشخاص قانونيين، تجب تسويتها. فاختلاف الأنظمة السياسية، أو اختلاف وجهات النظر في بعض المسائل الدولية التي لا تترتب عليها حقوق مباشرة بينهما لا يعد من المنازعات الدولية.

٣- أن تكون الادعاءات المتناقضة مستمرة، فإذا ادعت دولة بحقوق معينة تجاه دولة أخرى، ثم رفضت الأخيرة، وانتهى الأمر بهذه الصورة، فان ذلك لا يعدّ نزاعاً تنبغي تسويته لعدم متابعة الطرف الأول ادعاءاته.

ومن هذا المنطلق نفهم أن النزاع قابل للتسوية والحل عندما تدخل الأطراف والمنظمات الدولية بموافقة المتنازعين في الخلاف وقد تنحل بصورة ترضي كلا الطرفين، ولكن عندما يتطور النزاع ولم يجد طريقاً للتسوية فحينئذ يشكل جزءاً من الصراع بينهما.

رابعاً: التوتر والصراع (Tensions & Conflict):

الصراع يختلف عن التوتر إذ يشير إلى حالة عداء وتخوّف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام – غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضاً فعلياً وصريحاً وجهوداً متبادلة بين الأطراف للتأثير في البعض.[١]

فالتوترات تسبق بداية الصراع وتمثل الجزء الأساس منه، ولكن التوترات لا تسبب الصراعات على الدوام، وليست التوترات بالضرورة متناقضة مع التعاون، ومع ذلك، فإن أسباب التوتر قد تكون قريبة من أسباب الصراع، وإذا كانت التوترات قوية بدرجة كافية فقد تكون هي نفسها سبباً يدفع إلى حدوث الصراع.[٢]

خامساً: المنافسة والصراع (Competition & Conflict):

المنافسة لا تنطوي على الافتراضات التي يتضمنها معنى الصراع. فإذا كان الصراع يتضمن التناقض في الأهداف والتصادم بين القوى والارادات، ويفترض تحطيم ارادة الخصم أو في الاقل تليينها فإن المنافسة قد تأخذ طابعاً سلمياً بعيداً عن كل مظهر من مظاهر العنف والتوتر بالشكل الذي لا ينعكس فيه سلباً على طبيعة العلاقات القائمة بين أطرافها. فالمنافسة قد تحدث بين وحدات سياسية لا تتضمن علاقات التفاعل بينها موقفاً صراعياً. بل قد تتم في ظل ظروف طبيعية وعلاقات وفاقية مستقرة.[٣]

---

[١] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ت: د.وليد عبد الحي، كاظمية للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٥، ص١٤٠.

[٢] د.اسماعيل عبدالفتاح، إدارة الصراعات والأزمات الدولية– تطبيق على الصراع العربي الاسرائيلي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٢.

[٣] د.عبدالقادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص٣٦–٣٧.

والملاحظ أن عنصر التحطيم هو الذي يميز الصراع عن المنافسة، وليس معنى ذلك ان هذا الهدف يتحقق في كل صراع فقد تنتهي جولة أو أكثر من الصراع دون تحقيق أي مكسب لأي من الطرفين.[١]

ومن خلال هذا المطلب يتضح لنا أن مفهوم الصراع يختلف عن مفاهيم (الحرب، والأزمة، والنزاع، والتوتر، والمنافسة) رغم ارتباطه بتلك المفاهيم إلا ان كثيراً من غير المتخصصين في مجال العلوم السياسية وخاصة العلاقات الدولية، يخلطون بين هذه المفاهيم، إلا أن لكل مفهوم دلالة معينة هذا من جانب، ومن جانب آخر إنَّ مفهوم الصراع أشمل وأوسع من كل المفاهيم الأخرى بشكل يمكننا القول إنَّ مفهوم الصراع يتضمن كل المفاهيم المرتبطة به، أي أنه خلال عملية الصراع تحدث عمليات أصغر وأقل ديمومةً. وهنا الصراع يصبح المحور الذي تدور في داخله المفاهيم الاخرى. وسنوضح ذلك في الشكل الآتي:

الشكل الرقم (١)

دالة الصراع الدولي صعوداً ونزولاً

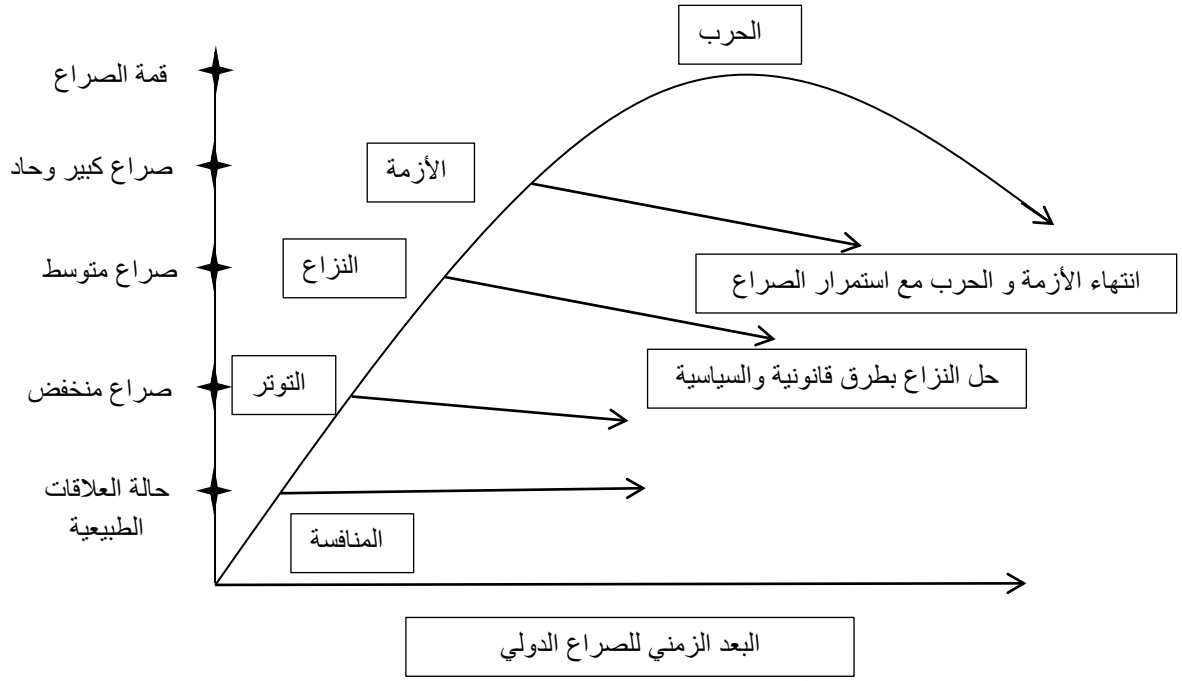

الشكل من صنع الباحث

نقصد هنا بالعلاقات الطبيعية حالة التعاون بين الفاعلين الدوليين ولكن هذا لا يمنع وجود التنافس بينهما مثل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وعندما نتحدث عن صراع مُنخَفض

[١] د.خلدون ناجي معروف، مصدر سبق ذكره، ص٦.

فإن العلاقات تصل بين الطرفين إلى مرحلة الشك والتباين في رؤيتهما للمصلحة دون تعارض صريح بينهما، أما الصراع الكبير والحاد فهو الوصول في العلاقة بين الطرفين إلى نقطة تعارض صريح وعلني في علاقاتهما حول قضية تمس الأمن والسيادة مثل حالة الأزمة، ونقصد بقمة الصراع تفاقم الأزمة والوصول إلى التصادم العضوي والعسكري بين الطرفين كحالة الحرب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المستويات للصراع تختلف بين الأحسن الأحاسن إلى الأسوء الأساوء.

المبحث الثاني

مداخل نظرية لتفسير الصراع الدولي

يبدو من المنطقي عندما نبحث عن شيء لا بد أن نرجع إلى أسباب ظهوره، ولأننا في بحثنا عن الصراع الدولي، نبحث عن شيء مختلف ومعقد، لذا تتصف المداخل المفسرة لظاهرة الصراع الدولي بالتنوع والثراء، والمقصود بالمدخل أسلوب للأقتراب من ظاهرة معينة – قد تكون قد اكتشفت مسبقاً– بغية تفسيرها تبعاً لعلاقتها بأحد العوامل أو المتغيرات المحددة[١]. فلوجود الصراع ضرورات منطقية توجبه، وينطلق من العديد من التصورات والالتزامات والاسباب، والأسباب المحتمة للصراع في تجريده منطقية على درجة عالية من القبول، (فالصراع موجود في الواقع بسبب ظروف الواقع نفسه)، غير أنه –دائماً– ما يأتي في صورة مباشرة ممتزجاً بالكثير من التبريرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، أي أن هناك (سبب) أصيل لكل صراع، وهناك أيضاً تبرير مباشر لوجوده.[٢]

وبناءً على ذلك يمكن لنا ابراز أهم مداخل دراسة ظاهرة الصراع الدولي من قبل بعض الباحثين والأكاديميين على النحو الآتي:

يرى (د.أحمد فؤاد رسلان) في كتابه (نظرية الصراع الدول: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة) أنه يمكن تلخيص أهم النظريات فيما يأتي:[٣]

أولاً: النظريات الميكروكوزمية. وتتكون من (١. النظرية النفسية. ٢. نظرية صنع القرار. ٣. النظريات الاقتصادية).

ثانياً: النظريات الماكروكوزمية: ويتكون من (١. نظريات القوة القومية. ٢. نظريات النظام الدولي).

أما (د.اسماعيل صبري مقلد) في كتابه (العلاقات السياسية الدولية) فيحدد المداخل والمنطلقات النظرية لظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ضمن المخطط الآتي:[٤]

١. المدخل النفسي أو السيكولوجي. ٢. المدخل الآيديولوجي. ٣. مدخل المصالح القومية في نطاق صراعات القوة. ٤. مدخل سباق التسلح. ٥. المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي. ٦.المدخل الجيوبوليتكي. ٧. المدخل السياسي. ٨. المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي. ٩. المدخل

---

[١] زايد عبيدالله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

[٢] د.جهاد عودة، الصراع الدولي– مفاهيم و قضايا، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٥، ص١٨.

[٣] د.احمد فؤاد رسلان، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥–٢٦٤.

[٤] د.اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٤–٢٤٤.

الاقتصادي. ١٠. المدخل الذي يركز على الاختلالات الناتجة عن تزايد دخول الدول القومية الحديثة الاستقلال إلى المجتمع الدولي. ١١. المدخل السوسيولوجي.

ويقوم (د.خالد المعيني) في كتابه (الصراع الدولي بعد الحرب الباردة) بتحديد أسباب الصراع الدولي ودوافعه ضمن الاطار الآتي:[١]

أولاً: النظريات التقليدية في دوافع الصراع وأسبابه: تتوزع على (الدوافع السياسية والاجتماعية، والمضامين المادية والتكنولوجية).

ثانيا: الدافع الحضاري من النظريات الدائرية إلى صدام الحضارات، وهو نظرية قال بها: (فرانسيس فوكوياما، وصموئيل هانتجتون).

ومن جهة أخرى فإن (د.منير محمود بدوي) في كتابه (مفهوم الصراع: دراسة في أصول النظريات للأسباب والأنواع)، حدد النظريات المفسرة للصراع في بعديه العام والدولي ووزعه على:[٢]

(١.المدخل النفسي أو السيكولوجي. ٢. المدخل الأيدولوجي. ٣. مدخل المصالح. ٤. مدخل النظام السياسي. ٥.المدخل الاجتماعي. ٦. مدخل سباق التسلح بين الدول).

وانطلاقاً من المداخل والنظريات والأسباب للصراع على المستويين الداخلي والدولي، وانسجاماً مع عنوان الأطروحة ومضمونها، نرى تداخلاً بين كثير من مداخل دراسة الصراع الدولي في الشرق الأوسط، منها ما يتعلق بالطبيعة النفسية للأفراد وشعوب المنطقة ومنها ما يرتبط بمصالح الفاعلين من الدول وغير الدول، ومنها ذات طبيعة قيمية تتعلق بالصراع القومي والديني والمذهبي ومنها ما يتعلق بصانعي القرار في المنطقة وتأثير طبيعة النظام الدولي والقوى العظمى والكبيرة على الصراعات في الشرق الأوسط، وكل هذه المداخل لها علاقة تكاملية وترابطية في ما يدور من الصراعات والفوضى في هذه المنطقة، وعلى أساسها سوف نحدد مداخل الصراع الدولي، في أربعة مطالب:

المطلب الأول: المدخل النفسي:

يرى أنصار النزعة الفردية أن الصراع السياسي هو أكثر ما يكون صراعاً بين الأفراد بصدد تطلعهم إلى السلطة أو مقاومتها، الأمر الذي يدع مجالاً كبيراً عند هؤلاء للعامل السيكولوجي في تحريك الصراع السياسي وما يستدعيه من كفاح[٣]. وقد أبرز هذا الاتجاه عالم النفس الشهير (سيجموند فرويد)

---

[١] د.خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩، ٥٤.

[٢] د.منير محمود البدوي، مصدر سبق ذكره، ص٥٤-٦٧.

[٣] د.محمد طه بدوي و د.ليلى أمين مرسي، أصول علوم السياسية، الناشر قسم العلوم اسياسية، جامعة الاسكندرونة، ٢٠٠٥، ص٢٣٤.

عندما قدم تفسيره للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع على المستوى الدولي في نطاق ما أسماه بنزعة الإنسان إلى التدمير، وهي النزعة التي تجد أساسها في غريزة حب التسلط والسيطرة، وفي الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة. وتوفر الصراعات والحروب في رأيه الفرصة المثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها.[١]

وفي مجملها فإن إسهامات المدخل السيكولوجي تتمثل في تقديم عدد لا بأس به من المتغيرات أو العوامل النفسية التي تستخدم كأساس أو مسببات نفسية لحدوث الصراع في المستوى الفردي. وهذه المسببات النفسية يمكن الإشارة إليها كما يأتي:

النزعات العدائية (Aggressiveness)، والتحيز والحامل (Bias)، والإلقاء بمسؤولية الذنب على الآخرين (Blaming Others)، والحقد (Hatred)، والتعطش للثأر والأنتقام (Revenge)، وانعدام الشعور بالأمن (Insecurity)، والإحباط الاجتماعي (Social Frustration)، والرغبة في تحقيق الذات (Fulfillment Ego)، والحاجة إلى التقدير والبحث عن المكانة (Self Esteem)، والرغبة في الإخضاع والسيطرة (Control Orientation)، والدافع للتضحية (Sacrifice)، والشعور بأداء رسالة (a Mission Sense of)، أما على مستوى الأفراد العاديين، وفي إطار محاولاتهم العامة لتفسير أسباب حدوث الصراع، فإنهم عادة ما يتجهون إلى أن ينسبوا وجود الصراع إلى الطبيعة البشرية.[٢]

وحاول (كينيث والتز) في كتابه (الإنسان والدولة والحرب) الذي أصدره في عام (١٩٥٩)، تقديم تفسير العلاقات الدولية وتحليلها من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مستويات، أو ثلاث صور: وضحت الصورة الأولى السياسة الدولية ككونها عملية تقاد بالأساس وفقاً لأعمال وأفعال الأفراد (صناع القرار)، أو كنتائج للقوى النفسية التي تقود هؤلاء الأفراد، وشرحت الصورة الثانية السياسة الدولية كعملية تشكلها النظم المحلية للدول وتقودها، في حين ركزت الصورة الثالثة على دور العوامل النظامية (الهيكلية)، أو التأثير الذي تمارسه الفوضى الدولية في سلوك الدول. وبالنسبة للصورة الأولى أي القوى النفسية يرى (والتز) أن المصدر الأول للصراع الدولي متجذر في الطبيعة البشرية للإنسان – حيث يسمّيه المسيحيون بـ "الخطيئة الأصلية" أو "الطبيعة الناقصة والمكروهة". ففي عالم يوجد فيه الرجال الأشرار، ينبغي للذين يتمنّون العيش في سلام الأستعداد للحرب، سواء شاؤوا أم أبوا. والبشر المسالمون لا يستطيعون التفاوض، أو استرضاء الذئاب، فالعنف لا يواجه إلا بالعنف. أنظر إلى ما فعلته سياسة المهادنة مع هتلر في الحرب العالمية الثانية. ومن قبله نابليون وبسمارك، ومن بعدهما صدام حسين وميلوسوفيتش وغيرهم.[٣]

---

[١] د.اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٤-٢٢٥.

[٢] د.منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مصدر سبق ذكره، ص٥٤-٥٥.

[٣] نقلاً عن: د.أحمد محمد أبو زيد، كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (١٩٥٩-٢٠٠٩): دراسة استكشافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٧)، صيف ٢٠١٠، ص٩٧-٩٩.

إذاً الصراع على المستوى النفسي قد تكون له إنعكاسات خارجية على المحيط الإجتماعي، والعكس أيضاً قد يكون صحيحاً أي قد تكون للمحيط الإجتماعي تأثيرات في تأجيج الصراع في نفوس الأفراد، مثل ما يسمى بـ(صراع الأدوار) الذي يحدث في أي موقف تثار فيه توقعات متعارضة لدورين أو أكثر. ويحدث ذلك عندما يوجد فريق واضح بين ما يتوقعه الآخرون من الشخص وبين ما يتوقعه الشخص نفسه.[١]

لقد تعرض هذا المدخل لعدد من الانتقادات المهمة منها الرأي الذي يقول إنَّ الصراعات الدولية لا تسببها ولا تدفع إليها نزعة غريزية للعدوان وإنما تنشأ تلك الصراعات بسبب مشاعر الحقد والكراهية التي تخلقها أساساً الدعايات العدائية المتطرفة، ويضيف أن التفسير الذي يجنح إلى حصر أسباب الصراع والحرب في الدافع إلى التسلط والإخضاع لا ينطبق دائماً على كل الصراعات، ففي مختلف مراحل التأريخ نجد أن هناك قادة دول كثيرين دفعوا قسراً وإضطراراً إلى إنتهاج وسيلة الصراع المسلح بعد أن تكون كافة البدائل الأخرى والأقل تطرفاً في العنف قد اخفقت في أن تؤدي دورها في حماية المصالح الوطنية أو في تسوية المواقف المتصارع عليها بطريقة مقبولة. ثم هناك نقد آخر يتمثل في الرأي الذي يرفض الاقرار بوجود غرائز عدوانية وإنما يركز بدلاً من ذلك على ما يسميه بالعادات العدوانية ومن دعاته البارزين لينتز (Lentz) وبوس (Bus) الذي يزعم أن السبب الأكبر وراء الصراع والعدوان يرجع إلى العادة لأن العدوان هو التعود على الهجوم.[٢]

المطلب الثاني: مدخل صراعات المصالح:

ارتبطت ظاهرة الصراع كقاعدة عامة بتنازع المصالح وتناقضها في كل مستوى من المستويات. وهي ظاهرة تبلورت من إطارها الفردي لتصبح ظاهرة اجتماعية دولية. علماً أن مفهوم المصلحة نفسه يبدو قابلاً للتوسع ليضم كل السياسات سواءً ما تعلق منها بالفعل المباشر أو ذلك المؤجل، وفي ضوء ذلك كانت الدوافع المختلفة المشروعة منها وغير المشروعة تجد متنفسها العلمي بما اتفق على تسميته بالمصالح القومية.[٣] لذا يمكن أن تأخذ هذه النوعية من الصراعات ثلاثة أشكال رئيسة، وهي:

أ. الصراع حول الأقاليم.

ب. السيطرة على الحكومات.

ج. الصراع الإقتصادي.

---

[١] يوسف محمد صادق، مصدر سبق ذكره، ص٩١-٩٢.

[٢] د.اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

[٣] د.عبدالجبار عبد مصطفى، الصراع الدولي والتسلح في العالم الثالث، مجلة الأمن القومي، مركز الدرسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١)، ١٩٨٩، ص١٨٥.

وفيما يتعلق بالنوع الأول من الصراعات فإنه يتمحور حول ترسيم الحدود (أين يتم ترسيم الحدود؟)، والسيطرة على دولة كاملة السيادة داخل حدود معروفة.

لذا تعد الحروب من الصراعات العنيفة، والصراع سمة لا يمكن للمجتع الانساني أن يتجنبها، ويحدث عادةً كلما فشل طرفان أو أكثر في نيل ما يبغيان. ومن أكثر أسباب الصراع شيوعاً بين الدول الخلافات على الأراضي.[١]

وربما نندهش إذا عرفنا أنَّ قيام دولة بالمساهمة في تغيير حكومة في دولة أخرى – ولو بطريق القوة– يمكن التغاضي عنه من جانب المجتمع الدولي لأنه في هذه الحالة تكون سيادة الدولة قد انتهكت، ولكن تكاملها الإقليمي لم يمس حيث لم تتغير حدودها. أي أن الحكومات تذهب وتجيء، أما الدول نفسها فتظل باقية. وهذا ما رأيناها في حرب احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣.

وهناك نوعية أخرى من النزاعات الحدودية تسمى بحروب الإنفصال، وهي لا تعد حروباً دولية لأنها حروب تتم داخل دولة واحدة، حيث يحاول قسم من سكان الدولة الاستقلال وإعادة ترسيم الحدود حول إقليم يصبح دولة جديدة، والمجتمع الدولي يعد هذه النوعية من الصراعات شأناً داخلياً، إلا أنه يمكن أن يتحول هذه المحاولة إلى الاستقلال لا إلى الاستقرار. والصراع يكون داخل الدول المجاورة وبينها ويتصاعد حتى يصل إلى الحروب بينهما.[٢]

وفيما يخص الصراع الاقتصادي يجتمع المفكرون –مع تباين في نزعاتهم ومناهجهم– على ما للاقتصاد من أثر بالغ في تحريك الصراع السياسي، ودفعه بما يثير من متناقضات اجتماعية متصادمة.[٣] لأن النظريات الاقتصادية في الصراع الدولي تقوم على افتراض أن ظاهرة الصراع والصدام بين الدول هي نتيجة عوامل اقتصادية بحتة. وعلى الرغم من اتفاق هذه النظريات في اعطاء تفسير اقتصادي لظاهرة الصراع الدولي، فإنها تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث الفروض والمنطلقات التي بنيت عليها وكذلك بالنسبة للنتائج التي توصلت اليها. ولقد تبلورت النظريات الاقتصادية للصراع الدولي في ثلاث مدارس فكرية مختلفة هي المدرسة الماركسية، والمدرسة الليبرالية، والمدرسة الامبريالية.[٤]

ويمكن هنا الإشارة إلى أن النظرية الواقعية جعلت مفهوم المصلحة أحد المحاور الأساسية في بناء نظريته جنباً إلى جنب مفهوم القوة الذي سيكون إحدى النظريات الأساسية المعتمدة لدينا في هذه الدراسة وسوف نتطرق إليها في الفصل القادم.

---

[١] د.ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية و إدارة الأزمة، مركز الأمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص٤.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] د.محمد طه بدوي، تنظير السياسة، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

[٤] د.أحمد فؤاد رسلان، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧.

المطلب الثالث: المدخل القيمي:

وهو من أصعب الصراعات حيث الحماس الديني والكراهية العرقية والأيديولوجية تلعب دوراً رئيساً فيه. ويشمل ثلاثة أنواع وسنتناول الموضوع كما يلي:

أولاً: الصراع العرقي والقومي:

الجماعة العرقية والقومية قوامها أنها تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة) أو ثقافة (حال وحدة اللغة والدين والثقافة)، ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب مشكلاً إطاراً ثقافياً حضارياً مغايراً للاطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع، ويكون أفراد هذا التجمع مدركين تمايز مقومات هويتهم وذاتيتهم، وعاملين دوماً من أجل الحفاظ على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف والتحلل.[١]

إن تناقض المصالح والانتقاص من حقوق ومصالح إحدى الفئات بسبب أفعال وتصرفات فئة أخرى (بغض النظر عن طبيعة ذلك الانتقاص– سواء كان نتيجة خلاف حدودي أو منافسة اقتصادية أو مجابهة سياسية) إنما يؤدي إلى حالة خاصة من التفاعل ما بين الإثنيات ويخلق علاقات ذات طبيعة صدامية بين مختلف المجموعات. ففي أساس هذا النوع من الصراعات تقوم مشكلة اجتماعية "متفجرة" في الجغرافيا، أي مثل تلك الحالة من الوسط السوسيولوجي أو عناصر محددة منه قد يؤدي إلى تردي وضع الأفراد في مجموعة إثنية معينة (في شكلها الحقيقي أو المتخيل). ووفق طبيعة المشكلة الاجتماعية تنشأ الصراعات المناسبة.[٢]

ثانياً: الصراع الديني أو المذهبي:

يمكن القول إن ثمة اتجاهين نظريين رئيسين يتنازعان دور الدين في التفاعلات السياسة، سواء على المستوى الدولي، أو على المستوى الوطني، احداهما ينظر إلى الدين كمتغير للاختلاف بين الجماعات والشعب. والآخر يراه كمدخل للتوافق وتسوية النزاعات بين الجماعات المختلفة، ففيما يتعلق بالإتجاه الاول –وهو موضوع بحثنا–، يمثل الدين أهم متغيرات الاختلاف بين الشعوب والجماعات خصوصاً في الشرق الأوسط، فالفرد قد يكون مزدوج الجنسية، أو ذا أصل نصف كوردي أو عربي ونصف أوروبي، ولكنه لا يمكن أن يكون نصف مسلم ونصف مسيحي أو يهودي، أو نصف سني

---

[١] د.أحمد محمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، قسم العلوم السياسية – كلية التجارة، جامة الاسكندرية، مصر، بدون سنة طبع، ص١٠٧.

(٢) مجموعة من المؤلفين، علم الصراع، مصدر سبق ذكره، ص٢١١–٢١٢.

ونصف شيعي. وعلى ذلك، فإن الأفراد قد يغيرون انتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية بسهولة، ولكنهم لا يستطيعون تغيير انتماءاتهم الدينية والمذهبية بالدرجة نفسها من اليسر.[١]

ولاشك أن الدين هو من أسس منظومة القيم في كل مجتمع، فهو يشتمل على مبادئ أساسية تحدد ما يعد حلالاً أو حراماً، وحقاً أو خطأً، وخيراً أو شراً. وهذه المبادئ تعد حقائق مطلقة غير قابلة للمناقشة أو المساومة. ومن ثمَّ فإن الاختلافات الدينية والمذهبية تقود في أحيان كثيرة إلى استخدام العنف، وتجعل الصراعات القائمة صعبة الحل.[٢] وهناك دعوى تتناقلها مجموعة من دعاة الوطنية أو غيرهم، مفادها أن الدين بصورة عامة والاسلام بصورة خاصة عامل اعاقة للوحدة الوطنية وهو سبب في تفتيت هذه الوحدة[٣].

وقد طرحت في ثمانينيات القرن الماضي وإبان الحرب الأهلية اللبنانية والصراع المسلح بين العراق وإيران، مشاريع لتفتيت دول الشرق الأوسط بصيغ طائفية يمكن أن تستخدم العلاقات بين الأديان والطوائف والتحريض الخارجي على إثارة الصراعات بين السكان إذ تأتي الآليات الدولية، ولا سيما مجلس الأمن، بهدف فرض أمر واقع سياسي يبدل الخريطة السياسية على أساس عرقي أو طائفي، بخلاف الغاية من الحماية الدولية وهي التوصل إلى حل سلمي وَبّناء يحافظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول.[٤]

إضافة إلى ما يثار بهذا الصدد، أن دعاة تعريف البناء الداخلي وفق الرؤى الدينية وإن استمال إليهم الكثير من مدركات النخب الحاكمة وشكلوها وفقاً لتصميمهم الخاص بالاستناد إلى وحدة المنطق – السند المفعل للاداء والمبرر للعمل فأنهم أثاروا، ربما دون تحسب لمنعطفات الأداء الجمعي، قلقاً متزايداً من عواقب مسيرهم بهذا الاتجاه وخاصة إذا ما تم تطبيقه بصيغة الدعوة المبشرة لسيادته قسراً لدى الطرف الواحد أو لدى جميع الأطراف، وتلك الصيغة التي زرعت بذور افتراق داخلية كما هو الحال في إيران أو الطائفية كما هو الحال في العراق. أو فكرية كما هو الحال في تركيا. أو بذور افتراق إقليمية نظراً لما حملته من تصاعد لفرص التدخل المقابل في الشؤون الداخلية.. فضلاً عن اختلاف دعامة في رؤاهم وطرقهم في العمل تبعاً لاختلاف المرجعية المساندة لهم. وتزداد تلك الخشية قسوة عندما يقترن ذلك الأداء

---

[١] د.اسامة صالح، تجليات متباينة: "التوظيف المراوغ" للدين في الصراعات ما بعد الثورات، ملحق مجلة السياسة الدولية، بعنوان: الصراعات: إطار نظري لفهم صراعات ما بعد الثورات العربية، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، العدد (١٩٠)، ٢٠١٢، ص٢٣.

[٢] د.جمال رشدي، مصدر سبق ذكره.

[٣] نعمة العبادي، المواطنة وتحديات العنصرية والقومية والطائفية، نشرة أصداء دولية، مركز الدراسات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– جامعة بغداد، بغداد، العدد (٦)، ٢٠٠٤، ص٢٧.

[٤] باسيل يوسف بجك، قراءة قانونية لمسقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثامنة والعشرون، العدد ٣٢٣، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٠١.

بطموح الأقليات (العرقية أو الدينية) التي وجدت بهذه الهلامية فرصة للنزوع لإظهار مطالبها دون إدراك لمضاعفات ذلك على وحدة النسق الوطني–الاجتماعي وهذا ما وجدت به دول الجوار الجغرافي للعراق منفذا للتأثير.[١]

وعلى سبيل المثال لا الحصر، اتخذت المواجهات المذهبية خطاً تصاعدياً منذ عام ٢٠٠٥ في العراق وتنامي دور المليشيات التي أصبحت دولة داخل الدولة، فالعجز عن حل المشكلات العالقة قاد إلى اتخاذ المجابهات الدائرة طابعاً مذهبياً وقومياً، واشتد ذلك الصراع بالارتباط مع وهن الكيانات الوطنية وهشاشة حدودها الجيوسياسية.[٢]

وبناءً على هذا التكييف النظري، قد يصبح الدين من المتغيرات المرشحة بقوة لإثارة الصراع بين الجماعات، لأنه يشكل أساساً تحتياً للهوية والانتماء، ومظهراً واضحاً للتمايز والاختلاف. وإذا كان الصراع لا يعني بالضرورة استخدام العنف. فإن الأمر قد ينطوي ليصل إلى هذه النقطة، فتقع الحروب. سواءً بين دولة وأخرى، أو بين جماعة وأخرى داخل الدولة الواحدة بسبب الصراع الديني والمذهبي.[٣]

المطلب الرابع: مدخل صنع القرار والنظام السياسي الدولي:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الموضوع في الفرعين الآتيين وعلى الشكل الآتي:

أولاً: مدخل صنع القرار:

تتمتع الآراء التي تؤكد على دور المؤثر لصانع القرار بقدر عال من الصحة، وفي هذا تستوي كافة الدول.[٤] فالصراع الدولي هو في الحقيقة نتيجة حركة مجموعة من الأفراد التي عادة ما يطلق عليها حركة الدول المتصارعة وهي في حقيقتها حركة صناع القرار في هذه الدول وحركة الدول أو صناع القرار هي نتيجة لادراك الموقف أو المشكلة. ويتحدد مسار الحركة وفقاً لتعريف صناع القرار للموقف في علاقته بالمشكلة التي تواجههم ونظرتهم إلى الأهداف، والظروف والقوى الفاعلة الأخرى. ويصبح الصراع الدولي محصلة التفاعل الذي يتم داخل الوحدات القرارية في الدول المتصارعة وقد ينشأ في شكل قرار

---

(١) د.منعم صاحي العمار، العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي ((تركيا وإيران)) دراسة في اشكالية الاختلال المزمنة، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين –كلية العلوم السياسية، بغداد، المجلد الثالث، العددان التاسع والعاشر، ٢٠٠٥، ص٣٣-٣٤.

(٢) د.مهدي جابر مهدي، الرثاثة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣م– مقدمات ونتائج، تحرير: فارس كمال نظمي، الرثاثة في العراق أطلال دولة...رماد مجتمع.. نصوص تشريحية للوظيفة الهدمية للاسلام السياسي، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠١٥، ص٥٧.

(٣) د.أسام صالح، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(٤) د.مازن اسماعل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص٣٥.

يؤدي إلى خلق حالة التأزم الدولي. وترتكز نظرية إتخاذ القرار على أهمية الوحدة القرارية في صنع السياسة الخارجية.[١] والصراع الدولي –وفقاً لهذا المدخل– ظاهرة تنبع من وظيفة الهيكل التنظيمي لعملية صنع القرار ولذلك يختلف مساره وفقاً لاختلاف طبيعة النظام السياسي من حيث ديمقراطية النظام أو دكتاتوريته وشكل التنظيم الحكومي داخل النظام السياسي.[٢]

ثانياً: مدخل النظام السياسي الدولي:

ينطلق هذا المدخل من الافتراض الذي يقول إنَّ النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة الوطنية يشكل المصدر الرئيس لكل أشكال الفوضى والصراعات الدولية.[٣] وعندما نُمعن النظر في النظام الدولي المعاصر والشامل، لايمكن إلا أن يلفتنا بعض التغيرات التي ميّزت تطوّره خلال هذه العقود الأخيرة. ويعد الارتفاع المهم في عدد الفاعلين الدوليين بلا شك التغيير الأكثر بروزاً. في الواقع، ولقد أصبح النظام الدولي كونياً بالكامل، فلا تستطيع أيّة مقاطعة أن تبقى بعيدة عن حقل العلاقات الدولية العالمية. وتميل هذه التفاعلات إلى أخذ شكلٍ متعدد الأطراف أكثر فأكثر، وهذا المسار ملموس على صعيد المنظومة الدولية كما هو ملموس على صعيد المنظومات الإقليمية.[٤]

والصراع الدولي –في إطار هذا المدخل– هو إحدى النتائج التي تسفر عن التفاعل بين وحدات النظام. وأن هذا التفاعل يتحدد على أساس سلوك القوى الفاعلة وظروفها الداخلية وخبرتها التاريخية وتمثل أطراف النظام المتفاعلة أنظمة في حد ذاتها. فالنظام الدولي يتكون من أنظمة فرعية هي الدول أعضاء النظام وكل منها في حد ذاتها تشكل نظاماً قائماً ومتكاملاً وتتفرع عنها – بدورها– أنظمة فرعية. وتتدرج تحت النظام الدولي قطاعات أُخرى تمثل أيضاً أنظمة فرعية. فإذا أخذنا بالتقسيم الجغرافي فهناك غرب أوروبا (الاتحاد الأوروبي)، ونظام الشرق الأوسط. أما إذا أخذنا بدرجة النمو الاقتصادي فإن الشمال المتقدم الغني والجنوب المتخلف الفقير تصبح نظماً فرعية للنظام الدولي الأشمل. والتفاعل الذي يؤدي إلى الصراع الدولي يتم من خلال مستويين: الأول هو الذي يتم بين الأنظمة الفرعية، والثاني بين النظام الفرعي والنظام الدولي.[٥]

---

[١] للمزيد من التفصيل ينظر: د.محمد سيد السليم، تحليل السياسة الخارجية، دار الجبيل، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص٤٥٣–٤٨٧. كذلك: د.احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٠٩، ١١٨–١٣٢.

[٢] د.أحمد فؤاد رسلان، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.

[٣] د.اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٣.

[٤] فليب برايار و محمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٩، ص٩٨–٩٩.

[٥] أحمد فؤاد رسلان، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٠.

وفي ضوء كل ما تقدم من المداخل لظهور الصراع نتوصل إلى استنتاج أن للصراع الدولي مداخل متنوعة ومتعددة ولا يمكن حصرها في مدخل واحد، بل أن كل هذه المداخل وغيرها تدخل في جذور الصراع وبما أن الصراع ذو بعد قيمي لا يتغير بسهولة ويدوم لمدة طويلة مثل المداخل التي تتعلق بالقيم كالصراع العرقي والقومي، والصراع الديني أو المذهبي بل حتى الصراع على الأرض والمصالح الاقتصادية الحيوية للفاعلين، ومع تدخل الأطراف الفاعلة دولياً يجعل الإرادات متناقضة ومتعارضة وتصبح حالة من عدم اليقين والتوتر الدائم بين أطرافها سمة بارزة من السمات لدى الفاعلين المتصارعين.

المبحث الثالث

الإطار المفاهيمي لإقليم الشرق الأوسط

يعد الشرق الأوسط نظاماً فرعياً من النظام الدولي، وداخل هذا النظام (النظام الدولي) تتفاعل الوحدات أو الفاعلون الدوليون في علاقات تأثير وتأثر، ولا يخرج الشرق الأوسط من هذه المعادلة، إلا أنه يتميز بخصائص ومحددات تميزها عن النظم الإقليمية الأخرى في النظام الدولي.

ومن هذا المنطلق ستناول موضوع إقليم الشرق الأوسط في هذا المبحث في ثلاثة مطالب رئيسة وعلى الشكل الآتي:

المطلب الأول : مفهوم النظام الاقليمي:

اذا قُصِدت بالنظام (النسق System) مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل. فالنظام يتميز بالترابط (Interconnectedness) بين وحداته، أي أن سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، ويؤثر في سلوك تلك الوحدات. كذلك فالتفاعل الذي يتم داخل النظام ليس تفاعلاً عشوائياً لكنه تفاعل نمطي (Patterned Interaction) يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به. والنظام الدولي ليس الا نسقاً أو نظاماً بهذا المعنى.[١] فواقع النظام الدولي يحتم التفاعل بين وحداته، بل أن حتمية وجود تلك الوحدات تفترض عليها ان تقيم تعاملات واتصالات وتدخل في انماط متعددة من التفاعلات لتحقيق أهدافها السياسية، وهذا التفاعل الذي نتحدث عنه قد يأخذ شكلاً تعاونياً أو شكلاً تصارعياً.[٢]

وعلى الرغم من وجود النظام الدولي الذي يمتلك مميزات خاصة به، ويتميز بطابعه مجمل الحياة الدولية، بدرجات مختلفة، إلا أن هذا النظام تتخلله تقطعات مهمة. وبالفعل، تتجاوز سلسلة من التفاعلات والأسس الدولية في الأقل جزئياً سلطة النظام الدولي، وهي تبدي استقلالية نسبية. وتعود أسباب هذه التقطعات بشكل رئيس إلى وجود أنظمة فرعية إقليمية تشكل تعبيراً عن مجموعة تفاعلات معينة أو هي ذات قوة خاصة مبنية على الانتماء الجغرافي المشترك.[٣]

---

(١) د.محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٧.

(٢) د.حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص١٧.

(٣) فيليب برايار و محمد رضا جليلي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩-١١٠.

ويشكل النظام الدولي، من وجهة نظر المعنيين بدراسته، مدخلاً منهجياً مهماً يمكن ان يعين على تفهم الظاهرة الصراعية والمتغيرات التي تقود إليها. ودعاة هذا المنهج يرون أن النظام الدولي لا يمثل هيكلاً مفرغاً أو وحدة كيانية مجردة، بل تشتق منه وتتفرع عنه أنظمة أخرى متعددة تعرف بالأنظمة الفرعية (sub–system) وهي دول أعضاء النظام التي يشكل كل منها نظاماً قائماً ومتفاعلاً مع غيره على نحو منسق ومستمر. ويندرج تحت النظام الدولي أنظمة فرعية تتشكل على اساس اقليمي تتحدد خصائصها في ضوء التفاعلات السياسية والاقتصادية ومصالح مشتركة، كنظام غرب أوروبا ونظام الشرق الاوسط.(١)

مفهوم النظام الاقليمي، وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات الاّ في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وإن كان يمكن ارجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية الى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الاقليمية Regionalism أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي. ودار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الاقليمية Universalism versus Regionalism وأي المنهاجين ينبغي اتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين الدول. فكان هناك من اقترح تنظيماً عالمياً يشمل كافة الدول وهؤلاء هم أنصار العالمية، في حين رأى آخرون أن اقامة تنظيمات اقليمية، كالتنظيم الاقليمي قد يكون أكثر فاعلية وأكثر قدرة على الحركة مقارنة بالتنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب الرّأي أنه من الخطأ النظر الى الاقليمية كبديل للعالمية بل يمكن عدها خطوة نحو تحقيقها.(٢)

إنَّ قضية النظام الاقليمي تثير أغلب النقاشات التي أثارتها محاولات (رينولدز) في دراسته للعلاقات بين النظم الفرعية عن وجود منظورين للتعامل مع النظم الفرعية الاقليمية، خاصة المنظور الذي يتحدث عن تفكيك النظام الدولي إلى أقاليم لكل منها ما يتمتع به من خصائص ومميزات، ثم التحول إلى تفكيك هذه النظم الفرعية إلى نظم فرعية أخرى، وهكذا يمكن أن تتوالى مسألة التفكيك هذه إلى أن تصل إلى مستوى الدولة الواحدة التي يمكن أن تتعرض هي الأخرى إلى جولة تفكيكية باعتبارها نظاماً مستقلاً في ذاته.(٣)

من هذا المنطلق يشكل النظام الاقليمي نطاقاً فرعياً ضمن البيئة الخارجية التي يتشكل عنها النظام الدولي، وهو يشير الى مجموعة من الدول تنتمي الى اقليم واحد وتربطها عوامل مشتركة في المصلحة والولاء (بخلاف ما يجري في إقليم الشرق الأوسط). ولذلك فإن المقصود بالنظام الاقليمي هو

---

(١) د.عبدالقادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص٦٢–٦٣.

(٢) جميل مطر ود.علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي –دراسة في العلاقات السياسية العربية–، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، ص١٨–١٩.

(٣) نقلاً عن: د.محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠، ص٢٧.

"اسلوب للممارسة في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي الى اقليم واحد".[١] وأيضا في السياق نفسه جاء تعريف الإقليمية في كتاب عولمة السياسة العالمية وهي "عدد محدود من الدول التي تربط بينها علاقة جغرافية وقدر معين من الترابط المتبادل".[٢]

وهناك تقييدات تفرز معايير عامة لمنظومات التعاون الاقليمية أو للنظام الاقليمي يمكن اجمالها فيما يأتي:[٣]

١. اقليم جغرافي ترتكز عليه علاقات الجوار الاقليمي التي بدورها تشكل أساس التمييز بين النظم الاقليمية.
٢. وجود اثنين أو أكثر من الأطراف الفاعلة ضمن بيئة اقليمية مشتركة.
٣. اشتراك هذه الوحدات بصفات ومميزات مشتركة تدفعها نحو التفاعل فيما بينها بانتظام وقوة عبر نمط من العلاقات والروابط بشكل يؤدي أي تغيير في بعض الاجزاء إلى التأثير سلباً أو ايجاباً على الاجزاء الاخرى.
٤. وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ومعلوماتية بين دول الاقليم تتحدد في ضوئها المصالح الاقليمية المشتركة واتجاهاتها.
٥. الاعتراف بالمنظومة الفرعية من قبل اللاعبين في البيئتين الاقليمية والدولية بصفتها حالة اقليمية متميزة. أي أن هذا اعتراف عالمي أن الاقليم يشكل حالة متميزة عن النظام الدولي.

وكل نظام اقليمي يمكن تناوله من عدة جوانب:[٤]

أ. الخصائص البنوية للنظام وسماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومستوى التفاعل فيما بينها.
ب. نمط الامكانيات والقدرات التي تحدد مستوى القوة في النظام.
ت. نمط السياسات والتحالفات الناتجة عن طبيعة العلاقات والمصالح المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي.

وتتشكل البيئة الاقليمية للشرق الأوسط من دول عربية واخرى غير عربية، والبيئات الداخلية لدول الاقليم نفسه اشبه ما تكون بفسيفساء متعددة الالوان والمشارب، من حيث التكوين العرقي والديموغرافي والديني والايديولوجي..الخ ومن ثم تتنوع انظمة الحكم والسياسات والارتباطات داخل الاقليم وخارجه،

---

[١] د.هاني الياس خضر الحديثي، أهمية التعاون الاقليمي– دراسة في ضوء التغير في مراكز الاستقطاب الدولي (تأطير نظري)، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية– جامعة بغداد، بغداد، العدد (٥)، ١٩٩٨، ص٤٦–٤٧.

[٢] جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص٨٥٢.

[٣] د.هاني الياس خضر الحديثي، العراق ومحيطه العربي "دور العراق كموازن اقليمي"، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، بغداد، العدد (٦)، ١٩٩٩، ص٥٥.

[٤] د.هاني الياس خضر الحديثي، أهمية التعاون الاقليمي– درسة في ضوء التغير في مركز الاستقطاب الدولي (تأطير نظري)، مصدر سبق ذكره ص٤٧–٤٨.

وتأتي مداخلات القوى الدولية الخارجية في دول الاقليم لتضفي بعداً آخر على التعقيدات المشار اليها وتصل في كثير من الاحيان إلى درجة التقاطع والتصادم. وحافظ الاقليم طوال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية على انواع من التوازنات التي ضبطتها ايقاعات التوازن الدولي.[١]

ومما تقدم عن مفهوم النظام الاقليمي يتبين لنا أن تشكيل أي نظام اقليمي قائم على عدة اسس واعتبارات لا يمكن تجاوزها مثل التقارب الجغرافي وقرب الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المنضوية في الأقليم، هذا فضلاً عن الاعتراف الدولي به. وفي عالمنا اليوم هنالك نوعان من نمط التفاعلات داخل النظام الاقليمي كما هو الحال في النظام الدولي. أما نمط التفاعلات بين الدول داخل النظام الاقليمي فيكون قائماً على اساس التعاون كما نراه في اقليم الاتحاد الاوروبي، أو يكون قائماً على الصراع مثلما يحدث في اقليم الشرق الاوسط، لكثير من المتغيرات والاسباب الداخلية والخارجية للاقليم.

المطلب الثاني: تاريخ ظهور مصطلح الشرق الأوسط[٢]:

عندما كان لبنان ينهار تحت قذائف الطيران الإسرائيلي، خلال حرب صيف ٢٠٠٦، كانت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة تجرأ لتصرح أن "ما نراه هنا، هي عذابات ولادة شرق أوسط جديد، ومهما فعلنا، يجب أن نكون متأكدين أننا نعمل لنمشي قدماً باتجاه هذا الشرق الأوسط الجديد، وليس للعودة إلى الشرق الأوسط القديم". إذا كان تصريح كهذا قد أثار، في تلك المرحلة، بعض الانتقادات القاسية، فقد كانت وزيرة الخارجية الامريكية على الحقّ، فقد أصبح الشرق الأوسط متغير عدم الاستقرار المهم وطويل الأمد للسياسة العالمية برمّتها.[٣]

ومن الضروري في البدء الإشارة إلى حقيقة أساسية هي أن يتفق الكتاب والمؤرخون والسياسيون وأصحاب الفكر والمهتمون بالدراسات الشرق أوسطية أو مصطلح الشرق الأوسط على أن هذا المصطلح ورد من خارج المنطقة وارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الإستعمارية الغربية[٤].

---

[١] د.ضاري رشيد الياس، البيئة الاقليمية للعراق رؤية عامة، مجلة دراسات استراتيجية، مركز دراسات الدولية – جامعة بغداد، بغداد، العدد (٥)، ١٩٩٨، ص٨.

[٢] حاولنا سرد وتوضيح ماهية وخلفية ودلالات مصطلح الشرق الاوسط وذلك لغرض ايصال فكرة كاملة واضحة للقارئ عن هذا المصطلح.

[٣] نقلاً عن: توفيق المدني، العرب تحديات الشرق الاوسط الكبير، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٠، ص٣١.

[٤] سلامة احمد سلامة وآخرون، الشرق أوسطية –هل هي الخيار الوحيد–، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٤.

ويرجع مفهوم الشرق الأوسط (The Middle East) إلى رجل الإستخبارات البريطاني الجنرال توماس ادوارد جوردن (Thomas Edward Jordan) (١٨٢٢-١٩١٤) في مقالة كتبها عام (١٩٠٠)، ينبه فيها الحكومة البريطانية إلى الخطر الروسي على المصالح البريطانية في الهند، وخاصة من خلال تقدمها في بلاد فارس، إيران حالياً، ولكن مفهوم الشرق الأوسط ارتبط في الأوساط الأكاديمية بالجنرال الأمريكي الفرد ماهان (Mahan) ضابط البحرية الذي كتب مقالة في (أيلول) عام (١٩٠٢) اقترح في نشرة مجلة (National Review) الصادرة في لندن بعنوان (الخليج الفارسي والعلاقات الدولية) اطلاق هذا المصطلح على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية. و سرعان ما التقط فالنتين جيرول (Chirol) مراسل جريدة التايمز اللندنية في طهران هذا المصطلح وبدأ يستخدمه في مقالاته التي كانت تنشرها جريدة التايمز[١].

ومن ثم استخدم التعبير في هذه المدة حتى صدر كتاب (هاملتون) بعنوان (مشاكل الشرق الأوسط) في لندن عام (١٩٠٩) وقد أشار اليه اللورد كيرزون حاكم الهند عام (١٩١١) إذ تحدث عن الشرق الأوسط بعدّه مدخل الهند. وهكذا حتى قيام الحرب العالمية الاولى إذ عرف الفكر الغربي ثلاثة[٢] مصطلحات هي الشرق الأدنى و تركيزه حول الدولة العثمانية، والشرق الأقصى وتركيزه حول الصين والشرق الأوسط[٣].

وأنّ مصطلحات الشرق الأدنى والأقصى والأوسط تعكس وجهة نظر غربية ترى أن أوربا هي مركز العالم، وأن الأقاليم الأخرى تتجمع حولها.

أما المدة التي تلت الحرب العالمية الاولى فقد بدأت دلالة التعبير في التغير، فاستخدم تعبير الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي تشملها الشرق الأدنى. وفي أول آذار عام

---

[١] د.ابراهيم خليل العلاف، الشرق الأوسط رؤية تأريخية-سياسية، مجلة علوم انسانية، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية، على الموقع:

www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage8sid=19858

[٢] (الشرق الأدنى) هو الأقرب إلى أوربا و(الشرق الأقصى) هو الأبعد. أما الشرق الأوسط فهو بين الأثنين. الا ان واقع الأمر لم يكن خاضعا لهذا المنطق المبسط، بل لضرورات الصراع التي رافقتها العمليات العسكرية في الحروب المتعددة. لذلك ظهرت هذه المصطلحات تتقلص وتتمدد مع حركة الجيوش وجبهات القتال المتنقلة، وخصوصا بين الحربين العالميتين الاولى والثانية، وبعد انكفاء الإستعمار الأوربي التقليدي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي تلاشى أثر المحورية الأوربية فيما حافظت المصطلحات على استمراريتها، وان كانت في شكل متفاوت. ذلك ان (الشرق الأقصى) يكاد يغيب عن الإستعمال، كما تراجع (الشرق الأدنى) لمصلحة الشرق الأوسط.

نقلا عن: مجدي رياض، الشرق الأوسط من الاستعمار التقليدي إلى التعريف الأمريكي، شبكة المعلومات الدولية، على الموقع (إسلام أون لاين)، وعلى الرابط:

.www.islamonlin.net/arabic/politics/2004/04/articlE/3.SHTML

[٣] جميل مطر و د.علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(١٩٢١) أنشأ (ونستون تشرشل) وزير المستعمرات البريطانية إدارة الشرق الأوسط، كي تشرف على شؤون فلسطين والشرق الأدنى والعراق. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم، وأنشيء مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط، التي كانت تشرف على ساحة غير محددة تزداد وتقل تبعا لتطورات الحرب، وأضيف اليها إيران عام (١٩٤٢)[١].

ونتيجة لما ورد عن نبذة تأريخية لظهور مصطلح الشرق الأوسط يتبين لنا أن هذا المصطلح أتت من خارج المنطقة ومرتبط بمصالح الدول الاوروبية والغربية، حيث ظهر في الفترة التي تزامنت مع انهيار وتفكك الامبراطورية العثمانية الى مجموعة من الدول في غرب آسيا وأفريقا بعد العام (١٩١٨). فإن ظهوره لا تمت بأي صلة بمصالح الدول المشكلة لها بل على عكس من ذلك هي جزء من سياسات واستراتيجيات الدول الأوروبية والغربية للسيطرة على هذا الإقليم بصورة مستمرة. ومع ذلك أصبح المصطلح حقيقة واقعية وتأريخية لا يمكن إنكارها.

المطلب الثالث: إشكالية مصطلح الشرق الأوسط وتعقيده:

تأسيساً على ما سبق في المطلب السابق، وعلى الرغم من ذيوع استخدام مصطلح الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، لاتزال هناك خلافات حول تحديد نطاق المنطقة التي يشار اليها بهذا المصطلح فيحددها مجلة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) التي تصدر سنويا في لندن بالدول الآتية (تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وفلسطين وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وافغانستان وتونس والجزائر) وإذا أخذنا في الاعتبار أنَّ كلاً من (تونس والمغرب والجزائر) تكون ما اصطلح على تسميته بشمال أفريقيا تبين لنا ان مدلول (الشرق الأوسط) لا يشمل تلك الدول الثلاث[٢].

وأسهم الكاتب كارلتون كون (C.S.Coon) إسهاماً كبيراً في تأسيس الرؤية النظرية لمصطلح الشرق الأوسط من خلال كتابه (القافلة وقصة الشرق الأوسط) المنشور عام (١٩٥١)، اذ شبه مجتمعات الشرق الأوسط بالقافلة المتحركة، أو صورة متعددة الألوان[٣].

لقد حدد معهد "الشرق الأوسط" في واشنطن عام (١٩٥٢)، حدود منطقة الشرق الأوسط من "المغرب العربي الى إندونسيا ومن السودان الى اوزبكستان"[١]. وحدد (لونارد بندور) في دراسته حول

---

[١] المصدر نفسه، ص ٢٦-٢٧.

[٢] د.جمال مصطفى عبدالله سلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دار الوائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٢٨.

[٣] نقلا عن: احمد زايد، النظرية الإجتماعية المعاصرة و الواقع العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٨٩)، تشرن الثاني ١٩٩٤، ص ٢١.

الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من (ليبيا حتى إيران) إلى جانب بعض مناطق تضم افغانستان وباكستان ودول المغرب العربي والمنطقة المركزية وتشمل دول المشرق العربي واسرائيل. اما (كانتوري و سيجل) فقاما بتقسيم المنطقة إلى مركز يضم (مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن وشبه الجزيرة العربية والسودان وحدود خارجية تشمل فلسطين وتركيا وإيران وافغانستان) في حين قسمه (مايكل بريشر) إلى ثلاث مناطق متصلة تمثل المركز وهي (مصر والعراق وإسرائيل وسوريا والأردن) ثم (الجزائر والسعودية والكويت وإيران وتركيا وقبرص واثيوبيا) و تمثل حدودها الخارجية (اليمن والصومال والسودان وتونس والمغرب) وهي بمثابة الإطار المحيط لمنطقة الشرق الأوسط[٢].

ويتضح مما سبق أنَّ الشرق الأوسط إقليم من الصعب تحديده بصورة واضحة وقاطعة ولا يرجع السبب في ذلك إلى أنَّ الاقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة الدولية منذ اوائل القرن الماضي لكن السبب في صعوبة تحديده راجع إلى انه إقليم هلامي القوائم، أي أنه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم على وفق التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية. أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولة أو أية وزارة من وزارات الخارجية في العالم، لذلك لم تتفق الموسوعات العالمية على تحديده بصورة قاطعة.

إنَّ هذه الصعوبة في تحديد الشرق الأوسط نابعة من أنَّ هذا الإقليم يتكون من متداخلات طبيعية وبشرية عدة شأنها في ذلك شأن الأقاليم معظمها وفضلاً عن ذلك يرتبط الأقليم بعامل جغرافي واضح الأثر في أرجائه كلها وهو عامل المكان والعلاقات المكانية التي ميزت الشرق الأوسط كمنطقة مركزية منذ القدم في علاقات الشرق والغرب القديمين، وحديثاً الشرق بمضمونه الحضاري–الإقتصادي العام في آسيا وأفريقيا الشمالية والشرقية والغرب بالمضمون الحضاري–الصناعي العام في أوربا وأمريكا الشمالية وروسيا الإتحادية[٣].

وهذه الأهمية المكانية جعلت الشرق الأوسط هدفاً للاستعمار الأوربي الغربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأصبحت المنطقة أكثر أهمية منذ ما يسمى بأزمة الطاقة عام (١٩٧٣)، إذ أنَّ هذه المنطقة أصبحت أكبر مصدر للطاقة في الوقت الحاضر، فضلاً عن احتوائها على أكبر مخزون نفطي في العالم يتجاوز ثلثي احتياطي العالم من النفط[٤].

---

[١] نقلاً عن: كمال عبدالله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الاوسط بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٣، ص٤١.

[٢] د.محمد علي حوات، مفهوم شرق أوسطية و تأثيرها على الأمن القومي العربي، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٢.

[٣] محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٩٢.

[٤] د.ليث عبدالحسن جواد الزبيدي، مشروع الشرق الأوسطية ومستقبل الأمن القومي العربي، شبكة المعلومات الدولية، على موقع (دراسات) وعلى الرابط:

ومن جهة أخرى فإنَّ الغموض الذي يكتنف تحديد اقليم الشرق الأوسط يعود إلى أن هناك نوعاً من الفهم المسبق أدى إلى الإلتباس بين ثلاثة مصطلحات أخرى في الغرب الأوربي وهي: الشرق الأوسط والعالم العربي، والعالم الإسلامي فضلاً عن مصطلحي الشرق الأدنى والشرق الأقصى.

فالعالم العربي يشتمل على الجزء الغربي من الشرق الأوسط ويمتد خارجه إلى شمال أفريقيا. أما العالم الإسلامي فيشمل الشرق الأوسط كله ويمتد فيما وراءه في شتى الإتجاهات الجغرافية وإنَّ الغموض الأكثر الذي يجعل تحديد الشرق الأوسط أمراً غير سهل المنال راجع إلى كثرة الأسماء والمصطلحات التي استخدمت في الماضي وتستخدم في الحاضر للإشارة إلى الأقليم كله أو إلى جزء منه[١].

وتعددت آراء الباحثين ومراكز الدراسات داخل المنطقة وخارجها وتنوعت حول تحديد الدول التي تدخل في إقليم الشرق الوسط وتلك التي تخرج منه. ويمكن أن نميز بين دول تكاد تتفق حولها الإجتهادات والآراء كلها على أنها تشكل منطقة القلب فيه، وخارج هذا الإطار يمكن التمييز بين دول تشكل الحلقة المحيطة بالقلب، ثم دول هامشية تختلف الآراء بشدة حول إدماجها ضمن منطقة الشرق الأوسط[٢].

وبعد حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١)، وحصار العراق، وانتشار القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وانهيار الإتحاد السوفيتي (سابقا)، واستقلال دول آسيا الوسطى الإسلامية، تبنت الولايات المتحدة استراتيجية شاملة لمنطقة آسيا الوسطى والخليج العربي وبقية الدول العربية، تحت مفهوم منطقة مترامية الأطراف من المغرب غربا إلى هضبة التبت شرقا وتضم (تركيا و إيران و باكستان وافغانستان)، حتى ان بعض الاستراتجيين الأمريكيين ضم الهند إلى ما يسمى بـ (الشرق الأوسط الكبير) الذي يحمل الصفة الحضارية، اي الإقليم الإسلامي الكبير.

وظهر تعبير (الشرق الأوسط الكبير) كمفهوم في حلقة التطور (الشرق الأوسط) في التقرير الستراتيجي السنوي لعام (١٩٩٥)، الذي يصدره معهد الدراسات الإستراتيجية القومية (INSS) التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، إذ تناول بالتحليل في الفصل الخاص بـ(الشرق الأوسط الكبير) من المغرب حتى الحدود الصينية ليشمل المغرب العربي، وآسيا العربية وآسيا الوسطى الإسلامية، وجنوب آسيا، وأخذ هذا المفهوم ينتشر بين الباحثين في القضايا الإستراتيجية[٣].

ويمكن القول إنَّ الكتابات المختلفة تكاد تجمع في الوقت الحاضر على استخدام مصطلح الشرق الأوسط كبديل للمصطلحات السابقة ففي الإنكليزية والفرنسية والعربية وفي تصنيفات الأمم المتحدة، وفي كثير من الكتب السنوية التي تعالج أقاليم معينة يتردد مصطلح الشرق الأوسط على أنه الإقليم الذي

---

[١] يحيى احمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٨٦، ص ١٤٤.

[٢] جميل مطر ود.علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

[٣] د.محمد جبر، مصدر سبق ذكره.

يشمل الدول من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن وقد يضيف البعض ليبيا والسودان. و بذلك يقتصر الشرق الأوسط على مجموعة دول غربي آسيا إضافة إلى مصر وليبيا والسودان في أحيان اخرى[١].

ونتيجة لذلك كله نحاول استخلاص ان أهم ما يميز هذا المصطلح ومدلوله يمكن تحديده في النقاط الآتية:

١. إن مصطلح الشرق الأوسط، تسمية غربية أوربية، وهو مكمل لمصطلحي الشرق الأدنى والشرق الأقصى واطلق المصطلح على بلدان عربية وغير عربية في قارة آسيا وأفريقا، لكن هذا المصطلح الجغرافي–السياسي غير محدد المساحة فتارة يعني البلدان العربية الآسيوية وتارة تضاف له البلدان الاخرى.

٢. إن تحديد منطقة الشرق الأوسط يغلب عليه الطابع السياسي–المصلحي فأغلب التعريفات لا تستند إلى معايير موضوعية في تحديد ماهية الشرق الأوسط والدول التي تدخل في إطاره وان التعريفات معظمها لها دوافع وأهداف سياسية ومن ثم فهي تقوم بدراسات علمية لتحقيق اهداف سياسية واستراتيجية[٢].

٣. إنَّ إحدى الخصائص التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط تتمثل فيما يسميه (شانتاك كوادرات) بـ"الإستراتيجية عابرة الإقليمية" التي تعود إلى عوامل متعددة، أبرزها احتياطيها الضخم من النفط، وتحكمها في خطوط الملاحة الدولية الرئيسة، وتأثيرات الصراع العربي–(الاسرائيلي) وبؤرة الصراع المزمنة في الخليج على مصالح الأطراف الدولية فيها، وقربها الجغرافي من أوربا[٣].

٤. إنّ بعض مصادر الصراع والنزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط حديثة العهد، في حين أنَّ العناصر الأخرى عميقة وتأريخية، أساسية وكامنة وهي إمَّا داخلية أو بين الدول. وإنَّ هذه العناصر التي تواجه الدول الشرق الأوسطية متشابهة بشكل واسع، وتتضمن الطبيعة الأوتوقراطية للأنظمة والصراع من أجل السلطة والانقسامات الايديولوجية بين الدول والخصومات العسكرية والعرقية، وطموحات القوات المسلحة وهيكلها، والأقليات الطائفية والتنافس الديني والإختلافات والأقليات العرقية، والنزاعات الحدودية، والنزاع على المياه

---

[١] د.ليث عبدالحسين الزبيدي، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سبق ذكره.

[٢] د.محمد علي حوات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

[٣] نقلا عن: سرمد عبدالستار امين، رؤية استراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، العدد (٢٩)، كانون الاول ٢٠٠٥، ص ٧٤.

والإنفجار السكاني، والمشاكل الناجمة عن هجرة العمالة الأجنبية وغيرها. فهذه العوامل جميعها مترابطة ومعتمدة بعضها على بعض في معظم الاوقات[١].

٥. إن الشرق الأوسط منطقة تضم خليطا من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات، والقاعدة فيه هي التعدد والتنوع وليست الوحدة والتماثل.

وأخيراً أصبح واضحاً أنّ مصطلح الشرق الأوسط هو أكثر من مصطلح جغرافي، فهو مصطلح سياسي واقتصادي، يضم بين جناحيه أقواما من عروق شتى عربية وتركية وفارسية وكوردية وغيرها ومن أديان شتى اسلامية ومسيحية ويهودية وتمتد حدوده لتحتوي الوطن العربي ولكن جزء منه يبتدأ بمصر دون الشمال الأفريقي في بعض الأحيان ثم إسرائيل وتعانق ذراعاه بلداناً تصل إلى أفغانسان وحتى في بعض الأحيان جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً.

وهكذا، فالشرق الأوسط، يشكل المجال الذي تلتقي فيه قارات أوربا وأفريقا وآسيا، ويضم البحار: المتوسط والأحمر والأسود، إلى جانب بحر العرب وبحر قزوين والخليج الفارسي (العربي) والمحيط الهندي، ويتحكم أيضاً بأهم المضايق في العالم وهي: هرمز وباب المندب وقناة السويس والبسفور والدردنيل وتروي أراضيه أنهاراً مهمة كدجلة والفرات والنيل كذلك فهو موطن الحضارات القديمة ومهد الأديان السماوية ويضم فوق ذلك كله أكبر ثروة نفطية في العالم.

---

[١] ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، النزاع وعدم الأستقرار في الشرق الأوسط (الناس، النفط، التهديدات الأمنية)، ترجمة : محمد نجار، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان– الأردن، ١٩٩٩، ص ٢٧.

المقدمة:

تتضمن حقل العلاقات الدولية نظريات كثيرة كل واحدة منها تختص وفق منظور محدد إلى تفسير وفهم واقع العلاقة بين الفاعلين الدوليين وما ينتج عنه، إلا أن بعضاً من هذه النظريات تتلاءم بشكل أكبر لتفسير الصراعات الاقليمية في الشرق الأوسط، ومن أهمها النظرية الواقعية بكل اتجاهاتها، والنظرية البنائية الاجتماعية. وفي الوقت الذي تركز النظرية الواقعية بشكل عام على مفاهيم تتعلق بالمصلحة والقوة والبنية الفوضوية للنظام الدولي، فإن النظرية البنائية الاجتماعية تركز على دور القيم والثقافة والأفكار في تشكيل هوية الفاعلين ومن ثم تحديد سلوكها ومصلحتها، لذا لكلا النظريتين وجهة نظر مختلفة حول دور الفاعلين وكيفية تفاعلاتهم في البيئة الدولية ومن ثم القضايا الدولية.

نحاول في هذا الفصل دراسة كلتا النظريتين ووجهات نظرهما للصراع الدولي في المبحثين الأساسيين وعلى الشكل الآتي:

المبحث الأول: النظرية الواقعية: التقليدية والجديدة.

المبحث الثاني: النظرية البنائية.

المبحث الأول

النظرية الواقعية: التقليدية والجديدة

إن وظيفة النظرية –أية نظرية– أن تجمع بين عمليتي التحليل والتلخيص للحجم الهائل من الأفكار والعلاقات بين المتغيرات، في شكل فئات مؤدية إلى نوع من الأطر أو نماذج للفهم والتفسير. فالتحليل هو لحل الأشياء المركبة ولفصل الاتجاهات أو لجعلها أجزاءً صغيرة، أما التلخيص فهو للتجميع لجعل الجزء مع الأقسام الكبرى مثل طريقة تشكيل الكل ليعطي معنى يؤدي وظيفة في الفهم والتفسير. ومن ثم، تتضمن النظرية العامة في العلاقات الدولية تقسيم مستويات التفاعل بين الأطراف المختلفة داخل النظام الدولي، ودراسة العلاقات بين هذه المستويات، وشرح الأنماط السلوكية والبنيوية المشكّلة بواسطة هذه العلاقات والمشاكل المثيرة التي تطرح في كل مستوى، وكذلك تحديد نوعية السياقات التي تجري فيها هذه التفاعلات.[١]

برزت أفكار النظرية الواقعية كرد فعل على النظرية المثالية، وعلى خلاف الإتجاه الأخلاقي للنظرية المثالية الذي يدعو إلى تخليق العلاقات الدولية من خلال الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وتتمثل في نشر السلم والأمن العالميين وفض النزاعات والصراعات الدولية بالطرق السلمية وتكريس السلام عن طريق القانون والتنظيم الدوليين وإنشاء الحكومة العالمية، فإن الاتجاه الواقعي، ولا سيما الكلاسيكي منه ينظر إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات صراع قوة ومن أجل القوة (International Relations is a struggle of power and for power) رافضاً بذلك كل ما يتصل بالجانب الأخلاقي لهذه العلاقات. فالواقعيون يرون أن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوماً هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومواجهة التحدي وإثبات الذات، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت.[٢]

وأصبحت الواقعية النظرية السائدة في ميدان العلاقات الدولية، لأنها تعطينا التفسير الأقوى لحالة الحرب التي تمثل الظروف السائدة في إطار النظام الدولي بعد تجربة ومعاناة حربين عالميين خلال النصف الأول من القرن العشرين. وهذا هو الإدعاء الجريء الذي يطرحه الواقعيون دفاعاً عن واقعيتهم. وباعتبار أن الواقعية تمثل "دليلاً" يسترشد به للبلوغ بمصالح الدولة إلى الحدّ الأقصى ضمن ظروف معاكسة. الأمر الذي يفسر من بعض الجوانب السبب في أنَّ الواقعية تظل "التقليد الجوهري في مجال دراسة السياسة العالمية والعلاقات الدولية".[٣] إن أحد الأسباب الرئيسة وراء كون الواقعية نظرية سائدة

---

[١] د.عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١١، ص ١١.

[٢] د.عبدالناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١، ص١٤٩.

[٣] جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٧–٢٢٨.

وثابتة في العلاقات الدولية هي أنها تقدم نفسها بوصفها علماً "جاداً" في السياسة الدولية. وثمة سبب آخر هو أن مبادئها الأساسية واضحة وسهلة الفهم؛ ويبدو أن لها قوة تفسيرية فاعلة ودقيقة. ونعني بذلك أن الطريقة التي يشرح بها الواقعيون القوى الدافعة للسياسة الخارجية تبدو منسجمة بدقة مع السياسة الدولية.[١]

وللواقعية مثل معظم النظريات الأخرى، وجهان، فمن ناحية تعد توجهاً عاماً له جذوره في بؤرة مركزية واقعية – وهي القوة في هذه الحالة. ومن ناحية أخرى، هي مجموعة من النظريات التفسيرية أو النماذج أو المقترحات – التي تؤكد في الحالة الواقعية على الفوضى وتوازن القوى.[٢] لذلك يؤكد الواقعيون على القيود التي تفرضها الأنانية الإنسانية على السياسة وحالة الفوضى الدولية أي غياب حكومة شرعية عالمية، وهو ما يتطلب أولوية القوة والأمن في كل الحياة السياسية.

وتضم هذه المدرسة شخصيات مشهورة في القرن العشرين من أمثال (راينولد نيبور وهانز مورجنثاو وجورج كينان وكينيث والتز وجون ميرشايمر) في الولايات المتحدة الأمريكية، و(إي إتش كار) في بريطانيا. ويعد عادة نيقولا مكيافيللي وتوماس هوبز من الواقعيين في تأريخ الفكر السياسي الغربي.[٣]

ويمكن أن نحدد أهم اتجاهات المدرسة الواقعية ونقسمها إلى:

١. الواقعية التقليدية، لـ"هانز مورجنثاو".
٢. الواقعية الهيكلية، لـ"كينيث والتز".
٣. الواقعية الميركنتالية، لـ"روبرت جيلبين".
٤. الواقعية الدفاعية الهجومية، لـ" ستيفن والت وجون ميرشايمر".
٥. الواقعية التقليدية الجديدة، لـ"فريد زكريا".
٦. الواقعية الممكنة لـ"شالز كلاسر".[٤]

---

[١] د.جوانيتا إلياس و د.بيتر ستيش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: د.محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٦، ص٦٤.

[٢] جاك دونللي، الواقعية، في: سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤، ص٥١-٥٢.

[٣] جاك دونللي، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

[٤] يرى شارلز كلاسر (Charles Glaser) ، بخلاف والتز وميرشايمر، أن الميل العام القوي للمتنازعين إلى التصارع والتنافس ليس نتيجة منطقية وحتمية في الافتراضات الأساسية للواقعية الجديدة أو البنائية في كل الأوقات وفي كل الظروف. وأن هناك مجموعة كبيرة من الشروط التي ينجز فيها المتخاصمون أهدافهم الأمنية عبر سياسات التعاون بدلاً من سياسات التصارع والتنافس. ففي هذه الظروف ستختار الدول التعاون بدلاً من الصراع والتنافس، ومن ثَمَّ يكون الأمن ممكناً وفق الظروف التي تظهر في الزمن الجاري. لمزيد من التفصيل راجع: د.عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص٧٨-٨٠.

ولكننا لا نخوض في تفاصيل كل من هذه الاتجاهات كي لا يبعدنا عن جوهر ومضمون الأطروحة، بل نحاول عرض كل هذه الاتجاهات ضمن اتجاهين هما الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة، وذلك كتلخيص للتفاصيل، وكتبسيط للتفريعات، وكتسهيل للفهم والتحليل.

المطلب الأول: الواقعية التقليدية (Classical Realism):

تمثّل الواقعية التقليدية مقاربة للعلاقات الدولية التي تُعيدنا إلى المؤرخ الإغريقي الشهير ثوسيديدس (Thucydides) في القرن الخامس قبل الميلاد، وإلى التصّورات التي وضعها عن حرب البيلوبونيزية من خلال كتابه (تأريخ الحرب البيلوبونيزية History of the Peloponnesian War)، ونصه مكتوب ومشهور بـ(حوار مليان Melian Dialogue)، وحصلت المحاورة بين مندوبي أثينا وميلوس[١]، وطغت الرؤية الواقعية على الحوار إلى درجة تعد واحدة من أهم الأمثلة القوية والمنظمة على الواقعية الراديكالية.[٢] ويُشكل هذا الحوار إعلاناً رمزياً لمبادئ الواقعية العامة، ولاسيما مبدأ انتصار القوة على الحق، والسلطة على العدالة. ولكن هناك باحثون آخرون يفضلون إرجاع الواقعية إلى عصر النهضة الأوروبية أو إلى سياسات أوروبا في العصر الحديث، والشخصيتان المكرستان على هذا الصعيد هما المكيافيللي وهوبز[٣].

وقد أظهرت الواقعية التقليدية وحدة جوهرية في الفكر عبر حقبة زمنية تقارب الـ(٢٥٠٠) عاماً. وتُعنى كتابات مؤيّديها الرئيسيين –ثوسيديدس، ونيكولو مكيافيللي (Niccolo Machiavelli)، وكارل فون كلاوزفيتز (Carl Von Clausewitz)، وهانز مورجنثاو– بالمسائل المتعلقة بالنظام، والعدالة، والتغيير على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية. ولدى الواقعيين الكلاسيكيين مفاهيم شمولية عن السياسة تركّز على التشابهات، وليس على الفروق، بين السياسة المحلية (Domestic Politics) والسياسة الدولية (International Politics)، وعلى دور الأخلاق والمجتمع المحلّي في تعزيز الاستقرار في كلا المجالين.[٤]

---

[١] للاطلاع على نص حوار ميليا (الحوار بين مندوبي أثينا وميلوس) ينظر الى: جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٠-٢٣٢.

[٢] د.أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية– دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الأستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧، ص١٧٩.

[٣] دنكان بل، تحت سماء خالية: الواقعية والنظرية السياسية، في: الفكر السياسي والعلاقات الدولية: تنويعات على أوتار واقعية، ترجمة: فاضل جتكر، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٥، ص١٦-١٧.

[٤] ريتشارد نِد ليبو (Richard Ned Lebow)، الواقعية الكلاسيكية، في: تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية – التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص١٧٠.

وتعد هذه النظرية نفسها أكثر النظريات إتصالاً بالواقع الدولي وتعبيراً عن تعقيداته. إن الدعائم التحليلية في النظرية الواقعية التقليدية لمورجنثاو هي فكرة المصلحة (Interest) وفكرة القوة (Power)، والمصلحة في مفهوم هذه النظرية "تتحدّد في إطار القوة التي تتحدّد بدورها في نطاق التأثير أو السيطرة" ومن هنا يبدو واضحاً أن النظرية الواقعية تنظر إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة وإستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.[١]

ويشير (مورجنثاو) في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم- الصراع من أجل السلطان والسلام) إلى مجموعة من المبادئ الرئيسة التي تشكل نظريته الواقعية، وتتلخص الأفكار فيما يلي:[٢]

١. تعتقد الواقعية السياسية، أن السياسة خاضعة لتحكم عدد من القوانين الموضوعية التي تمتد جذوره في الطبيعة الإنسانية. ولما كان عمل هذه القوانين لا يخضع لايثاراتنا ورغباتنا، فان الناس لا يتحدونها عادة إلا وهم يدركون أن احتمال الفشل في تحديهم أكبر من احتمال النجاح.
٢. تتمثل اللافتة الرئيسة التي تساعد الواقعية السياسية في العثور على طريقها عبر الصورة الأمامية للسياسات الدولية، في مفهوم المصلحة. الذي تعرفه تعابير السلطان أو القوة. ويفرض مفهوم المصلحة كسلطان أو قوة نوعاً من الانضباط الفكري للمراقب.
٣. تفترض الواقعية أن مفهوم السلطان أو القوة مفهوم موضوعي وعالمي، وهذا لا يعني بأن مكونات القوة سوف تبقى ثابتة عبر الزمان والمكان، ولكنها نتاج البيئة الثقافية والسياسية. ومن ثمَّ فإن القوة تتكون من كل شيء يخلق ويحافظ على سيطرة رجل على رجل آخر.
٤. يدرك الواقعيون أن الأفعال السياسية قد لا تتطابق مع أخلاقيات المجتمع الدولي، وذلك لأن الأفعال السياسية الناجحة أو السياسة الخارجية الناجحة تحتاج في بعض الأحيان أن لا تلتزم بهذه الأخلاقيات.
٥. ترفض الواقعية كل تبرير أخلاقي للأفعال السياسية في مجال السياسة الدولية.
٦. هناك اختلاف حقيقي وجوهري بين المدرسة الواقعية والمدارس الفكرية الأخرى، فالمدارس الفكرية الأخرى مثل المثاليين أو الأخلاقيين قد يسألون: هل هذه السياسات تتوافق مع المبادئ الأخلاقية؟ في حين يسأل الواقعيون: كيف ستؤثر هذه السياسات على قوة الدولة؟.

---

[١] د.علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الأصول والتأريخ والنظريات، دار الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٩٦، ص١٩-٢٠.

[٢] هانز. جى. مورجنتاو، السياسة بين الأمم - الصراع من أجل السلطان والسلام، ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، الجزء الاول، القاهرة، ص٢٤- ٣٥.

الشكل الرقم (٢)

النموذج النظري لمورجنثاو

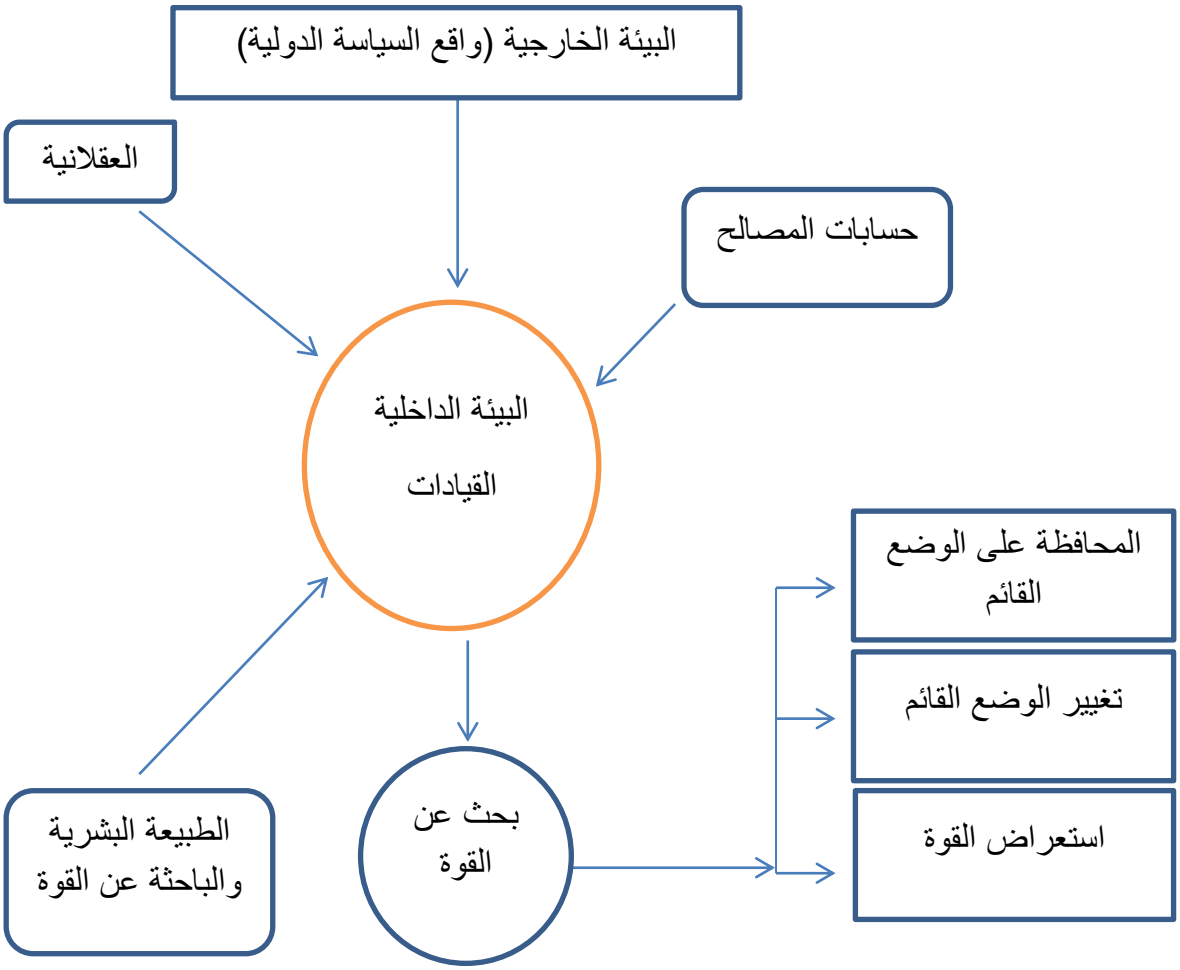

نقلاً عن المصدر: د.علي بن حسين القحطاني، مصدر سبق ذكره، ص٣٠١٦.

ويرى مورجنثاو بناءً على مسلماته السابقة أنه يمكن فهم سلوك الدولة وتفسيره في المجال الدولي من خلال نموذجه النظري (انظر شكل رقم ٢)، وقد يشير إلى أن السياسة الخارجية لأية دولة تصنع من خلال نخبة تتصف بأنها عقلانية تبحث عن تعظيم مصالح دولتها بناء على إدراكها البيئة الخارجية والبيئة الداخلية. ويرى أن قيادات كل دولة سوف تبحث عن زيادة قوتها أو المحافظة عليها وذلك من خلال ثلاث استرتيجيات هي:[١]

أ. استراتيجية المحافظة على الوضع القائم سوف يحقق مصالح الدولة (Policy of Status Quo)، ويعني ذلك أن الدول العظمى تحاول جاهدة أن لا يتغير توزيع القوة (Distribution

[١] د.علي بن حسين القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الأسكندرية، العدد (٢)، المجلد (٤٨)، القاهرة، ٢٠١١، ص٣١٤-٣١٥.

of Power) فيما بينها، ولكن قد يحدث تغيرات بسيطة هنا وهناك إلا أنها لا تحدث تغييراً كبيراً أو جذرياً في الوضع القائم.

ب. استراتيجية زيادة قوة الدولة من خلال تغيير الوضع القائم بإتباع سياسة خارجية إمبريالية (Imperialism)، والإمبريالية تعني محاولة دولة من الدول تغيير الوضع القائم وتغيير علاقات القوة بينها وبين دولة أو الدول الأخرى.

ت. استراتيجية إظهار هيبة ونفوذ الدولة (Policy of Prestige) إما لزيادة قوتها أو المحافظة عليها، وهذا يتم من خلال وسيلتين. الوسيلة الأولى عن طريق الاحتفالات والمناسبات الدبلوماسية بحيث تظهر الدولة وقياداتها قوة الدولة ومكانتها في العالم. والوسيلة الثانية هي استعراض الدولة العظمى لقوتها العسكرية وذلك من خلال إظهار تفوقها العسكري.

وبالنتيجة يمكن القول أن الواقعية الكلاسيكية تنطلق من الطبيعة البشرية إلى العلاقات الدولية وتركز على مفهومي المصلحة والقوة كجوهر هذه العلاقة وتتصارع الدول من أجل الحصول على القوة وهي الهدف والوسيلة في آن واحد.

المطلب الثاني: الواقعية الجديدة (Neo-Realism):

أسس كينيث والتز (Kenneth Waltz)[١] في كتابه (نظرية السياسية الدولية Theory of International Politics) نظرية الواقعية الجديدة[٢]. وتهدف الواقعية الجديدة (البنيوية أو الهيكلية)[٣] إلى أن تنحى جانباً ملامح العلاقات الدولية التي تعتمد على شخصية الفاعلين أو طبيعة تفاعلاتهم، كي تسلط الضوء على التأثير المقيّد لبنية النظام الدولي، الذي يضربون جذورهم فيه، ويذهب والتز إلى أن

---

[١] ولد كينيث والتز (Kenneth Waltz) في ١٩٢٤/٦/٨ في مدينة آن أربور في ولاية ميشيغن، وأنهى شهادة الدراسات العليا بالإنسانيات من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٠، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في عام ١٩٥٤، ونشر أطروحته الرجل، الدولة والحرب (Man, the State and War) التي لقيت ترحيباً حاراً في العام ذاته. وفي عام ١٩٧٩نشر والتز كتاباً وصف بأنه "أكثر الكتب التي تساهم في الواقعية الجديدة قراءةً، وهذا ما جعل من والتز خليفة مورجنثاو المثالي. يحمل هذا الكتاب عنوان نظرية السياسة الدولية (Theory of International Politics). وتوفي في ٢٠١٣/٥/١٢. ينظر إلى: مارتن غريفيش، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ١٩٩٩، ص٩٣-١٠٠. كذلك ابحث في: د.أحمد محمد ابو زيد، كينث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (١٩٥٩-٢٠٠٩): دراسة استكشافية، مصدر سبق ذكره، ص٩٥-٩٦.

[٢] د.انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٢.

[٣] يستعمل اصطلاح الواقعية الجديدة، ولكن هناك مصطلحات أخرى تستعمل للتعبير عن الواقعية الجديدة ك(الواقعية البنيوية، أي بنية النظام السياسي الدولي أو هيكليته. وبنية قوة الدولة، ويمكن استعمال اصطلاح (الواقعية الهيكلية Structural Realism) مرادفاً لاصطلاح (الواقعية البنيوية).

البنى السياسية تتحدد عن طريق المبدأ المنظم لها (كيف ترتبط الوحدات بعضها ببعض؟)، والتمايز بين الوظائف (كيف يتم تخصيص الوظائف السياسية؟)، وتوزيع قدراتها (كيف توزع القوة؟).[١]

ويتطلع (والتز) إلى بناء نظريته على افتراض أن الواقعيين الكلاسيكيين حددوا موطن الحرب في مستوى واحد أو أثنين، او كليهما، وهما الفرد، والمجتمع أو الدولة، والصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام ووحداته، ويؤكد (والتز) أن تأريخ العلاقات، من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة، يكشف أن ثمة أنماطاً وتكراراً وانتظاماً في التفاعلات. ويشير إلى ظاهرة علاقة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق في نظام توازن القوى، كما عرفته الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين، وعدم تطابق الآيديولوجيتين، سلكت القوتان وفقاً لأنماط متشابهة البحث عن النفوذ والتأثير وبسط الهيمنة وتحقيق المكاسب، فما هو السر في ذلك؟ ويجيب من خلال دراسته للبنية النظامية على المستوى الدولي، حيث يرى وجود تغييرات على أفعال القوى أشد تأثيراً من تلك النابعة من السياسة الداخلية.[٢]

الشكل الرقم (٣)

المتغيرات الرئيسة في تشكيل السياسة الخارجية وفقاً للمدرسة الواقعية الجديدة

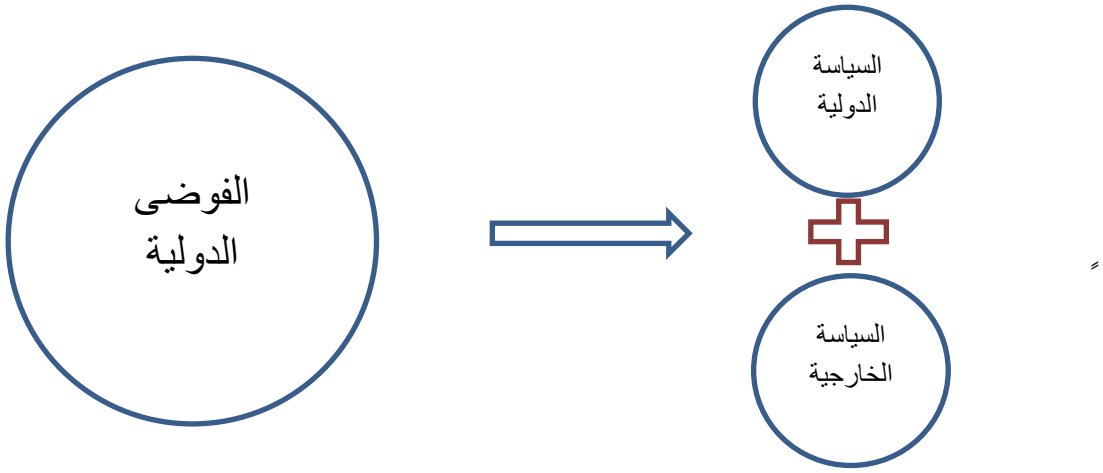

المصدر: د.أحمد محمد أبو زيد، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٦)، ٢٠١٢، ص٥٠.

---

[١] جاك دونللي، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

[٢] بولمكاحل إبراهيم، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، متاح على موقع (نظرية العلاقات الدولية) على الرابط: https://cutit.org/csTUC

يقول (والتز) "متى ركّزنا على النظام يمكننا أن نرى أنه يوجد نوعان ممكنان للنظام فقط نظام هرمي التسلسل (Hierarchical) ونظام فوضوي (Anarchical). ففي النظام الهرمي التسلسل تنظم الوحدات وفق خط واضح للسلطة. أما في النظام الفوضوي فإن الوحدات المتشابهة في طبيعتها يقيم بعضها علاقات مع بعض، حتى وإن كانت تختلف اختلافاً كبيراً في قدراتها. فالتمييز بين النظام الهرمي التسلسل والنظام الفوضوي مسألة حاسمة بالنسبة إلى والتز فهو يصر على أنَّ النظام الحالي واضح الفوضوية وقد كان على هذا الوضع منذ أصوله التي تعود إلى أواخر العصور الوسطى".[١]

ويؤكد (جون ميرشايمر John J. Mearsheimer) في احدى محاضراته: "في الحقيقة أنا واقعي بنيوي، أنا شخص يؤمن أن هيكلية وبنية النظام الدولي هي التي تفسر بنسبة كبيرة سلوك الدول. بطريقة أخرى، أنا لا أومن أن السياسات المحلية أو أن تركيبة الدولة ومكوناتها كوحدة منفردة: قد تؤثر بشكل كبير في السلوكيات الخارجية لتلك الدول".[٢] وبهذا المعنى فإن جون مير شايمر يعتقد أنَّ المكونات الداخلية للدول لا تؤثر في السلوك الخارجي وإنما الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية هي التي تحرك الدول وتحدد سلوكها في العلاقات الدولية.

وتنقسم الواقعية الجديدة (Neo-Realism) أو الواقعية البنيوية (Structural Realism) إلى قسمين الواقعية الدفاعية (Defensive Realism)، والواقعية الهجومية (Offensive Realism)، وهذا الانقسام يدور حول سؤال محوري هو: ما المقدار الكافي من القوة التي تحتاجها الدولة؟

الفرع الأول: الواقعية الدفاعية (Defensive Realism):

يعد (كينيث والتز) المؤسس الحقيقي للواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية، اضافة إلى كل من (روبرت جلبن Robert Gilpin، وروبرت جيرفيس Robert Jervis، وجورج كويستر George Quester، وستيفن والت Stephen Walt، وستيفن فان إفيرا Stephen Van Evera، وجاك سنايدر Jack Snyder) من الواقعيين الدفاعيين.

تتركز الأفكار على احتمال وقوع الحرب كانت أعلى حين كانت الدول تستطيع أن يتغلب بعضها على بعض. وكلما كان الدفاع أسهل، كان الأمن أوفر، وحوافز التوسع أقل، واحتمالات التعاون أعلى. بل حين تكون للدفاع الفائدة، وتكون الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، فإن الدول

---

[١] نقلاً عن: كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص٥٣.

[٢] جون ميرشايمر، حول الواقعية البنيوية، متاح على قناة (سياسة-عربي) على موقع (youtube) على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=gh6bYUsJY6g

تستطيع أن تكسب وسائل الدفاع عن نفسها من غير أن تهدد الآخرين، وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية.[١]

ويؤكد (والتز) "أن الدول مجبرة على التنافس بعضها مع بعض على القوة بسبب رغبتها بالأمن. وقد سميت نظريته بـ"الواقعية الدفاعية" لأنه يرى أن الدول تبحث عن القوة فقط لتحقيق الأمن، وسوف تتوقف عن تحقيق ميزة نسبية على الدول الأخرى لأن ذلك سيحفز تلك الدول على تشكيل تحالفات ضدها".[٢] ولكي تحقق الدولة غاياتها، عليها واجب الاعتماد المطلق على الذات، وأن لا تعتمد إلاّ على نفسها في حماية وجودها وملاحقة مصالحها. نظام المساعدة الذاتية هو النظام الذي سيفشل فيه أولئك الذين لا يساعدون أنفسهم، أو الذين يفعلون ذلك بطريقة أقل فعالية من الآخرين وسيضعون أنفسهم أمام الأخطار.[٣]

وتُعد محاولة (روبرت جلبن Robert Gilpin) في كتابه الشهير " War and Change in World Politics" واحداً من أفضل المحاولات التنظيرية الواقعية التي أنتجت بعد (والتز) وذلك في بداية ثمانينيات القرن الماضي، وتأتي نظرية (جلبن) في سياق ما أصبح يعرف بالنظرية الواقعية الدفاعية. ومن خلال مزج بين متغيرات النظرية الاجتماعية والنظرية الاقتصادية وهو في الأصل محاولة لتشرح عملية التفاعل بين مختلف اللاعبين داخل الدولة ليستخدمها في تفسير عملية التفاعل بين مختلف اللاعبين في النظام الدولي. واستخدم (جلبن) هذين النموذجين النظريين لكي يربط بين مستويين تحليليين هما مستوى الدولة ومستوى النظام الدولي في تفسير سلوك الدولة في النظام الدولي وخاصة تجاه تغيير النظام الدولي.[٤]

وتفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النظام الدولي أقل خطورة وبأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقوداً، وهي بهذه تقدم تنازلاً نظرياً بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، وجعلها لا تتحكم في سلوكيات جميع الدول، إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، وثم الاعتراف بالآثار الضئيلة للبنيان الداخلي على السلوك الخارجي.[٥]

ويركز الواقعيون الدفاعيون انتباههم إلى المفهوم البنائي المعروف (بالتوازن الهجومي–الدفاعي The Offense–Defense Balance) فقد أكدوا أن القوة العسكرية في أية مرحلة من الزمن يمكن أن

---

[١] د.أنور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٥.

[٢] نقلاً عن: د.جوانيتا إلياس و د.بيتر ستش، مصدر سبق ذكره، ص٧٦–٧٧.

[3] Kenneth N. waltiz, theory of International Politics, Wesley Publishing Company, Massachusetts, 1979, p118.

[٤] د.علي بن حسين القحطاني، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٢.

[5] Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics, Vol. 51, No.1, Oct., 1998, pp. 146.

تكون مصنفة إما هجومية أو دفاعية. فإذا كان للدفاع امتياز واضح على الهجوم، وأنَّ الاستيلاء والإخضاع بالقوة هو خيار صعب، فإنه سيكون للقوى العظمى باعث قليل لاستخدام القوة في الحصول على القوة وستركز عوضاً عن ذلك، على حماية ما عندها أي أنها تتحول إلى قوى محافظة في النظام الدولي. وعندما يكون للدفاع امتياز، فإن حماية ما لديه ستكون مهمة سهلة نسبياً. والعكس بالعكس، عندما تقدّر الدول أن الهجوم هو أداة سهلة، فإنها حينئذ تسعى نحو محاولة إخضاع بعضها البعض بالقوة أو الابتزاز أو التهديد باستخدام القوة، ومن ثمَّ ستندلع حروب كثيرة في النظام الدولي. ولكن مع ذلك، يرى الواقعيون الدفاعيون أن التوازن الهجومي–الدفاعي هو عادة يميل بشدة نحو الدفاع، وثم يجعل الإخضاع صعباً جداً. وخلاصة القول، انَّ التوازن المزدوج الكافي مع الامتيازات الطبيعية للدفاع لصد الهجوم هو أسباب كافية لاحباط القوى العظمى عن السعي وراء الإستراتيجيات العدائية ومن ثمَّ تحولها إلى مواقع دفاعية.[١]

لكن هناك افترضات تطرحها الواقعية الدفاعية من الصعب التأكد منها أو أنها في بعض الأحيان هي مثالية أكثر منها واقعية. من ذلك الادعاء أن الحروب سببها الحسابات الخاطئة، لكن التساؤل المطروح هو: كيف تتأكد الدول من خطأ حسابات القوة؟، وكيف يتم تفادي مثل هذه الحسابات القاتلة؟، وكيف يتم تفادي طموحات الدول في الاستيلاء خاصة إذا امتزجت مع طموحات القادة؟، كما هو حالة الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين، وحالة العراق عند غزو الكويت ١٩٩٠ في زمن صدام حسين، وحالة الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة جورج بوش الابن عندما احتل العراق ٢٠٠٣.[٢]

ومما تقدم يمكن القول أن الواقعية الدفاعية لديها إشكالية في إثبات طروحات الفاعلين لكونهم يرون أن دولاً تبحث عن القوة لتحقيق الأمن متناسين أن هذا البحث عن القوة تُحَفز الآخرين على نفس الفعل، ونتيجة الفعل ورد الفعل بين الفاعلين فإن الصراع على مزيد القوة يوصلنا إلى الواقعية الهجومية لـ(ميرشايمر) في ظل نظام دولي فوضوي.

الفرع الثاني: الواقعية الهجومية (Offensive Realism):

ظهرت الواقعية الهجومية كتطور جديد للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولة وفي إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى خلاف ذلك أن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم القوة وزيادتها. بشكل تقارن الواقعية الدفاعية بالواقعية الهجومية عند (ميرشايمر) الذي تركز نظريته "الواقعية الهجومية" أن بنية النظام الدولي توفر "حوافز قوية للدول للبحث

---

[١] د.عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص٣٦–٣٧.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٧–٣٨.

عن فرص لكسب القوة على حساب المنافسين". مقارنة مع وجهة نظر (والتز) أن هدف الدولة هو البقاء، ويرى (ميرشايمر) أن هدف الدولة النهائي مع البقاء هو أن تكون مهيمنة ضمن النظام.[١]

إنَّ (ميرشايمر) كأحد منظري الواقعية الجديدة وأبرزهم وفي أحد بحوثه المنشورة بعنوان (الواقعية الهيكلية Structural Realism) من خلال جوابه عن سؤال، لماذا تريد الدول القوة؟ (Why do states want power?). أجاب على السؤال من خلال خمسة افتراضات جوهرية بنيت عليها الواقعية الهيكلية وهي:[٢]

١. الافتراض الأول هو أن القوى العظمى هي الجهات الفعالة الرئيسة في السياسة العالمية، وأنها تعمل ضمن منظومة فوضوية (Anarchic System). وهذا لا يعني أن المنظومة تتّسم بالابهام والغموض (chaos) أو باختلال النظام. فالفوضى (Anarchy) هي مبدأ في النظام العام (Order)، وهي ببساطة تعني أنه لا توجد سلطة مركزية أو وسيط محكم وحيد يقف فوق الدول. أما عكس الفوضى فهو التسلسل الهرمي، وهو مبدأ التنظيم (Ordering) في السياسة الداخلية.
٢. الافتراض الثاني هو أن كل الدول تمتلك قدرة عسكرية هجومية (Offensive Military Capability). أي لديها القدرة على الحاق الضرر أو الأذى بالدول المجاورة. وبالتأكيد هذه القدرة تختلف من دولة إلى أخرى وحسب المكان والزمان.
٣. الافتراض الثالث هو أن الدول لا يمكنها مطلقاً أن تتيقن من نوايا الدول الأخرى. فالدول في النهاية تريد أن تعرف إن كانت الدول الأخرى عازمة على استخدام القوة لتغيير توازن القوى (الدول التعديلية Revisionist States)، أو كانت قانعة به إلى حد أن لا رغبة لديها في استخدام القوة لتغييره (دول الوضع الراهن Status quo States).
٤. الأفتراض الرابع هو أن الهدف الأسمى للدول هو سعيها إلى الحفاظ على بقائها. فالدولة دائماً تحاول الحفاظ على استقلاليتها ووحدة أراضيها والاستقرار الداخلي لها، وفي الوقت نفسه يمكن ان تكون للدولة اهداف اخرى كتنمية وحقوق الانسان وصونها، إلا أن الهدف الأسمى هو البقاء وبدون تأكيد الدولة عليها لا يمكن أن تحصل على اهداف اخرى.
٥. الأفتراض الخامس والأخير هو ان الدول أطراف فواعل عقلانية، وهذا يعني أنها قادرة على ابتكار استراتيجيات سلمية تضخّم من احتمالات بقائها. وهذا لا يعني أننا ننكر أن الدول تخطئ التقدير من وقت إلى آخر. ولأن الدول تعمل بمعلومات منقوصة في عالم معقّد، فهي ترتكب أخطاء جسيمة في بعض الأحيان.

---

[١] د.جوانيتا إلياس ود. بيتر ستش، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

[2] John Mearsheimer, Structural Realism, in: Tim Dunne, International Relations Theories: Discipline and Diversity, Oxford University Press, UK, 2013, p79.

ويشير (ميرشايمر) توضيحاً للأفتراضات أعلاه "نكرر أن أياً من هذه الافتراضات بمفرده لا يزعم أن الدول ستتنافس وتتصارع، أو أن عليها التنافس والتصارع، بعضها مع بعض من أجل الحصول على القوة. لكن الافتراض الثالث يترك بالتأكيد الباب مفتوحاً أمام إمكان وجود دولة تعديلية في النظام. إلا أن هذا الأفتراض لوحده، وفي معزل عن الأفتراضات الأخرى، لا يخبرنا مطلقاً عن السبب الذي يدعو جميع الدول إلى السعي للحصول على القوة. وحينما يتمّ تجميع كل الأفتراضات معاً، عندئذ تبرز الظروف التي من خلالها تصبح الدول منشغلة بتوازن القوى، ليس هذا فحسب، وإنما تكتسب الدول إيضاً محفزات قوية للحصول على القوة بعضُها على حساب بعضها الآخر."[١]

الشكل الرقم (٤)

الافتراضات الواقعية البنيوية حسب ميرشايمر للتنافس و الصراع الدولي

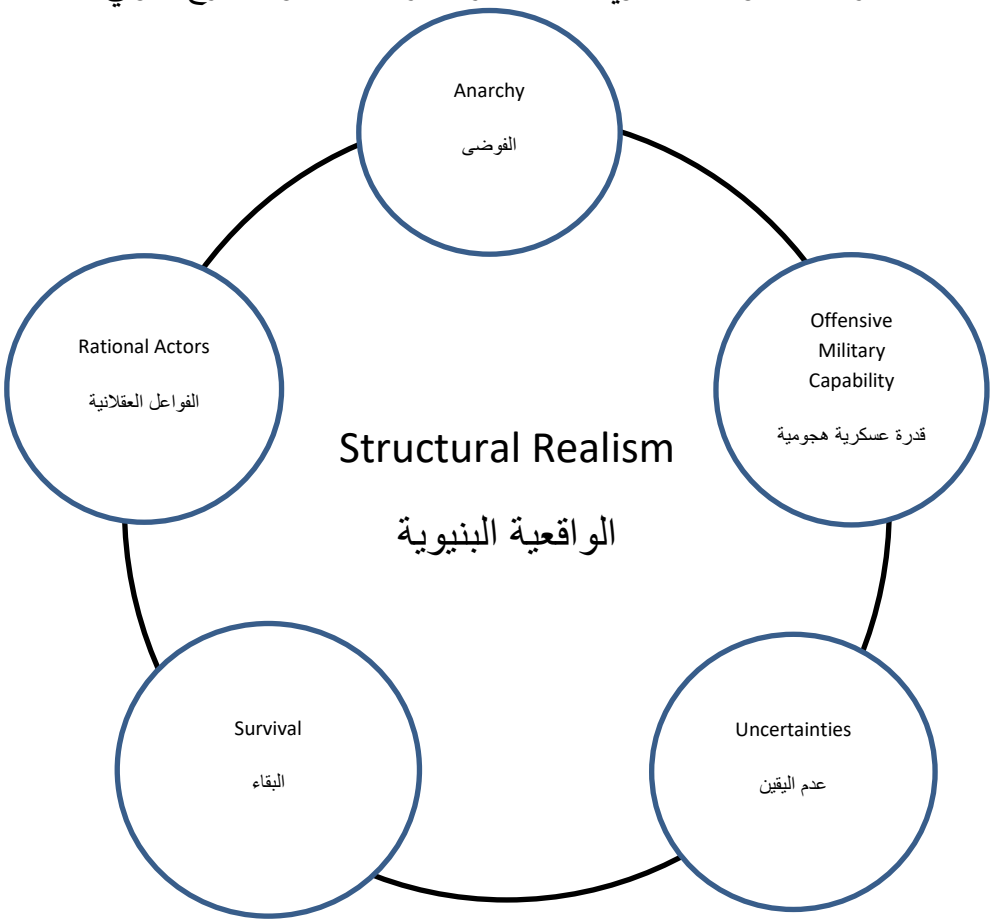

الشكل من صنع الباحث

[١] جون مير شايمر، الواقعية البنيوية، في: نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، مصدر سبق ذكره، ص٢١٧-٢١٨.

لذلك يؤكد (ميرشايمر) أن الدول تسعى إلى البقاء في حالة الفوضى من خلال تعظيم قوتها بالنسبة للدول الأخرى، أي أنها من أنصار الوضع الهجومي. وصاغ (فريد زكريا) الأمر فقال "إن أفضل حل للمشكلة الأزلية المتعلقة بعدم اليقين إزاء الحياة الدولية هو أن تزيد الدولة من سيطرتها على تلك البيئة من خلال التوسع الحثيث لمصالحها السياسية في الخارج"[١]

ويشير مورجنثاو إلى أن هناك ثلاث حالات تحفز الدول على إتباع سياسة التوسع وهي:[٢]

أ. عندما تنتصر الدولة في حرب على دولة أو دول أخرى فإن من نتائج هذا الانتصار أن الدولة المنتصرة تتوسع على حساب الدولة أو الدول المنهزمة مثل توسع الاتحاد السوفيتى السابق بعد الحرب العالمية الثانية على حساب دول أوروبا الشرقية.

ب. عندما تنهزم دولة في حرب وتخسر شيئاً من قوتها فإنها تحاول أن تسترد ما خسرته من قوة وأن تتوسع على حساب العدو وذلك مثل ما فعل هتلر منذ عام ١٩٣٥.

ج. عندما تكون هناك دولة أو دول ضعيفة تخلق فراغاً سياسياً يجعل الدول القوية تطمح في ملئه واستغلاله لصالحها، وذلك مثل ما فعلته الولايات الثلاث عشرة التي كونت الأساس لدولة الولايات المتحدة الأمريكية حيث وجدت فراغاً في الغرب واتسعت على حسابه.

ولما كانت هذه الحالات الثلاث تدفع بالدولة إلى انتهاج سياسات إمبريالية، فإن أهداف التوسع الإمبريالي تنحصر في ثلاثة أهداف هي تحقيق السيطرة العالمية (World Empire)، أو تحقيق السيطرة أو الهيمنة القارية (Continental Hegemony)، أو تحقيق سيطرة أو هيمنة إقليمية محدودة (Regional or Localized Hegemony).[٣]

---

[١] نقلاً عن: جاك دونللي، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

[٢] نقلاً عن: د.علي بن حسين القحطاني، مصدر سبق ذكره، ص٣١٤.

[٣] المصدر نفسه، ص٣١٥.

يلخص جون ميرشايمر التيارات الرئيسة داخل الفكر الواقعي في الجدول الآتي:

الجدول الرقم (١)

التيارات الرئيسة داخل الفكر الواقعي

الأسئلة المطروحة	إجابة الواقعية ذات الطبيعة الإنسانية (التقليدية)	إجابة الواقعية الدفاعية	إجابة الواقعية الهجومية
ما هي الأسباب التي تجعل الدول تتنافس من أجل القوة؟	التوق إلى القوة هو متأصل في الدول	بنية النظام الدولي	بنية النظام الدولي
ما هو حجم القوة الذي تريده الدول؟	كل القوة التي تستطيع الحصول عليها. تسعى الدول إلى الحد الأقصى من القوة، مع الهيمنة كهدف نهائي.	ليس أكثر مما عندها. تركز الدول على المحافظة على ميزان القوى.	كل ما تستطيع الحصول عليه من قوة. تسعى الدول إلى الحد الأقصى من القوة، مع الهيمنة كهدف نهائي.

المصدر: نقلاً عن: د.عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

أن هذا الجدول يبين لنا اختلافاً جوهرياً بين الاتجاهات الرئيسة في النظرية الواقعية، في الوقت الذي ترجع الواقعية التقليدية السبب في محاولة الدولة الحصول على القوة إلى الطبيعة البشرية فإن الواقعية الدفاعية والهجومية تجعل الطبيعة الفوضوية نظاماً الدولياً يكون السبب في محاولة الدول الحصول على القوة. ولكن الواقعية التقليدية والهجومية متفقة على أن الدول تحاول الحصول على أكبر قدر من القوة من أجل الهيمنة فالواقعية الدفاعية تكتفي بقدر معين من القوة من أجل الحفاظ على الذات وميزان القوة.

المطلب الثالث: النظرية الواقعية: الفاعلون، التفاعلات، والقضايا

إنَّ النظرية الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد تركز على مجموعة من المفاهيم الأساسية وتدرسها وهي الفاعلون على المستوى الدولي، وأهم التفاعلات بين الفاعلين، ثم القضايا الأساسية في العلاقات الدولية. ومن هنا سوف نخوض في هذه المفاهيم على الشكل الآتي:

الفرع الأول: الفاعلون الأساسيون في النظرية الواقعية:

يرجع (هانس مورجنثاو) أسباب السلوك الصراعي لدى الدول إلى الطبيعة البشرية المظلمة التي تحكمها غريزة القوة وحب السيطرة والهيمنة، حيث تزداد هذه الطبيعة العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، نتيجة لقدرة هذه الأخيرة على نوعية إمكانياتها المادية واستعمالها لإيذاء الدول الأخرى.

ذهب الواقعيون الكلاسيكيون إلى أن الصراع يمكن تفسيره جزئياً بواسطة الموقف، لكنهم يعتقدون أنه حتى لو لم يكن الأمر كذلك، فقد يتسبب الكبرياء والشهرة والسعي للمجد دائما في حرب الجميع ضد الجميع بشكل غير محدود. وفي النهاية، فإن الصراع والحرب متجذران في الطبيعة البشرية. ويؤكد الواقعيون الكلاسيكيون دوماً على دور رجال الدولة وتحليل خصائص قوة الدولة.[١]

لذلك يقيم الواقعيون صلة لا تنفصم بين معنى الدولة ذات السيادة واستخدام القوة أو العنف، ولكي نبين محتوى وجوهر هذه الصلة فإننا بحاجة لاستذكار تعريف (ماكس فيبر) الشهير للدولة على أنها "احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية ضمن حدود إقليم معين". ووفقاً لذلك فإن حدود هذا الفضاء الإقليمي تعني سيادة الدولة التي تكون لها وحدها السلطة العليا لصنع القانون وتطبيقه أو إنفاذه بدون منافس.[٢]

لذا تؤكد النظرية الواقعية وبشكل خاص الواقعية التقليدية وهي أن الدولة هي الوحدة الأساسية – إن لم تكن الوحدة الوحيدة– في العلاقات الدولية، وما عداها من منظمات وشركات ومؤسسات وأفراد لا تلعب إلا دوراً هامشياً وثانوياً. وكل علاقة أخرى لا تتدخل فيها الدولة كطرف لا يمكن بحثها ضمن العلاقات الدولية. وهذه تتضمن ادعاءين، الأول للمنظرين وهو أن الدولة هي الفاعل الأساسي والفواعل الأخرى في السياسة العالمية وتحتل مكانة أقل أهمية. والثاني أن سيادة الدولة تعكس وجود مجتمع سياسي مستقل، مجتمعاً يمتلك سلطة حاكمة على اقليمها الأرضي.[٣]

وتعني الدولة–القومية لديهم وحدة ذات كيان مستقل من ناحية، ومتجانسة من ناحية أخرى، أي أنه لا يمكن النفاذ إليها بتأثيرات خارجية، وأنها لا تتعرض لضغوط داخلية، ومن ثم فإن العلاقات السياسية وغيرها السياسة الدولية تتحدد بالرجوع إلى الحدود القومية، لذا فإن تحليلهم يستند إلى افتراض الفصل بين السياسات الداخلية والخارجية، ومن ثم فإن الحكومات أو صانعي القرار أو المسؤولين الحكوميين على أعلى المستويات –الدبلومسية والعسكرية– هم الفاعلون الأساسيون وليس كل المجموعات الداخلية الأخرى أو كل فاعل دولي آخر من غير الدول... وإذا كانت التحليلات الواقعية قد اهتمت بدور

---

[١] جاك دونللي، مصدر سبق ذكره، ص٥٣–٥٤.

[٢] د.يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣، ص٨٤.

[٣] د.أنور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٨.

مجموعات –فرعية فذلك انطلاقاً من كونها مجرد أدوات للسياسات القومية، وتلك السياسات تهدف إلى حماية وتدعيم الاستقلال القومي وذلك بالسيطرة على التأثيرات الخارجية القومية أو العمليات عبر القومية أو التقليل منها أو القضاء على تأثيراتها. ويرى الواقعيون أنّ العناصر الفاعلة الرئيسة على المسرح العالمي هي الدول.[١]

إن مفهوم الواقعيين للقوة وتحليلهم يستند على قوة الدولة فقط دون غيرها، فالدول بالنسبة للواقعية هي الفواعل الوحيدة ذات المعنى، في حين لا تكتسي الشركات العابرة للحدود والمنظمات الدولية الأهمية أو الفاعلية ذاتها لكونها غير دائمة أو مستمرة، بل هي عرضة للصعود والهبوط في السياسة العالمية، حيث تبقى الدولة المظهر الدائم الثابت الوحيد.[٢]

وعليه يمكن القول أن النظرية الواقعية تقوم على ثلاثة افتراضات أساسية، هي:[٣]

١. افتراض مركزية الدولة، حيث الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسة والمهمة فقط في السياسة العالمية.
٢. افتراض العقلانية، حيث يتم تحليل الدول كما لو كانت الفاعل الرشيد والوحيد.
٣. افتراض القوة، حيث تبحث الدول في المقام الأول عن القوة، وفي معظم الأحيان عن القوة العسكرية، باعتبار أن كلا القوتين وسيليتين وغايتين في حد ذاتها.

والسبب الأخير في التركيز العلني لأصحاب النظرية الواقعية على الدول، هو نقاش أخلاقي، مع أنه غالباً مايكون ضمنياً في مؤلفاتهم. وهنا نرى أنّ الدول ليست مجرد أوعية للسلطة، بل هي كيانات جغرافية تتجسد هويتها في إطار من الدوام والانتماء. وقد حدّد عدد من الواقعيين أمثال (مورجنثاو ونيبور)، ممن استقوا من أعمال (هيغل) وغيره من الواقعيين الألمان، مفهوم الدولة في كونها الوصية على المجتمع السياسي. ولكي تقوم بهذه الوظيفة يجب أن ترعى المصلحة الوطنية.[٤]

واستناداً إلى أفكار (مورجنثاو) بثبات النظام السياسي الدولي، مادامت مصالح الأطراف تتحدد دائماً بدافع القوة تحت أية ظروف، ومهما كانت طبيعة هذه الظروف. هذا المفهوم عند (مورجنثاو) يخلط بين ظاهرة صراعات القوى السياسية الدولية وبين الحالات الانتقالية لهذه الصراعات والمؤسسات التي نشأت في اطارها في القرون الأخيرة، وبمعنى آخر، أنَّ صراعات القوى شيء والظروف الدولية التي

---

[١] زانا كريم نجم، الفاعلون من غير الدول ودورهم في السياسة العالمية –إقليم كوردستان–العراق إنموذجاً، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإدارية والسياسية– جامعة جرمو، السليمانية، ٢٠١٦، ص٦١–٦٢.

[٢] د.يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص٨٦–٨٧.

[٣] د.أنور محمد فرج، الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة – دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط، مجلة دراسات قانونية وسياسية، يصدرها مركز الدراسات القانونية والسياسية في كلية القانون والسياسة/ جامعة السليمانية، السليمانية، العدد (٩)، ٢٠١٧، ص٢٧٣–٢٧٤.

[٤] جون بيليس و ستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٢.

تحركها، والمؤثرات التي تخلقها ودوافع الأطراف المشاركة فيه شيء آخر متباين. تكمن القوة الكبرى للواقعية، خاصة بعد إعادة صياغتها من جانب (والتز)، في أنها بتأكيدها على النظام العام للعلل والنتائج، تعمل كنظرية تقليدية للنظام الدولي. وحقيقة الأمر أن نظريات السياسة الدولية التي تفسر النتائج بدون الرجوع إلى الأسباب العامة، وهي ما ينتقده (والتز) بوصفه "اختزالاً" عادة ما يكون نظريات للسياسة الخارجية بالغت في دعواها التفسيرية.[١]

ووفق هذا المنطلق، يتحدد الهيكل السياسي عند (والتز) بما يأتي: مبدؤه الترتيبي، ووصف الوظائف بين الوحدات، وتوزيع القدرات. وهكذا وفقاً لصيغة (والتز)، يتميز الهيكل السياسي الداخلي بترتيب هرمي قائم على السلطة، وتوصيف وظائف الوحدات المتميزة (التنفيذية والتشريعية ...الخ). وتوزيع قدرات بين المجموعات والمؤسسات. وتبعاً (لوالتز)، يتميز النظام السياسي الدولي بالنظام الفوضوي للدول ذات السيادة، وحداً أدنى من التمايز الوظيفي بين الفاعلين، وتوزيع القدرات بين الدول.[٢]

لذلك يؤكد (والتز) في تحليل النظري لمستويات ظواهر العلاقات الدولية كما يلي:[٣]

١. مستوى الأفراد أو صناع القرار (First Image)، من حيث ماهية الآثار والدوافع النفسية التي تقود عملية صنع القرار السياسي واتخاذه.
٢. مستوى البناء السياسي الداخلي للدولة (Unit Level)، والدور الذي تؤديه المؤسسات المحلية وتركيبة النظام السياسي المحلي.
٣. مستوى النظام الدولي (System Level)، وما هو تأثير اختلاف توزيع القدرات بين الدول، ووجودها في عالم فوضوي، وتأثير ذلك في سلوكها الخارجي وطريقة تعاملها مع باقي الفواعل الدولية الأخرى.

وهذا يعني أن (والتز) أضاف بعداً جديداً في التحليل الواقعي من خلال تركيزه على بيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية. بأن وضع الدولة في بيئة السياسة الدولية ومكانتها في النظام الدولي أهم في تفسير سلوكها الخارجي من خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى. فبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي تفسران الفرص المتاحة أمام الدولة، والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي. أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة. لذلك يتهم (والتز) نظريات العلاقات الدولية التي تركز على الخصائص الداخلية للدول وتفاعلاتها بأنها اختزالية، وينتقد النظريات التي تتناول النظام الدولي دون التركيز على محدداته البنيوية التي تقدم الفرص، وتضع القيود على سلوك الدول.[٤]

---

[١] د.أحمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٦)، ٢٠١٣، ٤٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٤٧.

[٣] د.أحمد محمد أبو زيد، كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (١٩٥٩-٢٠٠٩)، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

[٤] د.أحمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

لذلك فإن الجوهر الأساسي للواقعية الجديدة هو فكرة التفكير في العلاقات الدولية بوصفها نظاماً (System) معرّف الهيكل، والمفهوم الأساسي الذي يشكله هو توزيع القوة (Power Distributions) وهذا هو الفرق الأساسي بين الواقعية الجديدة والواقعية التقليدية . في حين يرى (روبرت كوهين) أن الواقعية الجديدة تطورت من أجل أن تعكس الواقع في العلاقات الدولية. لذا لابد في هذا المجال من المقارنة بين الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة:[١]

١. وحدة التحليل في الواقعية التقليدية هي الدول، فهذه المدرسة ترى أن العالم يمكن التعامل معه من خلال التفاعل بين الدول، أما بالنسبة إلى الواقعية الجديدة فإن وحدة التحليل هي النظام وهيكل هذا النظام.
٢. اتجاه العلاقة السببية في تفسير العلاقات الدولية: بالنسبة إلى الواقعية التقليدية، فهي ترى سبب السلوك الدولي أو مسبباته في اتجاه واحد، وذلك من خلال تفاعل الدول إلى نتائج هذا التفاعل، وهذا واضح من خلال مبادئ "مورجنثاو" الستة للواقعية السياسية التي أشرنا إليها سابقاً، أي أن الاتجاه تحتي – فوقي. وبالنسبة إلى الواقعية الجديدة فهي ترى العلاقة السببية في اتجاهين: الاتجاه الأول أسباب العلاقات الدولية التي تقع في مستوى تفاعل الوحدات الدولية (الدول)، والآخر يقع في هيكل النظام الذي تتفاعل في الدول، والإتجاه في التفسير فوقي – تحتي.
٣. جوهر التفسير: إن جوهر التفسير بالنسبة إلى الواقعية التقليدية هو التركيز على الطبيعة الانسانية (Human Nature) لفهم الصراع السياسي، في حين أن جوهر التفسير بالنسبة إلى الواقعية الجديدة يقع في البيئة الدولية، المتمثلة في الفوضى السياسية (Anarchy) في النظام الدولي، وتشكل الضاغط على سلوك الدول (Imperatives).

وأخيراً يمكننا القول إنَّ الفاعلين في النظرية الواقعية بشكل أساس ينطلق من الفرد والطبيعة البشرية لتصل إلى المجتمع والدولة كما أكد عليها رواد هذه المدرسة من أمثال (مورجنثاو) كواقعي كلاسيكي، ثم أضاف (والتز) بعداً جديداً لهذه النظرية كفاعل مؤثر وهو النظام الدولي الفوضوي، الا ان هذه النظرية لا تعترف بدور المنظمات والشركات العابرة للقومية وغيرهما كفواعل اساسية بل تتعامل معهم بشكل هامشي. وتنظر إليهم كجزء من الدولة وليس من خارجها.

---

[١] نقلاً عن: عدنان محمد حسين الهياجنة، قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية: تحليل إمبريقي ١٩٩٠–١٩٩٧، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد (٢٩)، العدد (٢)، ٢٠٠١، ص١٦.

الفرع الثاني: التفاعلات في النظرية الواقعية:

أن إحدى مسلمات النظرية الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد تنطلق من كون أن المصالح بين الدول غير منسجمة وإنما متناقضة، فينتج عن ذلك أن العلاقات الدولية تتميز دوماً بالصراع.[١] إن الرائدين الفعليّين للمدرسة الواقعية الحديثة في العلاقات الدولية هما (نيكولو مكيافللي) و(توماس هوبز) اللذان يفترضان أن البشر تدفعهم بالأساس مصالحهم الذاتية وشهواتهم، وأن أكثر تلك الشهوات تفشياً وانطواءً على خطورة محتملة هي شهوة السلطة. ويذهبان إلى أن السياسة الدولية هي صراع مستمر على السلطة، لا تترتب عليه لزاماً حروب علنية متواصلة، ولكنه دائماً يستلزم التأهب لخوض الحرب. وفي خِضَم حالة الفوضى السياسية المستمرة هذه، يكون المسار الحصيف الوحيد أمام الأمير هو شحذ أكبر قدر ممكن من القوة، وإعمالها في حماية المصلحة الوطنية لبلاده والسعي وراءها. ولهذا الغرض كانت القوة العسكرية هي المطلب الأهم، واعُدّت الثروة المتكونة عن التجارة والصناعة وسيلة في المقام الأول لاكتساب القوة العسكرية.[٢] وكتب (مورجنثاو) وأكد في كتابه (السياسة بين الأمم) "ليست السياسة الدولية– كغيرها من السياسات– إلاّ صراعاً على السلطان".[٣]

وسيطرت فكرة الصراع داخل هذه النظرية في دراسة العلاقات الدولية استناداً إلى أن الدول تسعى إلى استخدام مواردها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها وبصفة خاصة نحو تحقيق الأمن والتوسع، حيث إنَّ النظام الدولي لا تتوافر لديه سلطة مشتركة حقيقية، أو أية حكومة مركزية لديها سلطة الإجبار على الأطراف الدولية، فالصراعات سوف تنشأ حتماً نتيجة لهذا الخلل النظامي ونتيجة لتعارض المصالح الحتمية بين الدول المختلفة، من ناحية أخرى فإن النظام الدولي العالمي نظام غير متجانس بدرجة كبيرة، إذ إن الدول التي تندرج تحته لا يجمع بينها مفهوم سياسي مشترك وأنها منظمة وفقاً لمبادئ مختلفة من الشرعية، وأن شعوبها تنتمي إلى خلفيات ثقافية متباينة ومتعارضة في كثير من الأحيان، ومن ثم فميدان العلاقات الدولية هو الصراع.[٤] وهذا هو ما أكد عليه (مورجنثاو) عندما رأى أن موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من أجل القوة.[٥]

إن (مورجنثاو) وفي اطار تداوله موضوع الصراع لا يبحث فقط في موضوع السعي نحو القوة بل ويبحث كذلك في شروط تحقيق السلام الدولي، ويرتبط مفهومه للنظام الدولي ارتباطاً وثيقاً بمفهومه للمصلحة القومية، ويعتقد أن السعي لتحقيق أهداف ليست بذات أهمية من الحفاظ على وجود الدولة

---

[١] ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٣–٢٥.

[٢] بول ويلكينسون، العلاقات الدولية – مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٠.

[٣] هانز. جي. مورجنثاو، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

[٤] د.محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٣، ص١٩١.

[٥] د. ناصف يوسف حتي، مصدر سبق ذكره، ص٨.

يساهم في خلق الصراعات الدولية. لذا يعتقد (مورجنثاو) أن عودة الدول القومية لتحقيق مصالح محددة تمثل عاملاً حاسماً في تحقيق المزيد من السلام العالمي.[١]

ويعتقد (والتز) أن ظاهرة الحرب تحدث على مستويات / صور، تبين الصورة الأولى أنَّ أسباب اندلاع الحرب ترجع إلى الطبيعة البشرية، وتبين الصورة الثانية أن الحرب تندلع بسبب طبيعة الدولة، سواء أكانت دولة ديمقراطية أم دولة مستبدة. وتنظر الصورة الثالثة إلى السياسة الدولية وإلى الحرب باعتبارهما مجالاً سياسياً منفصلاً يقع حسب الضغوط والقيود التي يمارسها البناء الدولي للنظام، وحسب الإختلاف والتباين في توزيع القدرات بين الدول.[٢]

ومن جانب آخر، فإن (والتز) يبحث في ظاهرة الاعتماد المتبادل وتأثيرها في تخفيض الصراعات ويقول: "إن ظاهرة الاعتماد المتبادل مثلها مثل مفاهيم سياسية أخرى، تبدو بشكل مختلف عندما ينظر إليها من خلال نظريتنا. فمثلاً يعتقد الكثيرون أن تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل ينعكس إيجاباً لصالح التغيير السلمي. ومن ناحية أخرى فإن تنامي الاعتماد المتبادل يعني تنامي الاحتكاك المباشر وإزدياد نسبة احتمال الصراعات العرضية. الحروب الأهلية الطاحنة والحروب العالمية الأكثر دموية وقعت في حقب مأهولة بشعوب متقاربة ومتشابهة وشؤونها كانت أكثر ارتباطاً ببعضها من أي وقت آخر".[٣]

وانطلاقاً من هذا، يرى (ميرشايمر) أنه خلافاً لليبراليين، فإن الواقعيين متشائمون إزاء السياسة الدولية. إذ يتفق الواقعيون على أن خلق عالم سلمي سوف يكون شيئاً مرغوباً، لكنهم يرون أنه ليس من السهل الفرار من العالم القاسي الذي يتميز بالتنافس الأمني والحرب. ومن ثم، خلق عالم سلمي هو بالتأكيد فكرة جذابة، لكنها ليست عملية من الناحية الواقعية.[٤]

وفي هذا السياق، يرى (ميرشايمر) أن هذه النظرة المتشائمة للواقعية حول العلاقات الدولية تقوم في إحدى ركائزها على الإعتقاد أن الواقعيين يحملون الحسابات حول تفكير قوة الدول المسيطرة، وتنافس الدول من أجل القوة فيما بينها. وتتطلب هذه المنافسة والصراع في بعض الأحيان الذهاب إلى الحرب، حيث تعد أداة مقبولة في فن الحكم. ويتفق (ميرشايمر) مع كارل فون كلوزويتز (C. V. Clausewitz) حول الاستراتيجيات العسكرية في القرن التاسع عشر، ويقتبس من كلامه أن الحرب هي استمرار للسياسة بواسطة أدوات اخرى. وأخيراً، تجعل نوعية اللعب الصفرية المنافسة والصراع في بعض الأحيان شديدة وغير متسامحة. ومع ذلك يضع (ميرشايمر) تحفظاً صغيراً وهو إمكانية تعاون الدول بعضها مع بعض في بعض الأحيان كحالة تعاون الحلفاء ضد النازية، لكنها في الأصل لها مصالح متنازعة وسلوك

---

[١] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٧٢-٧٣.

[٢] د.أحمد محمد ابو زيد، كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (١٩٥٩-٢٠٠٩)، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

[٣] نقلاً عن: د.أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٢-٣٧٣.

[٤] د.عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

صراعي.[١] وهذا الإعتقاد يتوافق مع ما يراه (كارل دويتش) في تعريفه للقوة بأنها "القدرة على الإنتصار في الصراع وفي التغلب على العقبات"[٢]

الفرع الثالث: القضايا في النظرية الواقعية:

إن من المبادئ الأساسية التي يُجمع عليها الواقعيون هو أن للدولة هدفاً يتفوق ويتقدم على ما عداه في السياسة الدولية وهو استمرار البقاء (Survival) والمحافظة على كيانها، فليس هناك جدل حول أن الأمن هو الشاغل الأسمى للدولة. إن ذلك يتأسس على أن البقاء هو الشرط الجوهري الذي يسبق كل الأهداف الأخرى وفي جميع الظروف.[٣] لذا تتعلق المسألة الحيوية بالنسبة إلى النظرية الواقعية وخاصة الواقعية الجديدة بالأمن والبقاء للدولة، بحيث يعدهما الهدف الأسمى الذي يصبو إلى تحقيقه الواقعيون في تنظيرهم للعلاقات الدولية. وكما ذكرنا سابقاً في معرض جوابه عن السؤال لماذا تريد الدول القوة؟ أجاب (ميرشايمر) في إحدى افتراضاته أن الهدف الأسمى للدول هو سعيها الحفاظ على بقائها. وتحاول الدولة دائماً الحفاظ على استقلاليتها ووحدة أراضيها والإستقرار الداخلي لها، إلاّ أن الهدف الأسمى هو البقاء وبدون تأكيد الدولة عليه لا يمكن أن تحصل على أهداف أخرى.[٤]

لذلك يفترض الواقعيون أنَّه هناك هرمية في القضايا الدولية، وأن الأمن القومي (National Security)، عادة يحتل القمة في الهرم. وتهيمن القضايا العسكرية والسياسية المتعلقة بها على السياسة الدولية. من هنا وبالنسبة للواقعيين فإن القضايا العسكرية والأمنية أو الإسترتيجية يشار إليها على أنها تمثل السياسة العليا (High Politics)، والقضايا الأخرى الإقتصادية والإجتماعية تصنف باعتبارها قضايا السياسة الدنيا (Low Politics).[٥] لذلك نجد أن آخر هم للواقعيين هو تقدير أهمية اعتبار الأخلاق ضمن الصورة عند تقدير البدائل وإن اعترفوا بوجود قيم ومعتقدات خاصة بكل دولة. إذ بالنسبة للواقعي فإن الدولة تمثل أقصى ما يمكن تخيله من خير للجماعة ولا يمكن إلا أن يكون مرتبطاً بحدود الدولة وليس خارجها. [٦]

إنَّ مفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد إقترن بعنصر الخوف (Fear) لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات اللاأمن المنبثقة من الفوضى (Insecurity of Anarchy) وهو ما يميزهم عن الواقعيين

---

[١] المصدر نفسه، ص٤٦.

[٢] نقلاً عن: د.احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٨٦.

[٣] د.يوسف محمد صواني، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

[4]John Mearsheimer, Structural Realism, in: Tim Dunne, International Relations Theories: Discipline and Diversity, op.cit., p.79.

[٥] د.أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣.

[٦] د.يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

الكلاسيكيين الذين يربطون القوة بالغريزة العدوانية والشريرة للطبيعة البشرية.[١] ويرى الواقعيون المعاصرون أن القدرات العسكرية والتحالفات العسكرية هما الركيزتان الأساسيتان للأمن. ويعترف (ثوسيديدس)، والواقعيون الكلاسيكيون بشكل عام، أن القوة العسكرية والتحالفات العسكرية هي سيوف ذات حدين؛ فهي قادرة على إثارة الصراع مثلما هي قادرة على منعه.[٢]

لذلك يعتقد الواقعيون أنه في النظام الدولي لا توجد سلطة عليا لمنع استخدام القوة ومواجهتها. لهذا لا يمكن تحقيق الأمن إلا بالمساعدة الذاتية (Self-Help) أو الاعتماد على النفس. إلا أنَّ أية دولة معنية ستذكي نار انعدام الأمن تلقائياً لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمن لنفسها. والمصطلح الذي يطلق على سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الأمن هو المعضلة الأمنية (Security Dilemma)[٣]. ويرى كل من (Booth و Wheeler) أن المعضلات الأمنية تنشأ "حين تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعوراً بعدم الاطمئنان، ولا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى إزاء الحيرة فيما إذا كانت لأغراض دفاعية لاغير (أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر) أم كانت لأغراض هجومية (أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها)".[٤]

إذ يؤكد (فردريك شومان) أن النظام الدولي يفتقد إلى حكومة مشتركة من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتماداً على قوتها الذاتية وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة لها، فالقوة عند (نيكولاس سبايكمان) هي في النهاية ما تعتمد عليه الحياة سواء بالإقناع أو الإغراء أو الإكراه، ويعّرف (مورجنثاو) السياسات الدولية وبالأحرى السياسة ككل بأنها صراع على القوة ومن ثمَّ تصبح القوة غاية ووسيلة وهي عنده السيطرة على عقول وأعمال الآخرين.[٥]

الأمر الذي تحدد فرضية النظرية الواقعية أنَّ المأزق أو المعضلة الأمنية نتيجة للبنية الفوضوية للنظام الدولي ونظام الاعتماد على النفس اللذين يدفعان الدول دائماً إلى افتراض سيناريو الحالة السُّوَى، حيث إن هذه الدول حتى وهي تدرك نتائج أفعالها (تخفيض مستوى الأمن لدول أخرى) فإن طبيعة وضعها في النظام الدولي تدفعها إلى اتخاذ الخطوات التي تتخذها. وبهذه الطريقة، يتضح أن الواقعية

---

[١] د.عبدالناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.

[٢] ريتشارد ند ليبو، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦.

[٣] المعضلة الأمنية (Security Dilemma) لا تعني انعدام الأمن، وإنما تشير إلى حالة يصبح الوضع أقل أمناً عند وجود سباق التسلح والتنافس الأمني بين دولتين أو أكثر.

[٤] نقلاً عن: جون بليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٥-٢٤٦.

[٥] جيمس دورتي و وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

الجديدة تصر على أن المعضلة الأمنية هي حالة بنيوية مستعصية، لأنها ترتبط بالبنية الفوضوية للنظام الدولي وخاصة الأعتماد على النفس.[١]

لذلك فإن النظام الدولي هو نظام "مساعدة ذاتية" فالدول مضطرة للعناية بنفسها، لأنه لا يوجد من يعتني بها. ولا يفترض (والتز) أن الدول كيانات عدوانية تسعى إلى توسعة نفسها بالضرورة، لكنه يفترض بالتأكيد أنها ترغب في المحافظة على نفسها. وهذا يعني أنها مضطرة للاهتمام بأمنها، وأنها مضطرة إلى أن تعتقد أن الدول الأخرى تشكل تهديداً محتملاً لها. فعليها أن تواصل تكييف موقفها في العالم حسب قراءتها لقوة الدول الأخرى ولقوتها هي وينجم عن هذه التحركات ظهور ميزان للقوى (Balance of Power).[٢] ولكن كل التوازنات التي حدثت أو تلك التي ستحدث في المستقبل هي في حقيقتها ليست حالة ثابتة، وبغض النظر عن محتواها واطرافها وتماسكها، ذلك أن كل التوازنات عرضة لأن تتحطم أو أن يجري تحطيمها بالحرب أو بالتغيير السلمي لتفسح المجال أمام بروز توازنات جديدة، وهو ما يمكن تفسيره في جوّ عدم الثقة بحرص الدولة وسعيها المتواصل لتحقيق الأمن الذي يتحدد بكونها قادرة في أحسن الأحوال على التخفيف من وطأة أزمة الأمن فقط وليس تجنبها أو التخلص منها نهائياً.[٣] لذا يؤكد (مورجنثاو) أن إلتزام الدول بالمصالح القومية الحيوية أو الحفاظ على البقاء القومي هو العامل الحاسم لحفظ قوة الدولة من ناحية وحفظ الاتزان الدولي من ناحية اخرى.[٤]

ونتيجة لكل ما بحثناه في هذا المبحث يمكن القول إنَّ النظرية الواقعية تعود جذورها إلى الطبيعة البشرية إلا أنها وبمرور الزمن وتطورها تضمنت العديد من الإتجاهات، ففي الوقت الذي يقوم الإتجاه التقليدي في الواقعية على القوة والمصلحة وأن الدولة هي أنعكاس للطبيعة البشرية طامحة في الحصول على مزيد من القوة، فإن الواقعية الجديدة ترى أن الفوضى الدولية هي حافز وراء طموح الدولة لمزيد من القوة والمصلحة.

ومع وجود اتجاهات عديدة داخل النظرية الواقعية إلا أن جميعها متفقة على أن الدولة الفاعلة الرئيسة أو الوحيدة في العلاقات الدولية، لا ترى إلا قوتها وأمنها لأنها في منظومة قائمة على الدفاع الذاتي وتبحث عن الأمن، وعن الهيمنة، واستقلالية قرارها لكونها فاعلة عقلانية. ولأنها تعمل في عالم لا يمكن أن تثق بأحد ولا تريد أن تكون مصيرها بيد غيرها. وإذا كانت هناك فواعل أخرى فإن دورها ضئيل وتتصرف عادة وفق توجيهات الدول.

---

[١] محمد حمشي، المقاربات الواقعية للنزاعات الدولية، قسم العلوم السياسية–جامعة باتنة، شبكة المعلومات الدولية على الرابط: http://www.mhamchi.yolasite.com/resources/المقاربات الواقعية لتفسير وحل النزاعات.doc.

[٢] كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

[٣] د.يوسف محمد صواني، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

[٤] د.أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤.

المبحث الثاني

النظرية البنائية

حققت النظرية البنائية الإجتماعية (Social Constructivism Theory) أهميتها في الحقل النظري للعلاقات الدولية في كونها تحتل موقعاً وسطاً بين تلك النظريات التي تضاربت طويلاً على مدى عمر هذا الحقل، سواء منها المستندة إلى فكرة العقلانية والسلوك الراشد للإنسان (Rationalist) أو المقاربات المتعرضة لها والمعروفة بما بعد الوضعية (Post–Positivist) التي لا تقبل بفكرة الرشد كجوهر للسلوك الإنساني.

وحقق التفكير البنائي حول السياسة الدولية تسارعاً كبيراً، ودفعة قوية بعد نهاية الحرب الباردة التي فاجأت الكثيرين من علماء العلاقات الدولية، وشككت في كثير من طروحاتهم النظرية التقليدية. فبعد الحرب الباردة بدأ الاتجاه السائد في العلاقات الدولية في مواجهة صعوبات كبيرة في شرح كيفية نهاية تلك الحرب وفهمها، وبشكل عام شرح التغير الشامل في النسق الدولي وفهمه؛ فقد بدا واضحاً لكثيرين أن تلك الصعوبات إنما تنبع أصلاً من سيطرة الإتجاه الفردي والمادي على نظرية العلاقات الدولية، وهذا ما دفع إلى الاعتقاد أن منهجاً مغايراً يأخذ في الاعتبار القضايا المثالية، والأفكار المشتركة قد يقدم شرحاً أفضل، وفهما أعمق للسياسة الدولية.[١]

ومن أجل الخوض في النظرية البنائية في حقل العلاقات الدولية بالشكل الذي يتلاءم مع المنهجية المتبعة للأطروحة سوف نوزع المبحث على مطلبين، ففي المطلب الأول نقوم بتعريف النظرية البنائية واختلاف اتجاهها مع النظرية الواقعية في تفسير العلاقات الدولية، أما المطلب الثاني فنخصصه لدراسة الفاعلين والتفاعلات والقضايا من منظور النظرية البنائية، على الشكل الآتي:

المطلب الأول: تعريف بالنظرية البنائية:

انطلاقاً من القناعة أن البحث في أي موضوع لا بد أن يبدأ بتعريفه ومحاولة فهم جذور ظهوره وكيفية نشأته، فمن هنا يمكن القول يرجع الفضل في تعريف حقل العلاقات الدولية بالبنائية إلى نيكولاس أونوف (Nicholas Onuf) مع بداية الثمانينيات، وهو أول من قام باستخدام مصطلح البنائية، وكان له تأثير واضح في الأعمال التي نشرها ألكسندر وندت (Alexander Wendt) لاحقاً، وأصبحت بمثابة

---

[١] الكسندر ونت، النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: د.عبدالله جبر صالح العتيبي، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٦، ص٥.

الأعمال الرائدة المؤسسة للنظرية البنائية للسياسة الدولية[١]. ونقطة الإنطلاق في البنائية الإجتماعية هي في التلاقي الذي تراه ممكناً بين النظريات المتضاربة كما عبر عن هذا الأمل أمثال (بيتر كاتزنشتين Peter Katzenstein) و(فريدريك كراتوشويل Fridrich Kratochwill) إضافة إلى نيكولاس أونوف وألكسندر وندت.[٢] وكانت البنائية اتجاهاً سائداً في علم الاجتماع قبل أن تجد طريقها إلى العلاقات الدولية وتحولت في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين إلى إحدى النظريات الرئيسة في العلاقات الدولية.[٣]

وتجدر الإشارة إلى أن أصل النظرية البنائية لا تبدأ بألكسندر وندت بل تعود جذورها إلى علم الإجتماع مروراً بجهود بـ(نيكولاس أونوف) في هذا المجال وبإضافات من قبل مفكرين في هذا المجال، إلاّ إننا نعتقد أن وندت استطاع أن يعطيها إطاراً نظرياً أوضح في حقل العلاقات الدولية كما نُبَيِنُهُ في هذا المبحث لاحقاً.

وجوهر البنائية هو الافتراض أن الوجود البشري وجود اجتماعي حيث إننا نصنع العالم من مواد أولية أمدتنا بها الطبيعة من خلال ما نقوم به من أعمال مع الآخرين، وكذلك أقوالنا مع الآخرين. فالقول فعل، بل إن الأقوال هي طريقة أكثر أهمية نتبعها في صنع العالم الكائن. والبنائية ترى أن الناس يشكلون المجتمع والمجتمع يصنع الناس، وأن هذه عملية مستمرة يظهر فيها عنصر ثالث هو القواعد التي دائماً ما تربط العنصرين السابقين معاً. وهذه القواعد توفر خيارات أمام الفاعلين الذين يتصرفون لتحقيق غايات تعكس حاجات ورغبات الناس في ضوء ظروفهم المادية. والفاعلون في تصرفاتهم يحتاجون لمعرفة مصالحهم التي تتحدد في ضوء إدراكهم لهوياتهم، فردية كانت أو جماعية.[٤] وبهذا المعنى فإن العلاقة والتفاعل المتبادل بين فرد (الناس) والمجتمع ومن خلال الفعل ورد الفعل تظهر قواعد التعامل بين الإثنين لتحقيق مصالح والمصالح مرة أخرى تعطينا إنطباع لكيفية التصرف من أجلها.

وبهذا الإفتراض كتب نيكولاس أنوف كتابه عالم من صنعنا (World of Our Making) إذ يعد من البدايات الأولى للبنائية في العلاقات الدولية. فالدول، والمجتمعات والعالم، بالنسبة لـ(أونوف) ما هي إلا من صنع الناس من خلال تفاعلاتهم البينية ومع البناء. فالقاعدة بالنسبة لأتباع البنائية هي عبارة التي تُعلمّنا ماذا نفعل (What should we do?) وهنا كلمة ماذا (What) تشكل المعيار أو المقياس أو النموذج الذي يجب أن يفعله الناس في ظروف متشابهة. أما كلمة يجب (Should) أن تخبرنا بضرورة

---

[١] محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية–قسم العلوم السياسة، جزائر، ٢٠١٧، ص٥٥. على الرابط:
file:///C:/Users/HP/Downloads/Documents/dr%20محمد%٢٠حمشي.pdf

[٢] د.يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

[٣] د.عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٦١٢–٦١٣

[٤] د.انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٤٣١.

الإلتزام بالقاعدة وإلا سنتحمل النتائج وقاعدة أخرى تطبق علينا مخصصة لمثل هذا الوضع من عدم الإلتزام بالقاعدة الأولى. وجميع الطرق التي يتخذها الناس سواء باتباع القواعد أو بمخالفتها، بالحفاظ عليها أو بتغييرها تسمى الممارسات. ويسمى القائمون بالفعل على هذه الممارسات بأنهم فاعلون (Agents) أي وحدات داخل المجتمع والمجتمع هو البناء (Structure)، وفي العلاقات الدولية الفاعل هو الدولة والبناء هو النظام الدولي.[١]

ويعتقد البنائيون أن بنية النظام الدولي تتألف من قسمين: القسم الأول؛ هو مادي ويتكون من توزيع القوى بين الدول، أما القسم الثاني؛ فهو البناء الاجتماعي المكون من القواعد والأعراف والقوانين التي تطبقها الدول، والثاني هو الأهم بالنسبة للبنائيين.[٢]

لذلك يمكن النظر إلى الدولة على أنها برنامج سياسي مستمر، تم تصميمه من أجل ضمان إنتاج، وإعادة إنتاج احتكار العنف المنظم، ومادامت الدول تمثل الصيغة المقبولة والمسيطرة للإخضاع في السياسة الدولية، فإنه يجب النظر إليها على أنها تمثل الوحدات الرئيسة لتحليل كيفية ضبط العنف الدولي وتقنينه وفهمه. فالتركيز على الدول بوصفها وحدات أساسية للتحليل لا يمنع من القول إن العوامل الأخرى (غير الدولة) لها تأثير مهم وحاسم على الطريقة التي تدخل بها الدول في عملية العنف المنظم. فمركزية الدولة لا تعني أن العلاقة السببية في تفسير الحرب والسلم تقف عند حد الدولة. تتمثل الخطوة الأساسية نحو إيجاد النظريات في قبول المسلمة القائلة إن الدول تعد فاعلين ذوي خصائص وصفات متشابهة لخصائص البشر وصفاتهم إلى حد ما، بحيث تشتمل هذه الخصائص والصفات القصدية والعقلانية، والمصالح...الخ.[٣]

يشير بول فيوتي ومارك كوبي (Paul R. viotti & Mark V. Kauppi) إلى أن هناك أربعة افتراضات تنطلق منها البنائية في العلاقات الدولية:[٤]

١. تتخذ البنائية موقفاً مغايراً لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية مثل (المصلحة الوطنية، والهوية، والأمن القومي)، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هو معطى. ويهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولة. فضلاً عن ذلك يركز اتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في العلاقات الدولية.

---

[١] د.خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى للدراست والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٤، ص٢٠٣-٢٠٤.

[٢] د.خالد موسى المصري، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد (٣٠)، العدد (١)، ٢٠١٤، ص٣٤١.

[٣] الكسندر ونت، ص١٢-١٤.

[٤] د. خالد موسى المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد (٣٠)، العدد (٢)، ٢٠١٤، ص٣١٧-٣١٨.

٢. يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، وهذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.
٣. البنائية كما يستدل من اسمها، تنظر إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين ولبناء نفسه. فبالنسبة إلى البنائيين يكون العالم دوماً قضية متجددة ليس شيئاً تم وانتهى وعلينا قبوله كما هو، وهذا –باطبع– موقف مختلف عن موقف الواقعيين والليبراليين وحتى الراديكاليين في نظرتهم إلى البناء.

قدم اتباع النظرية البنائية إسهامات جادة في الحوار والجدل الابستمولوجي (المعرفي) والانطولوجي (الوجودي)[١] في العلاقات الدولية. إذ يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الإجتماعية والسياسية البعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه؛ كما ترفض البنائية افتراضات الوضعية بإمكانية الموضوعية، أي فصل الذات عن الموضوع.

إضافة إلى هذه الافتراضات يشير الكسندر وندت إلى افتراضين آخرين هما:[٢]

أ. التاكيد على أن هويات الدولة ومصالحها يتم تشكيلها عن طريق النسق الدولي بشكل أكبر مما يقوم به المدخل الإقتصادي لمفهوم البنية.
ب. أن الفوضى ليس لها منطق مستقل عن عملية التفاعل، وإن التفاعل ذاته "مشكل"، ليس على المستوى الكلي، وإنما على المستوى الجزئي.

ويرى وندت أنّنا نبالغ في الافتراض إذا كنا نفكّر أنّ الدول لديها هويات ومصالح قائمة قبل التفاعل، فلا يوجد ما يسمى بمعضلة أمنية تلقائية للدول؛ إن مثل هذا الإدعاء يفترض مسبقاً أن الدول قد حصلت على مصالح أنانية وهويات قبل عمليات تفاعلها، وبدلاً من ذلك فإنّ المساعدة الذاتية لا تظهر إلا من جرّاء التفاعل بين الدول. وإذا وجدت الدول نفسها في وضع مساعدة ذاتية فعليها أن تعلم أنَّ ممارستها جعلتها في هذا الوضع، فإذا تغيّرت الممارسات فكذلك تتغير المعرفة الذاتية بين الأطراف التي تشكل النظام. لأنها عندما تتشكل تصبح حقيقة اجتماعية وتعزز أشكالاً معينة من السلوك وتعاقب أشكالاً أخرى، وتصبح جزءا من الهوية الذاتية للفاعلين. لذلك فإنّ التفاهمات الذاتية بين الأطراف قد تديم نفسها.[٣]

---

(١) الأنطولوجيا (Ontology) هنا يعني أصل وجود الأشياء ولا يعني الوجودية (Existentialism)، أما الإبستمولوجي (Epistemology) فهي فرع من فروع الفلسفة يتعامل مع أصل المعرفة وطبيعتها. نقلاً عن: كارين فريك، البنائية، في: تيم دان و آخرون (تحرير)، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوّع، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٦–٤٤٥.

[٢] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص٣٢–٣٤.

[٣] جون بيليس وستيف سيميث، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٦–٣٩٧.

الجدول الرقم (٢)

ملخص النظرية البنائية لمجموعة من المفاهيم في العلاقات الدولية

المفهوم	رؤية النظرية البنائية
الفرد	فاعل أساسي بحسب موقعه بالمجتمع أو النخب
الدولة	بناء اجتماعي وفاعل أساسي
النظام الدولي	يتكون من بناء مادي وبناء اجتماعي وهو الأهم
المصلحة الوطنية	تتحدد من خلال التفاعل بين الفاعل والبناء (الدولة وبنية النظام الدولي)
الأمن القومي	أيضاً يتحدد ويبنى من خلال عمليات التفاعل المستمرة بين الفاعل والبناء
الهوية	من أهم المفاهيم بالنسبة للبنائية وتتحدد من التفاعل بين الفاعل والبناء وتسهم في تحديد سلوك الفاعل

المصدر: Karen Mingst, Essentials of International Relations, Norton, London, 2011, p46.

يؤكد وندت في كتابه "أطمح هنا –كما كان يطمح والتز تماماً– إلى تطوير نظرية منظومية للسياسة الدولية تكون مخالفة في طروحاتها عما تقدمه النظريات الإختزالية. وحتى مع القول إن نظريتي منظومية، فإنني أيضاً أرفض إقصاء والتز للعوامل الداخلة (مستوى التحليل الثاني) من نظريته النسقية، ذلك الإقصاء الذي يمكن إرجاعه إلى سوء فهم والتز لما يفصل بين نظرية الأنساق والنظرية الإختزالية. وأحاول أن أبرهن على أنه من المستحيل أن يكون لبنية النسق الدولية أي تأثير مستقل على السياسة الدولية دون معرفة خصائص الوحدات (الوكلاء) وصفاتها وتفاعلاتها التي تشكلها (أي الدول)".[١]

لذلك تهدف البنائية إلى فتح طريق وسط بين النظريتين الواقعية والليبرلية الجديدتين، وتهدف أيضاً إلى أن توضح أن العلاقات السياسية تم بناءها اجتماعياً وتلعب الأفكار دوراً مستقلاً في تحليل العلاقات الدولية. وتعمل على استبدال منطق النظريات العقلانية الذي يؤدي إلى عقلانية أداتية بمفهوم (الوكيل Agency) الأكثر اجتماعية. وتفضل التعامل مع المصالح الدولية باعتبارها تؤسس اجتماعياً أكثر من كونها تعبر عن أهداف موضوعية مسلمة بها.[٢]

---

[١] الكسندر ونت، ص٣٥.

[٢] د.أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٣.

يركز البنائيون أكثر على المعايير وطرائق الفهم المشتركة للسلوك المشروع، على الرغم من أن العوامل المادية لها دور أيضاً. ومن وجهة نظرهم فإن الهيكل لا يقوم بالتقييد فحسب، وإنما يقوم أيضاً بتشكيل هوية الجهات الفاعلة.[١] وقامت النظرية البنائية بإضافة جديدة للبناء الإبستمولوجي، وأهم ما جاء به هو الجمع بين الجانب الصلب (Hard) المادي والجانب اللين (Soft) المعنوي من الظاهرة أي بين القوة والثقافة، وبين الهوية والمصلحة، فلا وجود لمفهوم القوة بعيداً عن تأثيرات العامل الثقافي، ولا يمكن تجاهل كل من العوامل المادية والمثالية في تفسيرها للحرب والصراعات. وأيضاً تبرز قوة الإسهام الإبستمولوجي للبنائية من خلال تركيزها على ثنائية الفاعل والبنية وليس الفصل بينهما كما يعتقد الواقعيون الذين ركزوا على طبيعة الفاعل وأهملوا البنية، أو البنيوية التي ركزت على مفهوم البنية وأهملت الفاعل، وهذا ما أطلق عليه البنائيون بالتكوين المتبادل (Mutual Constitute). وعلى المستوى الانطولوجي يطرح البنائيون ثلاثة اقتراحات أساسية هي: أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات، ودور الهويات وتأثيرها في سلوك الوحدات ومصالحها، والتداخل بين البنية والفاعل.[٢]

وينتقد (ألكسندر وندت) الواقعيين الجدد الذين ينظرون إلى بنية المنظومة الدولية على أنها تتحدد بتوزيع القوى المادية، والليبراليين الجدد الذين يضيفون المؤسسات الدولية إلى تلك القاعدة المادية. ويجادل بدلاً من ذلك في كون الأفكار والثقافة المشتركة هي التي تعطي معنى ودلالة ومحتوى للعوامل المادية. وبرجوعه إلى (كينيث والتز) يقول (وندت) إنَّ نظرية والتز المادية للبنية تعتمد على مسلمات ضمنية عن توزيع المصالح، التي بدورها يتم تشكيلها بواسطة الأفكار. لذلك يجادل بأنه من الأجدى أن نبدأ تنظيرنا عن السياسة الدولية انطلاقاً من توزيع الأفكار في المنظومة، ثُمَّ نتحدث عن العوامل المادية، وليس بالعكس. ومع ذلك يرفض (وندت) أن تكون الأفكار كل شيء في الحياة الإجتماعية، ولذلك يدافع عما يسميه "قاعدة مادية" مجادلاً أن القوى المادية الصرفة تمارس شيئاً من التأثير في تشكيل القوة والمصلحة، ويؤكد أن الأفكار تؤثر في تشكيل هويات ومصالح الفاعلين، وليس فقط في سلوكهم. وبشكل أساسي يقدم وندت أساساً فلسفياً للدراسة العلمية للأفكار، مؤكداً على أن ذلك لا يعني بالضرورة الالتزام بمنهج ما بعد الوضعية في دراسة دور الأفكار والثقافة في السياسة الدولية.[٣]

ونتوصل من تعريف النظرية البنائية إلى استنتاج أنه مع الاختلاف بين الرواد هذه النظرية حول هل البنائية نظرية أم منهج تفسيري أو تركيبي أو غيرها، أن البنائية هي نظرية ملائمة –جنباً إلى جنب النظرية الواقعية– لتفسير الصراعات في الشرق الأوسط بإعتمادها على المفاهيم والقيم والأفكار والهويات

---

[١] كارين فيرك، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٧–٤٣٨.

[٢] چاوان محمد عطا أحمد، مفهوم النظام الدولي في نظريات العلاقات الدولية وأثره في تفسير الأزمات الدولية: الأزمة السورية أنموذجاً، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة–جامعة السليمانية، ٢٠١٨، ١٠٤–١٠٥.

[٣] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص ي.

الاجتماعية غير المادية المؤدية إلى سلوك الدول وغيرها من الفاعلين من غير الدول في هذه المنطقة، وهي محاولة للوصول إلى حل وسط بين النظرية الواقعية والليبرالية.

المطلب الثاني: النظرية البنائية: الفاعلون، والتفاعلات، والقضايا:

تماشياً مع منهجية الاطروحة التى اعتمدنا عليها، سوف نحاول عرض مضمون المطلب في ثلاث نقاط رئيسة مقسمة إلى ثلاثة فروع على الشكل الآتي:

الفرع الأول: الفاعلون في النظرية البنائية:

تقوم النظرية البنائية على مفهومين رئسين في العلاقات الدولية، هما: البنية والفاعل (الهيكل والوكيل)، إضافة إلى التفاعل الدائم بينهما، بطبيعة الحال دون أن تفوق أهمية أحدهما أهمية الآخر فكلاهما أي البنية والفاعل على درجة ذاتها من الأهمية. فالبنية هي المؤسسات والمعاني (القيم، الأفكار، والهويات المشتركة) التي تشكل معاً سياق الفعل الدولي. والفاعلون هم الوحدات التي تتفاعل مع بعضها ومع البناء الاجتماعي ضمن هذا السياق فتؤثر فيها وتتأثر بها.

إن للمؤسسات الدولية وظائف تنظيمية وإنشائية. وتحدد القواعد التنظيمية القواعد الأساسية لمعايير السلوك عبر السماح ببعض التصرفات والنهي عن بعضها الآخر. ومن دون الوظائف الإنشائية تكون الأعمال غير واضحة. وإن التناظر الوظيفي الذي يستخدمه البنائيون لشرح القاعدة الإنشائية هو التشابه مع قواعد لعبة ما، مثل لعبة الشطرنج على سبيل المثال، فالقواعد الإنشائية تمكن اللاعبين من اللعب وتزوّدهما بالمعرفة الضرورية ليتفاعل كل منهما مع تحركات الآخر في طريقة ذات معنى.[١]

وتعرف النظرية البنائية الفاعل الدولي من خلال مصالحه واختياراته المفضلة عبر تعريف المواقف التي يجد فيها نفسه؛ أي أنَّ تعريف المصالح والاختيارات المفضلة يتوقف على السياق الاجتماعي، مع ما فيه من أعراف يلتزم بها الفاعلون الدوليون والآخرون، وفهمهم المختلف للسياسة الدولية. فالسياق الاجتماعي يعين الفاعل الدولي على تحديد ما هو جيد ومناسب في السياسة الدولية. ويعرّف الفاعل الدولي مصالحه واختياراته المفضلة من خلال تعريف هوياته. وهوية الفاعل الدولي تتحدد بمفهومه لدوره وتوقعاته عن نفسه. وهي مستقرة نسبياً ومتعلقة حتماً بهويات الفاعلين الدوليين الآخرين.

---

[١] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٢، ص١٠٨-١٠٩.

وبتعريف هوية الفاعل الدولي ومصالحه تتحدد المؤسسة، فهي "مجموعة مستقرة نسبياً من الهويات والمصالح التي تصاغ عادة في شكل قواعد وأعراف رسمية"[١]

ومما سبق يمكن تحديد فكرتين عامتين تدور حولهما البنائية في العلاقات الدولية:[٢]

أولاً: البيئة التي يتشكل فيها فعل اللاعبين أو الفاعلين (الدول) اجتماعية بقدر ما هي مادية. فالبنى المادية تأخذ معناها ضمن السياق الإجتماعي الذي يفسر من خلاله وذلك بدوره يؤثر في فهم الفاعلين لمصالحهم الوطنية.

ثانياً: في إطار عملية التفاعل بين الفاعلين تكون إرادة الفاعل وقدرته في التأثير على المحيط موجودة وحاضرة أي أن الفاعلين ليسوا دولاً فقط بل غيرها أيضاً كالمنظمات غير الحكومية وحركات التحرر والمنظمات الارهابية وغيرها.

ويشير الكسندر وندت في كتابه النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية أنه "تجب ملاحظة أن التأكيد على مركزية الدولة لايعني إقصاء العوامل الأخرى أو التقليل من أهميتها، سواء كانت عوامل محلية أو دولية. فالتركيز على الدول بوصفها وحدات أساسية للتحليل لا يمنع من القول إن العوامل الأخرى (غير الدولة) لها تأثير مهم وحاسم على الطريقة التي تدخل بها الدول في عملية العنف المنظم".[٣]

وهذا يعنى أن الدول تتمتع بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسة كالأمن المادي والاستقرار والأعراف والتنمية الإقتصادية. ومع ذلك، تعتمد الطريقة التي تحقق عبرها الدول أهدافها على هويات اجتماعية، أي كيف تنظر الدول إلى نفسها مقابلةً بالدول الأخرى في المجتمع الدولي؟، فقد تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس الهويات.[٤]

فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسة الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية وتكون فيها المعضلة الأمنية ضرورية وأن الدول تتصرف بشكل عقلاني لإدراكها المصلحة الوطنية، ونجدها مهتمة أيضاً بالقواعد والمعايير، فالتعايش بين الصراع والتعاون ممكن بل هو قائم ضمن الوسط الإجتماعي ذاته.[٥]

وبحسب الكسندر وندت فالبنائية منهج للعلاقات الدولية، يفترض ما يأتي:[١]

---

[١] أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦، ص٥٣.

[٢] الباحثون السوريون، مقالات صوتية، المدرسة البنائية في العلاقات الدولية–الجزء الثاني، مدخل إلى دراسة البنائية، ٢٠١٩/٧/١١، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=tLkzvxe6xFA

[٣] الكسندر وندت، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

[٤] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨–١٠٩.

[٥] نوري عزيز، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة في الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من المنظور البنائي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، جزائر، ٢٠١١، ص٢٨.

١. الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
٢. والتفاعل الدولي يمتاز بالتذاوتية (Inter-Subjectivity) أي أن البنى الأساسية للنظام قائم على الدول.
٣. تتشكل هويات الدول ومصالحها في اطار نسق مترابط بفعل البنى الإجتماعية ضمن النظام.

وينظر البنائيون بمنظار سوسيولوجي للدولة على عكس الواقعيين –حتى وإن إشتركوا في أن الدولة هي الفاعل الأساسي–. وتظهر هذه النظرة الإجتماعية من جهة أخرى على مستوى البيئة الخارجية للدولة من خلال علاقاتها الدولية، حيث إنَّ الأنماط السلوكية الدولية ماهي في النهاية إلا توزيعات إجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الإجتماعية داخل الدولتية، أي أن السياسة الدولية تفهم بشكل تذاتاني. ويصبح هذا الإقتراب صحيحاً في دراسة جميع الظواهر الدولية كالفوضى والأمن، ...الخ.[٢]

هذا وقد بحثت البنائية في إطار رفضها لبعض المنطلقات الإبستمولوجية للعقلانيين عن أطر إجتماعية جديدة، وقد تجسد ذلك من خلال العناصر الآتية:[٣]

١. تجاوز الإنفصالية التي أقامها العقلانيون بين الفاعل (Actor) والبنية (Structure) عبر إطلاق فكرة التكوين المتبادل (Mutual Constitution) التي ينظر من خلالها لسلوكيات الفاعلين إستناداً إلى ترتيبات النظام الدولي. وتشكل الصفة البنيوية لهذا النظام تبعاً لممارسات الفاعلين فيه.
٢. إن فهم الفاعل للظاهرة الدولية يحدد سلوكه تجاهها، بخلاف التفسيريين الذين يهتمون بوصف سلوكات الفاعل وممارسته، وهنا يولي البنائيون أهمية كبيرة لممارسات الدول السابقة لأنها تجعلنا نفهم أنَّ إداكها لحالات معينة تفيدنا في التفسير في حال تكرارها.
٣. تعطي البنائية أهمية قصوى للمعايير (Norms) كقواعد ومحددات تكوّن هوية الفواعل ومصالحها.

فعندما تنظر الدول بعضها إلى بعض نظرة عداوة فإن البنية الدولية تكون منتجة لفوضى هوبزية (توماس هوبز)، أما إذا نظر بعضها الى بعض نظرة تنافس فتكون مشكلة لفوضى لوكية (جون لوك)، وإذا نظر بعضها الى بعض نظرة أصدقاء تكون مشكلة لفوضى كانتية (أيمانويل كانت).[٤]

---

[١] د.عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص٦١٣.

[٢] خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد ١١ سبتمبر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق –قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص١١٥. على الرابط:
file:///C:/Users/HP/Downloads/Documents/التنظير%٢٠في%٢٠الدراسات%٢٠الأمنية%٢٠لفترة%٢٠ما%٢٠بعد%٢٠الحرب%٢٠الباردة_٢.pdf

[٣] المصدر نفسه، ص١١٦-١١٧.

[٤] الكسندر وندت، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٣-٤٢٨.

وعليه فالبنائية تتفق إذاً على أن الدولة هي الوحدة الأساسية في بنية النظام الدولي، وتنظر إلى النظام الدولي نظرة اجتماعية، تقوم وحداته الأساسية على أساس التفاعلات الاجتماعية التي غالباً ما تؤدي إلى سلوكات غير مستقرة، ومحصّلة اجتماعية داخلية وهي نظرية سوسيولوجية مغايرة للرؤية المادية.

لذلك قدم (الكسندر وندت) أشد التبريرات الفلسفية وضوحاً باعتبار الدولة الفاعلة الرئيسة في السياسة الدولية وأكد اتفاقه مع النظرية الواقعية في هذا الأمر، فالدولة في رأيه لا تزال هي الوسيط الأساس الذي تمر من خلاله تأثيرات الفاعلين الآخرين في تنظيم استخدام العنف في النظام الدولي، لذلك ستظل الدول ذات السيادة في المدى المتوسط الفاعلة السياسية المهيمنة على النظام الدولي وينفي وندت أي تعارض بين اعتبار الدولة وحدة التحليل الرئيسة في السياسة الدولية من جهة، وما قد ينتج من أعمال غيرها من الفاعلين – سواء أكانوا دوليين أم محليين– من تأثيرات مهمة وحاسمة في طريقة تنظيم الدول لاستخدام العنف في النظام الدولي من جهة أخرى.[١]

ومع وجود اتجاهات مختلفة داخل النظرية البنائية حول دور الدولة كممثل الاتجاه التقليدي الحداثي الذي من روادها مارتا فينمور (Martha Finnemore) الذي ترى أن أسس المدرسة البنائية لا تقود حتماً نحو إعتبار الدولة الفاعلة الرئيسة الوحيدة في السياسة الدولية، وتقدم نظرية لا تنكر ذلك فحسب، بل تنتقد الاتجاهات البنائية التي ترى الدولة محور السياسة الدولية مثل الكسندر وندت، إلا أن الاتجاه الذي تبناه الأخير هو السائد في هذه النظرية حول الدور المحوري للدولة ضمن توصيفهم لها.[٢] ومن ثم فإن مركزية الدولة لا تعني أن تفسير الحرب والسلم يتوقف على سلوك الدول وحدها، وأن الدول هي فاعلات الأكثر أهمية في هذا السياق. وقد تكون الفواعل من غير الدول أكثر أهمية من الدول في البدء بالتغيير، لكنَّ تغيير النظام في النهاية يحدث من خلال الدول.[٣]

يرى البنائيون أن الدول تتصرف نتيجة العلاقات الاجتماعية وتفاعلاتها مع بنية النظام الدولي التي تشكل إطاراً اجتماعياً من القواعد والقيم التي تتصرف الدول من خلالها. ومن ذلك نستنتج أن البنائيين يصرون على أن السياسة الدولية ليست بالضرورة محكومة بالقوة والمصلحة فقط، فهناك مبادئ وقيم ومفاهيم مثل السيادة وعدم التدخل التي أصبحت جزءاً من الإطار الاجتماعي لسلوك الدول التي تُؤلّفُ ضابطاً لهذه الوحدات وإن كانت تخترق –بعض الأحيان– فمخالفة القاعدة لا يعني عدم وجودها.[٤]

وأخيراً يمكننا القول إنَّ النظرية البنائية مثلها مثل النظرية الواقعية تعد الدول الفاعلة الرئيسة في العلاقات الدولية، إلا أن الأختلاف تظهر في أن الدول ليست الفاعلة الوحيدة بل هنالك فاعلون آخرون

---

[١] أحمد علي سالم، مصدر سبق ذكره، ص٥٥-٥٦.

[٢] المصدر نفسه، ص٥٥.

[٣] د.أنور محمد فرح، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٥.

[٤] د.خالد موسى المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٤-٣٢٥.

يلعبون الدور على الصعيد الداخلي والخارجي مثل الحركات الارهابية والأحزاب الإيديولوجية وقوى المجتمع المدني وغيرها انطلاقاً من الخلفية الاجتماعية المنبثقة منها والهويات والمصالح والأفكار التي يحملونها.

الفرع الثاني: التفاعلات في النظرية البنائية:

تهتم النظرية البنائية الاجتماعية بالتفاعل أو العملية التفاعلية التي تجري بين الوكلاء أو الدول وتأثير ثقافاتهم على مجرى التفاعل ومن ثم تأثير التفاعل على الفوضى. وعلى هذا فإن الفوضى ليس لها منطق مستقل عن العمليات التي تتم داخل النظام. ولذلك يمكن أن تولد الفوضى مخرجات مختلفة استناداً إلى نوع الثقافات والأدوار التي تسيطر على النظام. ويضيف الكسندر وندت هنا نقطة مهمة أخرى وهي تأثير الأفكار السياسية في تحديد نظريات العلاقات الدولية وفهم واقع السياسة الدولية.[١]

بمعنى أي أنَّ دعوى وندت المركزية هي أن الفوضى الدولية ليست ثابتة، ولا تتضمّن تلقائياً سلوك الدولة التي تهدف إلى خدمة المصلحة الذاتية التي يرى العقلانيون أنها متأصل في النظام. وبدلاً من ذلك فهو يعتقد أنه يمكن للفوضى أنّ تتخذ أشكالاً عدة مختلفة؛ لأنّ الهويات والمصالح الأنانية التي يتخذها العقلانيون هي في الواقع نتاج التفاعل وليست سابقة له.[٢] فالمفاهيم التي تبدو منحدرة من الفوضى الدولية مثل (المساعدة الذاتية، وسياسة القوة، والسيادة) هي في واقع الأمر مؤسسات تكونت اجتماعياً وليس سمات أساسية للفوضوية. فالفوضوية وفقاً لـ"وندت" هي (ما تصنعه الدول منها أو بها Anarchy is what states make of it).[٣] وفي رأي وندت، أن المفهوم الواقعي للفوضى لا يفسر لنا كيف تحدث الصراعات بين الدول تفسيرا كافياً. وفي اعتقاده أن المسألة الحقيقية تكمن في كيفية استيعاب الفوضى وفهمها.[٤]

وتؤكد النظرية الواقعية والواقعية الجديدة على أنه لا يمكن تحليل النظام الدولي الفوضوي دون النظر إلى العلاقة التفاعلية بين البنية والفاعلين، وبناءً عليه فإن الفوضوية التي هي غياب السلطة الشرعية المنظمة على الصعيد الدولي تحلل وفق النظرية البنائية بفكرة التنافس على الموارد المحدودة وهذا التنافس هو علاقة إجتماعية، وأفضل طريقة لتحليلها وفق المنطلق البنائي دراسة البناء الإجتماعي لها وفي هذا السياق يقترح وندت تصنيف علاقات التنافس وفق سلسلة ترتكز على متغيرات توضح

---

[١] د.أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٨.

[٢] جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٠.

[٣] د.أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٧.

[٤] د.عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص٦١٧.

الأفكار التي تتبناها الدول عن نفسها وعن غيرها. وهذه السلسلة حدها الأول العداوة والآخر الصداقة وفي منتصف اللامبالاة.

وانطلاقاً من هذا الفهم للفوضوية في كونها تحتوي على جانب ثقافي واجتماعي، نجد أن البنائيين يعملون استناداً إلى مُسلّمة أن البنية الدولية المعاصرة عبارة عن "ثقافة متوسطة"، أو "مجتمع" يتشكل حول مجموعة من القواعد والمعايير بغض النظر عن المنافسة السائدة بين أعضائها. ولهذا تؤكد البنائية أن وضع الفوضوية لا يُعدُّ عائقاً في طريق تطور سلوك تعاوني وظهوره بشكل كبير. وباختصار، إن تنوع الثقافة الفوضوية، وتعدد الهويات والمصالح في المنظومة الدولية سيعني تنوعاً أكثر في السلوك الدولي، على خلاف من توازن القوى والمعضلة الأمنية وسلوك مساعدة الذات الذي تقول به الواقعية الجديدة.[١]

وإذا ما أخذنا الفوضوية على أنها "بنية ثقافية" فإنها يجب أن تكون مشكّلة بطريقة تبادلية بواسطة الفاعلين الذين يوظفون قواعد وممارسات اجتماعية تشكيلية. إنَّ ما يعنيه هذا الطرح من أن الفوضوية مشكلة تبادلية هو أن الفوضوية ليست مقررة بنفس درجة تقرير الواقعية لها، وما قام به وندت هو أنه قدم انتقاداً بنائياً لهذا المفهوم البنيوي الرئيس في نظرية العلاقات الدولية، وهو الانتقاد الذي يتيح إمكانية التفكير في الفوضوية على أنها تحتوي في مضمونها على "تعدد في طريقة فهم" هؤلاء الفاعلين، وفي تصرفاتهم المجتمعية الذاتية.[٢]

أما في الطرف الآخر من النظام الأمني، فقدم البنائية نفسها على أنها نظام للأمن (التعاوني) حيث تقوم الدول بالتعريف الإيجابي على الآخرين، إذ يعد تحقيق الأمن مسؤولية الجميع. وهذا لا يعد اعتماداً على الذات التي تقول بها النظرية الواقعية، وذلك لأن الذات هنا، هي التي تبنى عليها المصالح، هي المجموعة أو الجماعة، ومن ثُمَّ، فإن مدى التعريف الإيجابي يختلف داخل المجموعة من الشكل المحدود (التنسيق الأمني) إلى الشكل الواسع (الأمن الجماعي)، ويعتمد شكل النظام الأمني على نمو وتطور الذات الجماعية.[٣]

إذاً تأسست المقاربة البنائية للدراسات الأمنية على أساس تفكيك مزدوج لـ:[٤]

١. علاقة الهوية بالمصلحة وكيف يدفع ذلك إلى تشكيل السلوكيات الأمنية للفواعل، وليست الفوضى كما تقر به الواقعية البنيوية عند طرحها للمعضلة الأمنية.

---

[١] د.عبدالله بن جبير العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، العدد (١٠٨)، شتاء ٢٠١٠،، ص١٢٧.

[٢] المصدر نفسه، ص١٢٩.

[٣] د.حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مجلة عالم الفكر، كويت، العدد (٤) المجلد ٣٣، أبريل ٢٠٠٥، ص١٧٦.

[٤] خالد معمري جندلي، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

٢. فوضى تصنعه الدول كما قال ألكسندر وندت، وهي ليست وضعاً مسلماً به لأنها نتيجة وليست سبباً.

نجد أن منطق الفوضوية حاسم، فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسة الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية التي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة. ويفترض أن الدول تتصرف بشكل عقلاني من حيث إدراكها للمصلحة الوطنية، ولكنها ليست غير مهتمة كلياً بالقواعد والمعايير. لذا فإن التعايش بين الصراع والتعاون ممكن بل هو قائم ضمن الوسط الاجتماعي ذاته.[١]

الشكل الرقم (٥)

يوضح الشكل الآتي المتغيرات الرئيسة في تشكيل السياسة الخارجية وفقاً للمدرسة البنائية

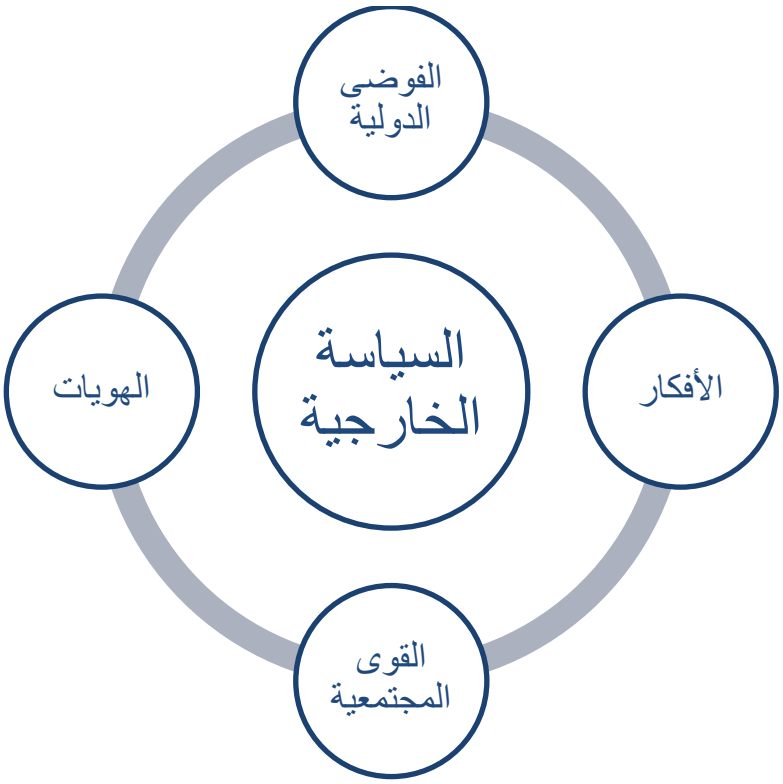

المصدر: احمد محمد أبو زيد، نظريات العلاقات الدولية: عرض تحليلي، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

[١] چاوان محمد عطا أحمد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

اعتماداً على شرح التفاعلات من النظرية البنائية والشكل السابق نتوصل إلى أن مفهوم الفوضى في النظرية البنائية يختلف عن سابقتها في الواقعية، لأن الفوضى هي نتيجة التفاعل بين الدول (الوكلاء) وتأثير ثقافاتهم في كيفية التفاعل، ثم انتاج الفوضى، ولما كان محرك سياسة الدول الخارجية هي قوى مجتمعية حاملة للأفكار والهويات الخاصة بها ويحدد من خلالها المصلحة، فبالنتيجة تكون الفوضى من صنع الدول.

الفرع ثالث: القضايا في النظرية البنائية:

من وجهة نظر وندت هناك نوعان من القواعد التي تحكم السياسة الدولية: النوع الأول يسمّيه بـ" القواعد المؤسِسة Organizational Rules"، وهي القواعد المهتمة بتفسير جذور الأشياء وأصلها (الدول، والنظم، والمؤسسات). والنوع الثاني من القواعد يسميه بـ" القواعد المُنظّمة Regulation Rules"، وتعني مجموعة القواعد المهتمة بتوضيح العلاقات بين هذه الأشياء. فعالم السياسة الدولية وفقاً للمدرسة الواقعية مكوّن من فاعلين موجودين أصلاً (كحقيقة مسلّم بها)، وكذلك طبيعة ونمط سلوكهم. لذا، فهم لا يتعرّضون بالشرح أو التفسير لأصل وجود مكوّنات السياسة الدولية، فكل هذه الأشياء مفترض وجودها بصورة مسبقة، في حين تكون النظرية البنائية معنيّ في الأساس بالنوع الأول من القواعد (المؤسّسة)، حيث يحاول أتباع هذه النظرية تقديم أجوبة عن أسئلة جذرية ومركزية في حقل السياسة الدولية والعلاقات الدولية عموماً.[١]

ومن هذا المنطلق سوف نركز على أهم القضايا الرئيسة في النظرية البنائية على الشكل الآتي:

أولاً: قضية الهوية:

يعد دور الهوية (Identity) من العناصر المهمة لأتباع النظرية البنائية لا لكونها تساعد في تحديد المصلحة للفاعل فقط، بل لأنها مهمة أيضاً لصناعة السياسة العالمية للدولة. فقد يفترض البنائيون أن الهوية تمنح أو تحدد للفاعل دوراً في العلاقات الدولية؛ وبذلك سيتصرف الفاعل دائماً بما يراه ملائماً لهذا الدور.[٢]

ويشير (الكسندر وندت) "أن الدول هي تلك الأنواع من الكيانات التي نستطيع أن نعزو إليها هويات، وتجعل الهوية بالمعنى الفلسفي هي من أي شيء ما هو عليه. إن هذا القول على قدر كبير من السعة والتعميم اللذين يمنعان من استخدامه بهذه الطريقة، ولذلك سوف أعامل مفهوم الهوية على أنه خاصية للفاعلين القصديين تنتج ميولاً سلوكية ودوافعية معينة. وهذا يعني أن الهوية هي في الأصل خلة أو سجية ذاتية، أو على مستوى الوحدة، متجذرة في فهم الفاعل لذاته. وعلاوة على ذلك، فإن معنى هذا

---

[١] د.احمد محمد أبو زيد، نظريات العلاقات الدولية: عرض تحليلي، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

[٢] د.خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٢١٣.

الفهم الذاتي أو دلالته سوف يعتمد على ما إذا كان الفاعلون الآخرون يعترفون بذلك الفاعل بنفس الطريقة التي يرى بها ذاته. وبهذا الشكل تكون للهوية صفة منظومية ومرتبطة أيضاً بفهم الآخرين الذاتي للفاعل".[١]

وتعاملت البنائية مع مفهوم الهوية على أنه سؤال أمبريقي يمكن التنظير له في سياق تاريخي معين، بخلاف النظرية الواقعية التي تُسلم أن كل الوحدات الموجودة في السياسة الدولية لها هوية واحدة فقط، والنتيجة التنظيرية المترتبة على ذلك هي أن الواقعية تأخذ هويات الدول ومصالحها وتفضيلاتها على أنها معطيات مسبقة. بعبارة أخرى، بسبب مُسلّمة العقلانية التي تعتمد عليها النظرية الواقعية يتم التسليم بهويات الدول، ومن ثم تفضيلاتها (أي مصالحها) في النموذج الواقعي على أنها معطيات خارجية، ومن ثم لا تدخل أصولها أو مصادرها في عملية التحليل. فالبنية المادية الصرفة هي مايشكل هذه الهوية ويصوغها، الأمر الذي تترتب عليه مصالح معينة ومن ثمّ نتائج سلوكية محددة. وهنا يأتي تأكيد البنائية على أن الواقعية تستبعد من عملية التنظير أهم عناصر حياة السياسة الدولية، أي تستبعد طبيعة الفاعلين وتعريفهم لأنفسهم وللآخرين، وتأثير ذلك على سلوكياتهم وتفاعلاتهم المتبادلة، ولهذا تسلّم البنائية بأن هويات الدول عبارة عن متغير؛ فهي تعتمد على سياق اجتماعي وسياسي وثقافي وتاريخي معين، وتختلف من وقت إلى آخر تبعاً لاختلاف الثقافة الفوضوية السائدة.[٢]

والسؤال المطروح هنا هو: من أين تأتي الأفكار والتوقعات التي تشكل المصلحة الذاتية للدول؟

طبقاً لـ(وندت)، تأتي الأفكار من هوية الفاعل، حيث يضعها بالشكل المنسق الآتي: أنت لا تعلم ماذا يجب أن تفعل (السلوك)، وحتى تعلم ماذا تريد (المصلحة)، ولا تعلم ماذا تريد حتى تعلم من أنت (الهوية)؛ لذلك يرى البنائيون بعكس الواقعيين أهمية إدخال الهوية في كل إطار تحليلي اجتماعي. [٣] ووفقاً لهذه الفكرة فإن العلاقات الدولية تتميز بطبيعتها الاجتماعية فهي في نهاية المطاف ليست سوى بنى اجتماعية تحددها الأفكار المشتركة وليست القوة العارية المادية. ويتبع ذلك الافتراض أن الهويات والمصالح تنتج عن الأفكار التي من شأن تبدلاتها وتحولاتها المتواصلة التأثير في العلاقات الدولية حيث الدولة كفاعل لا تمثل معطى مسبقاً لا يهمها سوى بقائها، بل إن تفاعل المصلحة والهوية المتواصل هو الذي يعرف الدولة ويحدد موقعها كفاعل مؤثر في السياسة العالمية.[٤]

ولا تتغير الهوية بالنسبة للبنائيين بشكل سهل إلا إذا كان هناك تغير كبير جعل الوحدات الفاعلة تنخرط بعلاقات اجتماعية جديدة تساهم في تحديد هوية جديدة، مثل الحرب العالمية الثانية بالنسبة

---

[١] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص٣١٣.

[٢] د.عبدالله بن جبير العتيبي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

[٣] د.مشاري حمد الرويح، العلوم السياسية مقدمة أساسية، عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٨٢.

[٤] د.يوسف محمد صواني، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

لأوروبا، وأحداث (١١/ايلول/٢٠٠١) بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والثورة الإسلامية في ايران (١٩٧٩)، وتغيير النظام السياسي في العراق بعد (٢٠٠٣/٤/٩) وغيرها من النماذج.

والمهم هنا أن نميز ثلاث نقاط أساسية:[١]

١. العلاقات بين الهوية والمصلحة والقاعدة.
٢. الهوية تحدد سلوك الفاعل، وهي بدورها تتحدد من خلال التفاعل بين الفاعل والبناء.
٣. ليس من السهل تغيير الهوية إلا في حالات كبيرة جداً تستدعي بروز هوية جديدة على حساب هويات أخرى.

لا يقدم البنائيون العلاقة التركيبية بين الثقافة المشتركة، وهويات الفاعلين كعلاقة تلقائية، بل تمرُّ هذه العلاقة بمراحل مختلفة. فقد تكون هناك ثقافة صداقة (كانت) مهيمنة على النظام الدولي، أو نظام إقليمي ما، وهذا لا ينفي احتمالية وجود بعض الدول التي لم يتم إدماجها بعد في هذه الثقافة، ومازالت تعتمد على قيم وأفكار ثقافة المنافسة (لوك) أو حتى العداء (هوبز) للتعبير عن حاجاتها وتلبية هذه الحاجات في محيطها.[٢]

وبهذا الشكل تكون للهوية صفة منظومية ومرتبطة أيضاً بفهم الآخرين الذاتي للفاعل. وهناك نوعان من الأفكار يمكن أن يدخلا في الهوية: تلك الأفكار التي تعتنقها "الذات"، وتلك الأفكار التي يعتنقها "الآخر". فالهويات يتم تشكلها بواسطة أبنية داخلية، وأبنية خارجية. وتتنوع خاصية تلك العلاقة الداخلية– والخارجية، الأمر الذي يشير إلى أنها بدلاً من أن تكون ظاهرة مركزية قابلة للتعريف الواسع والعام، فإن هناك عدة أنواع من الهويات، نعدُّ منها أربعة أنواع هي:[٣]

أ. هوية شخصية أو تعاضدية: تتشكل في حالة المنظمات بواسطة أبنية ذاتية التنظيم ومتوازنة، ويعود له الفضل في جعل الفاعلين كيانات متميزة عن غيرها. ولهذه الهوية قاعدة مادية، هي الجسم في حالة البشر، والإقليم بالنسبة للدول.
ب. هوية متعلقة بالنوع: تحيل إلى تصنيف اجتماعي، أو عنوان يطبق على الأشخاص الذين يشتركون في خصائص في المظهر والسمات السلوكية، والمواقف، والقيم، والمهارات، والمعرفة، والآراء، والخبرة، والاشتركات التاريخية مثل منطقة أو مكان. فالفاعل يمكن أن تكون له هويات متعددة في الوقت ذاته. والاشتراك في تلك الفئة من الخصائص التي لها مضمون أو معنى اجتماعي.

---

[١] د.خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

[٢] د.مشاري حمد الرويح، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤.

[٣] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص٣١٣–٣٢١.

ت. هوية متعلقة بالدور: تدفع هويات الدور بمسألة الاعتماد على الثقافة، ومن ثُمَّ على "الآخرين" خطوة إضافية. فإن هويات الدور ليست مؤسسة على خصائص أساسية جوهرية؛ وبذلك فهي توجد "فقط" نتيجة للعلاقة مع الآخرين.

ث. هوية جماعية: يأخذ مفهوم الهوية الجماعية العلاقة بين "الذات" و"الآخر" إلى نهاية منطقية، أي الوصول إلى درجة التعريف والمماثلة في الهوية بين الذات والآخر.

لقد قدم وندت أربعة أنواع للهوية، جميعها – ماعدا الأول – يمكن أن يأخذ صيغاً متعددة من الفاعل نفسه. وجميعنا لدينا العديد من الهويات، ونفس الشيء صحيح بالنسبة للدول. وكل واحد منا مخطوطة فكرية (أفكار)، مشكلة بواسطة الصيغ الثقافية، ومخطوطة تحدد من نحن، وماذا يجب أن نفعل في سياق معين. ولو أن تلك الهويات تمارس فعلها معنا في الوقت ذاته لأصبحنا مشوشين، ولكن معظم الهويات يتم تفعيلها بشكل انتقائي، اعتماداً على الحالة التي نجد انفسنا فيها.

فالهويات تؤثر بقوة في المصالح والأفضليات حيث إنَّ هوية الدولة تعكس أفضلياتها وأفعالها القادمة. وتفهم الدولة الآخرين بناء على الهويات التي تضيفها إليهم، في حين تقوم في الوقت نفسه بإعادة إنتاج هويتها من خلال التعامل الاجتماعي.[١]

وتعد الهوية من أهم المفاهيم الرئيسة في النظرية البنائية لكون الفاعلين يتصرفون وفق ما يحملون من الهوية الخاصة بهم، وبدون الهوية لا يمكن تخيل كيف يتصرف الفاعلون من الدول وغيرها، ومن أجل فهم أي فاعل دولي علينا أن نفهم هوياتهم أولاً وقبل كل شيء.

ثانياً: قضية المصالح:

هذا الفهم لتشكيل الهوية وأهميتها وتغيرها له علاقة مهمة بموضوع المصالح في السياسة الدولية. وتتفق البنائية مع الواقعية الجديدة في أن المصالح تتضمن الخيارات، ولكن الواقعية الجديدة تضيف إلى ذلك التسليم أن جميع الدول لها نفس هذه المصالح المعطاة مسبقاً (المحافظة على الذات)، ويتمثل رد المدرسة البنائية في القول إنَّ هذا التجانس في المصالح –والذي تقول به الواقعية الجديدة– سيكون ممكناً ومعقولاً فقط إذا ما سيطر على المنظومة الدولية فهم واحد للفوضوية، وإذا ما تجاهلنا أن المصالح هي من إنتاج الممارسات الاجتماعية اليومية، التي تشكل الفاعلين والأبنية على حد سواء وبطريقة تبادلية.[٢]

وتميز أدبيات النظرية الاجتماعية بين نوعين من المصالح: مصالح موضوعية، ومصالح ذاتية. فالمصالح الموضوعية هي حاجات أو أساسيات (ضرورات) وظيفية يجب تحقيقها من أجل إعادة إنتاج الهوية. وجميع أنواع الهوية الأربعة المذكورة تتطلب عملية إعادة الإنتاج. ويحيل مفهوم المصالح الذاتية

---

[١] د.أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٩.

[٢] د.عبدالله بن جبير العتيبي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.

إلى قناعات الفاعلين حول كيفية تلبية حاجات هويتهم أو ضروراتها، وهي تلك القناعات التي تعد الدافع القريب والمباشر للسلوك.[١]

إنَّ المصلحة عند البنائيين شيء غير محدد بشكل موضوعي، بل هي مشروع دائم التكوين وتختلف مع اختلاف الزمن والعلاقات الاجتماعية للفاعل. وهم مهتمون اهتماماً كبيراً بعلاقة المصلحة والهوية وكيف تحدد الأفكار المصلحة، أو بالعكس، وبشكل مبسط يعتقدون أن الهوية والأفكار والمصلحة مفاهيم لا يمكن الحديث عن احداها دون الأخرى.[٢] إن الهويات سابقة للمصالح وذلك لأن الفاعل لا يمكن أن يحدد مصلحته من دون أن يعرف من هو أولاً. غير أن الهويات لوحدها لا تفسر الأفعال . وهذا يعني أن الهويات من دون المصالح تفتقد إلى الرغبة الدافعة، وأن المصالح من دون هويات تفتقد إلى الوجهة والطريق.[٣]

هنا نفهم من أن منظور النظرية البنائية للمصالح مرتبط ارتباطاً شديداً بمفهوم الهوية، وأن مصالح الفاعلين تتغير وفق مكونات تشكيل الهوية أي أن لكل فاعل مصالح محددة تخدم الهوية التي تحملها، وأن للفاعل مصالح مادية تشبع رغبات المادية للفاعل فإن لفاعل مصالح معنوية تخدم الجانب المعنوي لهوية الفاعلين من الأفكار والقناعات.

وبالتركيز على المصالح لا تشرح البنائية لكونها متغيراً رئيساً كيفيته وجود مصالح معينة فحسب، وإنما تشرح أيضاً لماذا لاتوجد مصالح أخرى. والتفسير الشائع في الواقعية الجديدة هو أن المصالح لن توجد إذا لم يتوافر سبب ذاتي يبرر وجودها، أي عندما تكون المكاسب المرجوة منها ضعيفة. وفي مقابل ذلك تُنظر البنائية لمعنى المصالح الغائبة أو الموجودة. فتماماً مثلما تكون الهويات والمصالح الحاضرة من إنتاج الممارسات الاجتماعية، فإن المصالح الغائبة هي أيضاً من إنتاج البنية والممارسات الاجتماعية، فالممارسات الاجتماعية التي تشكل هوية معينة لا يمكنها أن تنتج أو تتضمن مصالح لا تتفق مع البنية والممارسات التي تشكل هذه الهوية.[٤]

وفي خضم كتابته عن المصلحة الوطنية أشار (وندت) إلى تعريف كل من (كوهين و جورج Keohane & George) حول ثلاث مصالح وطنية هي: (البقاء الجسدي، والاستقلال، والانتعاش الاقتصادي) ويصنفان تلك المصالح بأنها "الحياة، والحرية، والملكية". واضاف وندت إلى تلك المصالح مصلحة رابعة هي "احترام الذات الجماعي". والأشكال أو الصيغ التي تتخذها هذه المصلحة سوف تتنوع بحسب الهويات الأخرى للدول، ولكن الحاجات التي يؤسس لها جميعها تعد مشتركة بين جميع الدول،

---

[١] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٣-٣٢٤.

[٢] د.خالد موسى المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٦.

[٣] د.أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، ص ٤٤٠.

[٤] د.عبدالله بن جبير العتيبي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

ويجب تحقيقها إذا كان للدول أن تعيد إنتاج أنفسها. ويقصد بمفهوم مصلحة احترام الذات الجماعي حاجة جماعة معينة بأن تشعر بالرضا عن ذاتها، من أجل الاحترام أو الشعور بالقيمة.[١]

وتمثل هذه المصالح الأربع حاجات يجب تحقيقها من أجل تأمين مركبات الدولة – المجتمع واستمرارها، وبهذا الشكل فإنها تضع قيوداً على ما تستطيع الدول فعله في سياستها الخارجية. وقد تكون لتلك المصالح أحياناً تطبيقات ومتطلبات يستلزم وضعها في شكل أولويات، ولكن على المدى الطويل كل تلك التطبيقات والمتطلبات يجب تحقيقها. فالدول التي لا تفعل ذلك سوف تنتهي.[٢]

إن أنصار البنائية الاجتماعية لايجادلون في كون تحقيق المصلحة هو الهدف الرئيس لسلوك الدول في المجال الخارجي، ولكن المصلحة تتحدد وفقاً لهوية الأمة والدولة.[٣] ويعرّف (وندت) الهويات بأنها أساس المصالح، وهذا يعني أن الجهات الفاعلة "تُعرّف مصالحها في عملية تعريف المواقف". والمؤسسات هي مجموعات أو "هياكل" ساكنة نسبياً من الهويات والمصالح، التي عادة ما تُشَرَّع على شكل قواعد أو معايير، ولكن ليست لها إلا قوة تحفيزية بمقتضى تفاعل الجهة الفاعلة اجتماعياً مع المعرفة الجماعية ومشاركتها فيها. وتعدّ "المساعدة الذاتية" في حد ذاتها مؤسسة ضمن الفوضى لكنها ليست المؤسسة الوحيدة الممكنة، حيث إنه يمكننا الإشارة إلى أمثلة من الأنظمة الأمنية الأكثر تعاونية.[٤] وبهذا المعنى فإن المصلحة تعتمد في حركتها على هوية الفاعل، وأن الهوية والمصلحة لايمكن فصل أحداهما عن الأخرى وهما مثل وجهين لشيء واحد (الفاعل).

ونصل إلى القول إنَّ مفهوم المصلحة عند البنائية من المفاهيم التي تحتاج إلى فهم وشرح أكثر إذ المصلحة عندهم مرتبط بالهوية والهوية بحد ذاتها نتاج الأفكار والقيم والثقافة، وبنتيجة الهوية تحدد مصلحة الفاعل وتتغير المصلحة كلما تغيرت هوية الفاعل ولكن في الوقت نفسه فإن المصلحة تؤثر في الهوية في علاقة التفاعل.

ثالثاً: قضية الثقافة والتغيير البنيوي:

يشير (الكسندر وندت) إلى أن الثقافة "هي قناعات في الرؤوس، وتشرح بطريقة قصدية"، وتعد الثقافة أكثر من مجرد المحصلة النهائية لمجموع الأفكار المشتركة التي يحتفظ بها الأفراد في رؤوسهم، وهي بشكل أساسي ظاهرة عامة محافظ عليها بشكل مشاع. إلى ذلك المدى، فإن الأنماط أو الأشكال

---

[١] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٧-٣٢٩.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٣٠-٣٣١.

[٣] د.جمال عبدالجواد، المصلحة والهوية والمؤسسات: السياسات الخاجية للدول العربية في المراحل الانتقالية، تأثير الثقافة والدين والتقاليد في العلاقات الدولية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة،العدد (١٨٦)، اكتوبر ٢٠١١، ص٣٤.

[٤] كارين فيرك، البنائية، مصدر سبق ذكره، ص٤٥٠.

الثقافية سوف تكون متعددة التحقيق.[١]. وترتبط دراسة الثقافة والعلاقات الدولية بصورة وثيقة بالبنائية. ويُعنى البنائيون بوجه عام: بالمعايير الإجتماعية والطرق التي تستخدم بها من خلال الحجج والاتصال، ومن أجل خلق هويات ومصالح الفاعلين. ومن ناحية المنهاجية، يتعلق ذلك بتعيين معيار محدد، أو مجموعة من المعايير، واقتضاء تأثيراته في العمل السياسي. غير أنه جرى إهمال الثقافة إلى حد كبير، بمعنى الإطار الأوسع من المعاني والممارسات بين الذاتية التي تمنح المجتمع طابعه المميز. بيد أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١) فرضت الثقافة بهذا المعنى الأكثر شمولاً على الأجندة الدولية، وهذا ما خلق انفتاحاً والتزاماً للبنائيين.[٢] وتلعب الثقافة أربعة أدوار مهمة في العلاقات الدولية:[٣]

أ. تحدّد الثقافة صورة العالم لدى القوى الفاعلة في النظام الدولي، ومن ثم تؤثر في إدراكها أو سوء إدراكها للأحداث.

ب. تمثل الثقافة مصدراً مهماً للدوافع. فالدوافع لاتنبع فقط من داخل الفرد وشخصيته، بل أيضاً من علاقته بمن حوله والقيم الثقافية في مجتمعه.

ت. تلعب الثقافة دوراً مهماً في تحديد هوية الفرد والجماعة، وتمييز الجماعة من غيرها من الجماعات على أسس القرابة أو العرق أو الدين أو اللغة أو الأرض أو غيرها. فالثقافة تحدّد من "نحن" ومن "هم" فهي الأساس الذي تقوم عليه الايديولوجيات القومية، ومنها التي قادت إلى الحروب الكبرى في التاريخ.

ث. يرتبط بالدور السابق أثر الثقافة في تقسيم الناس، سواء على اساس العرق أو الطبقة (الاقتصادية والاجتماعية) أو المكانة أو الجنس أو غيرها. ويتضح هذا الأثر على مستوى العالم في تقسيمه إلى شرق وغرب، وإلى شمال وجنوب، وهذه التقسيمات ليست جغرافية بدرجة أولى، بل ثقافية، على رغم التسليم بدور المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية فيه. وتقوم نظرية صراع الحضارات على تقسيم العالم على أسس ثقافية.

ومن هذا المنطلق أصبح موضوع التغيير في السياسة الدولية يمثل تحدياً كبيراً للتنظير البنائي، فإنطلاقاً من فهمه للفوضوية على أنها بنية ثقافية في جزء كبير منها، يُعرّف وندت التغيير البنيوي بأنه "التحول بين أنواع مختلفة من الثقافة الدولية"، فتصور البنائية للبنية الدولية على أنها "ثقافة" تقطنها دول لها "هويات" مختلفة وفي حالة تفاعل مستمر يسمح لها بمناقشة إمكانية تحويل مثل هذه الثقافة وتغييرها من خلال التفاعل المستمر لهذه الوحدات؛ فإحدى أهم النتائج المترتبة على فهم

---

[١] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢.

[٢] كريستيان رويس سميث، البنائية، في: سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٣٥١.

[٣] أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم مابعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (٢٠)، خريف ٢٠٠٨، ص١٣٣.

البنائية للفوضوية أنها بنية ثقافية ومُشكّلة بطريقة اجتماعية وهو أنها تشرح إمكانية حدوث التغيير في بنية السياسة الدولية بواسطة الوكلاء من خلال ممارساتهم الواعية وإرادتهم الحرة.[١]

ويقصد (وندت) بـ"التغيير البنيوي" تغييراً ثقافياً ويصبح صعباً عندما يتم فهم البنية العميقة للسياسة الدولية كثقافة، تعزيز مقولة إن تلك البنية لم تتغير أبداً. ففي كثير من مراحل التاريخ الدولي عاشت الدول في الثقافة (الهوبزية) حينما كان منطق الفوضى "إما قاتلاً أو مقتولاً". ولكن في أوروبا القرن السابع عشر أوجدت الدول ثقافة (لوكية) في زمن معاهدة وستفاليا، كان الصراع فيها مقيداً بالاعتراف المتبادل بالسيادة. في نهاية القرن العشرين أصبح اعتقاد أن النسق الدولية تمر بتغير بنوي آخر، متجهة إلى الثقافة (الكانتية) للأمن الجماعي. إلى تلك اللحظة بقي هذا التغيير مقصوراً على الغرب، ولا يزال مبدئياً، ولن يمكن القول إنَّ التغيير الحاصل الآن. ومع كل تغيير اكتسبت النسق الدولية قدرة نوعية كبرى على الفعل الجماعي، وحتى مع بنيتها الفوضى المستمرة، فالدول –وبشكل دوري– صنعت شيئاً جديداً من تلك الفوضى.[٢]

وهنا يناقش (وندت) ما يسميه "المتغيرات الأساسية الأربعة" التي تسبب التغيير وهي: الاعتماد المتبادل، والمصير المشترك، والتجانس، وتقييد الذات، وكل واحدة من هذه المتغيرات يمكن تحقيقه بطرق متعددة. وهكذا، انطلاقاً من تعريفه للبنية الدولية كثقافة، يواصل وندت مناقشته لهذه الآليات أو المتغيرات البنيوية التي تقود إلى الانتقال بين الثقافات المختلفة للفوضوية مركزاً بشكل أكبر على التحول من الثقافة اللوكية إلى الثقافة الكانتية. ويقول (وندت) إن هذه المتغيرات الأساسية الأربعة يمكن، تحت الظروف المناسبة، أن تساهم في إحداث عملية التحول البنيوي من ثقافة فردية إلى ثقافة ذات طبيعة جمعية.[٣]

ونستنتج من هذا المبحث إلى أنَّ البنائية من خلال أخذ البعد الهوياتي على مستوى الدولة تحدد المصالح عن طريق التفاعل، ومن خلال البعد الثقافي على المستوى الدولي (البنية) تحاول تفسير العلاقات الدولية، وجوهر كل هذه المصطلحات ينطلق من التفاعل داخل المجتمع. وأن الفوضى ليست حقيقة لا يمكن المساس بها بل هي نتيجة التفاعل بين الدول (الوكلاء) وهي من صنع الدول. وان الدول هي فاعلة رئيسة في العلاقات الدولية، إلا أنها ليست الفاعلة الوحيدة بل هناك فاعلون آخرون يلعبون الدور كل حسب هوياتهم.

---

[١] د.عبدالله بن جبير العتيبي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤–١٤٥.

[٢] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٠–٤٣١.

[٣] د.عبدالله بن جبير العتيبي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

المقدمة:

إنَّ موضوع الفاعلين في نظريات العلاقات الدولية موضوع حيوي ومهم ولا يمكن تجاوزه بأي شكل من الأشكال لكون الفاعلين هم الذين يشكلون القضايا نتيجة التفاعل بينهم. ويختلف تفسير للفاعلين من نظرية إلى أخرى، وفي الوقت نفسه تعد الدولة في النظرية الواقعية الفاعلة الوحيدة أو الرئيسة في العلاقات الدولية ولا تعترف بوجود فاعلين آخرون، وإن وجِدَ فيعطي لهم دور هامشي، وهذا الأمر يختلف بالنسبة للنظرية البنائية الاجتماعية مع اعترافها بالدور الرئيس للدول في العلاقات الدولية إلا أنها تعطي للفاعلين من غير الدول دوراً في التفاعلات الدولية. ومن هنا فإن تفسير كلتا النظريتين الواقعية والبنائية الاجتماعية للفاعلين في الشرق الأوسط يختلف بشكل كبير وفق ما تريانه من المعايير في نظريتهما.

بناء على ما تقدم فإننا سنحاول دراسة موضوع الفاعلين في النظرية الواقعية والبنائية في المبحثين الآتيين على الشكل الآتي:

المبحث الأول: الفاعلون في الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية.

المبحث الثاني: الفاعلون في الشرق الأوسط وفق النظرية البنائية.

المبحث الأول

الفاعلون في الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية

إنَّ إحدى أهم المشاكل التي تواجه التحليل السياسي هي تحديد هوية الفاعلين. ولا يمكن تحليل السّلوك والأنظمة والبيانات ومسارات التفاعل بشكل صحيح إذا لم يتمّ تعريف الفاعلين مسبقاً وبوضوح. من هنا يعرّف معجم اللغة الفرنسية روبرت "Robert" كلمة الفاعل "actant" بأنه (كلّ شخص يساهم بنشاط فعال ويضطلع بدورٍ مهم). أمّا في مجال العلاقات الدولية فيمكن أن تعد الفاعلين هم الكيانات التي يتجاوز فعلها نطاق حدود الدولة والتي تشارك بشكلٍ ناشط في العلاقات والاتصالات التي تتخطى الحدود.[١] وتقليدياً تم تعريف الفاعل الدولي من قبل إفان ونيونهام (Evans, Newnham) بـ"الكيانات التي تلعب دوراً محدداً في العلاقات الدولية"[٢] ومن هنا يمكننا القول إنَّ أي كيان يكون له دور في علاقات الدول وذو تأثير في الكيانات الأخرى وله درجة من الاستقلالية وعابرة للحدود يعد فاعلاً دولياً.

إن نقطة البدء في فهم العلاقات الدولية والسياسة الدولية هي معرفة الوحدات السياسية الفاعلة في النسق أو النظام الدولي، فالملاحظ أنه حسب كل نظرية وكل مرحلة تأريخية معينة تشهد ظهور مجموعات معينة من الفاعلين السياسيين واختفاءها، وكذلك ظهور أنماط جديدة من الفاعلين. ويقصد بهم الفاعلون الذين يقومون بأدوار معينة داخل النظام الدولي، وينطوي النظام على فاعلين أو أكثر في حالة من التفاعل، وأنه عادة ما ينطوي على أنساق فرعية متفاعلة بعضها مع بعض ومع النظام الكلي.[٣]

وينتظم المجتمع الدولي والإقليمي حول مجموعة من الفاعلين، ويجعلونه في حركة ويسمحون له بالعيش. وقد أصبحت الدولة، مُعْتَبَرَة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، منذ التوقيع على معاهدة ويستفاليا (Westphalia) عام (١٦٤٨) حتى بداية القرن العشرين. وعلى نحو تقدمي، ظهر فاعلون آخرون، حيث برزوا لمنافسة الدولة، لكن دون أن يشكلوا تهديداً لدورها الأساس.

وتتميز الدولة بوجود حكومة، تمارس السيطرة على سكان منطقة محدودة (منطقة، وسكان، وحكومة) هي جميعاً الموازين الثلاثة لدولة ما. ويجب أن تضاف إليها السيادة الوطنية والاعتراف الدولي.

---

[١] فليب بريار ومحمد رضا جليلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

[٢] نقلاً عن: د.أنور محمد فرج، الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٥.

[٣] د.محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص١١.

فالدولة هي قبل كل شيء مثبتة الحدود أو محصورة بحدود، ويظهر تأريخ العلاقات الدولية، أن لمعظم الصراعات أصول أو جذور تنازع على الحدود أو مطالب إقليمية، بصورة رئيسة.[١]

درج الأدب السياسي لنظرية الواقعية التقليدية على اعتبار أن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية لرصد وتفسير ظواهر العلاقات الدولية والسياسة الدولية. فالدولة بحكم احتكارها وسيطرتها على مصادر القوة والنفوذ تعد الفاعل الرئيس إن لم يكن الوحيد القادر على إحداث الفعل السياسي المؤثر خارجياً. ومن ثُمَّ فإن كل ما عدا الدولة من كيانات أخرى وإن اتخذت صفة دولية (كالمنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسية...الخ) ماهي إلا أدوات بيد الدولة لإنجاز أهداف أنيطت بها.[٢] وهذا ما بنت عليه النظرية الواقعية المعترفة بدور الدولة كفاعل رئيس في العلاقات الدولية أما الوحدات الأخرى فما هي إلا وسيلة بيد الدولة.

وفي هذا المجال يمكن ان نشير الى تعريف نيكولاس سبايكمان (Nicolas Spyckman) حيث عرف العلاقات الدولية بـ" علاقات ما بين الدول"[٣]. ومن هذا التعريف ومن مصطلح العلاقات الدولية يتأكد لنا أن أبرز الفاعلين والأطراف في العلاقات الدولية هي الدول، بشكل أن المصطلح يتكون من كلمتين (العلاقة) و(الدول)، وأن كل الفاعلين الآخرين يدخلون ضمن ما يحصل داخل الدولة. لذا فإن الدولة هي الجوهر والأساس في هذه العلاقة. ويعتقد د.عبدالقادر محمد فهمي أن الواقع الأساس الذي استقر عليه منهج التحليل التقليدي في تفسيره لمنظور الدولة باعتبارها الفاعل الرئيس في النظام الدولي يستمد مقوماته من معيارين أولهما المعيار الموضوعي والثاني معيار السيادة القانونية. وينطلق المعيار الموضوعي في رؤيته للواقع الدولي من حقيقة كونه يضم فواعل سياسية (للدول القومية/الوطنية) وتعد دون غيرها مصدراً للفعل السياسي المؤثر وهدفاً له في آنٍ واحد. أما المعيار الثاني (السيادة القانونية)، فهو يذهب إلى تأصيل فكرة وجود الدولة من الناحيتين السيادية القانونية. فالدولة هي فاعل سياسي تتمتع بسلطة عليا آمرة وقاهرة تستطيع من خلالها فرض ارادتها على الآخرين، أما من الناحية القانونية فالدولة تمثل أعلى الأشخاص القانونية وأنها بهذا الوصف تعد وحدها صاحبة الوجود الحقيقي في مجال القانون الوضعي، وهي صاحبة الحق في السيادة.[٤]

---

[١] موسى الزغبي، الجيو سياسية والعلاقات الدولية – أبحاث في الجيوسياسية Geopolitique وفي شؤون والعلاقات الدولية المتنوعة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٤، ص١٠٥-١٠٦.

[٢] د.عبدالقادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٧، ص٣٧.

[٣] نقلاً عن: د.محمد بوعيشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة دراسة المفاهيم والنظريات، دار الكتب الوطنية ، ليبيا، ١٩٩٩، ص٢٩.

[٤] د.عبدالقادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧-٣٧.

وكما سبقه في المبحث الثالث من الفصل التمهيدي حول الاطار المفاهيمي لإقليم الشرق الأوسط ومن إشكاليات هذا المصطح، فإن اقليم الشرق الأوسط يشمل الدول من باكستان وإيران إلى مصر ومن توركيا واسرائيل إلى اليمن وقد يضيف البعض ليبيا والسودان وهو مصطلح سياسي واقتصادي. وارتباطاً بموضوع مبحثنا الحالي حول الفاعلين الأساسيين في الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية وما بحثناه عن التعريف بالنظرية الواقعية في المبحث الأول من الفصل الأول وسوف نحاول تحديد أهم الفاعلين المؤثرين في الشرق الأوسط ضمن تفسير النظرية الواقعية للتفاعلات داخل هذه المنطقة. لذا سوف نركز على أهم الدول الفاعلة في الشرق الأوسط اعتماداً على معايير النظرية الواقعية وقوة السياسة الخارجية وفاعليتها لهذه الدول.

وانطلاقاً من مفهوم الدور في السياسة الخارجية باعتباره محصلة ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي، بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية.[١] حيث يتطلب تعامل الفواعل الدولية مع النسق أو النظام الدولي وفواعله المختلفة أن تحدد الفاعل لنفسها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق والوظيفة (أو الوظائف) الرئيسة التي تؤديها في اطاره بشكل مستمر، ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسة التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ ودرجة النفوذ التي يتمتع بها الفاعل. فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيس هو المستوى الاقليمي أو المستوى العالمي، وفي كل مستوى يقدم تصوراً لدرجة النفوذ المتوقعة.[٢]

وتنقسم الأدوار بشكل عام الى ثلاث مجموعات هي: الأدوار العالمية Global Roles مثل: (الدولة القائدة Core State، وحامي المنطقة Region Protector، وحامل الميزان The Balancer، والمشارك النشط Active Associate). والأدوار الإقليمية Regional Roles مثل: (الزعيم الإقليمي Regional Leader، والجسر Bridge، والمثير Exacerbate، والمدافع الاقليمي (Regional Defender)، والمستقل النشط Active Independent). وأخيراً الأدوار المشتركة Common Roles مثل: (النموذج Example، والشرطي Policeman، وحامي العقيدة (Protector of faith)، والحليف المخلص (Loyal ally)، ومركز انطلاق العمل الثوري(Revolutionary Action Starting Center)، والمؤيد للثورة (Pro-revolution)، والوسيط (Mediator)، ...الخ).[٣]

وأحد الأدوار في السياسة الخارجية هو الزعيم الأقليمي وهو الدور الذي تقوم به الدول –خاصةً في الشرق الأوسط–، التي ترى أنها تمثل قائداً أو زعيماً اقليمياً في الاقليم أو المنطقة نفسها التي تنتمي اليها.

---

[١] زايد عبيدالله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

[٢] د.جمال علي زهران، ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٧.

[٣] د.عطا محمد زهرة، نظرية الدول في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد، العدد (٢)، ٢٠٠٢، ص١٢٨-١٣٤. وزايد عبيدالله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص٦٨-٧٢.

والدول التي تتبنى هذا الدور عادة ما تتمتع بإمكانات كبيرة ومتنوعة، في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مقارنةً مع بقية الدول التي تنتمي إلى المنطقة نفسها. أي أن الدولة التي تضطلع بهذا الدور يكون لها ثقل مؤثر في المحيطين الأقليمي والدولي، وهي بذلك تعمل للتأثير في أنماط الاتجاهات الاقليمية، وتحاول أن تجعل اتجاهها العام الاتجاه السائد والمسيطر في المنطقة ومن ثم توظيف ذلك لتحقيق أهدافها على الصعيد الدولي.[١] بمعنى آخر إن القوة الإقليمية هي تلك الوحدة الدولية التي تمتلك كلاً من القوة والقدرة على التأثير داخل حدود إقليمها، فهي مشابهة لقوة كبرى في النظام الدولي ولكن فقط على مستوى الإقليم التابع له.[٢]

لذلك لا يمكن لكل الدول أن تلعب دوراً رئيساً في المنطقة الجغرافية المحاطة إلا إذا كان لديها عناصر القوة المتميزة بالنسة للدول الأخرى في المنطقة نفسها والمثال على ذلك في منطقة الشرق الأوسط فإن هناك دولاً أخرى غير التي حددناها في المحاور الآتية وهي تريد أن تلعب دوراً محورياً في المنطقة (مثل دولة القطر) إلا أن امكانياتها المادية والبشرية والجغرافية والعسكرية والاقتصادية لاتسمح أن تلعب ذلك الدور، وإن حصلت ذلك فإنها مؤقتة ولا يتسم بالديمومة حسب إعتقادنا.

وارتباطاً مع فهمنا للدول الفاعلة في الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية فإن أهم الدول المؤثرة في الشرق الأوسط يمكن اختزالها في أربع مجموعات، موزعة على أربعة مطالب، كالآتي (المحور الإيراني، والمحور السعودي، والمحور التركي، والمحور الاسرائيلي).

المطلب الأول: المحور الايراني:

لفهم المحور الإيراني في إقليم الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية علينا فهم أهداف وإستراتيجيات السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على النطاق الإقليمي، ووفقاً للدستور وأداء لسياستها الخارجية، يمكن تقسيم أهدافها الكبرى إلى ثلاثة مستويات:[٣]

١. التنمية الاقتصادية والحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية والسيادة الوطنية.
٢. الدفاع عن المسلمين وحركات التحرر والتعارض مع إسرائيل والغرب (ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية).
٣. إيجاد مجتمع إسلامي على أسس شيعية.

---

[١] د.زايد عبيدالله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

[٢] اعداد: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مثلث النفوذ الشرق أوسطي، على الرابط:

https://cutit.org/MC0Qm

[٣] محمود سريع القلم، الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (١٢١)، ٢٠٠٦، ص٣٦.

ويبدو واضحاً أن مجموعة أهداف إيران ومساراتها بعد الثورة في (١٩٧٩) تتلخص في المستويات الثلاثة أعلاه، لكن النقطة المهمة في هذا التصنيف هي أن هذه الأهداف الثلاثة ليست من نوع واحد، بل كل منها يعتمد أساساً على استراتيجيات خاصة، وبعبارة أخرى، فإن تنفيذ هذه الأهداف يستلزم اتباع منطق فكري وتنفيذي خاص.

وهذه الأهداف الإيرانية الثلاثة تتصادم مع الدور المهم للاّعبين من خارج منطقة الشرق الأوسط في تقرير مجريات الأحداث فيها وخياراتها للمستقبل إلى الحد الذي يدفع بعض إلى إعتبار أصحاب هذه الأدوار بمثابة أطراف أساسية في الأقليم سياسياً وجغرافياً وإقتصادياً، ودلالة ذلك على الأرض يتمثل في:[١]

أ. الارتباطات الدفاعية المتطورة والمتجددة التي تربط باستمرار بين دول المنطقة ومعظم القوى الكبرى في العالم وتضمنت في معظم الأحوال تحالفات استراتيجية وتفاهمات أمنية، والاسترتيجية العربية والشرق الأوسطية مع الغرب والولايات المتحدة خاصة.

ب. وجود قواعد وتسهيلات عسكرية مكثفة لمعظم القوى الكبرى داخل النطاق الجغرافي للمنطقة وحوله.

ت. تواجد وتحركات كثيفة لوحدات عسكرية بحرية تابعة لمعظم الدول الكبرى في المياه الاقليمية التابعة لبلدان الشرق الأوسط.

ويرى "هينر فورتيج" مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بالمعهد الألماني للدراسات الدولية والأستاذ بقسم التأريخ بجامعة هامبورج في ألمانيا، أن احتجاجات الربيع العربي أتاحت لإيران فرصة لتوسيع نفوذها في أنحاء المنطقة، حيث اعتبرتها امتداداً لثورتها الإسلامية، وتبرز إيران من بين الدول التي تُعد قوة إقليمية من أكثر الدول إثارة للقلق الدائم من إمكانياتها النووية ، ويدور جدل كذلك حول مدى النفوذ الذي اكتسبته منذ الثورة الإسلامية نتيجة الانتفاضات التي اجتاحت المنطقة خلال العقد الأخير، حيث أمتد نفوذها إلى كل من بيروت، وبغداد، ودمشق، وأخيراً صنعاء، وتدَّعي أن تعزيز قوتها جاء كموقفٍ معادٍ من النظام الدولي والإقليمي الحالي.[٢]

وقد أكَّد ذلك كثير من المراقبين، منهم الدبلوماسي المصري (د.مصطفى الفقي) في مقال له بصحيفة "الحياة" (١١ أيلول ٢٠١٢)، فقد أشار إلى أن الثورة الإيرانية طرحت بُعداً جديداً من منظور استراتيجي إقليمي كانت له أبعاد دولية مؤثرة في سياسات الدول الكبرى والصراع العربي–الإسرائيلي،

---

[١] د.سرمد عبدالستار امين، مصدر سبق ذكره، ص٧٤–٧٥.

[٢] نقلاً عن: د.جهاد عودة، مستقبل الشرق الأوسط والتقديرات الاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٧، ص٢١٣–٢١٥.

ولعب الملف النووي الإيراني دوراً في المواجهات الإقليمية والدولية في آخر عقدين ترتبت عليه سياسات إقليمية قامت على أساس الاستقطاب وتقسيم الشرق الأوسط.[١]

ولما كانت هذه المنطقة (الشرق الأوسط)، التي تمزقها الصراعات، حالة صالحة لدراسة الصراعات الاقليمية، وهذا الوضع يخدم وجهة نظر النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. فإنَّ: الحرب العراقية–الإيرانية التي بدأت عام (١٩٨٠) أعطتنا مثالاً جيداً على ذلك. وهو لماذا اعلن العراق الحرب على جارته الكبرى؟ فأحد الأسباب هو الثورة الإسلامية التي أطاحت بشاه إيران. إذ كانت إيران في عهد الشاه تطالب بالسيادة على كل الممرت المائية بينها وبين العراق. لكن التمزق اعترى إيران بعدما أطاحت الثورة بحكم الشاه في عام (١٩٧٩) فوجد صدام حسين الفرصة سانحة للهجوم، وإضافة إلى ذلك بدأت الثورة الإيرانية تسبب مشاكل داخل العراق. ووقفت الدول العربية المحافظة، مثل السعودية والاردن وغيرهما، إلى جانب العراق خوفاً من القوة الثورية الإيرانية، لكن سوريا العربية، حيث النظام علماني وراديكالي يشبه النظام العراقي في وجوه كثيرة، ساندت إيران لأسباب تتعلق بتوازن القوى. فقد كانت تنامي قوة العراق المجاور ادعى إلى قلقها من قوة إيران البعيدة.[٢]

وحرصت إيران على تنمية مساعيها تجاه منطقة الشرق الأوسط سواء بعد الغزو الأمريكي في أفغانستان عام (٢٠٠١)، أو مع تصاعد الأزمة الأمريكية – العراقية وانتهائها بإحتلال العراق عام ٢٠٠٣م، وحرصت إيران على تطوير علاقاتها مع دول المنطقة مستثمرةً عقد المؤتمرات الإقليمية الدائرة حول العراق بعد سقوط نظام الحكم فيه، فعملت على إحداث توافق في المواقف مع الدول المجاورة للعراق والمعنية بالأزمة فشكلت معها محوراً جديداً ضمنها مع كل من توركيا وسوريا فضلاً عن علاقاتها الإستراتيجية مع حزب الله اللبناني وحركة حماس في مسعى منها للاستقواء بالمحيط العربي والإسلامي في مواجهة التحديات التي تواجهها جراء حالة التصعيد في أزمة برنامجها النووي.[٣]

وتعد العلاقات السورية–الإيرانية كدولة ضمن المحور الإيراني إحدى أهم المعادلات الإقليمية التي حظيت بإهتمام كبير، فمن خلالها عرف الشرق الأوسط لأول مرة تحالفاً شديد التماسك والإستمرارية، برغم الضغوطات الإقليمية والدولية، ومع التناقض الذي يكتنفه باعتباره يجمع بين دولتين إحداهما ذات سلطة سياسية علمانية، والأخرى ذات سلطة سياسية دينية، وواحدة عربية وأخرى فارسية مع أن المركب العدائي الفارسي العربي مركب قديم تميز بالتنافر والتنافس والصراع تارة والتعاون تارة أخرى على مدى الحقب التأريخية للإقليم، إلا أن الانقسام العربي شجَّع إيران على تحقيق بؤرة انقسامية بين سوريا كدولة راديكالية

---

[١] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٢١٥.

[٢] محمد احسان، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦–١٩٧.

[٣] د.سراء شريف الكعود، الموقفان التركي والإيراني تجاه التحولات السياسية في الشرق الأوسط، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد (٢٧)، العدد (١)، ٢٠١٦، ص٥٩.

والأقطاب العربية كمحور معتدل إقليمي، وأيضاً تزايدت شدة التقارب الإيراني السوري مع غياب الموقف العربي الموحد تجاه قضايا الشرق الأوسطية التي تعد في جوهرها قضايا عربية.[١]

وفي دراسة قام بها د.فاطمة الصمادي بعنوان (توجهات السياسة الخارجية الإيرانية عقب الاتفاق النووي– الاولويات والأدوار) كشفت أن سوريا جاءت على رأس الموضوعات الرئيسة في العلاقات بين إيران وروسيا إذ إنَّ نسبة المحادثات الثنائية بين البلدين حول الأزمة السورية وصل الى (٤٨%)، ثم جاءت بعدئذ العلاقات الثنائية وموضوع الإرهاب والملف النووي الإيراني والعقوبات واليمن، ويشير ذلك إلى أن الموضوع السوري يحتل مكانة كبيرة في العلاقات القائمة بين البلدين.[٢]

ومن هنا يتبين لنا أن أحد المحاور الرئيسة في صراعات الشرق الأوسط هو المحور الايراني، بشكل يتميز هذا المحور على المستوى الإقليمي والدولي بنوع من التماسك والديمومة وفي حالة الصراع وحالة الشد والجذب الدائم مع المحاور الأخرى على صعيد إقليم الشرق الأوسط، وكذلك في مواجهة صراعية مع القوى الكبرى على المستوى الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: المحور السعودي:

منذ أن قامت دولة المملكة العربية السعودية على يد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمان آل سعود، فقد صدر الأمر الملكي الذي تضمن الأعلان عن توحيد البلاد وتسميتها بـ "المملكة العربية السعودية" في (١٩٣٢/٩/١٩) بدءا من (١٩٣٢/٩/٢٣) وحدد هذا اليوم ليصبح اليوم الوطني للمملكة، حيث تعد عضواً مؤسساً لهيئة الأمم المتحدة منذ (١٩٤٥)، ساهمت أيضاً في تأسيس عدة منظمات دولية وإقليمية من بينها جامعة الدول العربية.[٣]

وظلت المملكة العربية السعودية تعيش وفق الترتيبات التي تمخض عنها الصراع بين الدول الكبرى خلال الحربين العالميتين، كدولة هامشية تدين في تأسيسها واستقرار حدودها النهائية للنفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين. بيد أن الملك فيصل بن عبد العزيز، ثالث حكام المملكة العربية السعودية، تمكن من لفت انتباه العالم وبقوة لأهمية المملكة وخطورة

---

[١] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: ٢٠١١–٢٠١٣، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الأزهر– غزة، ٢٠١٥، ص٨٥. على الرابط:

https://ia600607.us.archive.org/8/items/adel-ab7ath-1-x/Ab7ath0150120112013.pdf

[٢] د.فاطمة الصمادي، توجهات السياسة الخارجية الإيرانية عقب الاتفاق النووي– الأولويات والأدور (تحليل مضمون)، مركز الجزيرة للدراسات، القطر، ٢٠١٧، ص٨٦.

(٣) محمد صادق صبور، الصراع في الشرق الأوسط، دار الأمين للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٥٦–١٥٧.

مواردها الاستراتيجية على الاستقرار العالمي، عندما أعلن الحظر النفطي على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب إبان حرب كتوبر (١٩٧٣).

ونتيجة لذلك انتقلت المملكة السعودية من دويلة في قلب الصحراء على هامش السياسة العالمية، وتحظى بمكانتها في العالم الإسلامي لوقوع المقدسات الإسلامية في الحجاز تحت سيطرتها، إلى قلب مركز السياسة العربية والدولية، ومن هذا الوقت أصبح النفط عاملاً مهماً وحيوياً، ليس فقط في صنع السياسة الخارجية، بل أيضاً في تدعيم الأسس التي قامت عليها الدولة.[١]

ومنذ ذلك التحول أصبحت احدى الدول المحورية وكزعيم إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وذات تأثير دولي، بما تمتلكه من الامكانيات المادية والعسكرية والسياسية والمرجعية الدينية–المذهبية لأغلب سكان المنطقة. وفي الوقت نفسه تعرب السعودية عن مخاوفها من أن إيران تريد فرض الهيمنة على الشرق الأوسط، وتعارض زيادة انخراط ونفوذ الدولة ذات الغالبية الشيعية في المنطقة.

أكَّد (هنري فورتيج) أن السعودية كانت دائماً منافساً رئيساً كزعيم وقائد في المنطقة، نظراً لسلطتها الدينية وتحكمها بالنفط[٢]، ومن أهم الصراعات والمنافسات التي تحد المشهد الاستراتيجي للشرق الأوسط هي الحاصلة الآن بين إيران والسعودية، وصحيح أن الصراع والتنافس بين هاتين الدولتين قديم، لكنه اكتسب أهمية كبيرة في الوقت الراهن، ولا سيما مع المحاولات التي تقوم بها إيران لفرض نفسها كقوة إقليمية مؤثرة في منطقة على حساب السعودية. إلا أن ما يعزز موقف السعودية هو على ما يبدو أنها اكتسبت المزيد من الجرأة في عدائها لإيران من خلال موقف الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها (دونالد ترمب) المماثل في شدته تجاه إيران، وتدعم السعودية كذلك معارضين في سوريا، وترغب في الإحاطة بالرئيس السورى (بشار الأسد) وهو أحد الحلفاء الرئيسيين لإيران.[٣]

جذور الصراع تعود إلى قيام الثورة في إيران والإطاحة بحكم الشاه، فتبنّي تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار كان السبب الرئيس للحرب العبثية بين العراق وإيران. أما السبب الثاني للصراع بين السعودية وإيران فهو تبني الأخيرة للقضية الفسطينية سياسياً ومادياً (تسليح وتدريب وإمكانيات مالية رغم الحصار المفروض على الجمهورية الإسلامية)، في حين تراجع الدعم العربي الرسمي بشكل عام، والجزيري بشكل خاص، للقضية الفلسطينية. وتذكرة دخول الجمهورية الإسلامية إلى عقول العرب وقلوبهم كانت وما تزال هي الالتزام والدعم للقضية الفلسطينية إلى أن أتت الورقة المذهبية التي لعبتها ببراعة

---

[١] د.جهاد عودة ومحمد أحمد النجار، صراع قيم النظرية السياسية بين إيران وتركيا والسعودية، الناشر المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٦٠.

[٢] د.جهاد عودة، مستقبل الشرق الأوسط والتقديرات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٢١٩.

[٣] معسكر إيران والسعودية في منطقة الشرق الأوسط، موقع BBC News، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/42057114

حكومة الرياض ومعها بعض دول مجلس التعاون والأردن وتركيا وقطر. ويبرز هذا الصراع في عدد من الساحات العربية كالساحة العراقية والساحة السورية والساحة اللبنانية والساحة اليمنية والساحة البحرينية.[١]

وأثر احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ على العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران، وقد دأبت إيران منذ الاحتلال الأمريكي بتعزيز حضورها السياسي فيه لدوافع أمنية تتعلق بالأسباب الرئيسة للوجود الأمريكي في العراق، وأخرى تتعلق بالرغبة في تعزيز الروابط الاقتصادية مع العراق. وبذلك فرضت الأزمة العراقية على المملكة العربية السعودية اختيار أحد الخيارين، إما أن تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل العراق الجديد، أو أن تقف مكتوفة الأيدي تاركة إيران تلعب الدور المركزي.[٢] وعلى هذا الأساس انتهجت الحكومة السعودية سياسة ذات وجهين، الوجه الأول، هو التواصل مع الحكومة العراقية بإظهار الدعم لها من جهة، ومواجهة التأثير الإيراني في العراق من جهة أخرى. وكان الدافع الأساس للعلاقات السعودية–الإيرانية هو السعي من أجل تشكيل موازين القوى الإقليمية، إذ ترى كلتا الدولتين أن توسيع النفوذ الإقليمي لصالح إحداهما خسارة لها.[٣]

وفي المرحلة الأخيرة تبرز السعودية كقوة محورية وفاعلة في منطقة الشرق الأوسط بجانب إيران، خاصة بعد ما يسمى بـ(ثورات الربيع العربي)، ويذهب الكاتب (جورج فريدمان) إلى أن الصراع المباشر بين طهران والرياض شكّلت تهديداً كبيراً لأمن واستقرار الإقليم. إذ لا توجد موازين ثابتة للقوى في منطقة الشرق الأوسط، بل هي متغيرة وفقاً لتدخلات مع القوى الكبرى ولارتباط المنطقة بكيانات خارجية ذات تأثير واضح في المنطقة. وإذا كنَّا نقوم حالياً بعملية الرصد لموازين القوى الإقليمية، فإن كلاً من: إيران وتركيا والسعودية وإسرائيل تمثل ركائز لقوى مؤثرة من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالأقاليم الجغرافية والمناطق الاستراتيجية تقبل التغيير من وقت إلى آخر، ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الشرق الأوسط تتوسط العالم، وتتميز بحساسيات كثيرة وتراثٍ عريق، فهي موطن الديانات السماوية، ومهبط الرسالات الروحية، ومنشأ الحضارات، فضلاً عما لحقها من مؤثرات خارجية وافدة إليها، لعل أهمها ميلاد دولة إسرائيل الذي كان العلامة الأبرز في تكوين الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.[٤]

إن مسئلة الوجود العسكري الأجنبي عموماً – والأمريكي تحديداً – إحدى كبريات المسائل الخلافية بين طهران والرياض، فإيران ترفض هذا الوجود مبدئياً، وطالما تبنت مبدأ "أمن الخليج مهمة دول

---

[١] د.زياد حافظ، المشهد العربي والتحولات الدولية والإقليمية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٨، ص١٠٢.

[٢] د.محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٧٩–٢٠١١ دراسة تأريخية سياسية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، ٢٠١٤، ص١٠١.

[٣] ستار جبار الجابري، علاقات العراق مع دول الجوار العربية، مجلة السياسة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (١٣)، ٢٠٠٨، ص٢٢–٢٣.

[٤] د.جهاد عودة، مستقبل الشرق الأوسط والتقديرات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١–٢٢٢.

الخليج"، وهو ذاته الطرح الذي تبنته في مواجهة إعلان دمشق الذي كان يفترض أن يفسح دوراً في الأمن الخليجي لكل من سوريا ومصر واليمن.[١]

وعلى نقيض الدعوات الليبرالية كان الشعار الرئيسي الحاكم للسياسة الخارجية الأمريكية في العام الأول من حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترمب هو "أمريكا أولاً" تعبيراً عن تبنيه للسياسات الأحادية (Unilateralism)، وتتصله من التزامات الولايات المتحدة تجاه حلفائها التقليديين.

وقد اتضحت معضلة التحالفات الأمريكية بوضوح في كتاب توماس رايت "كل التدابير ما عدا الحرب: التنافس على القرن الحادي والعشرين ومستقبل القوة الأمريكية"، حيث اشار إلى أن التحولات في السياسة الأمريكية تسببت في عدم الاستقرار في النظم الإقليمية (Regional Orders) بسبب تراجع فاعلية الدور الأمريكي في عدم الاستقرار في هذه الأقاليم، وتوتر علاقات الولايات المتحدة بحلفائها، وتراجع جاذبية النموذج الليبرالي الديمقراطي الذي يعد الدعامة الأساسية للدور الأمريكي في العالم.[٢]

أن الصراع بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بشكل كبير يتعلق بالوجود الأمريكي في المنطقة بحيث إن استمرار التحالف الأمريكي السعودي مع توتر العلاقات بين أمريكا وإيران جعل علاقة إيران بالسعودية علاقة ثانوية في العلاقات السياسة السائدة في الشرق الأوسط. إذ قال (محمود أحمدي نجاد) (الرئيس الإيراني السابق) في إحدى المقابلات أنه يشك في إمكانية صوغ العلاقة بين السعودية وإيران بمعزل عن التأثير الأمريكي. وقد مكّن انتشار هذه العقلية من رجحان العلاقة بين إيران وأمريكا على مسألة الرابطة الإقليمية المهمة بين طهران والرياض. ومن وجهة النظر الإيرانية، فإن موافقة السعودية على خطوات لتطويق الدور الإيراني في المنطقة تهدف إلى إدامة العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتهميش إيران في علاقات المنطقة مع الغرب.[٣]

---

[١] د.ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الأقليمية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢١٩.

[٢] محمد عبدالله يونس، "عالم ٢٠١٨" لماذا يتوقع الخبراء تصاعد الأزمات الدولية؟، موقع: المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط: https://cutit.org/J7ahI

[٣] بنفشه كي نوش، العلاقات السعودية – الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم، ترجمة: ابتسام بن خضراء، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٧، ص٤٦.

الجدول الرقم (٣)

الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط وشمال أفريقا ٢٠٠٧-٢٠١٦

الأرقام بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة (٢٠١٥) وأسعار الصرف الحالي

ت	الدولة	الإنفاق العسكري (مليارات الدولارات)		التغيّر (النسبة المئوية)	الإنفاق العسكري بمثابة حصّة من النتاج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	
		٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠٠٧
١.	إيران	١٢,٤	١٠,٠	٧,٣-	٣,٠	٣,٠
٢.	السعودية	٦١,٤	٨٢,٥	٢٠	١٠,٤	٨,٥
٣.	تركيا	١٥,٠	١٥,٤	٩,٧	٢,٠	٢,٤
٤.	إسرئيل	١٧,٨	١٦,٦	١٩	٥,٨	٦,٧
٥.	الجزائر	١٠,٧	١٠	١٦٩	٦,٧	٢,٩
٦.	البحرين	١,٤	١,٥	٨٠	٤,٨	٣,٠
٧.	مصر	٥,٤	٥,٢	٤,٢_	١,٦	٢,٥
٨.	العراق	٦,٢	٧,٠	٩٧	٤,٨	٢,٢
٩.	الأردن	١,٨	١,٥	٢٣	٤,٥	٦,٠
١٠.	الكويت	٦,٤	٥,٧	١٥	٦,٥	٣,٦
١١.	لبنان	..	٢,٢	..	..	٤,٦
١٢.	ليبيا	..	٣,٧	..	..	٠,٩
١٣.	المغرب	٣,٣	٣,٥	١٤٥	٣,٢	٣,٠
١٤.	عُمان	٩,١	١١,٠	٥٩	١٦,٧	١٠,٣
١٥.	قطر	..	..	..	..	٢,٠

١٦.	سورية	..	..	..	..	٤،١
١٧.	تونس	١	٠,٨	١٢٣	٢,٣	١,٣
١٨.	الإمارات	..	٢٣,٧	..	..	٣,٣
١٩.	اليمن	..	٢,٢	..	..	٤,١

.. = البيانات غير متاحة أو لا تطبق.

(أ) السنة ٢٠١٤ هي آخر سنة تتوفر فيها معلومات عن الإمارات العربية المتحدة واليمن.

المصدر: بيتر د. ويزمان، الانفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة الى الشرق الأوسط وشمال أفريقا، من الكتاب: التسلح ونزع الأسلحة والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص١٤٩.

إذا أمعنا النظر في الانفاق العسكري لعام (٢٠١٦) في الجدول نرى أن الدول الرئيسة في المحاور الأربعة التي ندرسها هي الدول الأكثر انفاقاً عسكرياً مقارنة بالدول الأخرى الموجودة في الجدول، وهذا دليل آخر على أن كلاً من (إيران والسعودية وتركيا وإسرائيل) هم الذين يقودون منطقة الشرق الأوسط.

لقد زادت واردات دول الشرق الأوسط بنسبة (٨٦%) بين المدة (٢٠١٧-٢٠١١) والمدة (٢٠١٢-٢٠١٦) وفي الاعوام (٢٠١٢-٢٠١٦)، واستحوذت المملكة العربية السعودية على (٢٨%) من واردات المنطقة، واستحوذت الإمارات العربية المتحدة على (١٦%)، وتركيا على (١١%). واستأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بـ (٥٣%) من إجمالي صادرات الأسلحة، والمملكة المتحدة بـ (٨.٩)، وفرنسا بـ (٨%). وغالباً ما يستثمر مستورد الأسلحة الرئيسيون في المنطقة منظومات دعم قتالية متطورة (مضاعفات القوة) يمكنها أن تزيد لدرجة كبيرة القدرة القتالية لقواتهم المسلحة، وهذا يشمل أجهزة استشعار منقولة جواً وأجهزة استشعار فضائية بعيدة المدى.[١]

ويمكن القول إنَّ المحور السعودي اليوم يعاني مشاكل كبيرة في تنفيذ ما تطمح إليه السعودية في كل ساحات الشرق الأوسط من (لبنان وسوريا والعراق واليمن) وذلك بسبب عدم وجود استراتيجية واضحة للسعودية من جهة ومن جهة أخرى امتصاص الدور السعودي في الشرق الأوسط من قبل حليفها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى متواجدة على الأرض في الإقليم، وبسبب هذا الوضع لقيادة السعودية للمحور نستشعر بتحرك دول أخرى داخل محورها مثل الدور المتصاعد للإمارات العربية المتحدة وتوتر

[١] سيمون ت. ويزمان وأود فلورانت، نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والتطورات انتاج الأسلحة، من الكتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص٤٥٩.

علاقتها مع القطر، مع أننا لا نتصور في المدى القريب قدرة أية دولة في احلال مكانة السعودية في المحور بسبب المتطلبات السياسية والعسكرية والاقتصادية وتحالفات الدولة لقيادة المحور.

المطلب الثالث: المحور التركي:

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولاً كبيراً بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك بانتقال تركيا من صفة الحارس الشرقي للحدود الشرقية لأوروبا والحصن المتين ضد المد الشيوعي من منطقة الشرق الأوسط، إلى صفة الشريك الاستراتيجي للغرب، من خلال إصرارها على مواصلة مساعيها لتحقيق هدفها التاريخي وهو اكتساب العضوية في الاتحاد الاوروبي، وتوطيد العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل والابتعاد عن الدول العربية والإسلامية، ومن خلال السياسة الخارجية ذات البعد الواحد حينذاك، إلا أن التغيرات التي عرفها العالم بعد أحداث (١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١)، والتحولات الكبرى التي عرفتها تركيا على المستوى الداخلي، جعلتها تعيد حساباتها في سياستها الخارجية وتحديد موقعها من النظام الدولي الحالي، وجعلها تعيد النظر في أهدافها واستراتيجياتها، وتتبنى سياسة خارجية مختلفة تماماً عن السياسة السابقة.[١]

وأثارت موجة ما يسمى بـ(ثورات الربيع العربي) التي شهدتها الدول العربية منذ بداية عام (٢٠١١) العديد من التساؤلات حول مستقبل منطقة الشرق الأوسط وأدوار الفاعلين فيها وزادت في هذا السياق الدور التركي بالتعاطي مع هذه التغيرات والتأثيرات المتوقعة لها، وشهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام التركي بقضايا الشرق الأوسط، ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذات التوجه والخلفية الإسلامية إلى السلطة في (٢٢ نوفمبر ٢٠٠٢) وحرصها على تبني رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعزز هذا الاهتمام ما حققته تركيا من نجاحات في الجانب الاقتصادي فاستطاعت أن تحتل مرتبة اقتصادية عالية بين دول المنطقة وكذلك على المستوى العالمي، وهذه التطورات الداخلية دفعت السياسة التركية إلى المزيد من التحرك نحو السياسة الخارجية حيث أصبحث تركيا ذات حضور إقليمي في العديد من القضايا التي شغلت الساحة الإقليمية في المنطقة، فمع صعود حزب العدالة والتنمية، كانت تركيا تشهد رؤية جديدة لموقعها ومكانتها ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكان للعالم العربي والإسلامي موقع مركزي من سياسات الإنفتاح التركية الجديدة انطلاقاً من خلفية دينية تقول بالمشترك التأريخي والحضاري للعرب والأتراك، ولاسيما خلال العهد العثماني.[٢]

---

[١] محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة: محددات والأبعاد، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، العدد (٩)، ٢٠١٨، ص٤١٢.

[٢] مصطفى محمد صلاح، الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط "في ظل مفهوم العثمانية الجديدة"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسة، على الصفحة: https://democraticac.de/?p=46797

ومن أهم الأسباب التي أدت الى التحول في السياسة التركية نحو الشرق الأوسط هي:[١]

١. إدراك تركيا أنه قد يكون من المستحيل قبول عضويتها في الأتحاد الأوروبي.
٢. أحداث ١١ سبتمبر/ايلول ٢٠٠١، الذي أربك العالم كله وفي مقدمته العالم الإسلامي حيث تحول هذا الأخير إلى ساحة للعدوان على كل من يخالف السياسات الأمريكية تحت ذريعة محاربة الإرهاب، ولم تكن تركيا – لكونها بلداً مسلماً– بمنأى عن تأثيرات الحرب الأمريكية التي أسقطت بها النظام في أفغانستان والنظام في العراق وما نتج عنها من فوضى في هذين البلدين.
٣. تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة وما ينتج عنه من مساس بالمصالح التركية.
٤. حاجة تركيا لمناطق نفوذ حيوية كسوق كبرى بحجم القوة الاقتصادية الحالية لتركيا.
٥. الاحتلال الأمريكي للعراق والمأزق الأمني العراقي وسيناريو تقسيم العراق الى دويلات وما قد ينتج عنه من عواقب وخيمة على دول المنطقة ككل وعلى تركيا بشكل خاص.
٦. اضافة الى هذه النقاط السابقة التي ذكرها احمد داود اوغلو، فإن ما يسمى بـ(الربيع العربي) وما نتج عنها بعد عام (٢٠١١)، وعلى وجه الخصوص في سوريا دفع تركيا الى التغلغل أكثر في صراعات الشرق الأوسط لحماية الأمن القومي التركي.

وفي السياق نفسه حاولت تركيا من خلال اعلان عدة مبادئ من قبل وزير الخارجية أحمد داود أوغلو على تفعيل الدور التركي والعودة الى الساحة الدولية والإقليمية للشرق الأوسط، وهذه المبادئ هي:[٢]

مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن.

١. مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار.
٢. مبدأ السياسة الخارجية المتعدد الأبعاد والمسالك.
٣. سياسة خارجية إقليمية نشطة.
٤. مبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف الدور التركي.
٥. مبدأ الدبلوماسية المتناغمة.

وعليه يلخص (أحمد داود أوغلو) أهداف هذه المبادئ في:[٣]

السعي بخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر مع اليونان وأرمينيا وقبرص.

---

[١] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، الدوحة، ٢٠١٠، ص٦١٢.

[2] Ahmet Davutoglu, Zero Problems in a New Era, Foreign Policy, International information web, on the link: https://foreignpolicy.com/author/ahmet-davutoglu/

[٣] نقلاً عن: د.سعدي السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة محمد خيضر، الجزائر، العدد العاشر، ٢٠١٤، ص٤٧٦.

أ. الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا.
ب. تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازناً.
ت. تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة للقوة.

لقد مثل ما يسمى بـ (الربيع العربي) نقطة تحول فاصلة في سياسة تركيا الخارجية، اذ شكل منهج تركيا المنطلق من الشرعية الشعبية كتحديد (أحمد داود اوغلو) أساس سياستها تجاه الحراك الشعبي الذي شهدته بعض الدول العربية. ومنذ قيام هذا الحراك، انتهجت تركيا سياسة خارجية ديناميكية تعكس مبادئها الاساسية لدعم الشعوب التي انتفضت للمطالبة بحقوقها الاساسية وحرياتها السياسية رغبة منها في قيادة التحولات في المنطقة، وقد اصطدم اولاً بالوضع المتدهور والمتفاقم في سوريا، ثم بتغيير نظام الحكم في مصر الذي تطلب منها اعادة النظر في استراتجيتها تجاه التحولات الاقليمية على أساس المبادئ نفسها في السياسة الخارجية.[١]

صحيح أن دولة تركيا حاولت من خلال المبادئ التي ذكرها (أحمد داود أوغلو) وزير الخارجية الأسبق أن تلعب دور الزعيم الأقليمي من خلال علاقات التعاون وحسن الجوار وتصفير المشاكل إلا أنه بعد مدة وجيزة أثبت لنا واقع العلاقات في الشرق الأوسط فشل تلك المبادئ والعودة الى العلاقات الصراعية كواقع الحال في الشرق الأوسط وهذا ما نراه بوضوح في سياسة تركيا حيال الوضع القائم في سوريا والتدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة ضد القوى الكوردية المسيطرة على بعض مناطق سورية تحت راية قوات سوريا الديموقراطية (HSD) وقوات وحدات حماية الشعب (YPG)، ووحدات حماية المرأة (YPJ) المدعومة من قبل حزب العمال الكردستاني التركي (PKK)، وكذلك التدخلات العسكرية في الأراضي العراقية دون حصول الموافقة من الحكومة المركزية في بناء معسكرات عدة. والخلاف التركي الإسرائيلي على المسألة الفلسطينة، وأخيراً وليس آخراً الخلاف التركي السعودي على قضية مقتل الصحفي جمال الخاشقجي في القنصلية السعودية في اسطنبول بتاريخ (٢ اكتوبر ٢٠١٨). هذا على الرغم من خلافاتها مع الولايات المتحدة على عدة قضايا في الشرق الأوسط وغيرها.

المطلب الرابع: المحور الإسرائيلي:

إسرائيل دولة ذات طبيعة خاصة بالنسبة لدول الشرق الأوسط، وليس لديها اعتراف من قبل أغلب دول الشرق الأوسط، خصوصاً من قبل قوتين إقليميتين تقودان محورين أساسين في الشرق الأوسط وهما إيران والسعودية. إلا أن ذلك لا يمنع من أن تشكل إسرائيل محوراً خاصاً بها ومتميزاً لكي تلعب دوراً مهماً

---

[١] وصال الورفلّي، السياسة الخارجية التركية: الثابت والمتغيّر على ضوء الانقلاب العسكري، عن الموقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية في شبكة المعلومات الدولية، على الرابط: https://cutit.org/K5ws

في هذه المنطقة بمعونة الولايات المتحدة الأمريكية ذات القوة العظمى في العالم والتأثير الكبير في الشرق الأوسط.

ويعد صراع دولة إسرائيل مع الدول العربية والإسلامية من أعقد وأطول الصراعات في التأريخ الحديث والمعاصر فهو صراع شامل ومتعدد في جوانبه السياسية والعسكرية والاقتصادية، وقد أكتسبه إهتماماً عالمياً واسعاً نتيجة للأهمية التي تشكلها منطقة الشرق الأوسط عالمياً، وظل التوتر سمة مميزة لهذا الصراع حتى في مراحل التفاوض منذ اتفاقية كامب ديفيد إلى وقتنا الحاضر مروراً بمؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، وإتفاق أوسلو ١٩٩٣، ولم تفلح الجهود في تسوية الصراع وظل الحال كما هو عليه نتيجة مواقف الأطراف المعنية وتدخلات الأطراف الخارجية ومما زاد الأمر سوءاً انتهاء الحرب الباردة وتفكيك الأتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية الحليف القوي لإسرائيل بالدور في تسوية الصراع وتهميش الأطراف الأخرى خاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.[١]

وهناك حادثان مهمان من طبيعة واحدة، ولكنهما يقفان على طرفي نقيض: هما يقظة الدول العربية والإسلامية، وسعي اليهود الدائم لاستعادة ملك إسرائيل القديم على نطاق واسع. إن مصير هاتين الحركتين هو الصراع المستمر، حتى تتغلب الواحدة منها على الأخرى، ومصير هاتين الحركتين هو الصراع المستمر، حتى تتغلب الواحدة منها على الأخرى، ومصير السياسة العالمية جزئياً منوط بالنتيجة النهائية لهذا الصراع اللذين يمثلان مبدأين متعارضين.[٢] وهذا ما جاء في خطاب ألقاه "مناحيم بيغن" رئيس الوزراء الاسرائلي السابق في ٧ نيسان / ابريل ١٩٥٠: "لن يكون سلام لشعب إسرائيل ولا لأرض إسرائيل، وحتى للعرب، مادمنا لم نحرر وطننا بأجمعه بعد، حتى لو وقعنا معاهدة الصلح".[٣]

من هنا توزعت التوجهات الإسرائيلية اتجاه منطقة الشرق الأوسط على ثلاث أشكال للنهج الاستراتيجي:[٤]

١. التقريب غير المباشر: يقوم هذا الشكل على عدم الدخول في مواجهة حاسمة مع دول المنطقة، بانتظار ظروف أكثر ملائمة، أي تفادي الحرب أو المعركة، لتوفير الهدف السياسي المراد بدون الوسائل الحربية لكونها مكلفة لطاقة الدولة.

---

[١] د.ناجي محمد الهتاش، الربيع العربي ومستقبل الصراع العربي–الإسرائيلي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة تكريت، العدد (١)، كانون الأول ٢٠١٤، ص١.

[٢] د.أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٠، ص١٧٧.

[٣] نقلاً عن: مصطفى عبدالسلام عبدالجليل، مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (١٩٩٣–٢٠٠١)، رسالة ماجستير ، جامعة القدس، فلسطين، ٢٠٠٩، ص٩٥.

[٤] ابراهيم خالد عبدالكريم، الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٠، ص٩.

٢. المبادرة المكشوفة عبر قيام بخطوات ذات طابع عسكري اتجاه منطقة الشرق الأوسط، والتصعيد على حرمان أكثر لدول المنطقة من امتلاك وسائل عسكرية متطورة.
٣. التطلع إلى استبدال الاندماج في النظام اقليمياً وقومياً بجعلها ضمن فكرة الشرق الأوسطية، أي من خلال نظام يربط المنطقة بإسرائيل ويقيم علاقات متفاعلة بميادين شتى.

وبنت إسرائيل من خلال هذه التوجهات الثلاثة عقيدة إسرائيلية أمنية تركز على:[١]

أ. الردع: أي بناء قدرات عسكرية تردع أعداء إسرائيل عن المبادرة لشن حرب ضدها.
ب. الإنذار الاستراتيجي: في حال فشل الردع في تحقيق غايته، يكون المطلوب قدرة استخبارية تعطي إنذاراً مبكراً عن نية العدو إذا كان لديه نية الإقدام على الحرب.
ت. الحسم: في حال فشل الردع ومبادرة الجيوش إلى الهجوم، فيجب نقل الحرب إلى أرض الخصم باكراً، والسعي لحسم المعركة بأسرع ما يمكن.
ث. الدفاع: تقوم إسرائيل بالرد على التهديدات التي تتعرض لها الجبهة الداخلية من دول بعيدة جغرافياً وهي دول الطوق الثالث (العراق سابقاً– وإيران حالياً) ومن دول الجوار المعادية مثل سورية والتنظيمات الإرهابية والشعبية والفلسطينية أي تصطبغ بصورة تنظيمات جهادية.
ج. التأقلم: هو مرونة وتيرة التغيرات الجيوسياسية باستمرار، والمتكرر في الزمان، على الصعيدين – الإقليمي والداخلي– لكل دولة من دول المواجهة، ومن خلال هذه الفكرة تبرز مدى الحاجة لضم هذا العنصر لركائز عقيدة الأمن القومي الاسرائيلي، الاربع المذكورة سابقاً، وهذا المكون يتلاءم مع ظروف الواقع المتغير والمرن، والمقصود ليس بالجانب التكتيكي للفكرة بل للجانب المفاهيمي الاستراتيجي، ومن خلال تجديد الفرص الجديدة التي يمكن الاستفادة منها لخلق عملية التأقلم بين دول الاقليم.

شكلت الحروب التقليدية على مدى العقود الخمسة الأولى من وجودها، مصدر القلق الرئيسي للأمن القومي الإسرائيلي، بمعنى كيفية الردع وكسب الحروب التقليدية. ولكن في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور، فإن إسرائيل قد لا تواجه تهديداً عسكرياً تقليدياً، فهي في سلام مع مصر والأردن، وفي محاولة تقريب من السعودية حالياً، علماً أن الجيوش السورية والعراقية دُمرت بسبب الصراعات الداخلية والإحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣). ومن ثم إنَّ التهديدات التقليدية قد حلت محلها تحديات جديدة، يتعلق أحدها ببناء إيران ترسانة نووية، وبعد ذلك تحدياً صعباً، ويختلف عن نجاح إسرائيل في إجهاض التجربة العراقية عام (١٩٨١)، والسورية عام (٢٠٠٧).

وثمة تحد آخر بالنسبة لإسرائيل، وهو تبني بعض دول الجوار ترسانات صواريخ وقذائف، حيث إنَّ إيران لديها ترسانة كبيرة من الصواريخ متوسطة المدى، واستناداً إلى صراعاتها الماضية والمستقبلية

---

[١] بشير محمد النجاب، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأمن الإقليمي وأثرها على الإستقرار الأمني (منطقة الشرق الأوسط)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٠٨، ص٦١–٦٢.

المحتملة مع كل من "حزب الله اللبناني" و"حماس الفلسطيني" الذين يعززان الطموحات الإقليمية الإيرانية، ويمكن أن يعتمدا على ترساناتهما من الصواريخ والقذائف من أجل ردع إسرائيل.[١]

في المنظور الواقعي، يتم تفسير عدوانية الدولة بالطريقة التي يتسبب بتخويف الدول الأخرى. وبالتالي، فإن المزيد من الدول تستجيب للحرب كوسيلة رئيسية لخلق السلام والأمن. وهكذا فإن تفسير الأعمال التي قامت بها كل من إسرائيل وفلسطين قد أسفرت عن الحرب من أجل كسب الأمن والسلطة.[٢]

وفي الواقع الحال أن إسرائيل مع كل مشاكلها الإقليمية في الشرق الأوسط في السابق إلا أننا يمكن القول إنَّ اسرائيل اليوم أقل خوفاً وقلقاً من الماضي، وذلك بسبب ترسيخ دعائم دولتها بقوة مع تحالفها مع القوى العظمى في العالم من جهة والبيئة الفوضوية للشرق الأوسط من جهة أخرى وقد فسح وجود مشاكل كثيرة وكبيرة للمحاور الأخرى المجال لإسرائيل بأن تنفذ استراتيجتها بقوة ووصل الأمر إلى أن الصراع الإيراني السعودي أخذ الآن منحى أكثر أهمية من الصراع العربي الإسرائيلي.

---

[١] خيارات محدودة: الدور الإسرائيلي في شرق أوسط متغير، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط:
www.rawabtcenter.com/archives/4277

[2] Neo-Realism The Conflict in the Middle East, International information web, on the link:
http://politicalscience-articles.blogspot.com/2013/04/neo-realism-conflict-in-middle-east.html

المبحث الثاني

الفاعلون في الشرق الأوسط وفق النظرية البنائية

تنظر النظرية البنائية إلى الدولة لا باعتبارها وحدة مركزية، كما يفعل الواقعيون، وإنما باعتبارها وحدة متعددة المكوّنات والأبعاد. ومن جانب آخر، لا تعد البنائية الدولة الفاعلة الوحيدة في العلاقات الدولية، وإنما هي فاعلة رئيسة بين عدة فاعلين، وهو يعني أنه لفهم السلوك الخارجي (أو الداخلي) للدول القومية، يجب أخذ المتغيرات والاعتبارات الأخرى في الحسبان، مثل سلوك الأفراد المنفردين والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وحركات التحرر والميليشيات المسلحة...وغيرها، وطبيعة التفاعل والعلاقات الارتباطية بين هؤلاء الفاعلين، وكيف ينظر كلاهما إلى الآخر، وأخيراً، كيف يساهم هؤلاء الفاعلين والأطراف في صياغة سلوكيات وأفعال الأطراف الأخرى.

وتركز البنائية على رصد التأثيرات (النوعية والكمية) للسياسات التي تتخذها الدولة، وتداعياتها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الأفراد والمجتمع ومؤسساته، وكيف يمكن أن تؤثر هذه السياسات في عملية تشكيل الأفكار المشتركة للأفراد والمجتمع ومؤسساته، وعملية تشكيل الهويات والمصالح للأطراف/ الفاعلين الموجودين داخل النظام الدولي والاقليمي تجاه هذه الدول، أو من جانب هذه الدول تجاه النظام الأقليمي والدولي والاقليمي.[١]

وتماشياً مع طروحات النظرية البنائية سوف نحاول تطبيق هذه الطروحات من ناحية الفاعلين على الشرق الأوسط في مطلبين، على الشكل الآتي:

المطلب الأول: الفاعلون الأساسيون في الشرق الأوسط:

ترى النظرية البنائية أن العلاقات بين الفاعلين في النظم الإقليمية تحددها الهويات والقيم والمعايير السائدة بين وحدات هذا النظام، حيث يذهب أنصار هذه النظرية إلى وجود علاقة ارتباطية بين طبيعة ومدى التقارب أو التنافر بين الهويات والأفكار والمعايير والبناء الاجتماعي السائد بين الدول وحدود علاقاتها واتجاهاتها. فكلما تقاربت هذه الهويات والقيم والمعايير والبناء الاجتماعي زادت احتمالات ميلها للتعاون والتكامل سوياً في إطار تنظيمي تعاوني يجمعهما والعكس بالعكس. فالتنافر والصراع في الهويات والقيم يكون محرضاً قوياً على سيادة السلوكيات العدائية والهجومية المتبادلة بين أطراف هذا

---

[١] أحمد محمد أبو زيد، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

النظام كما هو الحال في إقليم الشرق الأوسط. فكما يميل الأشخاص إلى التقارب والمودة من أشباههم البشر كذلك الدول تنفر من الشواذ.[١]

وتؤكد النظرية البنائية كما وضحناه في المبحث الثاني من الفصل الأول على أن الدول هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، مع أنه ليس الفاعل الوحيد. ومن هذا المنطلق سوف نركز على أهم الدول الفاعلة في الشرق الأوسط بما يتلاءم مع طروحات النظرية البنائية وارتباطاً مع هوياتهم الإجتماعية، ومن أهم هذه الفواعل الأساسية:

الفرع الأول: ايران بهوية شيعية–فارسية:

إيران دولة أنشئت على أرضها العديد من الحضارات الإنسانية القديمة، وهذه الحضارات بدورها هيّأت الأرضية المناسبة لبروز عدة إمبراطوريات على أرض إيران الحالية، فقد لعبت هذه الإمبراطوريات دورًا كبيرًا، من خلال عملية التوسع والسيطرة، على ترسيخ القيم والمبادئ الخاصة بالحضارات الفارسية القديمة، في مناطق واسعة من آسيا الوسطى والقوقاز وغيرها، ويمكن القول إن مفردات الحضارة الفارسية القديمة لازالت راسخة حتى الآن في ثقافات وقيم هذه الدول.

ومن أجل خلق عملية واسعة من التأثير والإستيعاب الثقافي، عملت إيران على المزاوجة بين مفردات الحضارة الفارسية وهويتها الإسلامية، وفي السابق اختارت إيران الهوية الوطنية العلمانية تحت حكم الشاه، وسعى إلى إعطاء نفسه ومنهاجه الحديث شرعية تاريخية عن طريق ربط البلد بعصر ما قبل الإسلام والتقليل من أهمية دوره، ونظراً لقيام الثورة الإسلامية في إيران عام (١٩٧٩) فقد بدأ الإيرانيون تركيزاً على أهمية الإسلام للهوية الإيرانية وتحت حكم آية الله (الخوميني) بتأسيس الجمهورية الإسلامية، ونشروا وجهة نظرهم الوحيدة البعد والمتجانسة عن الهوية.[٢] وخلقت الحرب الإيرانية–العراقية (١٩٨٠–١٩٨٨) حالة الطوارئ أدت إلى مزيد من مركزية الدولة وتحكمها، إذ إنها مضت في فرض (الأسلمة على المذهب الشيعي) وقمع الأقليات القومية والعرقية واليساريين والقوميين، وأدت تلك الحرب إلى تراجع القومية الإيرانية وتصاعد مستوى متعاظم من التدين ومن ثقافة الجهاد الاستشهادي، وأنتجت دولة قوية

---

[١] د.أحمد محمد أبو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٤)، كانون الثاني ٢٠١٢، ص٥٧.

[٢] بيكو باريك، سياسة جديدة للهوية المباديء السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل، ترجمة: حسن محمد فتحي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٢٣.

وشكلت طبيعتها وسياساتها القومية والخارجية وأتاحت بذلك للإسلاميين المحافظين ترسيخ سلطتهم.[١] ومن هنا يتضمن الإطار التحليلي لسياسة إيران الخارجية ثلاثة أبعاد:[٢]

١. يشتمل البعد الأول للتحليل على المتغيرات والمحددات الداخلية التي أثرت في سياسة إيران الخارجية تجاه الشرق الأوسط. وتشتمل هذه المتغيرات على حاجة النظام إلى نيل العظمة والهيبة والشرعية الداخلية، وعلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.
٢. البعد الثاني يسلط الضوء على المتغيرات الخارجية ومحددات سياسة إيران الخارجية وتشتمل هذه المتغيرات في المقام الأول على دور الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في تأثير صوغ السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط.
٣. يركز البعد الثالث على تحليل محددات سياسة إيران الخارجية تجاه الشرق الأوسط من منظور سياسات الهوية، والمصالح القومية، والقضايا الإيديولوجية، وتضارب المصالح بين إيران من جهة والدول المحورية في الشرق الأوسط، وكيف تنظر إيران الى المنطقة كفرصة أو تهديد، وصدام المصالح بين إيران والدول المحورية في الشرق الأوسط، وخاصة في العراق وسورية ولبنان واليمن والبحرين. ومن هذه الناحية تساعدنا النظرية البنائية في تفسير السياسة الإيرانية حيال الشرق الأوسط.

أن المادة (١٢) من الدستور الإيراني تنص على أن "المذهب الجعفري الإثني عشري يبقى إلى الأبد المذهب الرسمي لإيران وغير قابل للتغيير" [٣] ومن هنا يمكن القول إن المذهبية الإيرانية تلعب دوراً مؤثراً في توجيه الحركة الأيرانية داخلياً وخارجياً، فالبعد الهوياتي والفئوي يطرح نفسه كمحدد في السياسة والإستراتيجية الإيرانية، وعلى الرغم من عدم إبراز الهوية الدينية في السياسة الإيرانية، فإن الأفعال الإيرانية الخارجية غالباً ما تكشف عن طبيعة السياسة أو الإستراتيجية المتبعة، فإيران قد تمارس سياسة طائفية ومذهبية مع دولة (المملكة العربية السعودية مثلاً)، ولكنها من ناحية اخرى تمارس سياسة انفتاحية مصلحية مع دولة أخرى (فنزويلاً مثلاً)، ومن ثمَّ يمكن القول إنَّ إيران تستخدم الخطاب السياسي الإسلامي ضمن الدوائر التي تراها مناسبة، وعندما تتحرك السياسة الخارجية الإيرانية ضمن أطر الطائفية المذهبية، فإنها في الوقت نفسه تسعى إلى تحقيق مكاسب عملية على أرض الواقع، فالدعم الإيراني للجماعات المسلحة في الشرق الأوسط "الشيعية والسنية" قد يلغي الصفة الطائفية أو المذهبية لسياسة

---

[١] إلهه روستامي، تأثير إيران ونفوذها في المنطقة، ترجمة: د.فاطمة نصر محمد، إصدارات صطور الجديدة، القاهرة، ٢٠١٠، ص٦٤.

[٢] عائشة آل سعد، محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي ايراني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٨، ص١٤.

[٣] نص دستور الدولة الإيرانية من: دستور إيران الصادر عام ١٩٧٩ شاملاً وتعديلاته لغاية عام ١٩٨٩، على الرابط: https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar

إيران، ومن جهة أخرى تكون المكاسب المتحققة أفضل من إقتصار الدعم على جماعات "شيعية" بعينها، وبالمجمل فإن المستفيد الوحيد هو إيران.

إن الهوية والثقافة الإيرانية، أصبحتا اليوم الموجهين الرئيسيين للكثير من التحركات الإيرانية الحالية، في إيران نجد أن هناك على المستوى الكُلي (الجماعي) أو النظام السياسي للدولة هويتين:[١]

١. الهوية الوطنية أو القومية.
٢. الهوية الدينية أو المذهبية.

لعبت هاتان الهويتان دوراً بارزاً في صياغة رؤية إيران للعالم الخارجي، فهي تستخدم الهوية الوطنية أو القومية في بيئتها الداخلية، لتحقيق حالة من الإندماج الوطني والإجماع الشعبي، منعاً لمحاولات إثارة التفرقة والانفصال، أمّا الهوية الدينية أو المذهبية فهي النموذج الأكثر وضوحاً في محيطها الإقليمي والإسلامي، لتمييز نفسها بأنها دولة ذات نموذج ديني ومذهبي مختلف عن الآخرين.

ومن هذا المنطلق تستخدم إيران الهوية الشيعية في سياستها الاقليمية وهذا ما أشار إليه آية الله الخميني حيث قال "علينا القيام بتصدير ثورتنا الى العالم، وأنَّ الثورة التي لا تصدر أفكارها يجب أن تهمل لأن الاسلام لا ينظر بعين التفرقة إلى الدول الإسلامية المختلفة"[٢] ورأى الخميني أن كل الدول الاسلامية يمكن أن تكون ميداناً لقيام الثورة الإسلامية حسب مفهوم النظام الإيراني. لذا امتد نفوذها وتدخلها من البحرين إلى السعودية والعراق واليمن ولبنان وفلسطين، وأن النظام السوري الذي يهيمن عليه العلويون والنظام العراقي الذي تسيطر عليه الأغلبية الشيعية واليمن من خلال الحوثيين ولبنان من خلال حزب الله اللبناني هو محور سياستها في المنطقة منذ الثورة الإسلامية في إيران.[٣]

ونستنتج من كل ذلك أن طروحات النظرية البنائية حول تأثير الهوية والأفكار والقوى المجتمعية على تحريك السياسة الخارجية للدول تتلاءم بشكل كبير لتفسير سياسة إيران الخارجية، لذا نرى إيران هي الدولة الأكثر نجاحاً وتفوقاً لإستخدام القوة الناعمة في سياستها الخارجية المتمثلة بالهوية الشيعية جنباً إلى جنب القومية الفارسية المهيمنة على السلطة والمدعومة بالقوة الصلبة أو الخشنة، وأصبح هذا المذهب البعد الأكثر تأثيراً في صنع القرار الخارجي لدولة إيران حيال الشرق الأوسط وهو المحور الذي تدور حوله مصالح إيران الإسلامية وذو تأثير في إقليمها الجغرافي.

---

[١] فراس الياس، الهوية الثقافية و"الجيو–بولتيك" الإيراني، شبكة المعلومات الدولية،على الرابط:
https://www.sasapost.com/opinion/geopolitical/

[٢] نقلاً عن: د.منهل الهام عبدال عقراوي وآخرون، العلاقات التركية–الايرانية دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص١٨٥.

[٣] موفق مصطفى الخزرجي، نظرة في الأزمة السورية ومواقف دول الكبرى، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، الجزائر، العدد (٨)، كانون الثاني ٢٠١٦، ص٥٠.

الفرع الثاني: السعودية بهوية سنية–عربية:

تعد المملكة العربية السعودية من الدول المحورية في المنطقة لما يملكه هذا البلد من عمق ديني وحضاري ويتمثل بوجود الأماكن المقدسة للمسلمين على الأرض. ويصنف نظام الحكم السعودي ضمن الأنظمة الملكية المطلقة، وهو يعتمد بشكل كبير على الشريعة الإسلامية، ويدير الحكم فيه آل سعود منذ التحالف بين محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبدالوهاب عام (١٧٤٤)، ومنذ ذلك الحين استمد نظام الحكم شرعيته من التحالف مع علماء الدين، يسانده كبار شيوخ القبائل ويتسم نظام الحكم في المملكة بفردية في اتخاذ القرار، إذ يتركز جميع السلطات بيد الملك، وتشاركه بعض العناصر المؤثرة من العائلة المالكة.[١]

تقوم المملكة العربية السعودية على تحكيم الشريعة الاسلامية في كل شؤونها وهذا ما يؤكده النظام الاساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) في (١٩٩٦/٣/٦) الذي يبين شكل الدولة ومبادئها وسلطاتها، وتنص المادة (١) منه على "أن المملكة العربية السعودية دولة عربية اسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم)، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض."[٢] ومن خلال قراءة هذا النص يتبين لنا أن الدولة السعودية على المستوى الكلي لها هوية إسلامية وعربية ولا تقبل الاعتراف بأية هويات أخرى ولا تتعامل معها بشكل قاطع.

ومع ذلك فإن المملكة العربية السعودية دولة غير متجانسة (Heterogeneous State) في حقيقتها، وهذا أمرٌ لا يعيبها، حالها حال غيرها من دول المنطقة، فهي متعددة الثقافات والمذاهب[٣] والأعراق واللهجات والتاريخ السياسي. فالمملكة بشكل خاص، والجزيرة العربية بشكل عام، لم تكن في تاريخها المعروف كله متجانسة، لا في جاهليتها ولا في إسلامها، ولا قبل قيام الدولة الحديثة ولا بعدها. لقد عكست السياسة السعودية صورة غير حقيقية عن واقع المملكة، وتلك السياسات أرادت أن تقول إنَّ المملكة نسيج عرقي واحد، ونسيج مذهبي واحد، فهي دولة "سلفية" كما قال وزير الداخلية الأمير نايف

---

[١] ميثاق خير الله جلود، صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (١٢)، ٢٠٠٨، ص ٢٣٢.

[٢] نقلاً عن: قلمين مريم، الصراع السعودي الإيراني في الشرق الأوسط ٢٠١١–٢٠١٢، رسالة ماجستير، كية الحقوق–قسم العلوم السياسية في جامعة بسكرة، جزائر،٢٠١٦، ص٤٥.

[٣] تعمد غالبية المصادر "السنية" إلى تخفيض نسبة الشيعة في السعودية وسواها، ويلحظ فيها تعمّد تجاهل بعض المعطيات. أما المصادر الشيعية فتعمد إلى رفع نسب الشيعة، سواء بناءً على مصادر غير موثوقة، أو بدون تقديم مصادر تدلل على ذلك. وبالمجمل يمكن اعتماد أن نسبة الشيعة في السعودية تتراوح بين ٥–١٠%. وقد تشير إحصائية البنك الدولي إلى أن تعداد سكان السعودية عام ٢٠١٥ بلغ ٣١٥٤٠٣٧٢، فتعداد السكان الشيعة بناء على هذه النسبة يتراوح بين ١٥٧٧٠١٨–٣١٥٤٠٣٧. من المصدر: مركز مزماة للدراسات والبحوث، الشيعة في السعودية، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط: https://cutit.org/rGGUH

للصحفيين المحليين في أبريل/ نيسان ٢٠١٨، ووجه المملكة الخارجي لا يعكس واقعها التعددي الثقافي والديني.[١]

وإن المخاوف الناجمة عن الصراعات المذهبية القائمة والمحتملة في منطقة الشرق الأوسط قد تحدث عنها الأمير (تركي الفيصل) (سفيراً للمملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة الأمريكية حتى أعفي من منصبه في ٢٩ يناير عام ٢٠٠٧) في ظهور ما أسماه "بصحوة الهلال الشيعي" التي يمكن تؤدي إلى إيقاظ المشاعر المذهبية داخل مجتمعات دول الخليج والشرق الأوسط التي لا تزال تسيطر عليها الاعتبارات القبلية والعشائرية.[٢] إن مثل هذه الأحداث سوف تتأثر بشكل كبير بموقف إيران الذي يدفع المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص كزعيمة لإحدى المحاور الإقليمية في هذه المنطقة إلى الانخراط بثقلها في دعم المذهب السُني وأهلها في العراق ولبنان واليمن وسوريا بهدف فتح ثغرة في الأمن الاستراتيجي الإيراني على الحدود الغربية لإيران.

ومن جانب آخر يشكل النهج العربي سمة أساسية من سمات السياسة السعودية، تلك السياسة التي امتزجت بالتراث الثقافي والاجتماعي السائد في المنطقة، فالسياسة السعودية تؤكد على الارتباط بين التراث العربي والرسالة الإسلامية والمذهبية، ولذلك فقد تفاعلت القيم العربية مع القيم الإسلامية السنية في النظام السياسي السعودي، وأنتجت نهجاً سعودياً ترجمه تاريخ المملكة العربية السعودية ومواقف قادتها.[٣] وهذا يعني حتمية الترابط بين العروبة والاسلام والمملكة تؤكد على هذا المبدأ منذ عهد التأسيس، فالاسلام هو المحتوى الذي من دونه تفقد العروبة أهم ركيزة ودعامة لها. وهذا ما يتحدث عنه الكسندر وندت عندما عامل مفهوم الهوية على أنه خاصية للفاعلين القصديين تنتج ميولاً سلوكية ودوافعية معينة. وهذا يعني أن الهوية هي في الأصل خلة أو سجية ذاتية، أو على مستوى الوحدة، متجذرة في فهم الفاعل لذاته. ومرتبطة أيضاً بفهم الآخرين الذاتي للفاعل.

وهذه الأسس المذهبية السنية والقومية العربية للملكة العربية السعودية والمذهب الشيعي والقومية الفارسية لجمهورية الإيرانية تشكلان هويتان متعارضتان بين دولتين جارتين لهما طموحات كبيرة في

---

[١] حمزة الحسن، الخارطة المذهبية في السعودية، موقع الجزيرة، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c5d7b415-e43a-4426-9c86-a87fd291603f

[٢] جارث ستانسفيلد، أمن في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص١٤٤-١٤٥.

[٣] مشعل بن فضي فايز الشمري، تأثير البعد الإسلامي في السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية- قسم الدراسات الإقليمية والدولية، الرياض، ٢٠١٥، ص٥٥-٥٦.

المصالح والهيمنة والسيطرة على اقليم الشرق الأوسط، فإن تفاعلهما كفاعلين أساسين تنعكس على قضايا المنطقة انطلاقا من هويتهما وقيمهما.

الفرع الثالث: تركيا بهوية سنية- تركية:

كل ما حقَّقه (مصطفى كمال)، الذي عُرِفَ باسم أتاتورك (أبو الأتراك)، في غضون السنوات الخمس عشرة الممتدّة من تأريخ تأسيس الجمهورية سنة (١٩٢٣)، إلى تأريخ وفاته في سنة (١٩٣٨)، متمثلاً بإطلاق عمليّة التحويل المعقدّة والشاملة لمجتمع تقليدي درج على الخضوع لإدارة مؤسسات حكومية بالية عفا عنها الزمن. وقد كانت إقامة الجمهورية التركيَّة في الوقت نفسه مسعى لبناء دولة، ولإيجاد مؤسسات سياسية، وأُمَّة، ولإنجاز ثورة ثقافية، ولتحقيق تغييرات اجتماعية وإقتصادية عميقة الأثر.[١]

ومع تفكيك الدولة العثمانية بدأ الشعور الإسلامي–التركي في القومية التركية يتعرض لبعض الصدع في اتجاه هوية أكثر تحديداً ووضوحاً. وتعاظم نفوذ الاتجاه القومي المتكئ على العرق أو الجنس، وكان الهدف من التوليفة القومية الجديدة، التي اتخذت اسم "القومية الأتاتوركية" خلق أمة قادرة على أن تكون جزءاً من الحداثة والحضارة العالمية، وتشكيل هوية "تركية" على أسس القومية التركية دون غيرها ولكن تشكيل مثل هذه الهوية "التركية" واجهت مصاعب جمّة، خصوصاً عندما عرفت هذه الهوية بعيداً عن "المواطنة الجمهورية".[٢]

وتبقى أزمة الهوية في تركيا من أهم الأزمات البنوية التي تهدد الأمن التركي فقد أنكرت الحكومات التركية المتلاحقة وجود قوميات أخرى غير القومية التركية في الدولة إذ اولى أتاتورك اهتمامه الكبير على تماسك الشعب التركي، القائم على الإنطواء على العمق التركي، لقد كان النظام السياسي الجديد، يعتمد على منهج مبادئ الكمالية الأتاتوركية من خلال إختيار الاسلوب السياسي والإجتماعي ليوفر له إمكانية تحقيق القومية الجديدة.[٣]

وكانت هذه الأعمال موجهة نحو تأسيس دولة قومية من بقايا الإمبراطورية العثمانية. وفي ظل الظروف السياسية السائدة كان نموذج الدولة القومية هو الخيار المتاح لكل من أراد أن يحافظ على كيان سياسي متمتع بالسيادة الوطنية، غير أن حدوث هذا كان مشروطاً بغرس فكرة غريبة عن أذهان سكان كانوا ما زالوا يعتقدون أنهم رعايا تابعون للسلطان، الذي كان يعد، في الوقت نفسه بكونه خليفة، قائداً روحياً مقبولاً لأمة المسلمين. وهكذا، فإن عملية بناء الدولة القومية التركية كانت تستلزم إيجاد أمة تركية.

---

[١] هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١، ص١٩.

[٢] محمد نورالدين، حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص٣٤٢.

[٣] فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٧.

وكان لا بد من إعطاء الناس هوية جماعية جديدة، وإقناعهم بقبولها. وتعين على الثورة الكمالية أن توجد في وقت واحد كلاً من الجمهورية التركية، والشعب التركي كأمة، والتركي كمواطن ذي هوية مختلفة عن كونه أحد الرعايا المسلمين التابعين للسلطان.[١]

وفي واقع الأمر أن «أتاتورك» تبنّى مفهومين أساسيين مُنِحَ من خلالهما الشرعية الجديدة التي شيد عليها هذه الدولة، هما: القومية التركية، والعلمانية. وهذان المفهومان مترابطان إلى حد كبير داخل وجدان الدولة التركية، وفي الأقل حتى يومنا هذا. ذلك أن فكرة «تركيا للأتراك»، التي هي أساس الفكر القومي الحديث، لم تكن مفاجأة بالنسبة لكثير من الساسة والمراقبين الدوليين لبزوغ الدولة التركية الحديثة. إذ قرّر الرجل تبني مفهوم القومية التركية المبنية على كتابات المفكر التركي ضياء غوكالب الذي سعى بشكل كبير إلى الإشارة إلى روح القومية التركية المبنية على أساس اللغة التركية والعمق الثقافي – بل والإثني – التركي على أساس الدائرة القومية الأولى لها في هضبة الأناضول، وهي البؤرة الجغرافية التي ذابت فيها القبائل التركية والتركمانية وغيرها، لتلد الثقافة التركية مع مرور القرون، وأنها المركز الجغرافي الذي يفصلها عن القوميات الأخرى، خاصة العربية والفارسية، ولكنها ترتبط بهما من خلال مفهوم الأممية العثمانية بحكم تمثيل السلطان العثماني للخلافة الإسلامية.[٢]

إنَّ الدولة التركية لا تعترف بغير الهوية التركية إذ تطلق على الكورد اسم "اتراك الجبال" نسبة إلى معاقلهم الوعرة في جبال جنوب الأناضول. والتسمية ليست بريئة إذ تتعمد طمس الهوية الخاصة للكورد والإيحاء بأن الأتراك والكورد شعب واحد، أي الكورد هم أتراك يتحدرون من جذور تركية أتت من شمال غرب قزوين حسب اعتقادهم وعدم الاعتراف بالهوية الكوردية السياسية والثقافية هو صلب سياسة الجمهورية التركية التي وقفت ضد إقامة دولة أو كيان كوردي في جنوب شرق الأناضول. ومعلوم أن أتاتورك دخل في حروب لإلغاء معاهدة سيفر (١٩٢٠)[٣] التي أيدت حق الكورد في إقامة دولة مستقلة.[٤]

ومن هنا يواجه المجتمع التركي انقسامات عدة على أكثر من مستوى، تحد من اندفاع أية حركة تركية تكاملية في الشرق الأوسط، فأيديولوجياً بين العلمانيين والإسلاميين، ومذهبياً بين السنة والعلويين،

---

[١] هاينتس كرامر، مصدر السابق، ص٢١-٢٢.

[٢] د.محمد عبدالستار البدري، من التاريخ: تركيا... من الأممية الى القومية، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٠١٧/٢/١١، شبكة المعلومات الدولية على الموقع: https://aawsat.com/home/article

[٣] إن حق تقرير مصير الشعب الكوردي أثير في اتفاقية سيفر بين تركيا والحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، إذ نصت البنود (٦٢ و ٦٣ و ٦٤) على إقامة كيان قومي كوردي، إلا أن أتاتورك نجح في ابدال بنود اتفاقية سيفر بمعاهدة لوزان عام (١٩٢٣) التي تجاهلت الحقوق القومية الكوردية المنصوصة في اتفاقية سيفر. ينظر بهذا الخصوص: نجم عمر سورجي، مصير ولاية الموصل (كردستان الجنوبية) ما بعد عام ٢٠٠٠، بدون دار النشر، السليمانية، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ص٥٩-٧٠.

[٤] عايدة العلي سري الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٢٢.

وقومياً بين الأتراك والكورد الذين يشكلون نسبة كبيرة من السكان[١]. وتتبع هذه الانقسامات اختلافات قوية حول خيارات تركيا وهويتها الحضارية، هل هي أوروبية أم تركية (نسبة إلى العالم التركي) أم إسلامية، ويشكل احد محددات الرؤية الاستراتيجية لدى انقرة إزاء مختلف قضايا محيطها الإقليمي والدور التركي الفاعل في هذا المحيط.[٢] وفي ثمانينيات القرن العشرين انتشرت ظاهرة "عودة الدين" والدلالة الحقيقية لهذه الظاهرة العامة في مجتمعات الشرق الأوسط أن الدين بات ضرورياً للمجتمع، ويساعد في علاج مشكلة الهوية والأمن الكياني للأفراد، وأن الفكر الإسلامي يكتسب شرعية قانونية واجتماعية.[٣]

أما بعد حقبة زمنية طويلة نسبياً ومنذ فوز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات عام (٢٠٠٢) بقيادة رجب طيب أردوغان ذي الخلفية الإسلامية والمذهبية السنية حاول إعادة صياغة الهوية الوطنية التركية إذ تخرج تركيا من أزمة في هويتها الوطنية، التي لم تكن محل إجماع في البلاد منذ إعلان الجمهورية التركية، وتعد الهوية باعتبارها إدراك الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، من أهم المتغيرات الحاكمة في رسم السياسة الإقليمية للدولة، ولا يمكن لتركيا البلد العلماني الكبير، أن تشكل جسراً بين العالم الغربي والشرق الأوسط، جغرافياً واقتصادياً وثقافياً، إلا إذا تمكنت من حل معضلة الهوية الوطنية بدلالة الهوية التعددية القائمة على تأسيس العلاقة الممكنة بين الإسلام والديمقراطية، وعلى القبول بمدنية السلطة والتعددية الدينية والفكرية والسياسية وحقوق الأقليات والحريات العامة والخاصة ضمن السياق الاجتماعي.[٤]

ومن خلال طروحات النظرية البنائية نرى أن الدولة التركية مع تفوق الهوية القومية على الهويات الأخرى منذ إنشائها فإنها تعيش في حالة أزمة الهوية لأنها حسب (ألكسندر وندت) دولة لا تعلم ماذا يجب أن تفعل (السلوك)، حتى تعلم ماذا تريد (المصلحة)، ولا تعلم ماذا تريد حتى تعلم من هي (هوية)،

---

[١] مع عدم وجود احصاء دقيق ورسمي للمكونات السكانية في تركيا فإن تركيا تتكون من قوميات وأعراق عدة إذ تشكل القومية التركية بحدود (٧٠-٨٠%) يليهم الكورد بقرابة (١٢-٢٠%)، ثم الزازايون (٢-٣%)، فالعرب (٢%)، والشركس (٠,٥%)، والجورجيون (٠,٥%)، وثمة اقليات اخرى. أما التركيب الديني فاغلبية الشعب التركي من المسلمين اذ يشكلون قرابة (٩٩%)، وتشكل بقية الأديان (١%). ينظر بهذا الخصوص: اسماعيل بشكجي، النظام في الأناضول الشرقية (الأسس الإجتماعية –الإقتصادية والبنى القومية)، ترجمة شكور مصطفى، الجزء الثاني، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠١، ص٦-١٨.

[٢] إبراهيم أحمد حسن الجبوري، الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية (الأزمة السورية أنموذجاً)، شركة دار الأكاديميون للنشر والتزيع، عمان، ٢٠١٩، ص١١١.

[٣] ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق – الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص٥٦.

[٤] فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣-٢٢٤.

ولما كانت تركيا تعيش في حالة عدم إستقرار الهوية فإن سياستها الخارجية غير مستقرة وفي حالة أزمة دائمة.

الفرع الرابع: اسرائيل بهوية–يهودية:

المقولات المتعارفة الرئيسة في الفكر اليهودي أن الله وهب فلسطين لليهود، وأن القرن العشرين وفّر للإسرائيليين الفرصة (المباركة) من الله لاسترجاع "حقهم" القديم المكتسب بالمولد[١]. وأن الأفكار اليهودية المتعلقة بالإقليم الذي يكون وطناً قومياً لليهود قد سبق ظهور الحركة اليهودية السياسية، إذ إنَّ أول دعوة لإنشاء وطن قومي لليهود أفصح عنها (هنري هيس) في كتابه الذي نشر سنة (١٦١٩) تحت عنوان "نداء اليهود" ونشر ليهودي إيطالي سنة (١٧٩٨) رسالة بعنوان (إلى الإخوان في الدين) طالباً فيها إقامة دولة يهودية في فلسطين، وقد تجلى ذلك بشكل واضح من خلال أفكار (تيودور هرتزل) بوصفه قائد الحركة اليهودية منذ عام (١٨٩٧)، فقد لعب دوراً مزدوجاً في خدمة هذه الحركة على مستوى القيادة والتوجيه لهذه الحركة، وعلى المستوى الدولي حينذاك. وقد حاول (هرتزل) إخفاء نياته الحقيقية في باديء الأمر. إلا أنه سنة (١٨٩٦) أفصح عن تلك النيات في كتابه الشهير "الدولة اليهودية" إذ أشار فيه إلى أن فلسطين هي الوطن التاريخي لليهود.[٢]

ومع مرور السنوات وإنجاز بناء مشروع "دولة إسرائيل" وإعلانها على يد (ديفيد بن غوريون) عام (١٩٤٨)، لوحظ أن التأكيد على رابط اليهودية كان واضحاً منذ بداية الإعداد لمشروع قيام الدولة.[٣] في إسرائيل، خلافاً للدول القومية الأخرى (Nation State)، فلا تتطابق الأمة مع المواطنة في إسرائيل؛ ليس كل مواطن إسرائيلي جزءاً من "الأمة الإسرائيلية" التي لا تعترف المؤسسة الرسمية أصلاً بوجودها. إن أكثرية السكان في إسرائيل سكان يهود ينتمون إلى أمَّة عالمية هي الأمَّة اليهودية. والنقاش الجاري في إسرائيل حالياً هو فقط بشأن ما إذا كانت إسرائيل دولة اليهود أم تعدو ذلك لتكون دولة يهودية، أي دولة ذات طابع ديني يهودي. ولكن كلا الطرفين المتناقشين في إسرائيل لا يتجاوز عملياً التطابق بين الأمة والطائفة، أو عَدُّ الانتماء إلى الطائفة اليهودية انتماء إلى الأمة اليهودية.[٤]

---

[١] جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في اعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٦٥.

[٢] كريم عواد بريسم، تطور المؤسسة العسكرية في إسرائيل وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة المدبولي، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٥.

[3] Abdullah Ma'rouf Omar, Israel, Jerusalem and the Identity Crisis, International Journal of West Asian Studies, Vol. 3 No, 1, 2011, p113.

[٤] عزمي بشارة، دوامة الدين والدولة في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد الأول، العدد (٣)، ١٩٩٠، ص٢٧.

إضافة إلى ذلك، فإن إشكالية الهوية في إسرائيل اليوم وتباينها بين "اليهودية" والهوية "الإسرائيلية" أصبح واضحاً بين التيارين: العلماني والمتدين في الدولة، ومع أن التيار العلماني في الدولة يبقى دائماً الأغلبية، إلا أن تأثير الأحزاب الدينية يبدو واضحاً في السياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية، وتكفي من ذلك الإشارة إلى التزام إسرائيل في قوانينها عموماً بالتعاليم الدينية اليهودية.[١]

وفي هذا الإطار أقر الكنيست الإسرائيلي بتاريخ (١٩ تموز ٢٠١٨) قانوناً مثيراً للجدل يصف البلاد بأنها دولة يهودية بشكل رئيس، وجاء البند الأول من هذا القانون تحت عنوان المبادئ الأساسية:[٢]

أ. إسرائيل هي الوطن التاريخي للأمة اليهودية.
ب. لليهود فقط في إسرائيل الحق في تقرير المصير.
ت. القانون الأساسي وغيره من القوانين تجب ترجمته في هذا الإطار.

ومن خلال قراءة هذه البنود من القانون يتضح أنَّ الكنيست الإسرائيلي قد حسم كون الدولة الإسرائيلية دولة ذات هوية يهودية وتتعامل في سياستها الداخلية والخارجية وفقاً لهذه الهوية وتحدد مصالحها بناء على هذا المفهوم، والمتتبع للسياسات الخارجية الاسرائيلية يدرك جيداً أن إسرائيل تتصرف مع غيرها وفق هذه الهوية. وهذا يتطابق مع طروحات النظرية البنائية حول تأثير الهوية في مصلحة الدولة، وبما أن إسرائيل تتحرك وفق هويتها اليهودية فإن مصالحها هي ترجمة لهذه الهوية الدينية.

المطلب الثاني: الفاعلون من غير الدول في الشرق الأوسط:

حاول أصحاب النظرية البنائية البحث في مكوناتها الهوياتية، وامتداداتها الثقافية، ودور مصالح الجماعات في توجيه سلوكياتها؛ فنجد مثلاً (أكسندر وندت) يعتقد بتأثير الهويات والأفكار في التفاعل بين الوحدات في النظام الدولي، مع دور ذلك في تحويل الهويات الأنانية إلى هويات جماعية. وهو بهذا يقر بالأدوار التي تقوم بها هذه الكيانات العابرة للدول.

ومن ثم فإن مركزية الدولة في النظرية البنائية لا تعني أن تفسير الحرب والسلام يتوقف على سلوك الدول وحدها، أو حتى أن الدول هي الفواعل الأكثر أهمية في هذا السياق في إقليم الشرق الأوسط. وقد تكون الفواعل من غير الدول أكثر أهمية من الدول كبادئ للتغيير، لكن تغيير النظام في النهاية يحدث من خلال الدول.[٣]

---

[1] Abdullah Ma'rouf Omar, Op., Cit., p114.

[٢] تعرف على تفاصيل قانون "يهودية دولة اسرائيل"، موقع (BBC)، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44887342

[٣] شهرزاد أدمام، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، الدوحة،العدد (٨)، نيسان ٢٠١٤، ص٧٥.

وإذا كان الفاعلون من غير الدول يتوزعون على مجموعتين من الفواعل وهي (فواعل فوق الدول) و(فواعل تحت الدول) فإننا نركز هنا على المجموعة الثانية أي الفواعل تحت الدول وتأثيرها في صراعات الشرق الأوسط الإقليمية ونوزعها حسب هوياتها تماشياً مع مفاهيم النظرية البنائية لتفسير الصراعات، وعلى الشكل الآتي:

الفرع الأول: فاعلون بهوية قومية – كوردية:

إنَّ القضية الكوردية في الشرق الأوسط أساساً ناشئة عن التقسيمات الاستعمارية للمنطقة وهي نتيجة كون الأنظمة التي قامت نتيجة الاتفاقيات بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وتتحكم بكوردستان لا تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهنا أدرك الكورد أنه لابد أن يكونوا فاعلين في المعادلة الإقليمية في الشرق الأوسط والمعادلة الدولية لتحقيق مطالبه القومية بهوية كوردية. وقد أشار (حسن حنفي حسنين) إلى أنَّ: "الهوية قائمة على الحرية لأنها إحساس بالذات، والذات حُرَّة. والحُرّية قائمة على الهوية لأنها تعبير عنها".[١] ومن أجل ذلك يمّر الكورد اليوم بمرحلة انبعاث عميقة في وعيهم القومي كشعب. ومن المؤكد أن الكورد يدركون أنهم شعب وجماعة متميزة– يختلفون تماماً عن جيرانهم العرب والأتراك والفرس من الناحية الثقافية والهوية، وهذا الوعي ليس جديداً ففي أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين ثار كورد العراق وإيران وتركيا في أوقات مختلفة من أجل حقوقهم القومية.[٢] ومع أنهم فشلوا في التجارب السابقة في القرن العشرين فقد شكلوا أمراً واقعاً على الأرض منذ العقد الأخير من القرن نفسه ابتداءً بتشكيل اقليم كوردستان العراق، مروراً بسيطرة حزب العمال الكردستاني في تركيا على المثلث الحدودي بين (تركيا والعراق وإيران)، وانتهاءاً بتجارب الإدارة الذاتية أو بالكانتونات في سوريا تحت حكم وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية، ومن هنا سوف نتحدث باختصار عن الفواعل الكوردية المهمة في إقليم الشرق الأوسط:

أولاً: اقليم كوردستان العراق:

إقليم كوردستان العراق يتالف من ذلك الجزء من كوردستان الواقع في حدود دولة العراق الذي تكون بعد الحرب العالمية الأولى، وهو إقليم تسكنه أغلبية كوردية، ولكنه متعدد القوميات والأديان وهذا الجزء من كوردستان يعرف بين الكورد باسم كوردستان الجنوبية، ومن الناحية الدستورية والقانونية يسمى بـ (إقليم كوردستان) وكذلك يعرف كإقليم فيدرالي في دستور العراق لسنة (٢٠٠٥).

---

[١] حسن حنفي حسنين، الهوية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٣.

[٢] هنري باركي وكراهام إي.فاولر، القضية الكردية في تركيا، ترجمة: هفال، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، ٢٠٠٧، ص١١.

وبعد حرب تحرير الكويت (حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١)، قام الكورد بانتفاضة على السلطات التابعة لنظام بغداد في مناطقهم في آذار ١٩٩١، وجوبهت الانتفاضة بحملة قمع شديدة، أدت إلى حدوث هجرة مليونية نحو الحدود التركية والإيرانية والسورية. فأصدر مجلس الأمن في (١٩٩١/٤/٥) القرار رقم (٦٨٨) وبموجبه تم تشكيل منطقة حظر جوي على جزء من كوردستان العراق[١]، وأعلن الكورد سنة (١٩٩٢) الفدرالية من جانب واحد في مناطقهم. ومع اسقاط النظام العراقي سنة (٢٠٠٣)، دخلت القضية الكوردية في العراق مرحلة جديدة، بإقرار الفدرالية في الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥)، ومشاركة الكورد في الحكومة الاتحادية، ومع بقاء قضية كركوك عالقة دون حل.[٢] يعد اقليم كوردستان العراق كأمر واقع منذ ذلك التاريخ كفاعل إقليمي ودولي لا يمكن تجاهله من قبل الدول الفاعلة في الإقليم والقوى الكبرى على المستوى الدولي في أي تحرك سياسي في الشرق الأوسط لكون الاقليم مرتبطاً سياسياً وجغرافياً وأمنياً بكل من العراق وإيران وتركيا وسوريا.

ورسم الدستور العراقي السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية وجعلها من الاختصاصات السيادية للحكومة الاتحادية.[٣] ولكن واقعياً تتعامل حكومة إقليم كوردستان أحياناً كدولة مستقلة، من ذلك عقد الاتفاقات لتصدير النفط مع بعض الجهات الخارجية دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية. وتظل قضية كركوك وإصرار حكومة الإقليم على حلها ضمن المادة (١٤٠) الدستورية باعتبارها جُزاءاً من كوردستان عاملاً آخر يضاف إلى احتمالات تصرف الإقليم كفاعل مستقل عن الحكومة المركزية.[٤]

وعلى الرغم من الجدل الدستوري والقانوني حول كون اقليم كوردستان العراق فاعلاً دولياً أم جُزءاً من الدولة العراقية بموجب معايير السيادة والاعتراف[٥]، فإننا ندرك جيداً ومن خلال ملاحظة تحرك اقليم كوردستان خارجياً على المستوى الدولي والإقليمي، ومخاطبة الجهات الخارجية معه أن إقليم كوردستان العراق بات فاعلاً دولياً واقليمياً بالأمر الواقع، إلاّ أننا يجب أن نشير إلى أن هذا الدور لإقليم كوردستان كفاعل دولي وإقليمي منذ قيامه لم يمر بالوتيرة نفسها في كل الأوقات بل يتماشى مع وتيرة قوة تحرك

---

[١] ينظر بهذا الخصوص نص القرار ((S/RES/988(1991) في: د.مصطفى الأنصاري، العراق والأمم المتحدة ١٩٩٠-١٩٩٧، بنك المعلومات العراقي، بغداد، ١٩٩٨، ص١٧٤.

[٢] خالد عقلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٧، ص٢٦.

[٣] د.ريباز خورشيد محمد صالح، انضمام اقليم كردستان العراق الى منظمة التجارة العالمية –الامكانية والتحديات القانونية– (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة دراسات قانونية وسياسية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة/جامعة السليمانية، السليمانية، العدد (٤)، تشرين الأول ٢٠١٤، ص٩٦.

[٤] د.أحمد محمد وهبان، الصراعات العرقية والاستقرار السياسي في العالم العربي، إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، الرياض، ٢٠١٤، ص١٥.

[٥] ينظر بهذا الخصوص: زانا كريم نجم، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠-١٣٥.

الحكومة الاتحادية على المستوى الدولي والإقليمي بالإتجاه المعاكس مع دور إقليم كوردستان. أي كلما تمكنت الحكومة الاتحادية من تقوية نفسها على المستوى الداخلي والخارجي ضعف دور حكومة الإقليم كفاعل، والعكس صحيح عندما تواجه الحكومة الاتحادية إشكاليات داخلية فتضعف قدرتها على السيطرة، تتصرف حكومة إقليم كوردستان كفاعل إقليمي ودولي بصورة فاعلة أكثر. وعلى سبيل المثال لا الحصر، عند ظهور (داعش) وسيطرته على جزء كبير من الأراضي العراقية وانشغال الحكومة الاتحادية بحرب (داعش) انفسح المجال لحكومة إقليم كوردستان للتصرف على المستوى الاقليمي والدولي كدولة مستقلة داخل الدولة العراقية. وعندما انتهت حرب داعش وتعززت قوة المركز ضعف دور اقليم كوردستان العراق تدريجياً وهذا ما رأيناه خلال استفتاء إستقلال إقليم كوردستان في (٢٠١٧) وما نتج عنه من ضعف دور إقيلم كوردستان كفاعل.

ومع كل تلك الإشكاليات فإنَّ المتتبع للعلاقات الدولية يدرك جيداً أن حكومة إقليم كوردستان فاعل إقليمي ذات تأثير على محيطها ولها هوية متميزة وهي الهوية الكوردية بصورة عامة، بجانب كونها جزءاً من العراق كدولة اتحادية.

ثانياً: كانتونات كوردستان (الإدارة الذاتية) في سوريا:

تمتد المناطق التي يسكنها الكورد في دولة سوريا على طول الشريط الحدودي شمال سوريا، بمحاذاة الحدود السورية–التركية. وهم يشكلون أغلبية في تلك المناطق. إضافة إلى وجود تجمعات سكانية في كل من محافظة حلب ومحافظة دمشق ومحافظة الرقة، أما المناطق الشمالية من سوريا التي يسكنها الكورد فيطلق عليها اسم محافظة الجزيرة ويتراوح عمقها نحو الجنوب بين (١٥–٣٥)كم تقريباً. وأهم المناطق والمدن التي يسكنها الكورد هي: المالكة، وقبور البيض، والقاميشلي، وعامودا، والدرياسية، وديريك، وكوباني (عين العرب)، وقرداغ.[١]

ولعب الكورد في سوريا دوراً مهماً في الحركة السياسية والثقافية السورية، وتبوأوا مناصب عليا في الدولة، وذلك ليس بكونهم كورداً، أو يمثلون الكورد، بل بكونهم سوريين، أو كورد مستعربين. حتى إنَّ بعضهم كان ينتمي إلى تيارات وأحزاب قومية سورية. وعلى سبيل الذكر لا الحصر: (محمد علي العابد ١٨٦٧–١٩٣٩) أول رئيس سوري منتخب. و(حسني الزعيم ١٨٩٧–١٩٤٩) رئيس جمهورية سنة (١٩٤٩)، و(محسن البرازي ١٩٠٤–١٩٤٩) رئيس الوزراء، و(فوزي سلو ١٩٠٥–١٩٧٢) رئيس الجمهورية. و(إبراهيم هنانو ١٨٦٩–١٩٣٥) قائد ثورة الشمال السورية على الانتداب الفرنسي. و(خالد بكداش ١٩١٢–١٩٩٥)، زعيم الحزب الشيوعي السوري.[٢] وكما اشرنا فإنَّ كل هذه الأسماء وغيرهم لم

---

[١] د.سعد ناجي جواد، دراسات في مسألة القومية الكردية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (٥٧)، ٢٠٠٤، ص٧٩.

[٢] خالد عقلان، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

يكونوا في مركزهم في الدولة السورية بهويتهم القومية بل بكونهم جزءاً من الشعب السوري ذي الأكثرية للقومية العربية.

وتنفيذاً لأوامر عبدالله أوجلان الزعيم المسجون، وفي سنة (٢٠٠٣) تم تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) فرع حزب العمال الكردستاني في سوريا، وفي سنة ٢٠٠٢ حزب الحل الديمقراطي الكردستاني (PCDK) في العراق، وفي (٢٠٠٤) تأسس حزب الحياة الحرة الكردستاني (PJAK) في إيران، وكل المؤتمرات التأسيسية لهذه الأحزاب الثلاثة، جرت في مقرات حزب العمال الكوردستاني، في جبال قنديل. ومن ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١١، قبل اندلاع الثورة السورية، تعرض حزب (PYD) لحملة قمع وملاحقة أمنية سورية شرسة، بالتنسيق مع الحكومة التركية، استهدفت عناصره وقياداته، وأسفرت عن اعتقال نحو (١٤٠٠) شخصا، وفق تسريبات الصحفية التركية، باعتبار ذلك ثمرة التنسيق الأمني السوري–التركي حينذاك، ولقي كثير من عناصر (PYD) مصرعهم تحت التعذيب في السجون السورية.[١]

ومع الحركة السياسية والثقافية للكورد في سوريا منذ تأسيسها، فإنَّ الثورة السورية عند انطلاقها (٢٠١١)، كانت فرصة لاكتشاف نفسها بصورة واضحة، فقد أزالت التظاهرات التي عمّت المحافظات السورية كثيراً من الوهم الناجم عن الجهل بالقضية الكوردية، وشكلت فرصة سانحة للشعب الكوردي في سوريا، لإعادة إنتاج هويتها القومية. إن الفراغ الذي تركه النظام، بانسحابه من المناطق الكوردية، وما تطورت إليه الحال من تأزم مستمر، أدى إلى انتقالها من الحيز المحلي إلى المستويين الإقليمي والدولي، وفي تلك الأوضاع، عمدت التيارات الكوردية إلى تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية بنسج شبكة من تحالفات المصالح المشتركة، بدفع الأمور إلى مزيد من التعقيد، عبر إقحام الكورد وبقية الأطراف السورية، في لعبة التوازنات والصراع على النفوذ بين الأطراف الدولية والإقليمية في سورية.[٢]

وجاء انسحاب موظفي الإدارات الحكومية السورية من مناطق تواجد الأكراد بعد انسحاب القوات الأمنية والعسكرية من المنطقة تحت ضغط اشتداد المعارك في حمص وحما ودرعا وحاجة المعارك لمزيد من القوات فرأت الحكومة السورية الانسحاب من مناطق شمال سوريا لأنها لا يوجد فيها توتر أمني كبير، فأصبح هذا الأمر فرصة للأحزاب الكوردية لتفرض سيطرتها على المنطقة عسكرياً وأمنياً وصار حزب الاتحاد الديمقراطي الكوردي ينادي بإقليم مستقل للكورد وذلك بعد توفر السيطرة على الأرض مع وجود جيش تمثله وحدات حماية الشعب ووجود سلطة، وهي الإدارة الذاتية.[٣] ومع ذلك طالب كورد سوريا

---

[١] المصدر نفسه، ص٣٧.

[٢] عمر الحداد وطريف الخياط، مدخل إلى المسألة الكردية بين الحقوق والواقعية السياسية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، ٢٠١٧، ص٢–٣.

[٣] امبارك رحيل ضو سعيد، المسأة الكردية في ظل الربيع العربي (أكراد سوريا دراسة حالة ٢٠٠١–٢٠١٣)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسة– كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٧، ص٧٥.

المجلس الوطني السوري والقوى المعارضة بالاعتراف بهوية الشعب الكوردي القومية، وأقر المجلس الوطني الكوردي في (١٣ أغسطس سنة ٢٠١٣) وثيقة وطنية تتعلق بالبدء في تشكيل هيئة تشريعية مكلفة بتشكيل الهيئة الإدارية الانتقالية للمنطقة. ثم اتفق، على هذا الأساس، مجلس شعب غرب كوردستان والمجلس الوطني الكوردي في سوريا، في (٨ ايلول) من العام نفسه، على تبني المشروع والعمل على تنفيذه وفق خطة من (٩) بنود[١]، وبعد مرور شهر على طرح هذه الوثيقة، عقد المجلس الوطني اجتماعاً تمخض عنه إصدار وثيقة معدلة طالب الكورد بالاعتراف بالحقوق الكوردية وبهويتهم القومية.

وكان مفهوم روجافا (رۆژاڤا) كمنطقة جغرافية مقتصراً قبل عام (٢٠١١) على المفهوم الكوردي للهوية القومية الموحدة. فغرب كوردستان مكون جغرافي تاريخي لكوردستان الكبرى تجاهلته خرائط ما بعد الحرب العالمية الأولى. الا أنه بدأ يرمز بعد عام (٢٠١١) إلى ثلاث كانتونات متقطعة ذات حكم ذاتي وهي: عفرين، وكوباني، والجزيرة. وهي تمتد على مدى الحدود السورية الشمالية، من المالكية (ديريك) على الحدود الشرقية مع العراق، إلى عفرين على الحدود السورية التركية غرباً.[٢]

ومنذ ذلك التاريخ أي (٢٠١١) لم تعد كانتونات رۆژاڤا بهوية قومية كوردية من الفاعلين المؤثرين على الساحة السياسة في سوريا فقط بل تحولت إلى جزء كبير من الصراع الإقليمي بين تركيا من جهة

---

[١] مشروع العمل من (٩) نقاط هي: ١.تشكيل لجنة لصياغة مسودة الدستور المؤقت بعد التوافق عليه من قبل كل المكونات في مدة أربعين يوماً. ٢.يقدم كل طرف عدداً من الأعضاء لتمثيله في الهيئة المؤقتة التي ستتشكل من جميع المكونات لإدارة عملية الانتخابات. ٣.تشكيل الهيئة المؤقتة (الادارة الديمقراطية المرحلية المشتركة) بعد إنجاز دستور مؤقت بشكل مباشر. ٤.تخويل الهيئة المؤقتة بالتحضير لقانون انتخابي ديمقراطي. ٥.اعتبار الإدارة المرحلية الانتقالية المرجع التنفيذي وتقوم ببناء مؤسساتها لتسهيل عملها في المجالات الإدارية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن والحماية. ٦.مهمة قوى الأمن والحماية ضمان الأمن والاستقرار في المناطق الكردية المشتركة، وهي مؤسسة وطنية تلتزم بكل القوانين والمواثيق الدولية ومسؤولة أمام الإدارة المرحلية الانتقالية. ٧.القيام بانتخابات ديمقراطية نزيهة، مفتوحة للمراقبين الدوليين ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني خلال ستة أشهر من تاريخ تشكيل الإدارة المرحلية الانتقالية. ٨. اعتبار المجلس العام المنتخب للإدارة المرحلية الانتقالية الهيئة التشريعية لجميع المكونات في المناطق الكردية والمشتركة. ٩.تكليف المجلس العام بإعداد دستور يحترم حقوق الإنسان، ويتوافق مع المواثيق والأعراف الدولية. ينظر بهذا الخصوص: سامح محمود محمد الفرا، تطور الأوضاع السياسية للأقلية الكردية في ظل الصراع على السلطة في السوريا (٢٠١١-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٥، ص٨٦. متوفر على الرابط:

file:///C:/Users/HP/Downloads/Documents/ãÇÌÓÊíÑ%20%20ÓÇãÍ%20ÇáÝÑÇ_2.pdf

[٢] غادي صاري، الادارة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقا، تشاتام هاوس، ٢٠١٦، ص٦. على الرابط:

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2016-09-15-kurdish-self-governance-syria-sary-arabic.pdf

والولايات المتحدة من جهة اخرى، والقوى الفاعلة الأخرى مثل داعش وغيرها من القوى والتنظيمات الأخرى فيها.

الفرع الثاني: فاعلون بهوية شيعية:

ناقشت أدبيات العلاقات الدولية العديد من المحددات التي تساعد على تفسير سلوك الفاعلين من غير الدول الدوليين (INSAs)، وتأثيرهم في العلاقات الدولية. ويشير (ويندي بيرلمان) إلى أن بعض المنظرين يفسرون الخيارات الإستراتيجية غير السلمية للفاعلين (INSAs)، وخاصة الدينيين مثل الحركات الإسلامية، بأسباب مرتبطة بالثقافة والدين والمذهب والإيديولوجيا، وأن هدف الفاعل هو تحقيق غاية دينية وليست مادية مثل السيطرة على أرض ما لتحقيق السيطرة السياسية، ومن ثمَّ يغفلون بذلك الطابع المادي لسلوك الفاعل وغاياته.[١]

الشكل الرقم (٦)

محدات سلوك الفاعلين من غير الدول (INSAs) الدوليين

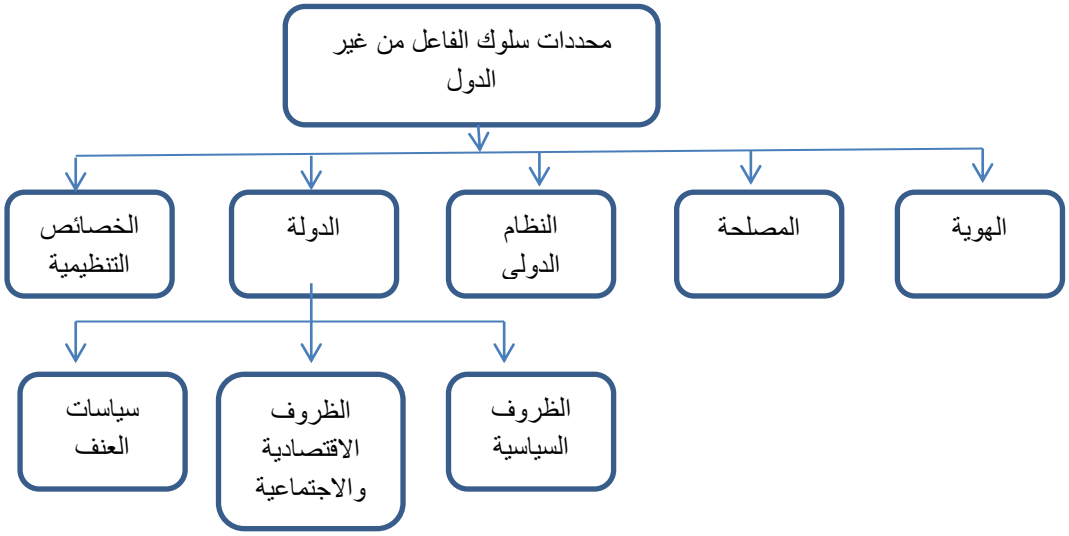

المصدر: د.إيمان رجب، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

وهذا الشكل يوضح لنا أن الفاعلين من غير الدول وخصوصاً ذوي العنف منهم يحدد سلوكهم تحت تأثير مجموعة من المتغيرات، أهمها هوية الفاعل ومصلحته، ثم ظروف البيئة الداخلية للدولة التي تحتضنها، من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وايضاً الطبيعة التنظيمية للفاعل والمعتقدات التي يحملها، اضافةً إلى تأثيرات البيئة الدولية في سلوك الفاعل خصوصاً الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي التي تُؤثر كثيراً في سلوك الفاعل من غير الدول.

---

[١] نقلاًعن: د.إيمان رجب، مصدر سبق ذكره، ص١١.

وأشار (علي كينز) أن العنصر الديني، يتدخل أكثر فأكثر في تبلورات وتشكلات الهوية الجماعية التي تحدد وتعيّن الفاعلين الإجتماعيين، ونلاحظ من دون شك انتعاشاً أو نشاطاً متجدداً للبعد الديني داخل الحركة الإجتماعية، ويتزايد تنقل العنصر الديني في كل مكان، وبسرعة أكثر إنَّ الخطاب الديني هو في حضور دائم وفي انتشار واسع، وعلى الرغم من توجهه المتغاير، ينزع هذا الخطاب ويميل إلى الهيمنة، لكونه يمسّ جميع الفئات الاجتماعية.[١]

من الفاعلين المتأثرين بهوية دينية شيعية مؤثرة في الصراعات وتفاعلات الشرق الأوسطية الأحزاب والميليشيات الموجودة في المنطقة وهي جزء كبير من الفعل ورد الفعل بين القوى المركزية في المنطقة، ولا يمكن تصور تفسير الصراعات في الشرق الأوسط دون حديث عن هذه القوى الدينية المذهبية، لذا نحاول هنا الإشارة إلى أهم الفاعلين ذوي التأثير والحاملين للهوية الشيعية، وهم:

أولاً: حزب الله في لبنان:

يعد حزب الله من أقوى الأحزاب السياسية التي تمتلك جناحاً عسكرياً في لبنان، ومن الناحية التاريخية شكل لبنان على الدوام محوراً أصلياً من محاور التشيع، ولا يمكن إغفال الدور الكبير لعلماء جبل عامل وتأثيرهم في الفقه الشيعي وخصوصاً في زمن الدولة الصفوية، واحتضن البلد عدداً من الرموز الثورية الشيعية، مثل الإمام (موسى الصدر). وتأسس حزب الله الشيعي في لبنان عام (١٩٨٢)، ولكنه دخل معترك السياسة عام (١٩٨٥). وقد ولد هذا الحزب من رحم حركة أمل المسلحة الشيعية اللبنانية المدعومة من إيران.[٢] وتعد ولاية الفقيه من الخصائص الأساسية التي تحكم العلاقة بين إيران وحزب الله مقارنة بالحركات الأخرى. ويقبل حزب الله ولاية الفقيه وقيادة الخميني وما يأتي بعده قبولاً كاملاً.[٣]

وتتكون الهوية المركبة لحزب الله[٤] من مكونات مادية، تتمثل في امتلاكه جناحاً مسلحاً وموارد اقتصادية مستقلة عن الدولة اللبنانية، ومناطق نفوذ خاصة به، ومكونات غير مادية، تتألف من كونه فاعلاً دينياً يتخذ من الإسلام الشيعي قاعدة لنشأته، فضلاً عن لعبه أدواراً محددة يتألف من دوره كفاعل

---

[١] علي كنز، الإسلام والهوية: ملاحظات للبحث، من الكتاب: الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، أحمد بعلبكي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص١٩١.

[٢] فاطمة الصمادي، إيران والمقاومة: تحولات السياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وتفرض أولويات جديدة، في مجموعة الباحثين، من الكتاب: العرب إيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص١١٨.

[٣] نعيم قاسم، حزب الله: المناهج والتجربة والمستقبل، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٢، ص٧٦.

[٤] وترجع قوة حزب الله اللبناني كفاعل إقليمي إلى صلته بالهوية المذهبية التي يحمله ففي البيان التأسيسي للحزب، الذي جاء بعنوان "من نحن وما هي هويتنا" عرّف الحزب نفسه فقال: "... إننا أبناء أمّة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسست من جديد نواة الدولة الإسلامية المركزية في العالم... نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثل في الولي الفقيه الجامع للشرائط، وتتجسد حاضراً بالإمام المسدّد آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني دام ظله مفجّر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة". ينظر بهذا الخصوص: علي الصادق، المصدر السابق، ص٢٢.

"شريك" في النظام السياسي يؤثر في سياسات الدولة، ومن دوره كحركة "مقاومة". وعرف وندت المصالح على أنها "معتقدات Beliefs حول كيفية إتمام إشباع الحاجات"، فإن لحزب الله نوعين من الحاجات، يتمثل النوع الأول في الحاجات المادية (Material Needs)، الخاصة باستمرار امتلاكه السلاح، وهذا النوع يشكل الجزء المادي للمصلحة. ويتمثل النوع الثاني في حاجات الهوية، وهي خاصة بكون الحزب فاعلاً مستقلاً عن الدولة، وحامياً للجماعة الشيعية في لبنان.[١]

وكما أشرنا في المبحث النظري حول الفكرتين الأساسيتين في النظرية البنائية تطبق على حزب الله اللبناني كفاعل في الشرق الأوسط وهي أن البيئة التي يتشكل فيها الفاعل اجتماعية بقدر ماهي مادية، وكذلك القدرة على التأثير في عملية التفاعل تظهر من هذا المنطلق فإن حزب الله لكونه ينطلق من بيئة اجتماعية ذات هوية شيعية وقادرة على التأثير في بيئة اقليم الشرق الأوسط ويعد حزب الله فاعلاً ضمن دائرة التأثير والتأثُر في الشرق الأوسط في تفاعلاته مع قضايا المنطقة.

ثانياً: الحشد الشعبي في العراق:

تسبب سقوط النظام العراقي السابق، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام (٢٠٠٣)، بإنهيار لهياكل الدولة. وتعرضت هذه الهياكل، خلال أكثر من ثلاثة عقود من الحكم البعثي الذي تحوّل إلى حكم فردي تسلطي، لعملية تسّيس عميقة، وهو أمر أدّى إلى تقليص هامش استقلالية تلك الهياكل تجاه السلطة الحاكمة، ومع تراجع قدرة الدولة على اشباع الحاجات الأساسية برزت على صعيد الدولة العراقية المرجعية الشيعية بوصفها صاحبة الكلمة العليا في تحديد مسار الجماعة الشيعية في إطار الكيان الوطني العراقي، ولكن هذا البروز حصل بوصفه يعكس موقفاً براغماتياً ونزعة لتأكيد سلطة الطائفية من حيث هي جماعة هوياتية.[٢]

لقد تأسست وحدات الحشد الشعبي في عام (٢٠١٤)، عندما تكتلت مجموعة من الجماعات المسلحة تحت راية الحشد الشعبي بناء على طلب من رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت نوري المالكي، عندما تلقت "قوات الأمن العراقية" ضربة قاسية وصدمة عسكرية ومعنوية من قبل ما كان يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIS)، فقد استولت على معظم أراضي المحافظات السنية، وبات يشكل تهديداً معلناً للزحف على بغداد إثر تبدد قوى الجيش العراقي وانهيار معنوياته، وبدأت استراتيجية الرد الطائفي تظهر للعلن بالاعتماد على الميلشيات الشيعية بما يسمى بـ "الحشد الشعبي". وقد منح الحشد الشعبي شرعية دينية في أعقاب الفتوى الصادرة من أعلى رجل دين شيعي في البلاد (آية الله السيستاني)، الذي دعا المتطوعين العراقيين إلى محاربة الإهاب. وقد لعبت تلك الفتوى دوراً محورياً في

---

[١] د.إيمان رجب، مصدر سبق ذكره، ص٢٥-٢٦.

[٢] حارث حسن، العلاقات الشيعية فوق الوطنية والدولة الوطنية في العراق، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (٣٤)، أيلول ٢٠١٨، ص٢٧-٢٨.

تراجع تأثير نفوذ تنظيم داعش في العراق منذ ذلك الحين.[١] وتتضمن قوات الحشد الشعبي ثلاثة فصائل متمايزة، استناداً إلى ولاءاتها إلى كلٍ من آية الله الخامنئي، وآية الله العظمى علي السيستاني، ومقتدى الصدر.[٢]

وترتبط هذه الميليشيات بصورة أو بأخرى بالمؤسسات العسكرية العراقية (وزارتي الدفاع والداخلية) التي ترتبط بدورها برئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، خصوصاً بعد صدور قانون هيئة الحشد الشعبي والمؤسسات التابعة له[٣]، إذ أصبح لأغلب هذه الميليشيات توصيف قانوني ينظم عملها لكونها جميعاً يعمل الآن في الساحة العراقية تحت اسم "الحشد الشعبي". إذ يظهر لنا أنَّ الميليشيات المسلحة بوضعها الحالي لها مرجعيتان أساسيتان:[٤]

أ. المرجعية السياسية والقانونية: المتمثلة في ارتباطها بالدولة العراقية وسلطتها التي يمثلها رئيس الوزراء بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة العراقية.

ب. المرجعية الدينية: المتمثلة في ولائها للمرجعيات الدينية وعن طريقها للوليّ الفقيه في إيران على خامنئي.

وتجدر الإشارة إلى بعض الاستثناءات فيما يتعلق بالارتباط العقدي لهذه الميليشيات وولائها للمرجعية في إيران، وهي سرايا السلام، وسرايا عاشوراء، وفرقة العباس القتالية، ولواء علي الأكبر، اللاتي يَدِنَّ بالولاء للمراجع الدينية في العراق، فالأولى ترتبط بالسيد مقتدى الصدر، والثانية بالسيد عمار الحكيم، والثالثة بمرجعية النجف.[٥]

وأن هذه الميليشيات بما تمتلكه من المقومات المادية والهوية الشيعية وحجم النفوذ الكبير الذي تخطى سيطرة الدولة في الداخل والحدود تعد فاعلة قوية في العراق وفي كل الصراعات في الشرق الأوسط ولا يمكن تجاهل دورها في المنطقة.

---

[١] منى علمي، أي مستقبل للحشد الشعبي في العراق؟، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠١٨، ص٧-٨.

[٢] ريناد منصور و فالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٧، ص٧.

[٣] قرار رقم (٤٧) بتاريخ ١٢/١٤/ ٢٠١٦ اصدار قانون هيأة الحشد الشعبي.

[٤] محمد العراقي، إيران ومستقبل الميليشيات المسلحة في العراق ما بعد داعش، مجلة الدراست الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد (٣)، ٢٠١٧، ص١١٨-١٢٠.

[٥] المصدر نفسه، ص١٢٠.

ثالثاً: الحوثيون في اليمن:

الحوثيون أو جماعة الحوثي ربما هي المفردة الأكثر تداولاً إعلامياً بعد مفردة داعش على مدى الأعوام الماضية، وبعد تفجير المواجهات العسكرية بين هذه الجماعة والقوات الحكومية اليمنية في (يونيو – سبتمبر ٢٠٠٤). لكن التحول في مسار هذه الجماعة هو التحول الكبير الذي حول هذه الجماعة من شأن محلي داخلي يمني بحت إلى شأن إقليمي ودولي يتعاظم كل يوم بفعل ديناميكيات هذه الحركة واستراتيجية الممول والمحرك لها ممثلاً بإيران.

يقدم الحوثيون اليوم أنفسهم على أنهم لب الزيدية[١] وممثليها الرسميين، وهي الحقيقة التي لا ينبغي تخطيها في الحديث عن جماعة الحوثي، باعتبارها جماعة دينية انبثقت من داخل إطار المذهب الزيدي في اليمن وتنسب إلى مؤسسها (حسين بدر الدين الزيدي).[٢]

وبعد فشل التسوية السياسية السلمية في اليمن بدأ انحسار السيطرة الفعلية لأجهزة الدولة الرسمية على البلاد، وزيادة السيطرة الفعلية للمليشيات المسلحة ومن بينها "أنصار الله" و "القاعدة"، والقوى المحلية القبلية والجهوية، وغيرها على أجزاء واسعة من الدولة، وبعد قيام الحوثيين باجتياح مسلح لمساحات واسعة من البلاد ومن ضمنها العاصمة صنعاء.[٣]

ومنذ (مارس/ آذار ٢٠١٥)، على إثر تدخل دول التحالف العربي[٤]، بقيادة المملكة العربية السعودية، وإلى جانبها تسع دول أخرى، بينها الإمارات العربية المتحدة، برزت قدرات الحوثيين العسكرية في مراحل وصور مختلفة، بدأت بتقويتهم الخاصة، التي دفعت بهم إلى الواجهة، عملوا على تكوين قوات رسمية من الموالين لهم، ممن جرى إعدادهم عسكرياً وفكرياً، وفقاً لأدبيات الجماعة الحوثية. وبعد قتل الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، أصبحت وحدات الجيش التي كان قادتها يدينون له بالولاء في الحكم الخاضع لهذه الجماعة.[٥]

---

[١] الزيدية: إحدى فرق الشيعة، ترجع إلى مؤسسها (زيد بن علي زين العابدين) الذي صاغ نظرية شيعية في السياسة والحكم (٦٩٨-٧٤٠)م وقتل في سبيلها، وكان يرى صحة إمامة (أبي بكر وعمر بن خطاب وعثمان بن عفان) ولم يكفر الصحابة، ويجيز إمامة المفضول مع وجود الأفضل.

[٢] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الحوثيون الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم، أوراق سياسية، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

https://fikercenter.com//assets/uploads/Houthis-Military-Truth.pdf

[٣] فريق الأزمات الدولية، الأزمة اليمنية ألى أين؟، مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، العدد (٧)، ٢٠١٥، ص٧.

[٤] التدخل العسكري في اليمن أو العمليات العسكرية ضد الحوثيين هي عمليات عسكرية في اليمن من ائتلاف مكوّن من عدة دول عربية ويشار إليه بإسم "التحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية"، بدأ تنفيذ ضربات جوية على الحوثيين في (٢٥ مارس ٢٠١٥)، تحت مسمى (عملية عاصفة الحزم).

[٥] علي الذهب، قوة الحوثيين العسكرية: القدرات والاستراتيجية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

وعلى الرغم من أن الحوثيين حققوا نجاحاً محلياً في الإحتفاظ بالسيطرة على أجزاء واسعة من اليمن، ومن ضمنها العاصمة، فإن ذلك لم يترجم إلى اعتراف دولي مكافئ، وتدرك الجماعة أن قرارات الأمم المتحدة واضحة في عد حكومة (عبد ربه منصور هادي) السلطة الشرعية الوحيدة في اليمن. ويحظى (عبد ربه منصور هادي) بتأييد قوي من بلدان الجوار الجغرافي المباشر لليمن. والحقيقة أن أقلمة الصراع كانت حتمية في اليمن، فمستوى الدعم الإيراني في اليمن مرتبط بحساب الرد السعودي، ولا تزال القيادة السعودية في الرياض تَعُدُّ اليمن أولوية في سياستها الخارجية. ولم تقبل بالنفوذ الإيراني في هذا البلد إطلاقاً، وعندما تستخدم إيران إستراتيجيتها في "تصدير الثورة" إلى اليمن ستجد حزماً مماثلاً عند آل سعود وحلفائهم بالتأكيد على المذهب السني والقومية العربية.[١]

ويمكننا الإشارة إلى أن الصراع اليمني في بعده الداخلي والإقليمي هو صراع الهوية، صراع هوية في الداخل على من يحكم اليمن، هل هم الحوثيون بهوية شيعية – زيدية أم غيرهم بهوية سنية أو علمانية؟. وهو صراع هوية في بعده الإقليمي بين هويتين مذهبيتين متناقضتين وهما إيران بالهوية الشيعية والسعودية بالهوية السنية وما نتج عن هذه الهويات من صراع المصالح والتحالفات الإقليمية والدولية وهذا يتلاءم مع ما جاء في النظرية البنائية.

الفرع الثالث: فاعلون بهوية سنية:

للدين مظاهر اجتماعية وثقافية ورمزية، وله علاقة مباشرة بقضية الهوية في الوجود، ويحدد في الأقل الإطار العام لحياة الإنسان، وتحاول الإجابة عن التساؤلات الوجودية الرئيسة وهي: من أنا؟ ومن أين أتيت؟ وإلى أين أذهب؟ وكيف أعيش؟، فالدين موجود في جوهر هذه التساؤلات وفي الجزء الكبير من الإجابات[٢]، هذا من جهة. ومن جهة أخرى أن كل الأديان في العالم ينقسم إلى مذاهب وفرق غالباً تتصارع فيما بينها على الأحقية في تمثيل الدين نفسه، وهنا حال المسلين اليوم كحال كل الأديان الأخرى المسيحية واليهودية منقسمون بشكل رئيس على المذهبين الرئيسين الشيعية والسنية وينطلق منهما فاعلون بهوية المذهب الذي يمثلهم باعتقادهم.[٣]

---

file:///C:/Users/HP/Downloads/Documents/1edfbc94e676459a9a3631ebf7f62c9d_100.pdf

[١] الكسندر مترسكي، الحرب الأهلية في اليمن: صراع معتقد وآفاق متباينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، ٢٠١٥، ص٥-٧.

[٢] مەریوان وریا قانع، دین و دونیا چەند سەرنجێک دەربارەی شوێن و ڕۆڵی دین لە کوردستاندا، چاپخانەی سەردەم، سلێمانی، ٢٠١٠، ل٧.

[٣] د.مصطفى محمود، الإسلام السياسي والمعركة القادمة، مطبوعات أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٧، ص٣٧.

ومن أهم الفاعلين في الشرق الأوسط بهوية سنية حركة الحماس الفلسطينية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)وسوف نتطرق الى كليهما بشكل مختصر:

أولاً: حركة حماس الفلسطينية:

ظهر اسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) مع انطلاق الانتفاضة الأولى في فلسطين (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧). وعُرّفت الحركة نفسها منذ البداية بأنها "جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين"[١]. وان حماس هي أحد أشكال المقاومة التي قرر الإخوان المسلمون الفلسطينيون تبنيها، ضمن تاريخهم الطويل في فلسطين منذ بداية الأربعينيات من القرن العشرين، واتخذ شكل العمل العلني المنظم وافتتاح الفروع والمقرات منذ أواخر سنة (١٩٤٥). وكانت جماعة الإخوان في فلسطين قد نشطت منذ نشأتها في مجالات الدعوة والتربية والتوعية الإسلامية، والتعريف بالخطر اليهودي، وبالمؤامرة على فلسطين، والتعبئة للجهاد.[٢]

ومنذ الاحتلال الإسرائيلي سنة (١٩٤٧) حتى منتصف السبعينيات، اقتصر نشاط الإخوان المسلمين في الضفة والقطاع بصورة عامة على الأمور الدينية والاجتماعية، ولم يكن ذا طابع سياسي واضح أو محدد. إلا إن تراجع نضال الحركة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى بعض المتغيرات الداخلية والخارجية، وخصوصاً وقوع الثورة الإسلامية في إيران سنة (١٩٧٩)، فسح المجال أمام الجماعة كي تقوم بنشاط سياسي ملحوظ، وخصوصاً داخل حرم الجامعات الفلسطينية. وقد تركز هذا النشاط أساساً في مواجهة أفكار ونفوذ الفصائل الوطنية المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والتصدي لنهج المنظمة العلماني. ولم يخصص سوى جزء من جهد الجماعة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي مباشرة. لكن التحول الأساسي في تطور موقف جماعة الإخوان المسلمين حدث من خلال مشاركة هذه الجماعة في الإنتفاضة سنة (١٩٨٧) وتأسيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس)؛ الأمر الذي كان إيذاناً بانخراط

---

[١] أسست جماعة الإخوان المسلمين الأم في شهر (مارس عام ١٩٢٨)، في مدينة الإسماعيلية في مصر، على يد حسن البنا ومجموعة صغيرة من رفاقه، وكان هدف هذه الجماعة التي أصبحت فيما بعد من أكبر التيارات السياسية في مصر والشرق الأوسط، بناء مجتمع إسلامي من خلال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد قامت الجماعة منذ تأسيسها بالدعوة والعمل من أجل تحقيق هذا الهدف. ينظر بهذا الخصوص: مي عبد الفتاح عبد العزيز داود، نشأة جماعة الإخوان المسلمين وعلاقتها ببعض نظم الحكم في مصر–قراءة سوسيولوجية، مجلة البحث العلمي في الآداب، مصر الجديدة، العدد (١٩)، ٢٠١٨، ص١–١٦.

[٢] د.محسن محمد صالح، حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات في الفكر والتجربة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط (٢)، ٢٠١٥، ص٢٥.

جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين في المقاومة المنظمة للاحتلال الإسرائيلي، أول مرة منذ سنة (١٩٦٧).[١]

وهوية الحماس واضحة في وثيقة المبادئ والسياسات العامة لهذه الحركة وجاءت في تعريف الحركة أن "حركة المقاومة الإسلامية (حماس) هي حركة تحرّر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، مرجعيَّتها الإسلام في منطلقاتها وأهدافها ووسائلها".[٢] وإذا أمعنا النظر الى هذا التعريف لحركة يبين بوضوح أن حماس ربط بين هويتها الوطنية الفلسطينية والدينية الإسلامية وكل تحرك لهذه الحركة وأهدافها وحتى وسائل استخدامها في العمل يرجع إلى البعد الديني الإسلامي السني. وهذا ينسجم مع النظرية البنائية لكون البعد المعنوي ومرجعيتها هما القيم والأفكار الإسلامية وبعدها المادي هو استخدامها لسلاح في نضالها.

من هنا انطلقت حماس في تحليلها للصراع من مفاهيم إسلامية، بوصفه صراعاً حضارياً شاملاً بين الأمة العربية والإسلامية من جهة وبين اليهودية (الصهيونية حسب تعابير حماس) المدعومة من الغرب من جهة أخرى، ويعد حضور هذه المفاهيم أقدم من النشأة التنظيمية لها، باعتبارها جزءاً من تصور جماعة الإخوان المسلمين التي خرجت من رحمها حماس.[٣]

وتؤكد حماس على أن السياسة جزء من الدين، إن انتقاد حماس والاخوان المسلمين للدول والحكومات العربية، ينبع من أن هذه الدول لم تقم بواجباتها الوظيفية في حفظ الإسلام وتنفيذ أحكامه على الوجه المطلوب شرعاً، ولم تحقق للأمة نهضة وعزة وتقدماً حسب فهم حماس، ومن هنا يظهر أن هوية حماس في النظال هوية إسلامية، تنطلق منها مصالحها الوطنية.

---

[١] زياد أبو عمرو، حماس: خلفية تاريخية سياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد (٤)، العدد (١٣)، ١٩٩٣، ص٨٦.

[٢] وثيقة المباديء والسياسات العامة، حركة المقاومة الإسلامية – حماس، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:
https://cutit.org/l03VK

[٣] عماد عبد المحسن أبو الروس، تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الاقصى، غزة، ٢٠١٤، ص٢٩. متوفر على الرابط:
file:///C:/Users/HP/Downloads/Documents/Znr2q_2.pdf

ثانياً: الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش):

من أهم الفواعل التي تتبنى نهجاً عنفياً بهوية سنية في الشرق الأوسط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المسمى بـ(الداعش) أو بالانجليزية (ISIS) ومع وجود مجموعة كبيرة من الحركات والأحزاب الإسلامية ذات هوية سنية إلا أن الذي يميز داعش عن غيره هو ما تمتلكه من القوة المادية جنباً الى جنب القيم والثقافة والأفكار الخاصة به. وعلاقة التأثير والتأثر في البيئة الصراعية للشرق الأوسط بين القيم الشرقية والغربية من جهة وبين الهوية السنية والشيعية من جهة ثانية.

من هنا تعود جذور داعش إلى تنظيم القاعدة في العراق بقيادة (أبو مصعب الزرقاوي) (١٩٦٦-٢٠٠٦) الذي اعتمد بشكل أكثر على العراقيين، فباشر في عملية استقطاب الجماعات السنية المقاتلة، وظهر الزرقاوي في خطاب مرئي نادر مسرب (بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦) تضم حواراً مع بعض أتباعه يناقش إمكانية إعلان إمارة إسلامية في غضون ثلاثة أشهر وهي "إمارة سنية"، إلا أنه قُتل بعد ذلك بأقل من شهرين (٧ حوزيران/ يونيو ٢٠٠٦)، وحال دون الإعلان، الأمر الذي سارع خلفاؤه نحو التمسك به عبر إعلان قيام "دولة العراق الإسلامية". وأخذت تأكيدات الهوية السُنيّة بعداً أكثر وضوحاً وصلابةً، وأصبح أتباع الزرقاوي أكثر عزماً على إقامة دولة إسلامية على أساس الهوية السنية.[١]

في حين أن فكر داعش قد تأثر بفكر القاعدة وقيادته الزرقاوي وكان العنصر الطائفي في هذه الإستراتيجية ذا أهمية خاصة بالنسبة إليهم، وفي خطابه العلني الأخير قبل مقتله هتف الزرقاوي "لا يمكن أن يكون للمسلمين نصر ولا غلبة على المحاربين الكفار من اليهود والنصارى إلا بعد القضاء على من دونهم من العملاء المرتدين، وعلى رأسهم الرافضة (أي الشيعة)".(٢) وإذا أمعنا النظر في هذا الخطاب يتبين بوضوح أن الهوية هي محور الصراع بالنسبة لداعش من خلاله يتصرف مع غيره وهذا نفس طروحات النظرية البنائية. فدولة داعش هي السلسلة المباشرة لأسلافها، لكنها تتوسع بإعلان خلافة عالمية؛ وهو نطاق أوسع بكثير من حيث الإقليم والأفراد.

ظهر داعش عندما أعلن أمير الدولة الإسلامية (أبو بكر البغدادي) (١٩٧١-٢٠١٩) تأسيس (الدولة الإسلامية في العراق والشام) ككيان جامع يضم تنظيم الدولة الإسلامية، وجبهة النصرة بعد تمدده إلى سورية منتصف عام (٢٠١٣). وبدخول داعش إلى سورية انتشر في أماكن سيطرة فصائل المعارضة المسلحة، ثم بدأ بمحاربتها الواحدة تلو الأخرى، وقد تمكن التنظيم من السيطرة على مناطق واسعة في

---

[١] د.وليد الراوي، دولة العراق الإسلامية، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص١٣٤-١٤٦.

[٢] تشارلز لستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، الترجمة ونشر: مركز بروكنجز، الدوحة، ٢٠١٤، ص٦.

محافظات حلب وإدلب والرقة ودير الزور، وصولاً إلى محافظتي نينوى والأنبار العراقيتين.(١) وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو جماعة جهادية عنيفة لها هدف معلن يتمثل في إقامة خلافة "باقية وتتمدد". واستراتيجية التنظيم للبقاء والنمو تشمل معاً عناصر عسكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية.(٢)

وكان تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يقاتل على جبهتين في العراق وسورية، ويستثمر الظروف الموضوعية في العراق وتنامي الحركات الاحتجاجية السنية السلمية، وتصاعد الاستقطاب السني الشيعي وبروز الطائفية. صحيح أن الجميع استيقظ في فجر الثلاثاء (١٠ حزيران ٢٠١٤) على وقع سيطرة الداعش الخاطفة على مدينة الموصل، وتمدده إلى محافظات عراقية أخرى، وإمساكه بالحدود السورية العراقية؛ إلا أن ذلك لم يكن محض الصدفة، بل هو نتيجة للسياسات الطائفية والإقصائية وما حملته من تهميش للسنة وتعزيز مشاعر القلق على الهوية، مع تنامي النفوذ الإيراني، وما رافق ذلك من تصفية الحساب مع النخبة السياسية. وفشلت العملية السياسية في تشكيل الهوية الوطنية وظهور القضية السنية بوصفها معضلة إقليمية.(٣)

ومع استمرار الحملات العسكرية على داعش من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقوات التحالف الروسي، بدأ التنظيم خلال عامي (٢٠١٦ و ٢٠١٧) يفقد معاقله المدينية الحضرية الرئيسة، وتكبد تنظيم الدولة خسائر كبيرة رغم الكلفة المادية والبشرية الهائلة، ولم تتمكن القوات المهاجمة في أغلب المعارك، رغم تفوقها الكبير في العدد والعُدَّة براً وجواً، من تحرير المدن التي يسيطر عليها التنظيم إلا بعد تدميرها بصورة شبه كاملة، فحسب مدير المكتب الإعلامي للتحالف الدولي، توماس فيل إن "عدد ضربات التحالف الدولي بلغ منذ (أيلول ٢٠١٤) وحتى (٢٧ كانون الأول ٢٠١٧) في العراق، (١٤١٠٤) ضربة"، بصرف النظر عن الكلف الباهظة لعمليات التحالف، فقد أجبر داعش على التخلي عن المدن وعاد للعمل كمنظمة وليس كدولة خلافة، وتحول من نمط الحروب التقليدية إلى نمط حروب العصابات، وهذا ما اعترف به المتحدث الرسمي باسم داعش (أبو محمد العدناني) في كلمة صوتية بتاريخ (٢٣ أيار ٢٠١٦)، حين ذكر بملاذات الصحراء وحرب العصابات، حيث قال هل أنهزمنا عندما

---

(١) محمد علوش، داعش وأخواتها من القاعدة إلى الدولة الإسلامية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص١٣٤-١٣٥.

(٢) لينا الخطيب، استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، على الرابط:

https://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-pub-60542

(٣) حسن أبو هنية و د.محمد أبو رمان، مصدر سبق ذكره، ١٣٣-١٣٥.

خسرنا المدن في العراق وبتنا في الصحراء بلا مدينة ولا أرض؟ وهل سنهزم وتنتصر (أمريكا) إذا أخذت الموصل أو سرت أو الرقة أو جميع المدن وعدنا كما كنا أول حال؟ كلا؛ إن الهزيمة هي فقدان الإرادة والرغبة في القتال"[١]

ويمكن القول إنه من الصعوبة أن يعود تنظيم الدولة إلى مناطق أهل السنة بالعراق للسيطرة عليها في المرحلة القريبة القادمة، ولكن سيبقى له وجود بعيداً عن المدن نسبياً مع ضعف وانحسار نفوذه بشكل كبير جداً وتقلص سيطرته.

وأخيراً يمكننا التوصل إلى استنتاج أن إقليم الشرق الأوسط كمنطقة ذات طابع صراعي أكثر من كونه إقليماً ذا طابع تعاوني، وأن جوهر هذه الصراعات تعود إلى صراعات الهوية وتنطلق منها مصالح الدول والفاعلون من غير الدول، ولما كانت النظرية البنائية تعتمد بشكل جوهري على مفاهيم مثل الهوية والقيم والثقافة، فإنها طريقة ناجحة لفهم ما يدور في الشرق الأوسط وتفسير الصراعات غير المتناهية في هذه المنطقة.

ومن هنا نفهم أن تفسيرات النظرية البنائية تفوق في كثير من الجوانب تفسيرات النظرية الواقعية لكونها تعترف بدور الفاعلين من غير الدول مع توافقهما على أهمية دور الدولة الرئيس في كل تحركات السياسة الإقليمية والدولية. لأنَّ في إقليم الشرق الأوسط فاعلين من غير الدول لهم دور يضاهي دور الدول في كثير من الأحيان كما رأيناه في حالة داعش و حزب الله في لبنان وإقليم كوردستان والحشد الشعبي في العراق.

وهناك علاقات ترابطية بين الفاعلين الأساسيين من الدول في الشرق الوسط مع الفاعلين من غير الدول، وأهم متغير في هذه الرابطة مبني على الهوية لأنَّ الفاعلين من الدول وغير الدول يشكلون تحالفاً هوياتياً بينهم في أغلب الأحيان وأقوى تحالف هوياتي هو التحالف بهوية الشيعة بين (إيران والحشد الشعبي وحزب الله اللبنان والحوثيين)، ويأتي بعدئذ دور الهوية القومية والسنية في تأثيرها على ما يجري في الشرق الأوسط.

---

(١) حاتم كريم الفلاحي، قراءة عسكرية مستقبلية في استراتيجية تنظيم الدولة، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:
https://cutit.org/w76hO

المقدمة:

إنَّ نظريات العلاقات الدولية تهتم بدراسة ثلاثة جوانب أساسية في تفسيرها لما يجري في الساحة الدولية وهي الفاعلون والتفاعلات والقضايا، ففي الوقت الذي درسنا في الفصل السابق الفاعلين في الشرق الأوسط، فإن سلوك الفاعلين ينتج تفاعلات، وفي الشرق الأوسط فإن الطابع الرئيس لهذه التفاعلات هو الصراع، ومن هذا المنطلق فإن التفاعلات الصراعية في هذه المنطقة تتحول إلى عديد من القضايا الصراعية بين الفاعلين والوحدات الدولية، إلا أن تفسير النظرية الواقعية والبنائية الاجتماعية للتفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط مختلفة عن بعضها.

وانطلاقاً من ذلك نحاول دراسة موضوع التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط وفق النظريتين الواقعية والبنائية في المبحثين على الشكل الآتي:

المبحث الأول: التفاعلات والقضايا الدولية في الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية.

المبحث الثاني: التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط وفق النظرية البنائية.

المبحث الأول

التفاعلات والقضايا الدولية في الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية

تذهب النظرية الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد بشكل عام إلى أن الدول تمتلك الرغبة في السيطرة أو الهيمنة على الدول الأخرى وهي تقودها نحو التصادم والحروب، ومن جانب آخر فإن النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى، التي يسعى كل منها إلى الحفاظ على وجوده. فهذا النظام فوضوي –أي لا توجد سلطة مركزية تحمي دولة من أخرى– وفي ظله نجد أن كل دولة لا تهتم سوى بمصالحها.

وسوف نحاول في هذا المبحث تطبيق الأفكار الرئيسة للمدرسة الواقعية حول النظام الدولي وتفاعلاتها وكذلك القضايا الجوهرية فيها لتفسير النظام الأقليمي في الشرق الأوسط.

الواقع أن التوازن الإقليمي هو الأسبق وجوداً من التوازن الدولي؛ ولما كانت العلاقات الدولية في الماضي أقل شمولاً، فإن توازنات القوى أخذت الطابع نفسه؛ فعالمنا اليوم كان في السنين الغابرة عوالم متعدّدة، كلٌ منها مستقلٌ بذاته، ولذلك كان لكل عالم توازنه الخاص وعلاقاته المحددة بغيره من المناطق الأخرى. وإذا كان مورجنثاو هو من أهم الباحثين في النظرية الواقعية وتوازن القوى، فإنه لم يهتم إلا قليلاً بالتوازن الفرعي، أما عدا مورجنثاو، فإن أغلب الباحثين يميلون إلى إهماله، وهم إن تناولوا الصراعات الإقليمية، فإنهم يتناولونها كقضايا دولية دون إخضاعها لقوانين التوازن الإقليمي ومنطقه. الواقع أن توازن القوى الإقليمي، مثله مثل توازن القوى العالمي، يخضع للقواعد نفسها ويتسم بخصائص مشابهة ويؤدّي إلى النتائج عينها تقريباً.[1]

ومن أجل ذلك وزعنا المبحث الى مطلبين رئيسين، المطلب الأول يتناول التفاعلات الدولية في الشرق الأوسط، أما المطلب الثاني فمخصص للقضايا الدولية في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التفاعلات الدولية في الشرق الأوسط:

مهما كانت الأتجاهات في النظرية الواقعية التي ذكرناها في المبحث الأول من الفصل الثاني إلا أنها تتمحور حول افتراض أساسي حول التفاعلات في كونها التنافس والصراع والفوضى التي تعم العلاقات الدولية. وأن الفكرة السائدة، إذن، في موضوعنا أن الشرق الأوسط كان دائماً منطقة غير

---

[1] د.إبراهيم أبو خزام، الحروب والتوازن القوى– دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقات الجدلية بالحرب والسلام، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي – ليبيا، الطلعة الثانية، ٢٠٠٩، ص٢٠٩–٢١٢.

مستقرة، تطرح حولها أسئلة بأكثر مما يقدم بشأنها من إجابات. وقد بدا أنها استقرت نسبياً، بصورة يمكن معها تصور ملامح نظام ما يتضمن فاعلين وتفاعلات وقواعد وملامح "بيئة استراتيجية" قابلة للاستقرار على أسس يوجد تيار رئيس بشأنها، ويقع انفجار ما بأشكال غير متوقعة، لتبدأ العملية من جديد. إن ما نشهده هو حالة من "الإنفلات الإقليمي" ومنذ مدة طويلة، ولم تعد هناك إمكانية لتصور وجود ضابط إقليمي أو دولي يمكن أن يحدد إبقاء الإقليم في تحالفاته وصراعاته.

إنَّ كل المحاور والدول تتصرف الآن بمفردها، استناداً إلى فكرة عامة لمصالح قومية عليا تواجه صعوبة في تحديدها، فيما يتجاوز هدف البقاء. وهو بالضبط ما سمي في البدايات الفلسفية للنظرية الواقعية في تحليل العلاقات الدولية "حالة الطبيعة" التي ارتبطت بتعبير شهير (لتوماس هوبز) هو "Leviathan" الذي يعبر عن حالة تتسم بالاضطرابات والمخاوف، وحرب الجميع ضد الجميع من أجل البقاء، وفيها لا تملك دولة تكون أخلاقية أو مثالية أو حسنة النية، ولو مؤقتاً، حتى لا تفاجأ في الأقل.[١]

ومنذ الغزو الأمريكي للعراق وما تلاه من (ثورات الربيع العربي)، وتدخل المنطقة المسماة بالشرق الأوسط والممتدة من باكستان شرقاً وتركيا شمالاً ومصر غرباً واليمن جنوباً في حالة من إعادة الترتيب لمناطق نفوذ وسيطرة الدول سواء منها القوى الكبرى أو الإقليمية، بصعود وهبوط لها. ويتهدد وجود ما يسمى بالنظام الإقليمي العربي برمته، ليتحول إلى محاور أو دوائر جديدة أهمها المحور الخليجي المتمثل في مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية، والدوائر الإيرانية والتركية والإسرائيلة. ومن هنا تبرز على الساحة قضية الصراع والتنافس الإقليمي بين الدول متوسطة القوة، وحدودها وأنماطها، وما يترتب عليه من تأثيرات في شكل النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وتبرز تلك القوى التي تمتلك مقومات القوة وتطمح إلى لعب دور أكبر مما هو متاح لها في الإقليم. مستغلة تصاعد مؤشرات قوتها في المرحلة الأخيرة، وعلى رأسها تركيا وإيران وإسرائيل. في حين على الجانب الآخر تظل هناك قوى إقليمية تمر بمرحلة الهبوط في منحنى قوتها القومية، مثل الدولة المصرية، وهذا ما له أثر على إعادة تشكيل النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وتداعيات ذلك على تفاعلات القوة وعلى شكل الخريطة الإقليمية في المنطقة.[٢]

لذا سوف نتطرق الى التفاعلات الدولية في الشرق الأوسط والى عدة نقاط تماشياً مع تفسير النظرية الواقعية للصراعات في هذه المنطقة وبالشكل الآتي:

---

[١] د.محمد عبدالسلام، إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر العدد (١٨٥)، ٢٠١١، ص٦-٧.

[٢] مثلث النفوذ الشرق الأوسطي، مصدر سبق ذكره، ص٣.

الفرع الأول: التفاعلات الصراعية الإيرانية – السعودية:

تعد كل من إيران والسعودية دولتان إقليميتان حظيتا على مدار تاريخهما الحديث بأدوار محورية في صياغة النظام الأمني والسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، ويتبنى كل منهما خطاباً سياسياً خاصاً متمايزاً تسعيان من خلاله لتعزيز مساحة نفوذ وسيطرتهما الإقليمية، فعلى الصعيد الأيديولوجي، تتبنى السعودية المذهب السني الوهابي في المنطقة، وتتبنى إيران نموذج المذهب الشيعي ولاية الفقيه وتحاول تصديره إلى جيرانها، وتتنافس كلتا الدولتان في تغليب عقيدتها السياسية الخاصة لصياغة مصلحتهما القومية.

أما على الصعيد الدولي، فلقد لعبت كل من إيران والسعودية دوراً مهماً في تحديد قطبية الإقليم ونظام التحالفات فيه. إذ اتسم السياق الإقليمي الشرق الأوسطي قبل وقوع ما يسمى بالثورات الربيع العربي لعام (٢٠١١)، بوجود محورين رئيسيين من التحالفات، انقسمت معظم بلدان الإقليم ضمنها، وهما طبقاً لما اصطلح عليه حينها محور الإعتدال، وضم كلاً من (السعودية، والإمارات، والكويت، ومصر، والأردن، والسلطة الفلسطينية)، ومحور الممانعة بالقيادة الإيرانية وشمل كلاً من (سوريا، وحزب الله اللبناني، وحركة حماس في فلسطين).[١] وهذان المصطحان مربوطان بعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية الفاعلة في الشرق الأوسط ومواجهة المشروع الإسرائيلي فيها.

أما بعد مدة ليست بطويلة على الأحداث والانقلاب العسكري في مصر، فقد تغيرت خريطة التحالفات وتبلورت مرحلة جديدة، وتكوّن تحالف بالقيادة السعودية متضمناً كل من (الإمارات، والكويت، والبحرين، ومصر، والأردن)، في مواجهة التحالف الذي تقوده إيران مع (النظام العراقي والنظام السوري، وحزب الله اللبناني)، فضلاً عن التحالف بين (تركيا، وقطر، والفاعلين الآخرين كجماعة الإخوان المسلمين، وحماس في قطاع غزة).[٢]

وبالنظر إلى حالة الصراع الإيراني السعودي في إقليم الشرق الأوسط، اتجهت المملكة العربية السعودية إلى تكثيف دورها في منطقة الخليج، على نحو يسمح لها بمقاومة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة –التي عدت الثورات العربية امتداداً لثورتها الإسلامية– ومحاصرة التداعيات السياسية والأمنية للثورات في المنطقة. واصبحت السعودية مركز الثقل في الإقليم، وذلك مع تراجع دور مصر وسوريا الإقليمي بعد (ثورات الربيع العربي)، واحتواء دور قطر. وخير دليل على ذلك، قيام المملكة العربية السعودية بتشكيل تحالفات عسكرية، مثل التحالف العربي السني لمواجهة إيران، الذي يضم دول مجلس

---

[١] ورد مساعد الشاعري، الحرب على اليمن واشكاليات التحالف العربي، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مصر، ص ٩، موقع (مركز الحضارة)، على الرابط:
http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=featured&Itemid=484

[٢] أحمد عاطف، التحالفات القطاعية: تحالفات الضرورية حول القضية الواحدة في الشرق الأوسط، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة ، العدد (٨)، ٢٠١٥، ص٢٩.

التعاون الخليجي ومصر والأردن والمغرب والسودان وتركيا وباكستان لدعم الشرعية في اليمن، وإعلان المملكة في منتصف ديسمبر (٢٠١٥) سعيها إلى تشكيل تحالف إسلامي لمكافحة الإرهاب يضم (٣٤) دولة إسلامية سُنية.[١]

إنَّ إيران تبرز من بين الدول التي تُعد قوى إقليمية كواحدة من أكثر الدول إثارة للقلق، فدائماً ما يدور جدل حول إمكانياتها النووية (سواء بعد توقيع الأتفاق الإطاري بشأن الملف النووي من قبل مجموعة (٥+١)، أو بعد انسحاب الولايات المتحدة من ذلك الاتفاق بتوقيع الرئيس (دونالد ترمب) في (٨ أيار ٢٠١٨)، ويدور الجدل كذلك حول مدى النفوذ الذي اكتسبته منذ الثورة الإسلامية نتيجة الانتفاضات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط خلال هذا العقد، فامتد نفوذها إلى كل من لبنان، وبغداد، ودمشق، وأخيراً صنعاء، وتدَّعي أن تعزيز قوتها جاءت لموقف معادٍ من النظام الدولي الحالي المدعوم للمملكة العربية السعودية.[٢] وأدى ذلك إلى تزايد احتمالات الصراعات الحادة والمؤثرة في نطاق إقليمي.[٣] وبعد ما يسمى (ثورات الربيع العربي) تراجعت أهمية الصراع العربي–الإسرائيلي، وتراجع الصراع بين قوى الإعتدال وقوى المقاومة للمشروع الإسرائيلي، وحل محلها الصراع الطائيفي الشيعي–السني، والصراع السعودي وحلفائها مع إيران، والحق أن الأزمتان السورية واليمنية ليستا إلا واجهة لهذا الصراع.[٤]

ونجحت إيران في تجنيد وكلاء إيران وأذرع إيران الاقليمين، كحزب الله اللبناني، والحشد الشعبي العراقي، وجماعة الحوثيين اليمنية، وغيرهم من الجماعات الشيعية التي استقدمتهم إيران من أفغانستان وباكستان للقتال بجوار النظام السوري ومليشيات الحشد الشعبي في العراق للإختلال بميزان القوى الإقليمية لصالحها رغم كل الضغوطات عليها سواء الإقليمية أو الدولية. ومع ذلك تواجه إيران سياقاً دولياً وإقليمياً مناوئاً لدورها في منطقة الشرق الأوسط، على نحو يزيد من قوة الضغوط الأمريكية على إيران، ويعزز فرص تعرضها لعزلة دولية وإقليمية على غرار ما كان قائماً في العقود السابقة. ومع أن الدول الأوروبية تؤيد استمرار العمل بالاتفاق النووي لدرجة قد تؤدي إلى توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية، إلا أن ذلك لا ينفي أن الأولى ما زالت تبدي تحفظات عديدة تجاه الدور الذي تقوم به إيران في المنطقة، خاصة في دول الأزمات وفي مقدمتها سوريا ولبنان واليمن والعراق، بشكل يساهم في توسيع نطاق توافقاتها مع السياسة الأمريكية إزاء تلك القضية تحديداً.[٥]

---

[١] ورد مساعد الشاعري، مصدر سبق ذكره، ص٩.

[٢] د.جهاد عودة، مستقبل الشرق الأوسط والتقديرات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤،٢٠١٥–.

[٣] مالك عوني، مواجهة اللايقين: محددات التفاعل والتأثير بين ثورات العربية والنظام الدولي، ملحق مجلة السياسة الدولية، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، القاهرة،عدد (١٩٠)، اكتوبر ٢٠١٢، ص٤.

[٤] د.محمد السيد سليم، ضغوط ما بعد الثورات: الإنكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد (١٩٢)، أبريل ٢٠١٣، ص٥٣.

[٥] مركز المستقبل، حدود الحركة: خيارات الإيران في مواجهة الضغوط الأمريكية، موقع مركز المستقبل، على الموقع:

وهذا الأمر يعني تقليص الفضاء الجيوسياسي لإيران وتوسيع الفضاء الجيوسياسي السعودي، لذلك تسعى إيران إلى زيادة القوة واستعراضها بهدف تحقيق البقاء في بيئة فوضوية تتشابك فيها مصالح القوى (النظرية الواقعية)، وقد كتب الرئيس حسن روحاني في مقالة نشرتها جريدة واشنطن بوست قائلاً:"إن ما تحاول إيران فعله اليوم، هو تحويل التهديد الذي يحيط بها من كل جانب إلى فرص، وتوظيف لأجل ذلك التنافس والتعاون في ساحات الصراع المتعددة التي باتت إيران لاعباً أساسياً فيها، ولا تعدو الساحة السورية أن تكون رقعة شطرنج تحذو فيها إيران حذو روسيا، لتمارس استعراضاً للنفوذ والقوة، مع تحذير ناعم بتبعات تجاوزها في ترتيبات الأزمة..."[١]

من هذا المنطلق تعد إيران الدولة ذات المصالح الكبرى في سوريا، مقارنة بغيرها من القوى الإقليمية، حيث إن سوريا جزء مما يسمى "محور المقاومة"، وقناة للدعم الإيرني لتنظيم حزب الله اللبناني، الذي يعزز نفوذ طهران في المنطقة، وتعتمد عليه إيران لردع أي هجوم محتمل من جانب إسرائيل. ومن ثمَّ، إذا سقط الأسد، وضعف حزب الله، عقب خسارة الدعم الإيراني، فقد تفكر إسرائيل في مسألة شن هجوم ضد إيران. ومن ناحية أخرى، يقوض دعم إيران للأسد شعبيتها بين العرب.

وفي المقابل، تساند دول الخليج بقيادة السعودية الجيش السوري الحر، في محاولة جلية لتقليص النفوذ الإيراني إقليمياً، الأمر الذي قد يدفع الإقليم بقوة في اتجاه "حرب" مذهبية طاحنة، حتى في حال انهيار نظام الأسد، ونظام يهيمن عليه السنة، ويحظى بدعم السعودية وتركيا والغرب.[٢]

إضافة الى ذلك أصبح اليمن ساحة للتدخلات والتدخلات المضادة السعودية والإيرانية في ظل سياق إقليمي مضطرب تلعب فيه القوى الكبرى دوراً بارزاً. حيث إنَّ الأعتماد على الدور الأمريكي، كحليف لدول الخليج وخاصة السعودية لأزمة كبيرة. أما روسيا فتعد إيران حليفها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وتوظف علاقاتها مع إيران لخدمة مصالحها.[٣]

وتعرضت علاقات السعودية بالدول الخليجية الأخرى، في مجلس التعاون الخليجي، بدورها لهزات وخاصة علاقاتها بعُمان وقطر؛ فالتوتر مع عُمان كان سببه ترتيب مسقط المحادثات الإيرانية – الأمريكية من دون علم السعودية. وبالنسبة إلى قطر، كانت العلاقة شائكة منذ التسعينيات، بسبب المؤامرات والاختلافات في السياسة، ولكن ذلك التصادم لا يعني أنه لم يكن هناك أي تقارب بين الجانبين. بيد أن

---

https://futureuae.com/arAE/Home/Index/2/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9

[١] نقلاً عن: زبدة رفيقة، صراع الاستراتيجيات التركية–الإيرانة في منطقة الشرق الأوسط حول الأزمة السورية، مجلة دراسات والأبحاث، الجزائر، العدد، (٢٨)، سبتمبر ٢٠١٧، ص٣٠٢.

[٢] د.مي مجيب، الانفجار داخلياً.. المأزق الطائيفي في المشرق العربي بعد الثورات، ملحق مجلة السياسة الدولية، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٩١)، يناير٢٠١٣، ص١٤.

[٣] ورد مساعد الشاعري، مصدر سبق ذكره، ص١٠-١.

الصدمة جاءت في (حزيران/ يونيو ٢٠١٧) حين فُرض حصار على قطر أدى إلى تقليص دور المجلس التعاون الخليجي. وقد ضُخم الخطر الإيراني كثيراً، على الرغم من وجود علاقات اقتصادية بين الدول الخليجية وإيران، فالسعودية قررت التصادم مع إيران عبر فتح معارك في مناطق مختلفة في الشرق الأوسط.[١]

ويمكننا القول إنَّ العلاقات الايرانية–السعودية علاقات صراعية من أجل الهيمنة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط، متضمناً الخوف وعدم يقين كل طرف تجاه الطرف الأخر، وهناك البعد الطائفي والمذهبي في هذه القضية، ومن هنا تنطلق الرغبة في زيادة القوة من أجل التفوق وصراعات المصالح من أجل سعيها للحفاظ على البقاء (النظرية الواقعية) في بيئة دولية وإقليمية مضطربة وتمتاز بالفوضى وعدم اليقين.

الفرع الثاني: التفاعلات التركية الشرق الأوسطية:

بعد عقود من عدم الإهتمام والسلبية إزاء منطقة الشرق الأوسط. لم تعط تركيا هذه المنطقة اولوية في سياستها الخارجية بإلتزامها مبادئ (الكمالية)[٢] ، متبعةً نهجاً غربياً خالصاً. إلاّ أنّ هذا التوجه كان أحادي الجانب بدأ بالتغيير مع نهاية مرحلة الحرب الباردة حيث تستأنف تركيا الآن دورها كلاعب نشط في هذه المنطقة.[٣]

لقد أثارت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط كثيراً من الانتباه، فقد دخلت هذه السياسة في مرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير في النشاط التركي ونوعيته في هذه المنطقة البالغة الحيوية للمصالح الدولية. ان مراحل التحول في طبيعة السياسة التركية وأنماطها على الساحة الإقليمية برزت بعد أن اعتلت منطقة الشرق الأوسط قائمة الأولويات في تركيا، ولم تكن محض تحولات جزئية أو تغيرات تكتيكية، بل شهدت إعادة توصيف لدوائر حركتها عقب وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في (التشرين الثاني ٢٠٠٢) وأصبحت للدبلوماسية التركية في عهد هذا الحزب تحركات مكثفة وفق ما اصطلح على تسميته العثمانية الجديدة، وأولت تركيا الاهتمام الكبير بتفاعلات الشرق الأوسط.[٤]

---

[١] مضاوي الرشيد، السعودية وتحديات المرحلة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٦٧)، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ص١٦.

[٢] المبادئ الست الكمالية هي: ١.الجمهورية، ٢.الوطنية التركية، ٣.الشعبية، ٤.الدولتية، ٥.العلمانية، ٦.الثورية او (الإصلاحية). ينظر بهذا الخصوص: د.سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص١١٨–١١٩.

[٣] كمال عبدالله حسن، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

[٤] د.سراء شريف الكعود، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

وبناء عليه وبعد أن وجدت تركيا نفسها في صدام مع قوتين منافستين على الهيمنة في المنطقة كإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، مع منافستها الإقليمية مع السعودية بدرجة أقل، فقد تبنت تركيا سياسة خارجية إزاء هاتين القوتين المنافستين لها، ومن شأن هذه السياسة التحول من الدولة الموازنة بين إسرائيل وإيران إلى قوة طامحة للسيطرة والهيمنة الإقليمية، ومن ثم فمجمل صراعاتها في مختلف الأزمات الشرق الأوسطية فقد فرض عليها عمل جدولة للصراعات بالمهادنة مع إسرائيل من ناحية، والتسخين مع إيران من ناحية أخرى، أو العكس، خصوصاً بعد تدهور المكانة التركية في إدارة الأزمة السورية في ظل وجود قوة دولية كروسيا، وإيران كقوة إقليمية، حيث أدى تردي الأوضاع الداخلية التركية – نتيجة الهجمات التي يشنها حزب العمال الكردستاني (PKK) على النظام، والمحاولة الفاشلة للإنقلاب العسكري– إلى عرقلة سياستها الخارجية في المنطقة بعض الشيء، إلا أن قدرة النظام التركي على التصدي وردع هذه الهجمات الداخلية كانا عاملين حافزين للنظام في المضي قدماً نحو الإقليم وملفات المنطقة، فعملت تركيا على إعادة تحالفاتها والتعديل من الوضع الراهن لمكانتها في غالبية ملفات المنطقة خاصةً الأزمة السورية، فجاءت سياستها الجديدة نحو الهيمنة بالتمحور في سعيها إلى تأسيس تحالف مع الدول العربية السنية تحلم بقيادته والمساومة به مع إيران، وإسرائيل.[١]

ومنذ تسعينيات القرن الماضي، كانت علاقاتها بالمنطقة تسير في إطار رؤية النظرية الواقعية لموازين القوى فيها، فكان تركيزها على تطوير علاقاتها العسكرية بإسرائيل، ومارست ضغوطات على سوريا في قضية حزب العمال الكردستاني في أراضيها، وشاركت في فرض العقوبات الدولية ضد العراق، أما فيما بعد فقد حاول تطوير علاقاتها مع جميع المؤثرين بالمنطقة بغرض دعم فرص السلام والتكامل الإقليمي بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام (٢٠٠٢)، واستمرت إلى حد عام (٢٠١٠) ضمن مبادئ (٦) للسياسة الخارجية التركية المعلنة من قبل احمد داود أوغلو[٢]، إلا أن جهوده للوصول إلى العلاقات التعاونية تدريجياً تراجع في أغلب تفاعلاتها الدولية والإقليمية خصوصاً بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي (٢٠١١)، وفشل مبدأ تصفير المشكلات بل وتحول إلى مأزق المشكلات مع أغلب دول المنطقة.

وتبنت تركيا على سبيل المثال لا الحصر، سياسة مركبة في التعامل مع ما يسمى بـ (ثورات الربيع العربي) واختلفت من حالة إلى أخرى؛ إستناداً إلى مصالحها المُتغيرة التي أفضت إلى مواقف متباينة فابتداء إلتزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، ثم كان الموقف التركي أكثر

---

[١] محمد رمضان أبو شعيشع، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط:

http://www.acrseg.org/40684

[٢] فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ٢٠١٦، ص١١١.

وضوحاً في الحالة المصرية في دعوة النظام إلى إدخال الإصلاحات والإستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل، وبعد ذلك تحولاً نوعياً في السياسة الخارجية التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.[١] ومناقضاً مع مبدأ تصفير المشكلات لأحمد داود أوغلو.

وتعثرت العلاقات التركية–الإسرائيلية من خلال الاعتراضات الحادة للصراع الإسرائيلي خصوصاً بعد الهجمات التي شنتها على قطاع غزة (٢٠٠٩)، والخطاب الإسرائيلي الحاد في الرد على هذه الإنتقادات، وتصاعد هذه الأزمة في عام (٢٠١٠)، عندما قتلت القوات الإسرائيلية تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة تركية، ضمن أسطول دولي ينقل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، في تحدي للحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.[٢]

ومن جانب آخر، تتخوف تركيا من الدعم الإسرائيلي للحركة الكوردية، وجعلت استراتيجية "شد الأطراف" التي تعتمدها إسرائيل لتشجيع الحركات الإستقلالية للأقليات. الكثير من الأتراك ينظرون بعين الريبة إلى أن إسرائيل هي الداعم الرئيسي –إن لم يكن الوحيد– للقومية الكردية في العراق وسوريا وإيران، فإسرائيل كانت منذ مدة طويلة داعمة أساسية لدولة مستقلة في كوردستان العراق استناداً إلى استراتيجيتها بالنسبة للأطراف، إذ من شأنها ان تشكل خطراً كبيراً على تركيا.[٣]

وفيما يخص العلاقات التركية – الإيرانية بصورة إجمالية، اتسمت علاقاتهما بوجود حد أدنى من علاقات حسن الجوار بين البلدين، وسقف معقول من المصالح المتبادلة، لأنَّ أنقرة تتنافس مع طهران فعلاً ولكن الطبيعة التنافسية لا تحجب ولا تمنع الطبيعة التعاونية التي تميز هذه العلاقات أيضاً. ومع أنَّ المشروع الإقليمي التركي دخل في منافسة قوية أو حتى صراعية مع المشروع الإيراني لكسب "الشارع العربي"، الذي انحاز في العقد الأخير لمحور دول الممانعة تحت القيادة الإيرانية بسبب مواقفه من الصراع العربي–الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية. فالقيادة التركية بزعامة رجب طيب اردوغان تحشد العالم العربي والإسلامي لخوض معركة القيادة للقضية الفلسطينية، مع المشروع الإقليمي الإيراني.[٤]

ومع مرور الوقت توترت العلاقات التركية الإيرانية حيث وضعت الأزمة السورية كلا من البلدين في مفترق الطرق كاشفة عن تناقضات الأجندات الإقليمية للطرفين بعد محاولة تركيا إخراج سوريا من المحور الإيراني وتقليص المد الشيعي سواء في لبنان والعراق أو الخليج، وكذلك بسبب قيام تركيا بنشر الرادارات الخاضعة بالدروع الصاروخية الأمريكية الأطلسية ببلدة "كوراجيك" بولاية "ملاطيا" على الحدود

---

[١] مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركي تجاه الشرق الأوسط (٢٠٠٢–٢٠١٦)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والأقتصادية، برلين– ألمانيا، ٢٠١٨، ص١٤٦.

[٢] فراس محمد إلياس، المصدر السابق، ص١١١–١١٢.

[٣] د.إبراهيم أحمد حسن الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩–١٣٠.

[٤] توفيق المديني، مصدر سبق ذكره، ص٣٤١.

مع إيران دون موافقة البرلمان التركي، وكذلك تحويل أراضيها إلى قاعدة وممر للتنظيمات المتشددة كجبهة النصرة التي أدرجتها واشنطن ضمن التنظيمات الإرهابية، وتقديم كافة أشكال الدعم اللوجيستي إلى الجيش السوري الحر الذي انعكس سلباً على الأمن القومي الداخلي لإيران وأسهم في تفاقم أزمة الثقة بين البلدين.[١]

وعند التعمق في التفاعلات التركية في الشرق الأوسط وفق تفسير النظرية الواقعية تبين لنا أن أزمة العلاقات بين تركيا والفاعلين الدوليين من السعودية وإيران واسرائيل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وروسيا وغيرها، هي نتيجة صراع من أجل الهيمنة على المنطقة من أجل مزيد من القوة والمصلحة من جانب ومن جانب آخر هي الخوف وعدم اليقين من قبل تركيا لما يجري في الشرق الأوسط من تحولات وتغيرات في جوارها الحغرافي.

الفرع الثالث: التفاعلات الصراعية الإسرائيلية الشرق الأوسطية:

يعد الصراع العربي والإسلامي مع إسرائيل من الصراعات التأريخية الممتدة – التي عرفها العالم المعاصر منذ أكثر من سبعين عاماً، وبالطبع تمتد جذور ومصادر الصراع إلى أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام دولة إسرائيل في ١٩٤٨. ويتميز الصراع العربي والإسلامي عن غيره من الصراعات بأنه يشمل مختلف الجوانب الإستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

إن التخوف الإسرائيلي من بيئتها الإقليمية وتحسبها لأسوء الاحتمالات حتّم عليها أن تخطط لنفسها وضعاً مريحاً من خلال التخطيط لطبيعة وشكل البيئة المعادية التي ستعيش فيها اسرائيل، لأن من الصعب بمكان الحديث عن إندماج إسرائيل الحقيقي في المنطقة، لكي يحولها إلى دولة طبيعية تنتمي إلى فضاء الشرق الأوسط الجغرافي والسياسي، في ظل غياب سلام حقيقي بينها وبين الدول العربية والإسلامية، فاستمرار الصراع الإسرائيلي العربي، وعدم قيام الدولة الفلسطينية، والتهديد المتبادل بينها وبين إيران، والتشنجات في العلاقات التركية الإسرائيلية، كلها عوامل تدفع باتجاه عدم تغيير الوضع الراهن، على الرغم من كل المحاولات الأمريكية لدمج إسرائيل إقليمياً، حتى لوكان هناك تحسن في علاقات إسرائيل الإقليمية، فإنها لا ترقى للوصول إلى علاقات طبيعية على المدى القريب.[٢]

ومن جانب آخر تنفرد إسرائيل في إطار هذا الصراع بتبني مفاهيم شاذة ومتفردة عن الأمن القومي ومتطلبات الحفاظ على الوجود وسلامة الكيان الترابي لإسرائيل، إذ يلاحظ أن جميع تصرفات إسرائيل الداخلية والخارجية اقتصادياً وسياسياً تخضع لمقتضيات الأمن حيث تتبع خيارات إسرائيل السياسية وغير السياسية دائماً من متطلبات الأمن الإسرائيلي الذي صار يشغل القيمة العليا بين كل القيم

---

[١] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

[٢] د.ناجي محمد الهتاش، مصدر سبق ذكره، ص٦.

الإسرائيلية الكبرى. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم تصر على إعادة الهيكلة التامة للنظام الإقليمي للشرق الأوسط المحيطة بها.[١] بالشكل الذي يخدم مصالحها وفي مقدمة هذه المصالح الأمن القومي الإسرائيلي والحفاظ على استمرار كيانها وردع المخاوف أمامها.

إنَّ ما يسمى بـ(ثورات الربيع العربي) قد يمثل حدثاً استراتيجياً مهماً سيكون له تأثيراته الكبيرة في تشكيل مستقبل المنطقة وفي صياغة العلاقات بين دولها وشعوبها، وتبدو إسرائيل أحد أهم اللاعبين المتأثرين بهذه التطورات. فقد اتجهت الأنظار في إسرائيل إلى ما يسمى بالثورات الربيع العربي، التي ستغير مقدرات القوى في المنطقة، وحظيت باهتمام خاص نظراً لأن مصر كانت على مدار العقود الثلاثة الماضية (فترة حكم حسني مبارك) هي عنوان الاستقرار الإقليمي في نظر إسرائيل، لذلك بات عليها أن تواجه بيئة إقليمية مغايرة، تداعت معها العلاقات والتفاعلات التي حكمت البيئة السابقة عليها.[٢]

وتهدف إسرائيل إلى إحداث تغيير في توازنات القوى في المنطقة العربية والشرق الأوسط من خلال تفكيك علاقات سوريا وتحالفاتها الإقليمية وتحجيم الدور الإيراني بعد أن خسرت إيران علاقاتها بجيرانها العرب، ولم يبق أمامها إلا النظام السوري وربما النظام العراقي. ويعبر عن ذلك البروفيسور الإسرائيلي ايتمار رابينوفيتش بقوله "إذا سقط النظام في سوريا فإن المتضررين الأساسيين هم إيران وحماس وحزب الله"، كما أكد تلك النظرة رئيس الهيئة السياسية والأمنية في وزاة الدفاع عاموس جلعاد في مقابلة مع صحيفة يديعنوت أحرونوت بتأريخ (١٠ إبريل ٢٠١٣) فقد أورد فيها أن "إسرائيل تفضل سيطرة جبهة النصرة على بقاء الأسد في سوريا"، وأنه حتى لو تفككت الدولة إلى دويلات طائفية وأدى هذا التفكيك إلى استقرار تنظيم القاعدة في إحدى تلك الدويلات فإنه وفقاً لتصريحات جلعاد "ليس بإمكان اسرائيل أن تفضل على ذلك بقاء رئيس الأسد ذلك أن محور الشر مخيف، ومهما كان التهديد الذي يشكله هذا التنظيم إلا أنه لا يقارن بالتهديد الذي يشكله محور إيران وسوريا وحزب الله.[٣]

لذا فإن إسرائيل سيكون من الصعب عليها أن تعيش في بيئة مؤلفة من دول كبيرة ومتجانسة دينياً وعرقياً وتأريخياً، وان الحل الأمثل للعيش في هذه البيئة، هو أما أن تفرض السلام مع دولها على وفق ما يخدم مصالحها، أو أن تتغير صورة هذه البيئة لتتمكن اسرائيل من العيش فيها ليس فقط بسلام وانما أن تكون هي المسيطرة وهي الأقوى، وإذاً لا بد من تجزئة المجزأ وتحليل الدول إلى عواملها الأولية المبنية على الفوضى الخلاقة، التي تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً.[٤] وهذا الأمر

---

[١] د.أحمد ثابت، جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته، شبكة المعلومات الدولية، موقع الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/853b454b-a3b3-4705-a41b-4abbd5540589

[٢] د.فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص٣١٦-٣١٧.

[٣] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

[٤] د.ناجي محمد الهتاش، مصدر سبق ذكه، ص١٠-١١.

يتماشى مع الركائز الأساسية للنظرية الواقعية المنطلقة من عدم اليقين والخوف المستمر من قوة الدول الأخرى، إضافة إلى أن البيئة الدولية والإقليمية هي بيئة فوضوية تحتم على الدول التصرف وفق ما يراها مناسباً لها.

المطلب الثاني: القضايا الدولية في الشرق الأوسط:

نتيجة للتغييرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية والثورات الشعبية في منطقة الشرق الأوسط، اتسمت المنطقة منذ عام (٢٠١١) بعد ما يسمى بـ(ثورات الربيع العربي) بعدم الاستقرار وبأزمات لا تزال في ذروتها، ويمكن الإشارة الى القضايا الرئيسة التي تتصف بها حالياً منطقة الشرق الأوسط حسب المعيار التأريخي ومنها:

الفرع الأول: القضية الكوردية:

لقد أصبحت القضية الكوردية في وقتنا الحاضر واحدة من أهم قضايا الحياة السياسية في منطقة الشرق الأوسط. وقد مضت الآن قرابة مائة عام على توقيع معاهدة الصلح في لوزان عام (١٩٢٣) بين دول التحالف الكبرى والجمهورية التركية، التي وضعت البداية للتقسيم الجغرافي الحالي لمنطقة كوردستان الواقعة بين أربع دول مجاورة هي: (تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا). لقد لعب العنصر الكوردي دوراً مهماً واكب بلوغ الإستقلال الوطني الحقيقي لكل من العراق وسوريا اللذين كانا مناطق تحت الإنتداب البريطاني والفرنسي. وبالنسبة لإيران وتركيا أيضاً لابد من الإشارة إلى أنهما كانتا خلال مرحلة التخلص من الوصاية الأجنبية المفروضة عليهما مرغمتين على التعامل مع القضية الكوردية كواحدة من القضايا المفصلية أو الأساسية في السياستين الدولية والإقليمية. وفي الوقت الحاضر تنتهج كل دولة من هذه الدول الأربع سياسة خاصة بها، مستفيدة من انقسام الحركة الكردية، واعتماد الأحزاب والمنظمات والتجمعات التي تمثل هذه الحركة على مراكز قوى إقليمية مختلفة، آخذة بالحسبان أيضاً توجهات الدول الكبرى الساعية إلى بلوغ حل يستجيب لمصالح الكورد السياسية والإقتصادية المباشرة وغير المباشرة.[١]

إن تطور الأحداث بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، وبعد احتلال العراق (٢٠٠٣) وما تلاه من تطورات في منطقة الشرق الأوسط أظهر بوضوح الترابط المتبادل والوثوق بين الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط والقضية الكوردية وبين المحاور الأربعة التركية، والإيرانية، والسعودية والإسرئيلية، في الوقت الذي تسعى إسرائيل إلى اللعب "بالورقة الكوردية" الرابحة بهدف الضغط على المحورين التركي

---

[١] أ.ف. أندرييف، المشكلة الكردية في العلاقات الدولية والإقليمية، من الكتاب: العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين، ترجمة: دار المساعد السورية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ٢٠٠٢، ص١٢٨.

والإيراني، وتدعم إسرائيل تلك الأحزاب الكوردية التي تسعى إلى إقامة دولة مستقلة في كوردستان العراق.[١] وهذا ما شهدناه بوضوح في الإستفتاء الذي أجراه اقليم كوردستان العراق حول الاستقلال في (٢٠١٧/٩/٢٥) فإسرائيل كانت الدولة الوحيدة في العالم أظهرت بوضوح تأييدها للإستفتاء وإنشاء الدولة الكوردية. مع القول بوجود تأييد من المحور السعودي– الإماراتي خاصة من الناحية المالية واللوجستية.

وتشكل هذه القضية بالنسبة لتركيا والمحور الإيراني مصدراً للتوتر، وعدم الإستقرار للعلاقات في الشرق الأوسط، فأي تحرك إقليمي للكورد في أية دولة ستكون له تداعيات وانعكاسات على بقيتها. لذلك فالقضية الكوردية من القضايا الرئيسة التي تشغل بال صانعي القرار في تركيا وإسرائيل والمحور الإيراني وبدرجة أقل المحور السعودي.

وعلى الرغم من الإصلاحات الدستورية في تركيا وفقاً لمطالب الإتحاد الأوروبي، وبدعم من الولايات المتحدة، وبهدف التقليل من حدة تأثير القضية الكوردية على تركيا في أحد جوانبها فإنَّ السياسة التركية حيال الكورد تظل في جوهرها دون تغيير.[٢]

ويدرك الإيرانيون مع علمهم أن الكورد موزعون على أربع دول في المنطقة، إلا أنهم لم يتخلوا يوماً عن بنيتهم الإجتماعية والثقافية وحتى السياسية، وقد تختلف نسب بنيتهم مع الدول التي يتبعونها، سواء من حيث المحتوى أو المطالب، أو الطموحات، وهذا ما دعم لديهم زيادة في الوعي السياسي والإجتماعي والثقافي، وزاد من حركتهم حيث استفادوا من ارتباطهم بالأرض التي ينتمون إليها مع الأخذ بالحسبان البيئة الجغرافية الكوردية، ومن الواضح أن حكومة إيران بادرت باتخاذ احتياطات كبيرة لتجنيب تأثير الأحداث في العراق وسوريا على كورد إيران، تزامناً مع تمركز للقوات المسلحة وقوات الحرس الثوري الإيراني على طول الحدود وزيادة الوجود الأمني والعسكري في المناطق الكوردية أكثر من ذي قبل.[٣]

وفي الواقع أصبحت هذه القضية ملفاً دائم التوتر في العلاقات التركية–الإيرانية–العراقية والسورية، بل مع دول مثل اسرائيل والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، إذ تصر أنقرة وطهران ودمشق على القول إنَّ القضية من صنع الخارج وأنها مشكلة "الإرهاب". علماً أنها في جوهرها قضية داخلية مزمنة تعود تاريخها إلى أكثر من ثلاثة قرون عندما كانت ولايات كوردستان داخل الدولة العثمانية تتمتع بأشكال من الحكم المحلي الذاتي فيما تنكر حكومات هذه الدول حتى الآن هذه القضية.[٤]

---

[١] المصدر نفسه، ص١٢٩.

[٢] ماريا خارواكي، الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية – العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، الناشران: دار الفارابي – بيروت، دار آراس للطباعة والنشر – أربيل، ٢٠١٣، ص٤٧٦.

[٣] حسن حامد الحبوني، السياسة الإيرانية نحو دول الشرق العربي (١٩٧٩–٢٠١٦)، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٦، ص١٢٣–١٢٤.

[٤] خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩، ص٥٢.

وعلى الرغم من أن لكل من تركيا، وإيران، وسوريا، و(العراق سابقاً) "موالونها" في الحركة الكوردية، فإن الأحزاب السياسية الكوردية تستفيد أيضاً، بدورها، ولخدمة مصالحها، من الصراعات والتناقضات والخلافات القائمة بين مراكز القوى في الشرق الأوسط، فإذا كان الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني المستفيد من الدعم والتعاون التركي والإسرائيلي، فإن حزب العمال الكردستاني ذا الأغلبية في الجزء التركي من كوردستان بزعامة عبد الله أوجلان سابقاً ظل حتى أسره يتعاون بنشاط وبشكل غير رسمي مع الحكومة السورية، وأوقف كل شكل من أشكال الصراع ضد إيران، واليوم هنالك نوع من الهدنة والتعاون بين وحدات حماية الشعب (YPG) في سوريا وقوات سوريا الديقراطية المدعومة من الوحدات الكوردية بعد أحداث (٢٠١١) في سوريا. وحزب الإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الراحل جلال الطالباني يتعاطف تقليدياً وبغالبيته مع المحور الإيراني.[١]

وعملت أنظمة المنطقة من جهتها على استخدام الكورد كإحدى أوراق الضغط في صراعاتها البينية. من أمثلة ذلك قضية" كوردستان تركيا"، إذ قدّمت أحد أهمّ النماذج، وهو حزب العمال الكردستاني (PKK) . فمنذ ظهور الحزب في تركيا أواخر السبعينيات، ثم إعلانه عن الكفاح المسلح والشروع بحرب عصاباتٍ في تركيا (١٩٨٤)، انتقل زعيمه عبد الله أوجلان إلى سوريا، وقاد منها عمليات حزبه ضدّ تركيا، التي باتت المشكلة الكوردية إحدى أهم محدّدات السياسات التركية الداخلية والخارجية على الإطلاق. وقد دأب نظام الأسد على الاستفادة من (PKK) إلى أقصى درجةٍ ممكنةٍ في صراعه مع أنقرة. وكان لافتاً أنّ سياسات النظام السوريّ التعريبية والقمعية تجاه الكورد في سوريا لم تمنع أوجلان من "التحالف مع النظام السياسي في سوريا"، وفق تعبير وثائق الحزب. ولكن "النظام التقدّميّ" ذاته عاد وخضع للضغوط التركية، فتمّ إبعاد أوجلان عن سوريا (١٩٩٨)، لينتهي به المطاف، بعد أشهرٍ قليلةٍ، في قبضة المخابرات التركية التي اختطفته في كينيا (١٩٩٩).[٢]

في غضون ذلك، ربما تعمل القوى الدولية مثل الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية مع حلفائهم الإقليميين على خلق بيئة في الدول التي يقطنها الأكراد حتى يتمكن الكورد أنفسهم بنوع من التمتع بحقوقهم القومية والديمقراطية، شرط ألا يؤثر ذلك في التوازن الإقليمي الحسّاس، لكن الانقسامات السياسية الكوردية ستستمر في التأثير على وحدة الموقف الكوردي من المجريات التي تحدث في المنطقة، وربما يكون ذلك عائقًا أمام حصول الكورد على حقوقهم الكاملة في أوطانهم.[٣]

---

[١] أ.ف. أندرييف، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠-١٣١.

[٢] طارق عزيزة، القضية الكردية وصراعات الشرق الأوسط، شبكة المعلومات الدوية، على الموقع:
http://suwar-magazine.org/?lang=ar

(٣) د.عادل عامر، مستقبل الشرق الأوسط والأكراد في ظل التغيرات المستقبلية، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=29501

إنّ تطوّرات القضية الكوردية، على امتداد سنوات التأثير والتأثّر بالصراعات الشرق الأوسطية، يدفع إلى الاستنتاج أنّ مختلف اللاعبين الإقليميين والدوليين، على تباين سياساتهم تجاه الكورد واعتماد كلّ طرفٍ على هذا الفريق الكورديّ أو ذاك كحليفٍ له، فإنّ الثابت في توجّهاتهم جميعاً كان إدامة المشكلة الكوردية والاستثمار فيها عوضاً عن إيجاد حلٍّ لها. ولأن الأولوية لاعتباراتٍ تتعلق بتوازناتهم ومصالحهم المتغيّرة، غالباً ما كان "الحليف" الكورديّ ضحيّةً على مذبح معالجة خلافاتهم وتسوياتها، التي كانت دوماً على حساب المصلحة القومية الكوردية.

الفرع الثاني: القضية الفلسطينية:

شكل قيام دولة اسرائيل عام (١٩٤٨) صدمة للدول العربية والإسلامية التي لم تكن قد استعادت عافيتها بعد انهيار السلطنة العثمانية وزوال الانتداب عن أراضيها[١]. وبعد أكثر من (٥٠) عاماً من الشد والجذب في الصراع حول هذه القضية جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ والحرب الأمريكية على الإرهاب لتلقي بظلال قاتمة عليها بعد أن طالت شبهة الأحداث العرب والمسلمين، وكانت من أهم نتائجه احتلال العراق لقد أدركت إسرائيل أن عنصر الزمن هو الفاعل في رسم صورة الصراع الآني والمستقبلي، ففعلت للاستفادة منه أقصى ما يمكن، لذلك سعت وتسعى إلى إنتاج البنية الأساسية النفسية لإعراض العرب والمسلمين عن الرهان على عامل الزمن ولذلك في سباق مع الزمن لترتيب بقائها في المنطقة وإحاطتها بسائر الضمانات الذاتية والإقليمية والعالمية، وإصرارها على أن تتلازم عملية السلام على المسارات العربية والإسلامية الأخرى مع التطبيع وإلغاء المقاطعة، والاعتراف بشرعية وجودها .[٢]

وخلال تلك المرحلة وبالتزامن مع ما تقوم به إسرائيل، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تبرر دعمها لإسرائيل بالزعم أن كلتا الدولتين مهددتان من قبل جماعات إرهابية أصولها في العالمين العربي والإسلامي، ومن قبل "الدول المارقة" التي تساند هذه الجماعات الإرهابية وتسعى إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ويفهم من هذا أنه يجب على واشنطن أن لا تعطي إسرائيل حرية التصرف في التعامل مع الفلسطينيين فقط، بل عليه أن تتعقب بلداناً مثل إيران وسوريا والعراق. وهكذا أصبحت إسرائيل تعدّ حليفاً مهماً في الحرب على الإرهاب، لأن أعداءها هم أعداء أمريكا.[٣]

---

[١] د.علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن ١٩٤٥–١٩٩٥، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦، ص١٢٦.

[٢] د.ناجي محمد الهتاش، مصدر سبق ذكره، ص ١.

[٣] جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، مجلة المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٢٧)، ٢٠٠٦، ص٣٠.

وفي القضية الفلسطينية هنالك ثلاثة محاور تلعب دوراً مهماً، هي المحور الإيراني والمحور التركي والمحور السعودي. ولكل محور دور وسياسات خاصة به. ويمكننا القول إنَّ للمحور الإيراني دوراً في الصراع حول القضية الفلسطينية، ويتخذ التهديد الإيراني، في المرآت الإسرائيلية، بعداً مهماً في ضوء تمويل الحركات الجهادية ضد إسرائيل، مثل الحماس والجهاد الإسلامي وبعض الحركات الثورية الفلسطينية كالجبهة الشعبية.[١]

وفي هذا السياق وفي عام (١٩٩٨)، قام (الشيخ أحمد ياسين) ، مؤسس حماس، بزيارة رسمية لإيران في عهد خاتمي وأثنى على إيران لدعمها المقاومة الفلسطينية. ومع أخذ هذه الخلفية في الإعتبار، يرى كثير من الفلسطينيين أنه ليس ثمة حكومة في المنطقة باستثناء إيران، وتركيا مؤخراً، تعارض علناً سياسات إسرائيل. وأثرت الحرب الإسرائيلية مع حزب الله اللبناني المدعوم إيرانياً عام (٢٠٠٦)، أثراً عميقاً في الفلسطينيين مرة أخرى وظهر التأييد الحماسي لحزب الله وإيران وكأن ليس ثمة وجود للانقسام المذهبي حيث إن هويتهم الوطنية أهم من الفروق الشيعية/السنية.[٢]

ويذهب ممثل حركة الجهاد الإسلامي لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ناصر أبو شريف، إلى نقطة الالتقاء بين حركات المقاومة الفلسطينية وإيران الإسلامية، وفي مقدمتها موقع فلسطين في الصراع، ويرى أنها نقطة اشتراك كبيرة "حيث إنَّ الجمهورية الإسلامية تعد القضية الفلسطينية قضية مركزية للأمة، ولذلك جعلت إسرائيل نقطة مركزية للمواجهة باعتبارها رأس المشروع الغربي في المنطقة.[٣]

وكان فوز حماس في انتخابات (٢٠٠٦) مهماً بالنسبة لإيران إذ إن علاقاتها مع الحكومة العراقية والسورية، ومع حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين تشكل لها كتلة قوية في مواجهة السياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. ويضع هذا الدعم دعم القاعدة الجماهيرية في المنطقة إيران في وضع قوي للدفاع عن نفسها ضد أي هجوم محتمل من هذين البلدين. وتستفيد حماس أيضاً من دعم إيران لها لأن ذلك تتيح لها أجندات دعم منافسي إيران، أي السعودية وتركيا، التي تخشى أن تسقط حماس في مجال سلطة إيران ونفوذها.[٤]

ويمكن أن نميز موقف الحكومة التركية بقيادة (رجب طيب اردوغان) وحزب العدالة والتنمية من القضية الفلسطينية خلال مرحلتين متداخلتين:

---

(١) عطا القيمري، الخطر الإيراني في الرؤية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد (٤)، العدد (١٤)، ١٩٩٣، ص١٢٨.

[٢] إلهه روستامي ، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧-٢٤٠.

[٣] فاطمة الصمادي، إيران والمقاومة: تحولات السياسية والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وترفض أولويات جديدة، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

[٤] المصدر نفسه، ص٢٤٧.

الأولى: منذ وصوله للحكم في نوفمبر (٢٠٠٢ حتى الهجوم الإسرائيلي على غزة ديسمبر ٢٠٠٨)، حيث استمر الموقف التركي في عهد العدالة والتنمية المؤيد لاعلان الدولة الفلسطينية عام (١٩٨٨) ولم يطرأ أي تغير على هذا الموقف التركي المعلن. وفي قضية القدس استمر موقف تركيا الرافض لاحتلال إسرائيل للجانب الشرقي منها.

الثانية: استقبال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية –حماس– خالد مشعل بعد فوز الحركة في الانتخابات البرلمانية (٢٠٠٦). وقال عبدالله غول بعد استقباله لمشعل إن "ذلك الإستقبال من منطلق أن تركيا تسعى لدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وأنه لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج"، مشدداً على أن تركيا مهتمة بالمشكلة الفلسطينية، وأنها ستواصل على وقف العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وثم الهجوم الإسرائيلي على غزة (ديسمبر ٢٠٠٨ حتى نوفمبر ٢٠١٠)، حيث بدأ الموقف التركي برفض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.[١]

وتعثرت العلاقات التركية–الإسرائيلية منذ ذلك الوقت وذلك بفضل الإعتراضات التركية على ممارسات تل أبيب والخطاب الإسرائيلي الحاد في الرد على هذه الإنتقادات. وفي هذا الإطار فإن الخطاب التركي قد بيّن أن بلاده قد انتقل إلى صفوف المعسكر المعادي لإسرائيل.

ووصف (أردوغان) الهجوم على سفن كسر الحصار التركية المتجهة لغزة (٣١ مايو ٢٠١٠) واستشهاد تسعة أتراك في خطاب له أمام البرلمان "محذراً إسرائيل من ألا تحاول إختبار صبر تركيا أو مواكبتها، وبالقدر الذي تعد صداقة تركيا غالية فإن معاداتها قاسية بالقدر نفسه" وشدد أردوغان على أن تركيا لن تدير ظهراً للشعب الفلسطيني أو لقطاع غزة". وفي رد فعل سريع على حادث الإعتداء قامت الحكومة التركية بعدد من الإجراءات، منها استدعاء السفير التركي لدى تل أبيب، وإلغاء ثلاث مناورات عسكرية مبرمجة مشتركة مع إسرائيل، ودعوة مجلس الأمن إلى اجتماع طارئ لمناقشة الهجوم.[٢]

ومنذ ذلك الوقت فإن العلاقات التركية الإسرائيلة تتسم بالتراجع والفتور على الرغم من المحاولات بين الفينة والفينة لإصلاح ما أفسدته القضية الفلسطينية، وتحول الصراع حول هذه القضية إلى خلاف حول القضايا الأخرى واستخدامها في الصراع بينهما كالقضية الكوردية في تركيا وسوريا والقضية القبرصية والأرمنية.

وفي خصوص المحور السعودي وعلاقته بالقضية الفلسطينية، فعلى الرغم من أن الصراع العربي–الإسرائيلي كان يعد الصراع الأم لمعظم الصراعات الإقليمية والدولية حسب ذهنية كثير من الدول العربية، فإنَّ إسرائيل تعتقد أن وضعها الاستراتيجي في المنطقة مريح للغاية مادامت الدول العربية منشغلة

---

[١] نقلاً عن: د.جمال محمد مصطفى، السياسة التركية وموقفها من قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، المجلد (٧٥)، العدد (٦)، اكتوبر ٢٠١٤، ص٥٠–٥١.

[٢] د.جمال محمد مصطفى، المصدر السابق، ص٥٣.

في الصراعات العربية–العربية[١]، ومادام الإنقسام الفلسطيني قائم، وأن قادة إسرائيل فرحون بتوجه المحور السعودي إلى إعطاء الأولوية للصراع مع إيران بدلاً من إسرائيل إلا أن هذا الدفء الذي طالما سعت إليه إسرائيل مع السعودية، كان مدفوعاً في الغالب بعداء مشترك تجاه إيران، وأن تخفيف حدة العداوات بين إسرائيل والسعودية قد شجعته إدارة (دونالد ترمب) العازمة على إلغاء إرث الرئيس السابق باراك أوباما، وهو ما جعل إدارة (ترمب) تفترض أن اتباع نهج "من الخارج إلى الداخل" الذي من شأنه أن يجعل إسرائيل تتفاوض مع الدول العربية على مستقبل القضية الفلسطينية بدلاً من التفاوض المباشر مع الفلسطينيين؛ وسيسمح لها بحل الصراع والمطالبة بصفقة القرن.[٢]

وفي المقابل أجرى تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، حوارا مع شبكة "CNN" في (٢٠١٩/٢/١٣) وصف فيه التصريحات الإسرائيلية القائلة بوجود علاقات سعودية إسرائيلية أنها ضرب من الخيال، مشددا على أن "موقف السعودية تجاه فلسطين لم يتغير، والأحاديث الإسرائيلية التي تنقل عن عقد لقاءات في السر بين الجانبين السعودي والإسرائيلي ضرب من الخيال، وغير صحيحة."[٣] إلا أن هذا النفي من قبل العائلة المالكة يصطدم بالواقع الذي نراه أمامنا من السياسة الخارجية السعودية والدور الذي تلعبه في الشرق الأوسط، ويوحي بأن التصريحات الإسرائيلية فيها كثير من المصداقية حول التقارب السعودي الإسرائيلي وبشكل خاص في ظل توجهات ولي العهد السعودي (محمد بن سلمان).

الفرع الثالث: القضية اليمنية:

إن حالة عدم الاستقرار السياسي والانتكاس الأمني الذي تشهده بلدان الشرق الأوسط وخصوصاً اليمن في إحدى جوانبه هو نتيجة الصراع السعودي الإيراني المتفاقم وذلك بدعم أطراف متنافسة في حروب وصراعات سياسية في المنطقة، وشهدت الجمهورية اليمنية منذ بداية الوحدة اليمنية في (٢٢مايو ١٩٩٠) إلى اليوم حالات من عدم الاستقرار السياسي؛ وذلك يرجع إلى عاملين أساسيين هما العامل الداخلي والخارجي (الإقليمي)، وهذا الأخير كان له دور كبير في اليمن فقد انعكست الأحداث الإقليمية على اليمن ومنها الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية وحرب العراق على الكويت ومع انطلاق الثورة اليمنية في (٢٠١١) بدأت المواقف الإيرانية والسعودية تجاه هذه الثورة وحاولت كلتا الدولتين احتواءها لصالحها من خلال دعم ومناصرة حلفائها في النظام والمعارضة، فموقف إيران تمثل في مناصرتها

---

[١] د.زياد حافظ، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.

[٢] رولا خلف، العلاقات السعودية الإسرائيلية "تزدهر"، جريدة الوطن، مصر، السنة (٢٤)، ٢١ سبتمبر ٢٠١٨، العدد (٨٤١٩).

(٣) السعودية ترد على عقد لقاءات سرية مع إسرائيل وتوجه رسالة إلى نتنياهو، شبكة المعلومات الدولة، على الرابط:
https://arabic.sputniknews.com

السياسية والإعلامية للثورة اليمنية ضد الحكم الفردي لـ(علي عبد الله صالح) واستمرت هذه المناصرة حتى بلورت السعودية أهدافها اليمنية في أطار مبادرة مجلس التعاون لحل أزمة اليمن.[١]

وتعمل الرياض وطهران جاهدتين على التحكّم في لعبة النفوذ والقوة الإقليميين، أو في الأقل التأثير في مجرياتها. ولا شك أنهما تدركان الطبيعة العشائرية والقبلية والطائفية لبلدان المنطقة. ولذلك تسعيان إلى تحويل ذلك إلى مصدر لتغذية عوامل التوتر والاضطراب. ومن هنا، تصبح هذه البلدان، المعروفة بتوازناتها الأهلية والطائفية والسياسية الهشّة، "امتدادا حيويا" للمواجهة السعودية الإيرانية، بما يعنيه ذلك من تعطيلٍ لمسارات تطورها العام.[٢]

أما الموقع الجغرافي لليمن وأهميته على المستوى الإقليمي والدولي، فهي تتحكم في التجارة الدولية النشطة عبر المحيط بين آسيا وأفريقا وبين آسيا وشرق افريقا وأوروبا، فتنظر إيران لليمن على أنها ضاحية للسعودية التي تربطها بها علاقات صراعية وخصومة، ومساعي ايران لاختراق المملكة تفترض وجود ضاحية ملائمة تمكنها من الضغط الدائم على المملكة، وهذا أحد الدوافع التي تفسر الاستقطاب الحاد من قبل إيران في اليمن.[٣]

ولعل أهم ابعاد التدخل السعودي الإيراني في اليمن هو البعد الأمني، فقد قامت ايران بتقديم مساعدات مالية، وأسلحة وتدريبات عسكرية للميليشيات المحلية لجعلها قوة مركزية في دولة موالية لها، وفي المقابل تقوم المملكة بعمليات مشابهة للحد من التوسع الإيراني في المنطقة.

إن المملكة السعودية هي الأكثر تأثيراً في علاقاتها مع اليمن، وهي تدرك أن سيطرة الحوثيين على السلطة تعني سيطرة ايرانية، وهي بذلك تجد نفسها امام صراع حيوي يهدد وجودها (النظرية الواقعية)، وهذا ما يدفعها لبناء سياستها الخارجية وفق رؤية استراتيجية معتمدة على ثلاثة عناصر:[٤]

١. المجال الحيوي: حيث تشكل اليمن مجالاً حيوياً للمملكة.
٢. العمق الإستراتيجي: تمثل اليمن عمقاً استراتيجياً للمملكة لاعتبارات تتعلق بموقع اليمن على أهم الممرات المائية ومضيق باب المندب.

---

[١] أحمد عردو، الصراع السعودي – الإيراني وأثره على اليمن، مركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتيجية و الإقتصادية والسياسية، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

https://democraticac.de/?p=44481

[٢] محمد احمد بنّيس، ي كلفة الصراع السعودي الإيراني، شبكة معلومات الدولية، على الرابط:

https://cutit.org/CdMMA

[٣] قلمين مريم، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

[٤] المصدر نفسه، ص٩٥.

٣. الأمن القومي: بمفهومه الكلي (السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والعسكري)، وتنظر المملكة لليمن باعتبارها من المصادر الدائمة المساندة لأمنها القومي، ومن ثم العمل على اتخاذ كافة الاجراءات للحيلولة دون وقوع اليمن تحت سيطرة ايران.

ويمكن القول إنَّ أقلمة الصراع في اليمن قد أعاق جميع الحلول السياسية الممكنة فقد فشلت المفاوضات التي عقدت في (جنيف١، جنيف٢)، وأضحت اليمن مسرحا للصراع السعودي الإيراني هذا الصراع الذي أعاق التحولات الديمقراطية التي كانت اليمن قد بدأتها في العقد الأخير من القرن العشرين حينما توحد الجنوب مع الشمال، وخلق الصراع انقساماً على مستوى التنظيمات السياسية والنخب السياسية والثقافية بل ترك اليمن أمام حكومتين، حكومة في عدن مدعومة سعودياً وأخرى في صنعاء مدعومة إيرانياً وتكمن الخطورة في ذلك انه قد يمهد لقضية الانفصال بين الشمال والجنوب، ويزيد من حدة الصراع الداخلي فيسبب في إطالة أمد الصراع الذي يترك اليمن أمام الفوضى ويجعلها أرضاً خصبة للتنظيمات الإرهابية المتطرفة والمليشيات المسلحة.

الفرع الرابع: القضية العراقية:

منذ عام (١٩٩٠) حدثت تحولات جذرية في أوضاع العراق الداخلية والخارجية، فبدأ باحتلال العراق للكويت ثم حرب الخليج الثانية –حرب تحرير الكويت– (١٩٩١)، وبعدها بمرحلة زمنية اسقاط النظام السياسي العراقي عام (٢٠٠٣) واحتلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ليجذب معها صراعات القوى الأقليمية وتدخلاتها خوفاً على بقائها من ناحية، ومحاولاً الهيمنة والسيطرة الاقليمية من ناحية أخرى. وكل ذلك مع التعقيدات والصراعات والمشاكل الداخلية في البيت العراقي.

وتشهد البيئة الإقليمية للعراق صراعات عديدة، بعض منه داخلي، وقسم آخر إقليمي، والثالث أسبابه أطراف دولية. فهناك صراع دائم عربي – إيراني، وعربي – تركي، وعربي – إسرائيلي. ونقاط موضع الخلاف عديدة ترتكز على الرغبة بتوسيع الدور الإقليمي، والتوسيع الجغرافي، والتدخل بالشؤون الداخلية. إن التغيير الذي حصل في العراق إجمالاً كان له تأثير سلبي على أمن منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ثلاثة موضوعات:[١]

١. تصاعد التوترات الإجتماعية–السياسية في إجمالي دول المنطقة جراء تداعيات الصعود السياسي للشيعة في العراق.
٢. الفراغ الأمني الذي نجم في العراق جعل التنظيمات المتطرفة تؤسس لوجودها بشكل قوي ومؤثر.

---

[١] محمد السعيد إدريس، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٢٦)، ٢٠٠٦، ص٣٢–٣٣.

٣. إن إيران استطاعت أن تبسط سيطرتها على وسط العراق وجنوبه، وأثرت على إجمالي علاقات القوى في المنطقة.

عندما يتعلق الأمر بالسياسات الإقليمية لإيران حيال العراق، فثمة تمييز بين الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية. ومن ناحية فإن السلوك الإيراني نحو التوصل إلى اتفاق نووي قد استنبط من مدرسة للسياسة الخارجية يمكن وصفها بـ"الواقعية الدفاعية". وهنا اتبعت إيران الهدف الأساسي لإنشاء علاقات جيدة مع الغرب اعتماداً على منطق الفوز للجميع في تسيير سياستها الخارجية.

ومن ناحية أخرى، فإن سياسات إيران في عراق ما بعد صدام حسين (٢٠٠٣)، مستمدة من اتجاه فكري آخر في السياسة الخارجية يمكن تسميتها بالـ"الواقعية الهجومية"، إذ لم تبد إيران في العراق أي اهتمام بقلب النظام الطائفي الذي وضعته واشنطن، وحافظت عليه إيران، التي تفضل الأغلبية الشيعية على الأقلية السنية. وتستمر طهران في تفضيل الحكومة المركزية التي تقودها الشيعة في بغداد، وتتحكم في الأقاليم المركزية والجنوبية الغنية بالنفط، وتهيمن الشيعة عليها.[١]

وفي سياق هذه المعادلة، يمكن القول إن طهران وجدت نفسها محظوظة الى حد كبير باندلاع المقاومة في (المثلث السني، وبين جماعة مقتدى الصدر) وتحول الانتصار العسكري الأمريكي في (٢٠٠٣) الى ورطة من دون أن تدخل هي في صراع مباشر مع الولايات المتحدة، وكذلك بعدما بدا أن انتصار أفغانستان لم يتبلور عنه على الأرض نظاماً مستقراً قادراً على تحقيق مراد الولايات المتحدة في محاصرة إيران.[٢] وفي المقابل تحاول الولايات المتحدة الأمريكية دعم العراق لتقليص قوة الجهات الفاعلة غير الحكومية المدعومة من إيران، والهدف هو جعل العراق أرضية متوازنة وليست معادية كلياً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه السياسة قد تستمر في السنوات القليلة القادمة فلا يحدث تطور جدي في العراق والمنطقة ككل.[٣] وفي حال نشوب صراع عنيف بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران كحالة حرب فعلية، سيكون صعباً للغاية التنبؤ بالجانب الذي سيتخذه العراق في الصراع، ويمكن أن يلحق الإيرانيون ضرراً بالغاً بالمصالح الأمريكية في العراق، الذي يتألف شعبه، من الأغلبية الشيعية، وهكذا فالعراق لكونه

---

(1). Ali Fathollah – Najad, the Iranian-Saudi Hegemonic Rivalry, Belfer Center for Science and International Affairs, International Information Network, on the link:
https://www.belfercenter.org/publication/iranian-saudi-hegemonic-rivalry

(٢) د.محمد السعيد ادريس، مأزق الشيعة في العراق بين الإحتلال والمقاومة السلمية، مجلة شؤون خليجية، القاهرة، العدد (٤٠)، ٢٠٠٥، ص٢٣.

(3) Dr. Elaaf Rajih hadi, Is Iraq a reliable ally? A Journey into the US perspective, journal of political trends, Democratic Arabic Center, Germany-Berlin, (6) edition, December 2018, p124.

واحداً من عمليات السياسة الخارجية كان كارثة على أمريكا في منظور الكثيرين، مثلما هو الآن أحد الأوراق الرابحة لدى إيران.[١]

وهناك من يقول إن التغييرات التي حدثت في أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣) عادت على إيران بالفائدة، وإننا مع القول إنه من الصعب إجراء موازنة دقيقة للأرباح والخسائر الإيرانية مما جرى في إقليم الشرق الأوسط، فالأوضاع في الإقليم لم تستقر بعد، ولم تتحدد صور استثمار الولايات المتحدة لها في الإقليم المراد إنشاؤه، لقد قدمت الولايات المتحدة ثلاث هدايا ثمينة تتمثل بتخليصها من ثلاثة من ألد أعداء إيران: نظام طالبان، ونظام صدام حسين، ومنظمة مجاهدي خلق، هذا في المدى المنظور. وفي المدى البعيد سيكون لإيران وزن مهم من اعتبارات روسيا والصين، فإيران حليف يمكن الوثوق به في مواجهة السياسات الأمريكية مستقبلاً. أما الكلفة الأخرى للموازنة فهي أن الوضع الإستراتيجي الإيراني بات محرجاً في ظل اكتمال الطوق السياسي–العسكري الذي أنشأته الولايات المتحدة. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لم تقدم لإيران هدايا بقدر ما كانت تحاصرها تمهيداً لإخضاعها وفق سيناريو معد مسبقاً، وما يتعلق بإسقاط نظامي طالبان وصدام حسين، فهما أعداء الولايات المتحدة أيضاً. أما أسلوب تعامل الولايات المتحدة مع منظمة مجاهدي خلق فقد جاء كجزء من المساومة مع القوى السياسية العراقية الشيعية والكوردية التي دخلت في لعبة تسلم أوراق المؤسسات العراقية مقابل إسباغ شرعية على الوجود الأمريكي في العراق.[٢]

وبقدر ما يتعلق بالسياسة السعودية فإن الإحتلال الأمريكي للعراق أثارت للمملكة العربية السعودية قلقاً شديداً إزاء احتمال قيام حكومة عراقية شيعية موالية لإيران على حدودها، لذلك وجدت السعودية ضرورة المحافظة على حلفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والحقيقة أن توجه السعودية حيال القضية العراقية هذا أو سواها من دول الخليج ليس خارج نطاق ارادة أمريكا لكونها مكبلة باتفاقات معلنة وسرية معها وهذا يتطلب منها الإنخراط وفق الرؤيا والمصالح الأمريكية في العراق[٣].

فالعربية السعودية ترى أن حل الأزمة الحكومية في العراق يتم من خلال المساواة بين مختلف الطوائف والتيارات الموجودة على الساحة. فالمساواة تعطي جميع الأقليات والطوائف الوزن نفسه. أما إيران فإنها ترى أنَّ حل الأزمة يمكن في مغادرة قوات الإحتلال الأمريكية ليقوم الشعب العراقي بتقرير مصير نفسه. ومع عدم انخراط السعودية بشكل كبير في العراق فإنَّ العراق عامل تنافر بين السعودية وإيران لإن

---

[١] جون آربرادلي، ما بعد الربيع العربي – كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة: شيماء عبدالحكيم طه، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٠٦–١٠٧.

[٢] د.خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٣٣)، ٢٠٠٦، ص١٥٦–١٥٧.

[٣] د.قحطان عدنان أحمد، العلاقات العراقية–السعودية بعد عام ٢٠١٣ وملامحها المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٣٨)، ٢٠٠٨، ص٩–٩٩.

التدخل الإيراني في الشؤون العراقية أصبح ورقة رابحة بيد طهران تجاه دول المنطقة بعامة والسعودية خاصةً.[١]

ونجحت طهران في تهميش دور الرياض في العراق، وذلك بسبب أن واشنطن لم تلقِ بالاً لمنح رياض أي نفوذ كبير في العراق عندما أسست القواعد العسكرية الكبيرة في العراق ونتيجة لذلك أُضعِفت قدرة الرياض على القيام بدور فعال في العراق.[٢]

وفيما يخص السياسة التركية– الإيرانية في العراق هنالك متغيرات التنافس بين البلدين، ومن أبرز محفزات التنافس:[٣]

١. التنافس التاريخي للبلدين حول دورهما في العراق والمنطقة، لاختلاف الرؤى في المنظومة الفلسفية والقيمية لكل من النظامين، والتناقضات في التحالفات الدولية.
٢. ظهور فراغ إقليمي في المنطقة، ولاسيما بعد التغييرات التي شهدتها، والحاجة إلى ملء ذلك الفراغ أو موازنة أيّ من الدولتين.
٣. تراجع الدور الأمريكي في المنطقة وخصوصاً بعد انسحاب قواتها من العراق، وسعي القوى الإقليمية لملء الفراغ.

وأخيراً يمكننا القول إنَّ الصراعات الإقليمية حول القضية العراقية لا يمكن تفسيرها إلا إذا أخذ بنظر الإعتبار الدور الأمريكي بعد (٢٠٠٣)، لذا لا نرى كثيراً تصادم الصراع الإيراني – التركي – السعودي في العراق مقارنةً بالصراع الإيراني – الأمريكي لكون الأخير أكبر قوة دولية موجودة على الأرض العراقي وذا خلاف وصراع جوهري مع إيران. ولم يفتح المجال كثيراً للدور التركي والسعودي في العراق، وهما أصلاً حليفتاها في المنطقة ولكن بنسب متفاوتة. وهذا ما أشار إليه مورجنثاو في كتابه السياسة بين الأمم إذ كتب أنه كلما كان ارتباط التوازن المحلي للقوى (يقصد بها التوازن على المستوى الإقليمي) أشد وثوقاً بالتوازن الأكبر (الدولي) والأكثر سيطرة على صعيد أوسع قلت الفرصة المتاحة أمامه للعمل بصورة مستقلة وكثر ميله، إلى أن يغدو مظهراً محلياً من مظاهر التوازن الأكبر والمسيطر على القوى.[٤]

---

[١] مخلد مبيض، العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٩٧–٢٠٠٦، (السعودية حالة دراسة)، مجلة المنارة، الأردن، المجلد ١٤، العدد (٢)، ٢٠٠٨، ص٣٧٠–٣٧٥.

[٢] بَنَفشِه كي نوش، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٤–٢٧٥.

[٣] قاسم حسين الربيعي، العلاقات التركية – الإيرانية في المدة الواقعة بين ٢٠٠٢–٢٠١١، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٩٧.

[٤] هانز.جي. مورجنتاو، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣.

الفرع الخامس: القضية السورية:

إتخذ الأزمة السورية بعد الحراك الشعبي عام (٢٠١١) طابعاً إقليمياً ودولياً، بلا محددات تقف دون تدخل أية قوة منظمة أو أية دولة. إذ إنَّ الأزمة السورية نموذج واضح لكيفية تحول الأزمات من نطاقها المحلي إلى المستويين الإقليمي والدولي، واختلطت فيها الأوراق بشكل كبير، وتداخلت مصالح أطراف المشاركين فيها؛ الأمر الذي أسفر عن تشكيل التحالفات والصراعات الإقليمية والدولية. بل إن الصراع حالياً فيها قد أصبح "صراعاً بالوكالة". وأن الأزمة السورية ليست أزمة عابرة أو وقتية لأنها سوف تترك آثاراً بعيدة المدى ليست على سوريا كدولة فقط وإنما على منظومة الأمن الإقليمي برمتها في المستقبل.

وأدارت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية الصراع في سوريا عبر توازن دقيق بينهما، وقد سار الصراع العسكري والسياسي على وقع التوافق والخلاف بين اللاعبين الكبيرين. غير أن عدم قدرة الطرفين على الوصول إلى تطوير مقاربة للوضع السوري للخروج من المأزق، فلا هما أوقفا المعارك ولا فتحا باب السياسة والحوار، ودفعت الأطراف الإقليمية إلى محاولات التفلت من هذه الوضعية.

وتكمن المشكلة في سوريا في أدوار ومواقع اللاعبين الإقليميين، فإذا كان اللاعبون الكبار يعرفون حدودهم وأدوارهم، فإنه على خلاف ذلك تبدو استثمارات اللاعبين الإقليميين غير مضمونة، وأن مصالحهم ليست مأخوذة في الإعتبار بالضرورة.[١]

وظهرت جغرافية الصراع السوري بأربعة لاعبين أساسيين، تركيا وإيران إقليمياً وروسيا والولايات المتحدة دولياً، ولكل من هؤلاء قوى محلية حليفة لها تنفّذ سياساتها وتسعى إلى تحقيق مصالحها مقابل الدعم المقدَّم لها؛ ومع هؤلاء ثمة لاعبون فرعيون مثل السعودية وقطر وإسرائيل، وهؤلاء أكثر انسجاماً في رؤيتهم لملف الصراع مع تباينات في سبيل الخروج منه، أو الدعم المقدَّم للحلفاء على الأرض.[٢]

في أزمة سوريا اتسم الموقف الإيراني الرسمي حيالها بالانحياز الكامل والمساند والداعم للنظام السوري بكل الطرق المتاحة السياسية والعسكرية والإعلامية، وقد أخذت الدولة الإيرانية تصرح أن ما يحدث في سوريا إنما هو مؤامرة أمريكية – أوروبية – إسرائيلية تستهدف سوريا باعتبارها إحدى دول الممانعة التي يمكن من خلالها إضعاف الدور الإيراني في المنطقة. لذا إنَّ قيام إيران بدعم النظام السوري أتى من قناعات استراتيجية هي أن سوريا هي جوهر المشروع الإيراني الإقليمي ومحوره.

---

[١] وحدة الدراسات السورية، صراعات اللاعبين في سوريا وإمكانية تحولها إلى حرب إقليمية، مركز الإمارات للسياسات، شبكة المعلومات الدولية، ص ٣. متوفرعلى الرابط:

http://www.epc.ae/ar/publication/the-struggle-of-actors-in-syria-and-the-possible-outbreak-of-a-regional-war

[٢] رائد الحامد، دوائر الصراع حول سوريا: الجغرافية والقوى المحلية واللامركزية، معهد العالم للدراسات، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط: http://alaalam.org/ar/politics-ar/item/515-611240417

ويمكن ملاحظة أن ثمة متغيرات تبرز كسمات دائمة ومحددات ممكنة لهذا التحالف واتجاهه المستقبلي، ومن أهم هذه المتغيرات:[١]

١. المصالح المشتركة بين الدولتين، والدور الحيوي للشيعة في لبنان بالنسبة لسوريا وإيران على حد سواء، وإن كانت الاعتبارات مختلفة بالنسبة لكلا الطرفين.
٢. الاعتبارات المتعلقة بميزان القوى الإقليمي، والحفاظ على المصالح السياسية والاستراتيجية للدولتين المتحالفتين.
٣. في الواقع، وفي منطقة التحالفات المتذبذبة وغير المستقرة، برهن التحالف السوري – الإيراني أنه أكثر ثباتاً وديمومة من أي تحالف آخر في المنطقة تقريباً.

وانطلاقاً من هذه المتغيرات، بدت إيران أكثر الأطراف توتراً واستعجالاً لمعرفة موقعها ضمن التطورات في سوريا بعد ٢٠١١؛ فتحرشت بتركيا مستهدفةً الرتل الذي أرسلته تركيا لتأسيس نقطة لمراقبة اتفاق خفض التصعيد جنوب حلب، وشاركت في المحاولة الفاشلة لمواجهة الأمريكيين شرق دير الزور، وتحرشت بإسرائيل عبر إرسال الطائرة المسيَّرة لاختراق حدودها. ويبدو أن إيران أرادت إعلام اللاعبين الكبيرَين، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، أنها لن تتنازل عن مصالحها في سوريا، وإعلام إسرائيل أن قواعد اللعبة القديمة قد تغيرت.[٢]

وفي المقابل، تعتقد المملكة العربية السعودية أن من مصلحتها انهيار النظام السوري المتحالف مع خصمها اللدود إيران وحزب الله، وباستقراء الموقف السعودي من الأزمة السورية، يتضح أن النظام السعودي آثر منذ البداية الوقوف إلى جانب المعارضة السورية، ولا سيما مع تدخل إيران وحزب الله في معادلة الصراع كطرفين داعمين للنظام السوري، إضافة الى ذلك، فقد سعت السعودية الى إضفاء الشرعية الدينية على دعم المعارضة المسلحة السورية، وهو الأمر الذي تجلى من خلال الفتوى التي أصدرها مفتي الدولة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ خلال شهر مارس ٢٠١٢م، بوجوب "تقديم كافة أنواع الدعم المادي والعسكري للجيش السوري الحر في جهاده ضد نظام بشار الأسد"[٣]

وبعيداً عن الصراع الإيراني السعودي في سوريا، فإن تركيا تطمح إلى تأسيس جيب يمنع التواصل بين إقليمين كرديين شرق نهر الفرات وإقليم عفرين، وكان طموحها أن تكون مساحة هذا الجيب (٥) آلاف كيلومتر مربع، وشن تركيا عملية عسكرية شمال سوريا حملت اسم غصن الزيتون للوصول إلى مدينة

---

[١] علي فايز و يوسف الدلابيح، توازن القوة وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١، رسلة ماجستير ، قسم العلوم السياسية في كلية الأداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١١، ص٨٦.

[٢] وحدة الدراسات السورية، مصدر سبق ذكره، ص٣.

[٣] رامي عبدالله عبدالمحسن عبدالقادر، توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية، رسالة ماجستير ، قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، فلسطين، ٢٠١٤، ص١٣٠-١٣١. متوفر على الرابط: file:///C:/Users/HP/Downloads/Documents/115232.pdf

عفرين بهدف منع وصول الكورد إلى البحر المتوسط. وبعد تدخل تركيا وانتزاعها عفرين من أيدي الكورد ضمن إطار التفاهمات الروسية–التركية، اندرج هذا العمل في إطار هدف آخر للمنطقة العازلة المطلوبة تركياً. وهو إبعاد الكورد عن الحدود التركية بالتوازي مع التفاهمات بين اللاعبيين الخارجيين والمقايضات بين الأراضي السورية.[١]

وفي الإطار نفسه وبعد إتصال تلفوني بين (دونالد ترمب) و (رجب طيب اوردغان) توصلا إلى تفاهم نتج عنه اعلان انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من سوريا عبر تغريدة كتبها (دونالد ترمب) في (19 ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٨) وقال ترمب حرفيا في تغريدته: "لقد هزمنا داعش في سوريا وهم السبب الوحيد لوجودنا هناك"، وألحقها بتغريدة ثانية جاء فيها: "بعد انتصارات تاريخية ضد الداعش حان الوقت لإعادة جنودنا الشباب العظماء"[٢].

وبعد ذلك اعلنت القوات التركية استعدادها لشن هجوم على المناطق التي سيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية مدعومة من وحدات الشعب الكوردي، وذلك بعد ساعات من فتح (دونالد ترمب) الباب أمام تركيا لملء الفراغ شرق الفرات، قائلًا في تغريدته بتأريخ (٢٢ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٨) بأنه "ينبغي على الدول المحلية الأخرى ومن ضمنها تركيا أن تكون قادرة على الاعتناء بكل ما تبقى، نحن عائدون إلى الوطن". وكان (ترمب) قد تحدث عن نيته سحب القوات بشكل كامل، الأمر الذي يتعارض مع التصريحات الصادرة عن وزارة دفاعه التي حددت أولوياتها مؤخرًا بقتال التنظيم وإنهاء الوجود الإيراني في سوريا، إلى جانب عملية انتقال سياسي "عادلة".[٣]

وإلى حد كتابة هذه الفقرة فإن عملية الشد والجذب قائمة داخل البيت الأمريكي حول كيفية الانسحاب من سوريا من جانب ومن جانب آخر بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا حول الدور التركي في سوريا وتقيد قواعد اللعبة بين البلدين ولم يتم التوصل إلى حد الآن الى اتفاق نهائي لكيفية عمل القوات التركية في سوريا إذ قال الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) خلال كلمة له (٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩) أمام الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في البرلمان التركي: "مع توصّلنا إلى اتفاق واضح مع (ترمب) بشأن شرق الفرات، فإن هناك أصواتاً مختلفة بدأت تصدر من إدارته"[٤]، مقابل ما صرح (جون بولتون) مستشار الأمن القومي الأمريكي للصحافيين الذين يرافقونه إلى إسرائيل في (٧

---

[١] مصطفى كمال، تطورات الصراع الإقليمي والدولي على النفوذ في سوريا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/News/15631.aspx

[٢] دونالد ترمب، تغريدة على تويتر في حسابه الخاص، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط: https://twitter.com/realDonaldTrump

[٣] مصطفى صلاح، تداعيات الإنسحاب الأمريكي من سوريا ومستقبل العلاقات مع تركيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، شبكة المعلومات الدولية: على الرابط: http://www.acrseg.org/41060

[٤] نقلاً عن: وكالة الأنباء عربي بوست، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط: https://cutit.org/QzhDo

كانون الثاني / يناير ٢٠١٩)، أنه يجب توافر شروط، من بينها ضمان سلامة الحلفاء الأكراد، قبل انسحاب القوات الأمريكية من سوريا. وهذه نقطة خلافية جوهرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في حال الأنسحاب الأمريكي من سوريا.

المبحث الثاني

التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط وفق النظرية البنائية

وفق منظور النظرية البنائية الاجتماعية أن الفاعل والبنية مبنيان بشكل متبادل وهما يحددان ويتحكمان في الهويات ومصالح الفاعلين، ويؤكد ألكسندر وندت على أهمية الهوية في تشكيل سلوكيات الفاعلين ومصالحهم، حيث إنَّ الهويات نفسها تتشكل من خلال مجموعة من القيم والمعايير والأفكار المؤسسة والبنية الاجتماعية، والهوية المؤسسة للدول والفاعلين من غير الدول هي التي تحدد طبيعة مصالحها سواء ما تعلق منها بالجوانب الأمنية والسياسية، أو الاقتصادية وغيرها.

ويرى ألكسندر وندت أن الهوية تحدد ماهية الفاعل (أنت لا تعلم ماذا يجب أن تفعل (سلوك)، وحتى تعلم ماذا تريد (المصلحة)، ولا تعلم ماذا تريد حتى تعلم من أنت (هوية)، فإن القضايا والمصالح يمكن القول إنها ترجمة للهويات، فالقضية والمصلحة ما هي إلا فعل مترجم نابع عن هوية معينة.

ومن هذا المنطلق فإننا نحاول في هذا المبحث تفسير الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط من منظور النظرية البنائية من خلال الصراع بين الهويات المتناقضة التي تشكل جزءاً كبيراً من صراعات الهوية بين الفاعلين الإقليميين وبشكل خاص نتحدث عن التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط من خلال صراع الهويات الدينية والمذهبية والهويات القومية حسب التطور التاريخي في ثلاثة مطالب، على الشكل الآتي:

المطلب الأول: التفاعلات والقضايا بين الهويتين الشيعية–السنية:

إحدى أهم القضايا في الشرق الأوسط ناتجة عن التفاعلات بين الهوية الدينية – المذهبية، ولا يمكن الحديث عن الشرق الأوسط دون الوقوف أمام الصراع بين مذهبي الشيعة والسنة، بما يمثلهما من الدول الفاعلة الكبيرة في المنطقة مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية الشيعية والمملكة العربية السعودية السنية والفاعلون من غير الدول مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن والحشد الشعبي في العراق بهوية شيعية وفي المقابل فواعل مثل القاعدة وداعش وغيرهما بهوية سنية.

إنَّ التفاعل تحدث بين الفاعلين في الشرق الأوسط في صورتين أساسيتين هما:

١. الصورة الأولى هي تفاعل تعاوني بين الهوية الشيعية – الشيعية من أجل تحقيق المصالح في القضايا الإقليمية (الهوية التكاملية).

٢. والصورة الثانية هي تفاعل صراعي راسخ في مجتمعات هذه المنطقة منذ تاريخ ظهور الطائفية المذهبية فيها (الهوية المتصارعة)، وهي طابع مسيطر على جزء كبير من التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط.

من هنا سوف نتطرق إلى التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط من منظور صراع بين الهويتين الشيعية–السنية على الشكل الآتي:

الفرع الأول: صراع الهويتين الإيرانية الشيعية–السعودية السنية:

بدءاً يمكن الإشارة إلى أن عودة الدين والمذهبية السياسية في مختلف البلدان ومناطق العالم هي أحد الملامح المميزة لحقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن أبرز الملامح الرئيسة لسياسات الشرق الأوسط خاصة بعد ما يسمى بـ(الربيع العربي) هو إدارة علاقات وتحولات الجماعات الدينية السياسية والعسكرية في المنطقة، وأدى ذلك إلى تراجع مركزية تسويات الصراع العربي الإسرائيلي لتحل محلها مشكلات الحركات الإسلامية والتنظيمات المسلحة والصراع السني–الشيعي، وهذا الوضع أدى إلى إحلال مركزية الأدوار الإقليمية لتصعيد السياسات الإيرانية والسعودية لتهيمن على سياسات المنطقة لإرتباطها بهوية المذهبية السياسية، ونتج عنه إخفاء أدوار العديد من الدول التي كانت مركزية كالعراق ومصر وسوريا والأردن.

إن الدولتين الإيرانية والسعودية لهما قيمهما السياسية والمؤسساتية ومعطياتهما الداخلية وإمتداداتهما التاريخية وعمقهما الإستراتيجي ونخبهما الحاكمة ومصالحهما السياسية التي تحكم مجمل تفاعلاتهما وسلوكهما السياسي، وتكشف عن مدى تطلعاتهما وتوجهاتهما السياسية على المستوى الدولي[١]، إلا أنَّ الهوية المذهبية برزت في العلاقات ما بين الدولتين كمتغير أكثر أهمية من غيرها في تمثيل هوية الدولتين وأثرت بشكل كبير في كيفية التفاعل بين الدوليتن وتحديد القضايا ذات الأهمية لكليهما، وهذا يتلاءم مع ما أشار إليه الكسندر ويندت حول تأثير هوية الفاعل في تحركاتها وعلاقة الهوية بالمصلحة وكيف يدفع ذلك إلى تشكيل السلوكيات الأمنية للفواعل (إيران والسعودية).[٢] وهذه الحالة بين الدولتين أيضاً أنتجت الفوضى الإقليمية في الشرق الأوسط وفق النظرية البنائية.

وتميل تحليلات الخبراء التي تسعى إلى تفسير الانقسام الشيعي– السني المعاصر على المستوى الإقليمي، في جزء منها إلى تفسيرات النظرية البنائية بصورة تُفهم هذه النظرية أن العلاقات بين الدول تتوقف على الطريقة التي يتم اعتمادها لبناء الهويات فوق القومية والعابرة للدولة، مثل الهوية الشيعية

---

[١] د.جهاد عودة ومحمد أحمد النجار، صراع قيم: النظرية السياسية بين إيران وتركيا والسعودية، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٧، ص٩.

[٢] الكسندر ونت، مصدر سبق ذكره، ص٣١٣.

والهوية السنية، التي تتنافس وتتصارع مع هوية الدولة في الشرق الأوسط. وهذه الهويات أيضاً تنتج حركات عابرة للدول وتحد من السلوك المرتكز على مؤسسات الدولة. لذلك، يؤكد خط التفسير البنائي على منطق من الأسفل إلى الأعلى.[١]

إنَّ سلوك البلدين حيال البعض ينطلق من الصراع التاريخي بين المذهبين السني والشيعي الذي أثر في تحديد سلوك كل منها تجاه الآخر لأن إيران وجدت في التشيع عقيدة تحمي هويتها القومية والثقافية، بل وتستخدم إيران التشيع كمحدد توجه به سياساتها الخارجية خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط والسعودية. وأن ما يحدث للعراق، ولبنان، والبحرين، وسوريا، واليمن اليوم يستدعي أهمية هذا المحدد في توجهات إيران تجاه المنطقة.[٢] وفي المقابل إنَّ سياسات السعودية بهويتها السنية أرادت وتريد أن تكون سداً في مواجهة السياسات الإيرانية ومنعاً لإنتشار نفوذها وسيطرة هويتها على الهوية السنية. وتسعى كلتا الدولتين من خلال سياساتهما في الشرق الأوسط إلى امتلاك دور ريادي، حيث تتركز جهودهما على إعادة صياغة هذا النظام الإقليمي حسب هويتهما ومعتقداتها الخارجية، من أجل جعله أكثر انسجاماً مع مصالحهما.[٣]

إنَّ القوى الدولية الكبرى أدركت أهمية الانقسام المذهبي وتأثيره في العالم الإسلامي، بشكل يعتقد الكثيرون في الشرق الأوسط بتبني الولايات المتحدة، ضمن سياساتها، سياسة "التفتيت المذهبي"، التي تقوم، في أحد جوانبها على إثارة الصراعات المذهبية، بين السنة والشيعة، وفي إطار هذه السياسة برزت فكرة "النموذج الافتراضي للحرب السنية – الشيعية"، التي تقوم على أساس دفع هاتين الدولتين الإيرانية والسعودية باتجاه دائرة الصراع الإسلامي البيني السني – الشيعي.[٤] وفي المقابل إن التاكيد الدائم على المواجهة العقائدية مع العالم الخارجي، مثل الوجه الأبرز للهوية والثقافة الإيرانية، بمعنى توظيف العقيدة السياسية والعسكرية الإيرانية في إطار مزيج قومي إسلامي متباين يخدم الأهداف الإيرانية العليا.

---

(1) Mari Luomi, Sectarian Identities or Geopolitics? The regional Shia-Sunni divide in the Middle East, The Finnish Institute of International Affairs, Helsinki, Working Papers, 2008, p15.

[٢] قريب بلال، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط (العلاقات الإيرانية السعودية نموذجاً)، مجلة المفكر، بسكرة، الجزائر، العدد (١٥)، ٢٠١٧، ص٤٧٥-٤٧٦.

[٣] شاهرام شوبين، طموجات إيران النووية، ترجمة: بسام شيخا، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٤١.

[٤] سعت الإدارة الأمريكية إلى توسيع "النزاع الطائفي" بين السنة والشيعة في الشرق الأوسط بهدف الحد من نفوذ إيران، فيما يعرف بإستراتيجية "تغيير المسار" وتعتمد هذه الإستراتيجية إعادة تشكيل أولوياتها في الشرق الأوسط من أجل القضاء على إيران ذات الأغلبية الشيعية والتعاون مع الحكومة السعودية السنية في عمليات سرية وعلنية تهدف إلى اضعاف حلفاء إيران في المنطقة. ينظر بهذا الخصوص: د.عصام عبد الشافي، السياسة السعودية تجاه إيران، المعهد المصري للدراسات السياسية والاسترتيجية، اسطنبول، ٢٠١٦، ص٢.

ويعد الصراع السعودي–الإيراني من أهم المتغيرات المسببة للفوضى السياسية في منطقة الشرق الأوسط، إنطلاقاً من هويتهما المذهبية وما نتجت عنهما من مصالح متعارضة وسلوكيات متناقضة. إذ تسعى إيران من خلال استراتيجية واضحة تتمثل في نشر المذهب الشيعي في العراق ولبنان واليمن ودول الخليج بشكل عام لتثبيت ركائز مشروعها في المنطقة والمعروف بالهلال الشيعي الذي يمتد من إيران عبر العراق مروراً بسوريا وانتهاء بلبنان إضافةً إلى اليمن ودول الخليج. وهذه الإستراتيجية الإيرانية واضحة المعالم نجحت بشكل كبير. مقابل عدم وجود لاستراتيجية سعودية واضحة. صحيح أن الفعل الإيراني تصطدم بالهوية السنية السعودية ولكن فقدان السعودية لإستراتيجية واضحة في جوارها الإقليمي جعلها تفقد التماشي جنباً إلى جنب مع الاستراتيجية الإيرانية.

ومع كل ذلك فإن صراع الهوية المذهبية بين البلدين من منظور النظرية البنائية يفسر حالة الفوضى الدائمة في الشرق الأوسط إذ إنَّ وجود الهويتين المتناقضتين لكلتا الدولتين ذواتا النفوذ الكبير في المنطقة، وأنتجتا مصالح متناقضة بينهما وكلتاهما تنتمي للأحلاف الدولية المتعارضة، ونظرتهما لقضايا الشرق الأوسط المختلفة، ومن هنا فأي سلوك من طرف يفهمه الطرف الآخر بأنه معاد له، وينتج حالة من الفوضى الإقليمية.

الفرع الثاني: صراع الهويتين الشيعية– السنية في العراق:

المتتبع لموضوع الصراعات في الشرق الأوسط يدرك أن هناك صراعاً ذو بعد طائفي منذ مراحل مبكرة من تاريخ ظهور الدين الاسلامي وهو مستمر إلى يومنا هذا، ومنها الصراع السني الشيعي المتجذر في العراق، ويبدو أن الجذور الحقيقية لهذا الصراع في الإقليم يعود إلى أرضها، كما أشار اليها د.علي الوردي في كتابه (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث)، فقد أشار إلى خطأ شائع وهو أن إيران كانت الموطن الأصلي الذي انبثق منه مذهب التشيع، وهو يؤكد أنَّ الأبحاث التاريخية الحديثة تشير إلى خلاف ذلك حيث ثبت أن العراق هو منبع التشيع وقد انتقل إلى إيران وإلى غيرها من البلاد الإسلامية[1]، وأن الصراع الشيعي السني صراع دموي وعنيف وتداعياته وآثاره كانت تؤثر في مجريات الأحداث ولا تزال.

ونعتقد أن مصادر الصراع الطائفي الحالي تعود إلى بداية الإسلام وإلى "الانشقاق الكبير" إذ تم نقد الشيعة من الإسلام السائد حينذاك. وفي البداية كانت المسألة سياسية واصبحت في وقت لاحق مسألة تتعلق بالإيمان والمعتقد. إذ تم تقسيم المجتمعات السنية والشيعية لأسباب سياسية ومن ثم تفاقمت الفجوة بينها (المجتمعات السنية والشيعية) عبر قرون من الحروب والاقتتال والقمع السني للشيعة بصورة عامة

---

[1] د.علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار كوفان، لندن، الطبعة الثانية، الجزء الأول، ١٩٩٢، ص٩.

وفي العراق بصورة خاصة. فالشيعة كانوا دائماً على هامش السلطة في العراق حتى عام (٢٠٠٣) وكان لذلك أثره البالغ في العلاقة بين مذهبي الإسلام وذلك عبر عقود عديدة وساد ذلك الوضع على مر التاريخ مع استثناءات قليلة. وفي حال الحديث عن الصراع بين الشيعة والسنة في العراق فإنها وبشكل فوري ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالذكريات التاريخية وأحاسيس الصراع للإستحقاقات والملكيات للدولة القومية.

وبرزت الفجوة بين السنة والشيعة في العراق في الأصل نتيجة تحولات جيوسياسية واجتماعية وثقافية متعددة. فقد أدخل تأسيس جمهورية إيران الإسلامية في عام (١٩٧٩) نظاماً جديداً للحكم على الأساس المذهبي الشيعي، وغير ميزان القوى في المنطقة وخلق مظلة إيديولوجية للجماعات الشيعية المحرومة. وساعد في تقوية الجماعات الشيعية في العراق وشعورها بأنها تمتلك هوية مميزة. وأصبحت التنظيمات الإسلامية الشيعية، من بين جماعات المعارضة العراقية، أقوى وأكثر تنظيماً وإعداداً فكرياً لتعبئة القطاعات الاجتماعية. وأن الديناميكيات السياسية والاجتماعية التي خضع إليها العراق في العقود الأربعة الماضية (مثل الطبيعة القمعية والاقصائية للنظام السابق في العراق وزيادة التدين) أدت إلى إضعاف الأحزاب العلمانية والليبرالية.[١]

ومن أجل فهم العلاقات الطائفية يجب أن ندرك أولاً الطبيعة المتغيرة باستمرار للهوية الطائفية، فمعنى أن يكون الشخص عراقياً سنياً أو شيعياً يختلف اليوم عما كان عليه قبل عام (٢٠٠٣) فضلاً عن زمن تأسيس الدولة العراقية. وثانياً، يجب أن ندرك أن العلاقات الطائفية لا يمكن فصلها عن علاقات السلطة والنفوذ. ويملي التمكين النسبي أو الهيمنة الكيفية لتجربة العلاقات الطائفية على المستوى المجتمعي، وتؤثر في مفاهيم الذات والغير، وهي ديناميكية ملحوظة في سائر الانقسامات المجتمعية مثل العرق أو الجنس، ولاسيما في سياق العراق، يجب أن ندرك أن الهوية الطائفية لا يمكن فصلها عن الهوية الوطنية[٢].

وحيث إنَّ آثار الاحتلال الأمريكي عام (٢٠٠٣) تولد الأزمات والصراعات الطائفية في العراق، فقد أصبحت سياسات الهوية هي الركن الأهم في العملية السياسية، وأن الانقسام على أساس الطائفية بين السنة والشيعة يتحكم في مسارات الدولة، ولما كان جوهر الهوية العراقية غير محدد ومعقد بشكل كبير، فإن الهويات الشيعية والسنية المحلية أصبحت أكثر تشتتاً واختلاطاً مع الهويات القبلية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الصراع الطائفي في العراق صراع على السلطة[٣]. ومن جهة ثالثة إن الهوية الشيعية كما هو السنية مجزأة ومبنية على ولاءات لا يمكن التنبؤ بها.

---

[١] حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، منشورات مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٩، ص١٠-١١.

[٢] فنار حداد، العلاقات الطائفية والهوية السنية في العراق بعد الحرب الأهلية، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون،بدون سنة، الدوحة، ص٧.

[3] Mari Luomi, Op. Cit, p17.

ولما كانت النظرية البنائية تفترض أن الهويات تشكل المصالح والأفعال، فالفواعل لا تملك مصالح مستقلة ومنفصلة عن السياق الاجتماعي، ولكنها تعرّف مصالحها في عملية التفاعلات والممارسات الاجتماعية. فالهويات كما يقول وندت "هي قاعدة المصالح"[١]، وإن الهويات الطائفية بين الشيعة والسنة تنتج مصالح متناقضة، وأن التناقض في المصالح يؤدي إلى التفاعلات والتصادم في سلوك الهويات المذهبية. ومن هنا يترك الهيكل الاجتماعي مجالاً كبيراً لـ "الفوضى المجتمعية"، أي أنه يؤثر في القوى الاجتماعية في بيئتها، إضافة إلى تأثرها بها. وقد أشارة إلى هذه الفكرة الكسندر وندت عندما قال "الفوضى هي ما تصنعه الدول". ولكن عند توظيف هذه الفكرة للنظرية البنائية واسقاطها على العراق يمكننا القول إنَّ الفوضى هي ما تصنعه الهوية الطائفية في العراق.

وبالنتيجة فإن صراع الهوية الشيعية السنية في العراق وصلت إلى مرحلة إنتاج الحركات الإسلامية المتشددة مثل القاعدة وداعش من أجل الحفاظ على الهوية المذهبية للطائفة السنية في العراق، وفي المقابل وكرد الفعل الهوياتي وضعف الهوية الوطنية العراقية، ظهر الفاعلون بالهوية الشيعية مثل فصائل عديدة من الحشد الشعبي من أجل الحفاظ على مصالح الطائفة التي يمثلونها.

الفرع الثالث: صراع الهويتين الشيعية– السنية في اليمن:

إن المشهد الحالي المتعدد الأقطاب في اليمن سمة من سمات المجتمع التقليدي، فلم يجتمع السكان تحت هوية وطنية واحدة منذ توحيد اليمن عام (١٩٩٠) وما قبلها. فالصراع في اليمن متخم بجماعات ومصالح متعارضة، وقد تجذر العِداء ونزعة الطائفية بين الزيدية الشيعية في الشمال والشافعية السنية في الأجزاء الوسطى والجنوبية من اليمن. وتُعد جماعة الحوثي امتداداً للإحيائية الزيدية، التي بدأ نشاطها على يد مجموعة من علماء الزيدية منذ ثمانينيات القرن الماضي بإحياء تعاليم مذهبهم الزيدي وتدريسه للنشء، كردة فعل على المد السلفي السني في محافظة صعدة.

وبالطبع هناك جماعات معارضة للحوثيين في اليمن لمجرد أسباب مذهبية وأيديولوجية، فقد احتوى خطب الفصائل السلفية المتشددة صراحة على أن لدى الزيديين بشكل عام والحوثيين بشكل خاص ممارسات منحرفة، حتى وصل العديد منهم إلى القول إنَّ الحوثيين ليسوا مسلمين. ولكن الجزء الأهم في ذلك وعلى الرغم من أن الخطابات ضد الحوثيين تكتسب صبغة طائفية، فإنها متجذرة في مظالم أخرى يعود تاريخها إلى الإطاحة بالحكم الملكي الزيدي في عام (١٩٦٢) وميلاد الجمهورية اليمنية الحديثة. لقد مزج العديد من القوى والشخصيات السياسية اليمنية بشكل ما بين جمهورية اليمن والطائفية ضد الزيدية. وهذا النوع من التفكير يرى أن المشاركة السياسية للزيدية وعلى وجه الخصوص أولئك الذين أتوا من

---

[١] نقلاً عن: سيد أحمد قوجيلي، الصراع على تفسير الحرب والسلم دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٨، ص٣٤٩.

الأسر الهاشمية الذين كانوا يشكلون طبقة الحكم في اليمن قبل عام (١٩٦٢) تتعارض مع أسس الجمهورية اليمنية.[١]

ولما كانت الحوثية بمثابة طبعة أخيرة للزيدية ينبغي أن نركز على دراسة حالة الحوثي في سياقها الفكري والمنهجي والثقافي التي قدمت نفسها فيه، وهي الزيدية مذهباً ومعتقداً لها، لا تنفصل جماعة الحوثي عن المرجعية الزيدية التاريخية وخاصةً فيما يتعلق بموضوع الإمامة والبطنين[٢] مضافاً إليها البعد الجديد في مسألة الأصولية المتطرفة التي يقصد منها الإحيائية والعودة للأصول الأولى للمذهب مع محاولة استحداث أفكار راديكالية وربطها بالجذور الراديكالية الأولى.[٣]

ومع اندلاع الجولة الأخيرة من الصراع، في أعقاب مايسمى بـ"الربيع العربي" في عام (٢٠١١)، ازدادت حدّة الخطاب الطائفي، وأُعيد تنظيم المجتمع اليمني وفق خطوطٍ طائفية، وأعيد ترتيب العلاقات بين الناس وفق أسسٍ غير وطنية.

يمكن القول إنَّ الصراع الطائفي في اليمن مرتبط بشكل رئيس بالصراع الإيراني الشيعي والسعودي السني، في الوقت الذي سيطرت فيه المملكة العربية السعودية على المشهد السياسي اليمني لعقود من الزمن عبر دعمها المالي لشبكة من القيادات القبلية والدينية والسياسية، وبدأ نفوذها يتضاءل في عام (٢٠١١) بعد أن تحول بعض من حلفائها إلى قطر وإيران عقب ما يسمى بـ"الربيع العربي". ويمثل صعود الحوثيين كجماعة سياسية مستقوية بالسلاح مظهراً رئيساً لتلك التحولات، وبالنظر من نطاق واسع لمنظور علاقتهم الودية مع إيران، فإن مصالح الحوثيين المتصاعدة تزيد من حضور الجمهورية الإسلامية وخلق مناطق نفوذ لها في اليمن، وهذا ما دفع بعض المحللين لوصف الصراع في اليمن بأنه حرب بالوكالة بين إيران والمملكة العربية السعودية.[٤]

ومن خلال ما أشرنا إليه سابقاً حول تفسير النظرية البنائية في كيفية تشكيل الهوية والأفعال والمصالح ضمن السياق الاجتماعي وما ترتب عن ذلك من تفاعلات فإن الهوية الزيدية للحوثيين والإيرانين تقرر السلوك أو الفعل الاجتماعي وتوجيههما، انطلاقاً من تقريرهما ماهية مصالحهما التي

---

[١] سياسة تصعيد الطائفية في اليمن، مركز صنعاء لدراسات الاستراتيجية، شبكة معلومات الدولية، على الرابط:
https://sanaacenter.org/ar/yemen-in-crisis-ar/42

[٢] البطنين: هو شرط رئيسي للإمامة عند الزيدية ويعني أحقية كل من تناسل من ذرية الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب في الحكم والسلطة الدينية الإفتائية والدنيوية السياسية.

[٣] وحدة الدراسات والأبحاث، الحوثيون الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم، اوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ص٣-٤. على الرابط:
https://fikercenter.com//assets/uploads/Houthis-Military-Truth.pdf

[٤] ماجد المذحجي وآخرون، أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، ٢٠١٥،ص٣.

تعكس هويتهما، وتصبح فكرة تشكيل للمصالح المشتركة بين الحوثيين والإيرانيين، كما يراها البنائيون، متغيراً سببياً رئيساً لتفسير التحالفات والتحالفات المضادة في اليمن. ونفس الحالة بالنسبة للمملكة العربية السعودية مع الفاعلين في اليمن ضمن التفاعلات الصراعية فيها.

وقد أحدث هذا الصراع شروخاً اجتماعية في أرجاء اليمن وترك اليمن تنقسم على أسس طائفية، فقد أدى أقلمة الصراع بدورها إلى تغذية النزعة الطائفية المتصاعدة في اليمن فجعلت الحوثيين واليمنيين المؤيدين لهم كأدوات صفوية وابتداعية لقوى أجنبية في نظر خصومهم، مقابل اعتبار الحوثيين لخصومهم تكفيريين ودواعش، وبنبرة طائفية حادة، وعلى الرغم من تفاقم هذه القضايا، فإنَّ استمرار الصراع بدوره يؤدي إلى تعميق التدخلات الإقليمية ويبقى الملف اليمني مفتوحاً لأطراف جديدة.

المطلب الثاني: التفاعلات والقضايا بين الهويات القومية:

إنَّ منطقة الشرق الأوسط، حالة صالحة لدراسة الصراعات الإقليمية واذا كان الوضع يخدم وجهة نظر النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، فإنه مكان لعبت فيه النظرية البنائية دوراً كبيراً أيضاً في تفسير صراعات الهوية القومية.

وإذا كانت القومية كما جاء في الموسوعة السياسية مصدرها اللغوي القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة. وفي الدلالة السياسية للمفهوم يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة، من حيث الانتماء إلى أمة محددة. فإن الأمة هي شعب ذو هوية سياسية خاصة تجمع بين أفراده روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب إلى آخر، مثل اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ والحضارة ...وغيرها.[١] والقومية أساساً مبدأ سياسي، يقوم على ترابط الوحدتين السياسية والقومية. والقومية كعاطفة، أو كحركة، يمكن أن تعرف بأحسن الأحوال في سياق هذا المبدأ، أو شعور بالقناعة يثار من خلال تحقيقه. والحركة القومية تصبح واقعية من خلال عاطفة من هذا النوع.[٢] فالقومية الكوردية تختلف عن القوميات الأخرى وتجد فيه كل شروط القومية إلا أنها بقيت بدون دولة تحتضنها وأصبح الصراع من أجل نيل حقوقها أمر لا مفر منه.

من هنا فإننا نركز في هذا المطلب على صراع الهوية القومية الكردية مع الهويات القومية المسيطرة الأخرى وهي الهوية القومية التركية، والهوية القومية العربية والهوية القومية الفارسية لكون القومية الكوردية تم تجزئتها وإلصاقها بدول القوميات المذكورة، وهنا نبحث عن تفسير النظرية البنائية للصراعات القومية في الشرق الأوسط، وعلى الشكل الآتي:

---

[١] د.عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، الجزء الرابع، مصدر سبق ذكره، ص٨٣١.

[٢] توماس هايلاند إريكسن، العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠١٢، ص١٥٢.

الفرع الأول: صراع هوية القوميتين التركية– الكوردية:

إن صراع هوية القومية التركية – الكوردية تأريخ طويل ومرتبط بتشكيل دولة تركيا الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى وصراع القوميات من أجل نيل استقلالها وتكوين دولة لها وعدم تشكيل دولة قومية للكورد على أرض كوردستان وتقسيمهم على أربع دول رئيسة في منطقة الشرق الأوسط.

ومنذ لحظة تسلّم السلطة من قبل مصطفى كمال أتاتورك حتى وفاته سنة (١٩٣٨) وضع نصب عينيه مهمة تحديد طبيعة الشعب التركي وهويته، ومن ثمَّ، طبيعة الدولة وهويتها إذ ينبغي لها أن تكون مستقلة، حديثة، صناعية، أوروبية التوجه، علمانية، تركية تمتد على أراضي الأناضول وحده فقط، تقريباً. وأن هذه الفكرة كانت أساسية في صياغة الهوية الجديدة للدولة التركية. وكان التأكيد على الهوية التركية بغض النظر عن الخلفية العرقية بالغ الأهمية في البداية في مقاومة إنشاء دول أخرى من شأنه أن يحطم تماسك الأناضول الإقليمي. ومرد هذا الخطر بالدرجة الأولى إلى مخططات إنشاء دولة أرمنية ودولة كوردية[١] بعد الحرب العالمية الأولى. وبإحباط الطموحات القومية الأرمنية والكوردية، ولم يكن من المتوقع لهاتين المجموعتين العرقيتين أن يرضيا بالهوية التركية أو أن يكونا عضوين متحمسين في الدولة التركية.[٢]

إن هذا المفهوم للقومية ينطوي على محاولة إقامة دولة موحدة ومتجانسة قومياً على أرض الجمهورية التركية، بمساعدة من إيديولوجية قومية تركية توحيدية جديدة. وهكذا نُظر إلى أي شكل من أشكال الحديث عن الاختلاف الثقافي على أنه تهديد للوحدة الثقافية والقومية، وتم حظر ذلك بشكل صارم. وعلى أساس التعريف الكمالي للأمة التركية ومبدأ المساواة الناتج عن ذلك، جرى حظر واضطهاد أي تعبير عن الهوية الكوردية. ومع ذلك جاء في المادة (١٢٥) من القانون الجنائي التركي فرض عقوبة الموت على أولئك الذين يحاولون، بالعنف أو بدونه، فصل أجزاء من أرض الدولة أو الخروج عن سيطرة

---

[١] معاهدة سيفر عام (١٩٢٠) نصت في مادتها (٦٢) على العمل لوضع "خطة للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها أغلبية كوردية شرقي نهر الفرات وجنوب الحدود الأرمنية التي يمكن تحديدها فيما بعد، وشمال الحدود بين تركيا وبين سوريا والعراق. على أن يتضمن– ضمانا تاماً لحماية الاثوريين والكلدانيين وغيرهم من الاقليات القومية أو العرقية في هذه المنطقة". ونصت المادة (٦٣) على "وجوب موافقة الحكومة التركية على ما يتم التوصل إليه بهذا الشأن" وذكرت المادة (٦٤) "انه إذا حدث خلال سنة من تصديق الاتفاقية أن يقدم الاكراد القاطنون في المنطقة التي حددتها المادة (٦٢) إلى عصبة الامم قائلين أن أغلبية سكان هذه المناطق يطلبون الاستقلال عن تركيا، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم بأن هولاء السكان قادرون على الاستقلال وأوصت بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتنازل عن جميع حقوقها وامتيازاتها في هذه المناطق". ينظر بهذا الخصوص: د.سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص٤–٥.

[٢] فليب روبنس، مصدر سبق ذكره، ص١٣–١٤,

الحكومة المركزية. وإن الدعاية ضد "وحدة شعب وأرض الدولة التي لا تقبل التجزئة" تخضع للعقوبة حسب المادة (٨) من قانون مكافحة الإرهاب.[١]

وطبقاً لنظرة أتاتورك وساسة الأتراك بشكل عام فإن غير الأتراك الذين تحت سلطة الدولة التركية وهيمنتها، فليس أمامهم سوى طريق من طريقين:

١. إما الاندماج والتتريك وإلغاء أي انتماء آخر أياً كان هذا الانتماء، بل وإلغاء الذاكرة القومية، والفصل التام عن التاريخ، لأن لا تاريخ إلا لتركيا فقط. أو أن يتركوا تركيا لأن تركيا مقصورة على الأتراك وحدهم.[٢]
٢. أو النضال من أجل نيل حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية.

إن التصدي لإنكار الهوية الكوردية في تركيا ومقاومة الهويات "القومية" المفروضة، يبقيان السبب للثورات الكوردية. ويحدد ديناميكيتك الإنكار والمقاومة الشكل السياسي للقومية الكوردية وطابعها. فالنزعة القومية الكردية هي سياسة توكيد الهوية القومية الكوردية وهي نتاج الحداثة، لكنها شكل خاص من الحداثة يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومحدداً بمؤسسة الدولة القومية الحديثة.[٣]

من هنا ظهرت الحركة القومية الكوردية منذ نهايات القرن التاسع العشر وبدايات القرن العشرين[٤]، أي مع انهيار الامبراطورية العثمانية، وخصوصاً قيام الدولة التركية على أسس شوفينية لا تعترف بالقوميات الأخرى في الدولة. ومنذ ذلك التاريخ لم يعد صراع الهوية القومية التركية الكوردية حبيسة الدولة التركية بل امتدت إلى صراع مع الحركات النضالية في الدول الآخرى في العراق أو سوريا أو إيران.

ومن هذا المنطلق يمكننا الاستنتاج أن الصراع التركي الكوردي هي الصراع بين هويتين متناقضتين، ولها أبعاد اجتماعية كما تتركز عليها النظرية البنائية، لذا فإن حركة القومية الكوردية إبتداءً بإنتفاضة الشيخ سعيد بيران عام (١٩٢٥) وانتفاضة أرارات (١٩٢٧-١٩٣١). وتأسيس حزب العمال

---

[١] گولستان گۆرباى، تطور الحركة القومية الكوردية في تركيا منذ ثمانينيات القرن العشرين، في: هنري باركي وآخرون، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة: هڤال، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، ٢٠٠٧، ص٣٩-٤٠.

[٢] رجائي فايد و أحمد بهاء الدين شعبان، أوجلان الزعيم.. والقضية، ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٣.

[٣] عباس ولي، الكرد و "آخروهم": هوية متشظية.. وسياسة متشظية، في فريد هاليداي وآخرون، الإثنية والدولة الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ترجمة: عبد الله النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ٧٦-٧٩.

[٤] إن الفكر القومي الكردي لم يتبلور في حركة فكرية فلسفية يقودها مفكرون وسياسيون كالذي حدث في الحركات القومية بأوروبا أو في الشرق الأوسط، ولذلك فإنه وإن كان إطاره العام معروفاً (كمفاهيم الاستقلال، والحرية، والتمتع بالحقوق القومية المشروعة) فإن الحركة القومية الكردية بقيت تعاني من أزمة فكرية فلسفية لكونها لا تملك فلسفة خاصة بها ولذلك فإنها بقيت تتأرجح بين الأفكار والمفاهيم الرجعية والليبرالية والاشتراكية والماركسية، ونشأت صراعات عنيفة فيها أثرت وبعمق على توحيد هذه الحركة. ينظر بهذا الخصوص: د.شيرزاد أحمد النجار، تطور الفكر القومي الكردي.. نظرة عامة، د.لقاء مكي (تحرير)، الكرد دروب التاريخ الوعرة، ، الجزيرة نت البحوث والدراسات، ٢٠٠٦، ص٤٥.

الكردستاني (PKK) بقيادة عبدالله اوجلان في (١٩٧٨) في الجزء الشمالي من كوردستان لا يختلف في نظر الدولة التركية عن قيام أي تحرك للكورد في أي من الأجزاء الأخرى من كوردستان حتى ولو خارج سيادة الدولة التركية وهذا ما شهدناه ونشهده في سلوك السياسة الخارجية التركية حيال وحدات حماية الشعب و قوات سوريا الديمقراطية في الجزء الغربي من كوردستان والتعامل معهم وفق منظور التعامل مع الإرهاب.

وإذا كان السؤال هو أن تركيا لم تتعامل مع إقليم كوردستان العراق من منظور الصراع القومي بين الأتراك والكورد منذ ١٩٩١؟ فيمكن الجواب أنه يرجع إلى الإختلاف الزماني والمكاني بالنسبة لهذه القضية إذ إن جوهر الصراع لم يختلف ولكن قدرة المواجهة التركية تغير بمرور الزمن، بدليل أن الكثير من الخطابات من القيادة التركية وخصوصاً (رجب طيب أردوغان) تأكد على عدم قبول قيام أي كيان آخر مثل ما حدث في شمال العراق حسب قولهم. ويعد تهديداً على الأمن القومي التركي. خصوصاً بعد استفتاء الاستقلال في اقليم كوردستان في (٢٥ ايلول ٢٠١٧).

الفرع الثاني: صراع هوية القوميتين العربية – الكوردية:

لم يختلف الوضع كثيراً بالنسبة لصراع الهوية القومية العربية الكوردية عن سابقتها (أي صراع الهوية القومية التركية الكوردية) في الجزء الجنوبي والغربي من كوردستان المتمثل في الشكل الرئيس داخل الدولتين العراقية والسورية ذات الطابع القومي العربي بعد أن خاب أمل الشعب الكوردي بمعاهدة سيفر فكثف الكورد محاولاتهم مع السلطات البريطانية لتحقيق أهدافهم القومية المشروعة لإقامة دولة كوردية.

ورفض الكورد بقيادة الشيخ (محمود الحفيد) الحدود التي وضعتها الحكومة البريطانية لأن الكورد كانوا يطمحون إلى انشاء دولة كوردية تحت رايته تضم في الأقل الأجزاء الكوردية من ولاية الموصل وأجزاء أخرى من كوردستان الشرقية[١] وفي المقابل فأن الدول الحاضنة للكورد كانت منذ البداية مركزية ومارست الحكم بشكل استبدادي، وأن أي حديث عن اللامركزية والحكم الذاتي والفدرالية يعد عندهم انفصالياً وداعياً إلى تقسيم البلاد ومن ثمَّ تعد خيانة وطنية.[٢]

وفي (٥/حزيران/١٩٢٦) أبرمت اتفاقية (أنقرة) بين العراق وتركيا وبريطانيا، وقد نصت الاتفاقية على عدة مبادئ وبنود من ضمنها، "التعاون المشترك للقضاء على الحركات المعادية لكل من تركيا

---

[١] د.فؤاد حمه خورشيد، القضية الكردية في المؤتمرات الدولية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠١، ص١٥.

[٢] نوشيروان مصطفى، ما هي مطاليب الكرد في العراق الجديد، مجلة سردم العربي، دار سردم للطباعة والنشر، العدد (٤)، ٢٠٠٤، السليمانية، ص٣٦.

والعراق" وكان المقصود بالطبع حركات الكورد الاستقلالية.[١] إنَّ هذا البند والبنود الأخرى من الاتفاقية يبين أن القضية الكوردية على جانبي الحدود كانت تشكل مصدر قلق وخوف الحكومتين العراقية والتركية، ويتضح أيضاً أن كلا الطرفين لم يرغبا في أن يستخدم أحدهما القضية الكوردية للتدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر.

وعندما قامت ثورة (١٤ تموز ١٩٥٨) في العراق أصدرت الحكومة الدستور المؤقت الذي نص في المادة الثالثة منه على أن "العرب والكرد شركاء في الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"[٢] لقد كانت هذه المادة هي أول اعتراف رسمي وشرعي يصدر من دولة يقطنها الكورد والحق أن العراق وحده هو الدولة التي تمتع فيها الكورد بجزء من الحقوق السياسية والاعتراف بأن العراق يتكون من القوميتين العربية والكوردية. الا أن هذا الاعتراف لم يترجم إلى الواقع سوى في المظاهر، وخصوصاً فإن صعود البعثيين إلى السلطة في تموز (١٩٦٨) أظهر مفارقة تاريخية في الحالة المتعلقة بالكورد، فمن ناحية لم يكن هناك متسع في الآيديولوجية العربية الشاملة للبعث لأمة أخرى. وبمقتضى الوثائق والآيديولوجية البعثية، يعد الكورد جزءاً من الأمة العربية لأنهم عاشوا على الأرض التي سكنها العرب منذ الآف السنين، ومن ناحية أخرى تمادى هذا النظام نفسه أكثر من أي نظام آخر –سواء في العراق أو أي بلد آخر يسكنه الكورد– في الاعتراف بوجود الكورد.[٣]

ونتيجة لكفاح الكورد منذ تأسيس الدولة العراقية ودفعه ثمناً باهظاً عرضت الحكومة العراقية التي كانت ربما قد تعبت من الصراع، في شهر (آذار/ مارس ١٩٧٠)، حكماً ذاتياً على الكورد، وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات العراقية العربية–الكوردية. وبعد ثلاثة أشهر من المحادثات بين الكورد بقيادة ملا مصطفى البارزاني والحكومة العراقية، نُشر بيان مشترك –مانيفستو– في (١١ آذار ١٩٧٠)، اعترف بـ"شرعية القومية الكوردية"، وتعهد بإعطاء الكورد حقوقاً لغوية وتمثيلاً في الحكومة وإدارة كردية في منطقتهم في الشمال. سرعان ما اكتشف حزب البعث العراقي ما اعتبره نواحي ضارة في البيان المذكور، إذ ستتآكل سلطة العراق في الشمال. وخطت الحكومة العراقية بعد ذلك، خطوة أخرى، فطردت أُسراً كوردية من منازلهم في بعض المناطق، خاصة حول كركوك، حيث أرادت سلطات البعث تغيير التوازن العرقي لصالح العرب. وفي شهر (أيلول ١٩٧١) مثلاً، طُرد حوالي (٤٠) ألف كوردي من منطقة خانقين الحدودية، وأُرغموا على الاستقرار في إيران على أساس أنهم لا ينحدرون من أصل عراقي.[٤] وهكذا بدأت حملات التهجير والتبعيث والترحيل واستمرت حتى وصلت إلى ما يسمى بحملات الأنفال ومجزرة حلبجة

---

[١] محسن محمد متولي، كرد العراق في المؤتمرات والمعاهدات والاتفاقيات الاقليمية، مجلة سردم العربي، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، العدد (١١)، ٢٠٠٦، ص٨٧.

[٢] المصدر نفسه، ص٩٢.

[٣] أوفرا بينغيو، كرد العراق بناء الدولة داخل الدولة، دار الساقي ودار آراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠١٤، ٤١.

[٤] جيف سيمونز، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢–١٦٣.

عام (١٩٨٨) من أجل التطهير القومي في العراق لصالح القومية العربية. فالكورد كانوا مقتنعين أن الآيديولوجية الوحدوية العربية هي التي كانت تسعى إلى إزالة الشرعية عن القومية الكوردية وأن حكومة عربية هي التي شنت ضدهم حرب الإبادة.

وجاء الاحتلال العراقي للكويت ونشوب حرب الخليج الثانية في العامين (١٩٩٠-١٩٩١) في ظل ظروف توالت فيها المتغيرات على الساحتين الاقليمية والدولية لتفتح الآفاق أمام اندلاع انتفاضة كوردية في كوردستان العراق وبعد نزوح قرابة مليون ونصف مليون من السكان الكورد إلى الحدود الإيرانية والتركية خوفاً من بطش الحرس الجمهوري العراقي وصدور قرار مجلس الأمن ذي الرقم (٦٨٨) في (٥/نيسان/١٩٩١)، ظهرت على أرض الدافع سلسلة من التطورات الفريدة هي: فقدان الحكومة المركزية سيطرتها على كوردستان العراق، وانسحاب الادارة العراقية من المناطق الكوردية وتبلور حكم ذاتي كوردي حقيقي في المنطقة أصبح يعرف بحكومة إقليم كوردستان؛ وحصول حكومة اقليم كوردستان على قدر من التعامل الواقعي والاعتراف الدولي.

إن العلاقات الكوردية-العربية كانت على الدوام علاقات معقدة، ففي تسعينيات القرن الماضي نجد أن من الضروري التمييز بين مستويات التخاطب والسياسة. ففيما يخص مستويات الحوار والتخاطب كان الكورد ينتقدون المثقفين العرب انتقاداً شديداً لأنهم كانوا يتوقعون منهم تضامناً أكبر مع القضية الكوردية، وخاصةً بعد مجازر حلبجة والابادة الجماعية في عمليات الأنفال. ومن هذه الناحية يمكن القول إن علاقات الكورد بالعرب كانت مشحونة بالعواطف أكثر من علاقاتهم بالأتراك والإيرانيين. فالكورد في العراق كانوا مقتنعين أن الآيديولوجية الوحدوية العربية هي التي شنت ضدهم حرب الإبادة.[١]

وبعد سقوط النظام العراقي واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في (٩/نيسان/٢٠٠٣) استقبل الشعب الكوردي بحرارة سقوط النظام وكان قد أسهم بنصيبه الفاعل في تحقيق ذلك الاحتلال مما لم يره أحد من أية قومية أخرى من الشعب العراقي، وذلك بسبب الماضي العميق من الصراع بين حركة التحرر القومية الكوردية مع الحكومة المركزية العربية، ومن بعد ذلك المطالبة بالنظام الفدرالي من أجل تحقيق الحد الأدنى من الطموح الكوردي لنيل حقوقه القومية.

إننا نعتقد أن في ذهنية كل كوردي حقيقة راسخة وهي أن لهم هوية قومية لا تنسجم مع الهوية القومية العربية وأن التجربة التاريخية أثبتت أن العيش بين القوميتين إجباري وليس اختياري وأن الكورد من (القومية الكوردية) يبحثون عن أية فرصة كانت لفك ارتباطهم بالعراق العربي، وهذا ما نراه في حكومة إقليم كوردستان كأمر واقع، وفي المقابل أن توجه الحكومة المركزية وذهنية القومية العربية في العراق بمختلف الطوائف والمذاهب تنظر إلى مطالب الكورد بأنها ضد الأمن القومي للعراق، وهذا ما وجدناه في استفتاء الإستقلال عام (٢٠١٧) وما نتج عنه. وهذا الصراع القومي الكوردي العربي صراع على الهوية

---

[١] أوفرا بينغيو، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٨.

لها جذور تاريخية وحضور آني وتبعات مستقبلية. وهذا الرأي الذي نعتقده يتوافق مع النظرية البنائية في حديثها عن الهوية وتأثرها في جذور الصراع.

وبخصوص الحياة السياسية في المجتمع الكوردي في سوريا فبعد استقلال سوريا بصورة رسمية عام (١٩٤٦) وفي الحقبة التي سادت فيها الديمقراطية في الحياة السياسية لم يكن هناك تمييز قومي واسع تجاه الكورد، وقد ساهم الشعب الكوردي بشكل واسع في بناء سوريا، وفي دمشق ذاتها كان الكورد يلعبون دوراً سياسياً واجتماعياً مهماً. غير أنه مع بدء مرحلة الانقلابات ومجيء الديكتاتوريات، وتحديداً منذ الوحدة المصرية السورية[١] أصبح الكورد يتعرضون للاضطهاد القومي بشكل واسع، وأصبح هناك تمايز قومي شديد.

وعانى الكورد من سياسات التعريب، والقوى السياسية العربية في سوريا تجاهلت بدورها الكورد، رغم عبء النضال المترتب على كاهلهم ابان الانتداب الفرنسي، وتنكرت بعد الجلاء لحقوق الشعب الكوردي واعتبرته أقلية مهاجرة، ومضى النظام البعثي في سياسة تعريب القرى والمزارع والبلدان والمدن منذ عقود، علاوة على المظاهر الطبيعية، حتى طالت هذه السياسة المعالم الجغرافية كالجبال، فعلى سبيل المثال لا الحصر جبل الكورد عُرّب إلى جبل حلب، كما عربت مثلاً المدن والبلدات الآتية: ديريك إلى الكمالية، تل كوجر إلى اليعربية، وتربه سبي (Tirbespi) إلى القحطانية، وكوباني (Kobane) إلى عين العرب، وعفرين إلى عروبة، وسري كاني (Sere kaniye) إلى رأس العين، وصدرت العشرات من التعاميم والقرارات من الجهات الرسمية بهدف منع التحدث باللغة الكوردية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ذاك التعميم الذي أصدره محافظ الحسكة صبحي حرب في (١٩٩٦/١٠/٣) بناءً على كتاب قيادة فرع الحسكة لحزب البعث، ومما جاء فيه: "نعود ونؤكد على جميع العاملين في الدوائر الرسمية وفروع المؤسسات والشركات والمُنشآت والمصارف ومجالس المدن والبلدان والبلديات، وسائر جهات القطاع العام، عدم استخدام غير اللغة العربية في التخاطب والتعامل فيما بينهم أو مع المراجعين من المواطنين خلال مدة عملهم الرسمي، ويعتبر مديرو تلك الجهات مكلفين بالإشراف على تنفيذه، تحت طائلة المسؤولية"[٢] هذا وغيرها من السياسات التعسفية بحق القومية الكوردية في جزئها الغربي استمر لحد قيام ما يسمى بـ"الربيع العربي" في سوريا ٢٠١١.

طالما كان مفهوم روجافا نفسه كمنطقة جغرافية مقتصراً قبل عام (٢٠١١) على المفهوم الكوردي للهوية القومية الموحدة. فإنَّ سوريا عرفت كأحد أهم أعمدة القومية العربية، ومن ثمَّ فقد شدّد نظام حافظ الاسد البعثي على الهوية العربية للدولة السورية. وعانت الغالبية من الكورد من سياسات ديموغرافية

---

[١] شكلت الوحدة المصرية السورية في شباط (فبراير ١٩٥٨) تجربة في الحياة السياسية العربية المعاصرة في استعادة دور سياسي ولم تدم لأكثر من ثلاث سنوات وسبعة أشهر.

[٢] علي جزيري، جدل الهوية الكردية والمواطنة المتعثرة –دراسة– من منظور سوسيولوجي معاصر، من منشورات الاكاديمية الكردية، أربيل، ٢٠١٧، ص٣٨–٣٩.

وقومية خلفت وراءها جزءاً كبيراً من الشعب الكوردي مهمشاً ومحروماً من التمثيل الصحيح. وقد حرمت مئات الالاف من الكورد بأي اعتراف قانوني، أو تمثيل سياسي أو حماية قانونية ضمن الدولة السورية. وفقد نحو (٢٠%) من السورين الكورد الجنسية السورية بعد إحصاء عام (١٩٦٢) في محافظة الحسكة، وقدر عددهم بحلول عام (٢٠١١) بثلاثمئة ألف شخص.[١]

وفي المقابل فإن مطالب القومية الكوردية في سوريا كان في ظل "السياسة فن الممكن" وحددت هذه الحقوق القومية في العقود الماضية على النحو الآتي:[٢]

١. الاعتراف الدستوري بالشعب الكوردي في سوريا، كشعب يعيش على أرضه التاريخية.
٢. التمثيل النسبي للكورد في السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية.
٣. إدارة المناطق الكردية من قبل أبنائها.
٤. الحقوق الثقافية، كتدريس اللغة الكوردية كلغة رسمية وتطوير الثقافة الكردية.
٥. ومن الحقوق الاقتصادية، النهوض بالمناطق الكوردية التي أهملت منذ عقود، والاهتمام بالجانب الخدمي.

وكل هذه المطالب وغيرها من قبل الأحزاب الكوردية في إطار الدولة السورية، وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الدين والجنس والعرق، ومع سيطرة الكورد بعد (٢٠١١) على جزء كبير من مناطقهم من قبل وحدات حماية الشعب، وثم تشكيل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي يشكل الكورد نسبة كبيرة منها ويقودها بالفعل إلا أن الحركة الوطنية الكوردية في سوريا إلى حد الآن لا تعد نفسها حركة قومية كردية فقط وإنما تطرح نفسها كحركة وطنية على مستوى سوريا وكحركة تقدمية وكحركة ديمقراطية في آن واحد، وهي تربط نضالها القومي بالنضال الوطني السوري العام، أي أن همها ليس فقط هماً قومياً كردياً، وإنما هم وطني سوري أيضاً. وتبذل الحركة القومية الكردية جهداً كبيراً من أجل تعزيز التلاحم الوطني بين الكورد وغيرهم من أبناء الشعب السوري بمختلف انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية، ويمكن القول إنها تحقق تقدماً ملحوظاً في هذا الاتجاه على الرغم من صعوبة إيصال خطابها السياسي وتعقد الأوضاع الداخلية والإقليمية.

الفرع الثالث: صراع هوية القوميتين الفارسية – الكوردية:

مثلت مسألة تكوين هوية وطنية قوية ومتماسكة اهتماماً عميقاً عبر تاريخ إيران المعاصر لدى عموم الإيرانين ونخبهم السياسية الذين سعوا إلى خلق شعور مشترك بالهوية القومية الإيرانية. وعلى مدار

---

[١] غادي صاري، مصدر سبق ذكره.

[٢] علي الجزيري، الكرد وكردستان – كردستان سوريا أنموذجاً بحث في ضوء منهجية الجغرافيتين السياسية والتاريخية، منشورات الأكاديمية الكوردية، أربيل، ٢٠١٧، ص٥٤٢-٥٤٤.

القرن الماضي، واجه الإيرانيون العديد من الأحداث التي تطلب تشكيل وإعادة تشكيل هويتهم باستخدام "أدوات" متعددة من أجل بناء هوية "قومية". ودائماً ما كانت هذه العملية أسيرة الحاجة إلى ربط الهويات بين الثنائيات المتطرفة والمفارقة والمستمرة مثل: الإسلامية والقومية، وتاريخ ما قبل الإسلام وتاريخ ما بعد الإسلام، والموالاة للغرب والمعاداة للإمبريالية، إن هذه المكونات الثلاثة للهوية الإيرانية، القومية والإسلامية الشيعية ومعادات الإمبريالية، قد تعايشت عبر تاريخ إيران الحديث، غالباً في مزيج وفي حالة من الصراع، وباختصار تحولت القومية في إيران إلى التعصب.[١]

ويمكن القول إن نتيجة هذه الصراعات التي استمرت لقرن بين مصدري هوية إيران المتعارضين خلق حالة من أزمة الهوية. مع أنَّ هوية الدولة الإيرانية تشكلها القومية الفارسية المسيطرة على السلطة دائماً. وإذا كان هذا الحال بالنسبة لهوية الدولة بشكل عام، فإن الوضع الأكثر تعقيداً بخصوص هوية القوميات الاخرى ومن بينهم هوية القومية الكوردية التي كانت دائمة الصدام مع هوية الدولة الفارسية والإسلامية الشيعية من أجل تحقيق مطالبه القومية.

ويسكن جزء من القومية الكوردية الجزء الشمالي الغربي من دولة إيران، هذه المنطقة التي يطلق عليها الكورد شرق كوردستان، وتتميز المنطقة شأنها شأن باقي أجزاء كوردستان بكونها منطقة جبلية. ومع غياب الإحصاء الدقيق فإنَّ المصادر تشير إلى أن عدد الكورد في إيران يقارب (١٠) ملايين نسمة، وتشكل القومية الثالثة في إيران بعد الفرس والآذريين،[٢] إنَّ الغالبية العظمى من الكورد في إيران هي من المسلمين والبقية (٢%) تنتمي إلى الديانات الأخرى كالمسيحية واليهودية واليارسانيين، وغالبية المسلمين الكورد (٧٥%) تنتمي إلى المذهب السني في حين أن الباقين (٢٥%) ينتمون إلى المذهب الشيعي، وهؤلاء يتواجدون في منطقتي كرمانشاه ولورستان.[٣]

ولما كانت هوية الدولة لا تعبر بالضرورة عن كافة الجماعات ذات الهويات المتمايزة في المجتمع، وهذا يتوقف على كيفية تشكيل الهوية. فقد تفرض الجماعة المسيطرة على الحكم في الدولة هوية ما، من خلال عملية سياسية وثقافية، كما هو الحال في الثورة الإسلامية في إيران.[٤] فهوية الدولة في إيران لا تعبر عن هوية القوميات المكونة لدولة إيران بقدر ماهو هوية معبرة للقومية الفارسية والمذهب الشيعي، ومن هنا نرى جذور الصراع من أجل الوصول إلى الحقوق القومية.

---

[١] علم صالح وجيمس وارل، بين دارا والخميني استكشاف إشكالية الهوية القومية في إيران، ترجمة: محمد العربي، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص٤٣-٤٤.

[٢] خالد عقلان، مصدر سبق ذكره، ص٦.

[٣] د.سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص٣٩-٤٠.

[٤] إيمان أحمد رجب، الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في العلاقات الدول الخارجة، الهوية: تأثير الثقافة والدين والتقاليد في العلاقات الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد (١٨٦)، ٢٠١١، ص٩.

وقد تأثرت إيران شأنها شأن المناطق الأخرى من العالم بالأفكار التنويرية والراديكالية في بداية القرن العشرين، وشكلت فيها تيارات وحركات سياسية تدعو إلى التجديد والعصرنة بمختلف الاتجاهات وبعضها ذات نزعات قومية، ففي عام (١٩٤١) تشكلت جمعية قومية كوردية، ودعت إلى تنفيذ برنامج ديمقراطي يتركز على أساس إقامة حكم ذاتي سياسي وثقافي للكورد وفي (٢٢/ كانون الثاني/١٩٤٦) تم الاعلان عن قيام جمهورية ديمقراطية كوردية "جمهورية مهاباد".[١] ألا إنها قد انهارت إثر الهجوم عليها من قبل حكومة طهران وشنق زعيمها (قاضي محمد)، وتشير المصادر أنه لم يكن يوماً من الأيام في تاريخ الدولة الإيرانية الحديثة إشارة للحقوق القومية الكوردية بالشكل الذي يريدونها[٢] بل حاولت بكل الوسائل إلى صهر القوميات الإيرانية في بوتقة الثقافة الفارسية.

ومنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام (١٩٧٩)، شهدت العلاقة بين الدولة الإيرانية والقوميات الأخرى والقومية الكوردية امتداداً لما مضى من العلاقة، صحيح أن دستور الجمهورية الإسلامية، بخلاف الدستور التركي، يعترف بالاختلاف القومي، حيث ينظر إلى إيران على أنها مجتمع متعدد الإثنيات والثقافات. وهذه النظرة توفر قاعدة لا لبس فيها للأبواب ذات العلاقة من القانون الدستوري. ويعد هذا بمثابة اعتراف بالقوميات والأقليات الإثنية التي لا سيادة لها في الجمهورية الإسلامية. ولكن مفهوم الأقلية الإثنية في الدستور الإيراني مفهوم ثقافي حصراً، والمقصود به تشارك ثقافي في اللغة والعادات والتقاليد التي يجمعها تاريخ مشترك. وتكون الجماعة الإثنية والتاريخية جماعة محلية ذات تاريخ محلي، ويفتقر الاثنان إلى الإستقلالية السياسية والمنطقية (الإدارة الذاتية) التي لا تتمتع بها في الدستور إلا القومية الفارسية ذات السيادة. وهكذا تبقى الهويات الإثنية محلية حصراً، ولا تقوم العلاقات الحقوقية–السياسية بدور في رسم حدودها. إن مفهوم الأقلية الإثنية في الدستور الإيراني مفهوم ثقافي محض. فهي بلا هوية حقوقية–سياسية وليس لها حقوق سياسية تجاه صاحب السيادة الذي يحدد وسائل وشروط وصولها إلى العملية السياسية الدستورية ومشاركتها فيها. وهوية السلطة السياسية في دستور الجمهورية الإسلامية هوية أحادية القومية، حيث القومية الفارسية هي التي تحدد هوية صاحب السيادة وشروط المواطنة، ومن ثمَّ هي التي ترسم حدود الدولة والمجتمع.[٣]

---

[١] سعد عبد العزيز مسلط الجبوري، العلاقة بين السلطة في إيران والقوميات الأخرى، مجلة دراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، السنة (٣)، العدد (٥)، ٢٠٠٦، ص٢٢٣–٢٢٤.

[٢] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٦.

[٣] عباس ولي، الكرد و"آخروهم": هوية متشظية... وسياسة متشظية، من كتاب: فريد هاليداي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

ومن هذا المنطلق تنتهج إيران سياسة التفريس وإن اختلفت الأساليب، ولكن اشتدت قبضتها الأمنية وفرضت الثقافة الفارسية ومن أجل ذلك اتبعت سياسة الأيرَنة[١]، التي كانت عقبة كأداء أمام نمو الوعي القومي، فهي من جملة وسائل الضغط الايديولوجي والسياسي على الكورد، لغرض صهرهم وسد الطريق أمام الشعوب الإيرانية الناطقة باللغات الإيرانية، ونزوعها نحو حياة قومية مستقلة.[٢] لذا بداخل كل كوردي في إيران إحساس أن الحكومة تهدد بقاءهم كعرق ولغة مختلفة، وهذا ما جعلهم يناضلون باستمرار ضد السلطة المركزية في طهران.

المطلب الثالث: التفاعلات والقضايا بين الهويتين الإسلامية–اليهودية:

سيطرت على الخطاب حول العلاقات اليهودية–الإسلامية في النصف الأول من القرن العشرين صعوبات تشكيل هويات الجماعات الجديدة بعد انحسار الاستعمار. لقد عانت الجماعات الإسلامية واليهودية من الصراعات التي تحرض الواحدة منها ضد الأخرى. وكما في كل الصراعات فإن هذه الحقبة أورثت خصومات ذات أهمية.

وبالنظر إلى الصراع الإسلامي–اليهودي نكتشف أن هنالك هويتين مذهبيتين مختلفتين تتصارعان مع الهوية اليهودية، وهي الهوية الإسلامية السنية التي تتمثل في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وهي وحدة دولية. والهوية الإسلامية الشيعية تتمثل في إيران وحزب الله اللبناني وهي أيضاً فاعلة في الشرق الأوسط، ومن هذا المنطلق سوف نتحدث عن الصراع بين الهويتين على الشكل الآتي:

الفرع الأول: صراع الهويتين الإسلامية السنية – اليهودية:

إن الوضع بين إسرائيل والفلسطينيين لا يتغير باتجاه الحل والتسوية النهائية منذ عقود، وأحد الأسباب التي تقف خلف ذلك، والذي ينبثق عنه التقدير بأن هذا الوضع ربما سيبقى قائماً على حاله في المستقبل المنظور أيضاً، يتمثل في حقيقة أنه صراع قيمي ذو بعد ديني ويجعل الفجوة بين الهوية السنية واليهودية قائمة في الماضي والحاضر وقد يدوم في المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن اليهود يبنون احتلالهم لفلسطين على مزاعم دينية وتاريخية، فيدعون أن الله وعدهم بهذه الأرض، ويشيرون إلى ارتباطهم التاريخي بها، وقدسيتها عندهم. أما المسلمون فلا يرون

---

[١] الأيرَنة: كلمة مشتقة من إيران، وهي في جوهرها سياسة تفريس وتهدف إلى اخماد وتيرة نزعة التحرر لدى الكورد وغيرهم في بوتقة إيران.

[٢] علي الجزيري، جدل الهوية الكردية والمواطنة المتعثرة، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

لليهود حقاً في هذه الأرض، فمن الناحية الدينية، فإن هذه الأرض أعطيت لبني إسرائيل عندما رفعوا راية التوحيد، واستقاموا عليها، وتحت قيادة رسلهم وصالحيهم، ولكن انحرفوا وفقدوا تلك الشرعية.

ومن الجدير بالذكر أن الظاهرة الإسلامية وسط الفلسطينين أخذت تستعيد حيوتها وتزايد الاتجاه نحو الإسلام، وبعد أن رأت الجماهير فشل الإيديولوجية القومية والعلمانية واليسارية في حل القضية، وكانت مشاركة الإخوان المسلمين في العمل الفدائي الفلسطيني في السنوات (١٩٦٧-١٩٧٠) عبر ما عرف بـ(معسكرات الشيوخ) في الأردن.[١]

وإذا اخذنا حركة المقاومة الإسلامية (حماس) كمثال على الهوية الإسلامية السنية في صراعها مع الهوية اليهودية، فإنها حماس لا تختلف عن جماعة الإخوان المسلمين في رؤيتها للدولة، وفي تحديد وظيفتها، ووجوب إقامتها. الدولة في الفكر الإسلامي السني "أداة ضرورية" لتنفيذ أحكام الشريعة، وحراسة الدين، وتحقيق مصالح المجتمع وسياسة أفراده، ولأنها كذلك، جعلت حماس مقاومة الإحتلال، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية على رأس مهامها الدعوية والسياسية.[٢] وفي المقابل فإن الطابع القومي للحركة اليهودية هو القيام بعملية تهجير اليهود وتوطينيهم في فلسطين، لذا فهم متيقنين من أن العنف وحده هو وسيلة التعامل معهم.[٣]

ولا تؤمن حماس بأي حق للدولة اليهودية في فلسطين، وتعمل على طردهم منها، ولا تمانع في القبول مؤقتاً وعلى سبيل الهدنة بحدود (١٩٦٧) ولكن دون الاعتراف لليهود الوافدين بأي حق لهم في فلسطين التاريخية. ويعد صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي "صراع وجود وليس صراع حدود". وتنظر إلى إسرائيل على أنها جزء من مشروع "استعماري غربي صهيوني" يهدف إلى تهجير الفلسطينيين من ديارهم وتمزيق وحدة العالم العربي والإسلامي. وتعتقد أن الجهاد بأنواعه وأشكاله المختلفة هو السبيل لتحرير التراب الفلسطيني، وتردد بأن مفاوضات السلام مع الإسرائيليين هي مضيعة للوقت ووسيلة للتفريط في الحقوق.[٤] وهذا الاعتقاد مصدره آيات قرآنية مثلاً كما جاء في سورة المائدة قوله تعالى "لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ

---

[١] د.محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢، ص٩٧.

[٢] د.يوسف رزقة، الرؤية السياسية لحماس، في: دمحسن محمد صالح (تحرير)، حركة المقاومة الإسلامية حماس دراست في الفكر والتجربة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥،ص٦٦.

[٣] د.عبد الوهاب محمد الميسري، الايديولوجية الصهيونية دراسة حالة في علم الإجتماع المعرفة، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢، ص ١٥٦-١٥٧.

[٤] حركة المقاومة الإسلامية حماس، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/55cae6d1-f04b-44b1-bda5-33c23795d40d

النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا..."[١] ومن هذا المنطلق العقيدي لهوية حماس لم تُحدث حركة حماس تبديلاً يُذكَر في مفهومها الأساسي عن المقاومة منذ تأسيسها في عام (١٩٨٧). فقد عمدت إلى التشديد على المقاومة أو نزع التركيز عنها بحسب الوضع، ولاسيما في الظروف الدقيقة، مثلما حدث خلال الانتخابات الفلسطينية، عندما تسلّمت حماس مسؤوليات الحكم، وكذلك في المحاولات التي تبذلها من أجل التصالح مع خصمها داخل فلسطين حركة فتح العلمانية التي تسيطر على السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، وقد اعترفت بإسرائيل عام (١٩٩٣) في سياق اتفاقات أوسلو.[٢]

مع رفض حماس لإتفاقية أوسلو فإنَّ مشروع التسوية السياسية قائم على مبدأ حل الدولتين، والاعتراف المتبادل وإنهاء الصراع، وبغض النظر عن مبررات الاعتراف المتبادل فإنه مرفوض من قبل حماس، لأنه يتجاوز حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته. مع ذلك ومع مرور الوقت وافقت حماس على قيام الدولة الفلسطينية عاصمتها القدس، في الضفة والقطاع، بدون المستعمرات، وبدون الاعتراف بإسرائيل. ولذلك فإن الحديث عن التشابه في الموقف بين حماس و منظمة فتح أمر غير صحيح، لأنه هناك فرق جوهري في الموقفين.[٣]

وفي المقابل وجه زعيم اليمين الإسرائيلي (بنيامين ناتنياهو) خطابه بشأن رؤيته للتسوية يوم (١٥ حزيران ٢٠٠٩) وحدد رئيس الوزراء الإسرائيلي رؤيته الخاصة للدولة الفلسطينية وهي الموافقة على دولة فلسطينية منزوعة السلاح ستكون بمنزلة "كيان فلسطيني مستقل ذاتياً اقتصادياً"، اشترط على الفلسطينيين أن يعترفوا بإسرائيل كدولة يهودية. وقال نتانياهو "إن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، غير أن الجانب الفلسطيني يرفض الاعتراف بذلك..."[٤]

إن الرؤية اليهودية للتاريخ تنبع من العودة إلى جذور الديانة اليهودية، والتراث اليهودي، التين تفضيان بالتنبوءات والوعود التي تبعث الأمل في صدور اليهود، وتبشرهم بالعودة. وقد أرست الحركة اليهودية العالمية الكيان اليهودي على أرض فلسطين إيماناً منها بتنبؤات الديانة اليهودية والتراث اليهودي القديم.

---

[١] القرآن الكريم، سورة المائدة، آية (٨٢).

[٢] علي سمور، فلسطين تواصل صمودها بعد خمس سنوات على الإنتفاضة –حماس في مواجهة شارون–، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد (١٢١)، ٢٠٠٦، ص١٥٢-١٥٦.

[٣] موسى أبو مرزوق، حماس قراءة وتقييم للتجربة، في: د.محسن محمد صالح (تحرير)، حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسة في الفكر والتجربة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥، ص٥٠٢.

[٤] توفيق المدني، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

ويعد الصراع بين حركة حماس وإسرائيل صراعاً هوياتياً من منظور النظرية البنائية ولما كانت الهويتان جذورهما قيم وأفكار دينية فإن لعبتهما في الصراع لعبة صفرية وكلتاهما في محاولة دائمة في مسح هوية الطرف الآخر رغم استحالتها، وهذا ما يفسر العلاقة بين حماس وإيران رغم أن الهويتين السنية والشيعية والعربية والفارسية متناقضة إلا أن ترابط الهوية الدينية في علاقة حماس وإيران تفوق على القومية والمذهبية في صراعهما مع الهوية اليهودية لإسرائيل وذلك يعود إلى وجود نصوص قرآنية وأحاديث نبوية تحفز الصراع بين الهوية الإسلامية والهوية اليهودية، وفي المقابل تتعامل إسرائيل بالطريقة نفسها مع الهوية الإسلامية ولا ترى الفرق بين الهوية السنية والشيعية.

الفرع الثاني: صراع الهويتين الإسلامية الشيعية – اليهودية:

عكست الأحداث المتفجرة والعصية على التكهن في الشرق الأوسط ومن حوله تربة خصبة لنموّ نظرية تقول إنَّ التناقضات الرئيسة في إقليم الشرق الأوسط هي بسبب الهوية الدينية. فالانقسام الأيديولوجي بين الإشتراكية والرأسمالية ولىّ وحل مكانه الانقسام الديني الحضاري،[١] وهذا الأمر يمكن أن يطبق على صراع الهوية الدينية بين إيران وحزب الله اللبناني من طرف وإسرائيل من طرف آخر، ومن جهة أخرى أن هذا الصراع له امتداداته ومحاوره الإقليمية، وله انعكاسات موضوعية مباشرة على الأوضاع اللبنانية ذاتها. فلبنان تاريخياً كان مرتبطاً سياسياً وجغرافياً بسورية[٢]، ولكن حزب الله لبناني مرتبط مرجعياً بالهوية الشيعية في إيران.

وإذا كانت إيران من الناحية الجغرافية والسياسية تشكل قوة إقليمية، كما تحدثنا سابقاً، فهي كذلك تتمتع من الناحية المذهبية والدينية بمساحة واسعة داخل الجغرافيا السياسية الشرق الأوسطية، نتيجة للإنتشار الجيوبوليتيكي الواسع للشيعة في المنطقة، وليس من السهل أن ترسل إيران دائماً بجيشها إلى الدول المجاورة لها، بل أسست بنفسها جيشاً في لبنان يرتبط مذهبياً وأيديولوجياً بطهران.[٣]

من هذا المنطلق ظهر حزب الله اللبناني مثل حماس في ثمانينيات القرن العشرين، وينظر إلى نفسه بأنه تنظيم إسلامي مقاوم لإسرائيل، فالفكر السياسي لحزب الله مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم ولاية الفقيه الذي أطلقه آية الله الخميني في إيران. ووفقاً لهذا المفهوم، يجب أن يتولى فقيه إسلامي بارز يتمتع بسلطة مطلقة، منصب القائد السياسي الأعلى للدولة الإسلامية بانتظار عودة الإمام الثاني عشر الذي

---

[١] يفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط.. المعلوم والمخفي، ترجمة: علي العرب و عبد السلام شهباز، دار اسكندرونة، دمشق، ٢٠٠٦، ص٣٨٦.

[٢] كمال حمدان وآخرون، لبنان والحرب الإسرائيلية تحليل للمقدمات وتقويم للنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد (١٧)، العدد (٦٨)، خريف ٢٠٠٦، ص٥.

[٣] أنور حسين، نفوذ الهلال الشيعي في الشرق الأوسط، ترجمة: علي شمدين، مؤسسة (ئايديا) لفكر والدراسات، السليمانية، ٢٠١٧، ص٣٨-٣٩.

يعتقد أنه راهن في الغيبة بموجب العقيدة الشيعية الأثني عشرية. وهذا ما يميزه عن حركة حماس فهو تنظيم سني يستند فكره السياسي إلى آراء جماعة الاخوان المسلمين التي ترى في الإسلام الحل للمشاكل السياسية والاجتماعية.

وتعد الهوية الدينية الشيعية للنظام الإيراني وحزب الله، اللذين يتخذان من الإسلام عقيدة كفاحية لمواجهة أنواع "الكفار" كافة، الأساس المتين لمخاوف إسرائيل، ويقبع في أساس التهديد الإيراني وحزب الله اللبناني، من وجهة النظر الإسرائيلية، هي "قاعدة أيديولوجية متينة من التعصب الديني السلفي"، فالإيرانيون هم المزودون الأساسيون لحزب الله اللبناني بالمال والسلاح، علما أن رجال الحرس الثوري الإيراني يقومون بتدريب رجال حزب الله.[١]

ما من شك في أن وجود التحالف الهوياتي بين إيران وحزب الله على مستوى الصراع في المنطقة كان متغيراً أساسياً في تحويل لبنان إلى ساحة سياسية كامنة للصراع بين الهوية الإسلامية الشيعية والهوية اليهودية، وفي ظل عدم وجود قوة ردع حقيقية لدى الحكومات اللبنانية المتعاقبة، هناك صراع مستمر في المنطقة، ومنها لبنان، ولا يمكن نفي الواقع إذا ما كان هناك فراغ قد نشأ في المنطقة بفعل تهاوي النظم العربية وتراجع الدعوة القومية العربية التحررية بعد هزيمة (١٩٦٧).[٢]

وهذا ما يفسر صراع وجود بين الهوية الإسلامية والهوية اليهودية منذ انشاء الدولة الإسرائيلية، ولا نتصور أن ينتهي هذا الصراع لأنه ذو جذور قيمية وفكرية وثقافية تاريخية تحولت إلى هوية عقدية بين طرفي الصراع، ومن خلال فهمنا لهذه الحقيقة نصل إلى تفسير لماذا لا ينتهي هذا الصراع حتى ولو يخمد في بعض الأحيان إلا أنها يتصاعد مرة أخرى ولا ينتهي.

ولما كانت النظرية البنائية تقوم على علاقة بين مفهومين رئيسين هما البنية والفاعل فإننا نتوصل إلى القناعة بأن بنية الصراع بين الهوية الشيعية والهوية اليهودية متجذرة لكونها ذات بعد قيمي ديني متناقض ونتيجة ذلك فإن الفاعلين (حزب الله لبنان وإسرائيل) تعكسان البنية الدينية المتناقضة بين الدين الإسلامي والدين اليهودي. وهذه العلاقة هي جزء من تشكيل الفوضى في الشرق الأوسط.

ومن خلال مجمل ما عرضناه في هذا المبحث نتوصل إلى استنتاج أن النظرية البنائية هي احدى النظريات التي تساعدنا في تفسير وفهم صراعات الشرق الأوسط من منظور الصراع بين الهويات المتناقضة ولما كانت الهويات تتشكل من القيم والأفكار والثقافات المجتمعية فإنها لا تتغير بسهولة، وهي التي تحدد سلوك ومصالح الفاعلين في المنطقة هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الشرق الأوسط منطقة تتضمن العديد من الهويات المتناقضة والمصالح المتباينة التي تشكل قضايا صراعية جوهرية غير منتهية، جزء منها قومي وآخر ديني وثالثهما طائفي مذهبي.

---

[١] عطا القيمري، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

[٢] كمال حمدان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٨.

الخاتمة والإستنتاجات

من خلال دراستنا (تفسير الصراعات السياسية الإقليمية في الشرق الأوسط: دراسة في ضوء نظريات العلاقات الدولية) توصلنا إلى الخاتمة والإستنتاجات الآتية:

١. أن مفهوم النظام الإقليمي هو مفهوم حديث نسبياً يرجع تداوله إلى عدة عقود، وكل نظام إقليمي مثل الشرق الأوسط أو غيره ينبغي أن تتوفر فيه شروط، وهذه الشروط هي أن يتكون الإقليم من مجموعة دول في المنطقة نفسها يربطهنَّ المتغير الجغرافي ويتميزن بالصفات المشتركة كالتفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية والقيمية والاجتماعية، هذا فضلاً عن الاعتراف بالمنظومة من قبل الفاعلين في البيئة الإقليمية والدولية. ويوجد نوعان من النظم الاقليمية وهما إما أن يكون أحدهما نظاماً إقليمياً تغلب عليه تفاعلات تعاونية مثل الاتحاد الأوروبي، أو إقليماً تغلب عليه التفاعلات الصراعية مثل الشرق الأوسط.

٢. يتميز الشرق الأوسط عن غيره من النظم الإقليمية في العالم، فهي منطقة لم تعرف الأستقرار منذ استقلال دولها، بل تعيش في فوضى دائمة، لأن مدخلات الصراع متجذرة فيها، جزء منها يتعلق بالولادة غير الطبيعية لدول هذه المنطقة لكون أغلب دولها لا تعبر عن الشعوب المكونة لها، بل هي انعكاس لمصالح الدول الإستعمارية. فضلاً عن الإنقسام الديني والطائفي والقومي، والطبيعة الأوتقراطية للأنظمة والصراع من أجل السلطة، وصراع المصلحة والنفوذ والهيمنة والسيطرة على المنطقة، إضافة إلى الصراعات الحدودية وغيرها. لذا فإن الصراعات في الشرق الأوسط هي صراع بين إرادات وقيم متناقضة ومن الصعب الوصول إلى حلها أو انتهائها.

٣. قام كينيث والتز (Kenneth Waltz) بإضافة مفهوم الفوضى (Anarchy) الدولية إلى الواقعية وطورها إلى الواقعية الجديدة وهي مسألة حاسمة في تفسير الصراع الدولي، فكما يشير جون ميرشايمر (John J. Mearsheimer) إلى أن الفوضى الدولية هي التي تفسر بنسبة كبيرة سلوك الدول، فبالنسبة للواقعيين الجدد هي أصل البنية الدولية وتحفز الدول إلى مزيد من القوة على حساب المتنافسين. فالفوضى عندهم تأتي بمعنى عدم وجود سلطة عليا لفرض القانون على الدول. وبسبب ذلك فإن الصراعات الدولية تستمر ولا تنتهي.

٤. إن نظرية البنائية الإجتماعية تُعد حديثة العهد مقارنة بالنظرية الواقعية، وتعود جذورها إلى الثمانينيات من القرن الماضي، وتبلورت على شكل نظرية على يد ألكسندر وندت (Alexander Wendt) في كتابه (النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية Social Theory of International Politics) في

عام (١٩٩٩)، وهي نظرية تعود إلى حقل علم الاجتماع في الأصل، والفكرة المحورية على خلاف النظرية الواقعية التي تتمحور حول الثقافة والأفكار والقيم، وتنطلق منها كل المفاهيم الأخرى، وتعود جذور الصراع إلى تناقض في رؤية الأطراف لهذه المفاهيم.

٥. صحيح إنَّ نظرية البنائية الإجتماعية هي أيضاً تتمسك بمفهوم الفوضى الدولية مثلها مثل النظرية الواقعية، إلا أنهما تختلفان في تفسيرهما لكيفية حدوث هذا الفوضى، ففي الوقت الذي لا توضح لنا النظرية الواقعية كيفية حدوث هذه الفوضى في العلاقات الدولية، فإن النظرية البنائية تقول إنَّ الفوضى هي ما تصنعه الدول، أي أن لها تفسيراً منطقياً حول البنية الفوضوية للعلاقات الدولية. وهذا الاختلاف في الرؤى توصلنا إلى استنتاج مفاده أن الصراع في النظرية الواقعية يأتي من الأعلى إلى الأسفل أي من الطبيعة الفوضوية للبنية الدولية، أما في النظرية البنائية الإجتماعية فإن الفوضى يأتي من الأسفل إلى الأعلى، أي من الطبيعة الاجتماعية إلى الفاعلين ثم إلى العلاقات الدولية.

٦. أن اختلاف الرؤية بين النظريتين حول تفسير مفهوم المصلحة، وجعلت النظرية الواقعية المصلحة أحد المحاور التي تدور عليها النظرية إلاّ أنها لم تفسر لنا من أين وكيف أتت هذه المصلحة للدول، في الوقت الذي ربطت نظرية البنائية الإجتماعية بين مفهوم المصلحة وهوية الفاعل، وجعلت هوية الفاعل المحور الذي تدور عليه المصلحة، وهذه بالنتيجة تحدد سلوك الفاعلين الدوليين من الدول وغيرها.

٧. يعد مفهوم الهوية (Identity) من المفاهيم الرئيسة في نظرية البنائية الإجتماعية، بخلاف النظرية الواقعية التي لا تدخل الهوية في أصولها أو مصادرها في عملية التحليل بل تجعل البنية المادية الصرفة هي مايشكل هوية الفاعلين، وهذا المفهوم يختلف اختلافاً جوهرياً عن ما تفهمه النظرية البنائية الإجتماعية لكون مفهوم الهوية متجذراً في فهم الفاعل لذاته في هذه النظرية، وهل الفاعلون الآخرون يفهمونه بالطريقة نفسها التي يرى بها أم لا، وبما أن للعلاقات الدولية بنية اجتماعية تحددها الأفكار المشتركة وليست القوة الصرفة المادية، فإن الهويات تنتج عن الأفكار ولا تتغير بشكل سهل، وهي محرك لسلوك الدول ومصالحها.

٨. أن الفاعلين وقدرتهم التفاعلية تختلف حسب النظريتين، فالنظرية الواقعية تعد الدول فاعلة وحيدة أو رئيسة في العلاقات الدولية، ولأن الشرق الأوسط تتوزع على مجموعة من الدول والقدرة التفاعلية لهذه الدول تتوزع على مجموعة من المحاور، وكل محور تقوده دولة مركزية في المنطقة، وهذه الدولة لها قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية، لذلك فإن كل من جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا ودولة إسرائيل دول محورية لها قدرة على أن تلعب الأدوار وتحاول أن

تجعل الإتجاه في السياسة الخارجية للدول تتوافق مع اتجاهاتها، واغلب التفاعلات الاقليمية في الشرق الأوسط لا تخرج عن التفاعلات الصراعية ما بين هذه الدول الفاعلة.

٩. إن جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية تقودان أكبر المحاور في الإقليم وتضمان في تحالفاتهما مجموعة من الفاعلين من الدول وغير الدول وتعدان أنفسهما بمثابة الزعيم الاقليمي في الشرق الأوسط ولهما ثقل في المحيطين الإقليمي والدولي، أما فيما يخص المحور التركي ودورها كفاعل رئيسي في المنطقة يرجع تاريخها إلى مرحلة ما بعد (٢٠٠٢) عندما استلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا بقيادة (رجب طيب اردوغان) وخصوصاً بعد ما طرح (أحمد داود أوغلو) وزير الخارجية التركية الأسبق مباديء تفعيل الدور التركي، ونقطة تحول أخرى في السياسة الخارجية التركية هي نتيجة الحراك الشعبي في دول ما يسمى بالربيع العربي بعد عام (٢٠١١) وما حدث في المحيط الاقليمي أجبر تركيا على الانخراط أكثر ومحاولة اللعب كفاعل مركزي في المنطقة. أما اسرائيل فإن قوتها كفاعل اقليمي أتت من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في العالم وذات تأثير كبير في الشرق الأوسط، لكنها في صراع دائم مع المحاور الأخرى. وهذه الفواعل كلها في علاقة تصارعية من أجل النفوذ والهيمنة والسيطرة على الشرق الأوسط انطلاقاً من رؤيتها لمصالحها وقدرتها لما تستطيع فعله وهذا الأمر من الوجهة النظرية الواقعية يفسر ظاهرة الصراع وديمومته في الشرق الأوسط.

١٠. إن نظرية البنائية الإجتماعية بخلاف النظرية الواقعية تعطي دوراً أكبر للفاعلين من غير الدول إلى جانب التمسك بدور رئيس للدول، كون أن الهوية في هذه النظرية لها دور محوري في تحديد الفاعلين، الأمر الذي لم تستطع النظرية الواقعية فعلها، لذا هنالك فراغ كبير لم تكن في مقدور النظرية الواقعية تفسيرها فيما تجري في الشرق الأوسط، ونعتقد أن النظرية البنائية قام بملء الفراغ بما لم يكن في مقدور النظرية الواقعية مِلأه من هذه الناحية، بحيث هنالك فاعلون إلى جانب الدول يلعبون دوراً كبيراً في الشرق الأوسط، وهذا الدور مركزه هوية الفاعل، وانطلاقاً من مركزية دور الهوية توصلنا إلى استنتاج ومعرفة مصلحة الفاعلين في الشرق الأوسط عن طريق الهوية التي يحملونها، ففي الشرق الأوسط هنالك فاعلون من الدول الرئيسة بالهوية القومية والدينية وهي إيران بهوية شيعية–فارسية والسعودية بهوية سنية–عربية وتركيا بهوية سنية – تركية واسرائيل بالهوية اليهودية.

١١. تركز النظرية البنائية الإجتماعية على فاعلين آخرين من غير الدول الذين يلعبون أدواراً كبيرة في المنطقة وفي بعض الأحيان يتعدى دورهم دور العديد من دول المنطقة، وهؤلاء الفاعلون يتوزعون

إلى ثلاث مجموعات رئيسة وهي: الفاعلون بالهوية القومية الكوردية كإقليم كوردستان العراق وكانتونات كوردستان (الإدارة الذاتية) في سوريا، والفاعلون بالهوية الشيعية مثل حزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق والحوثيين في اليمن، والفاعلون بالهوية السنية وهم حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

١٢. ان التفاعلات في الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية تفسر ضمن البنية الفوضوية للاقليم، وهي اقليم غير مستقر ويمكن أن نسميها بـ"الإنفلات الإقليمي" بسبب البنية الفوضوية أصلاً لها. ومن هنا انطلقت التفاعلات الصراعية الإيرانية – السعودية من خلال النفوذ وبسط الهيمنة والسيطرة من أجل مصالحهم القومية كدول.

١٣. تتسم التفاعلات التركية الشرق الأوسطية بعدم اليقين والقلق المتواصل ضمن التحولات العميقة للسياسة الخارجية التركية نحو المنطقة التي لا تسير فيها التحولات بما تريده تركيا، خصوصاً في الطوق الجغرافي لدولتها، فعلاقاتها مع اسرائيل تحولت من التحالف العسكري لعام (١٩٩٦) إلى فتور في العلاقة ثم إلى تصعيد للصراع في عام (٢٠١٠) وأن التوتر في علاقاتهما ترتبط بقضايا إقليمية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ورؤيتهيما للقضية الكوردية. ولتركيا مخاوف كبيرة فيما يجري في سوريا خصوصاً ما يتعلق بالقضية الكوردية وما يسمى بالكانتونات رۆژاڤا (الإدارة الذاتية) وبالنتجية وبعد توتر وقلق مع القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في سوريا تدخلت عسكرياً واحتلت جزءاً من الشريط الحدودي بمساعدة ميليشيات سورية موالية لها، إلا أن هذا الأمر يضر بمصالح قوى فاعلة في الشرق الأوسط ونتصور أن تكون بؤرة صراع جديدة. والأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة للسياسة التركية حيال العراق وإقليم كوردستان لكون تحركاتها تنطلق من المخاوف الأمنية والاستراتيجية من جهة والمصلحة والنفوذ من جهة أخرى، لذا نرى علاقتها بالعراق وإقليم كوردستان تتسم بالصعود والهبوط نتيجة القلق الدائم حول ما يجري في العراق. إضافة إلى كل ذلك فإن التفاعلات التركية السعودية في تفسير النظرية الواقعية يمكن أن تكون نتيجة لبسط النفوذ والسيطرة على دول العالم الإسلامي السني لكون تركيا تعد نفسها خليفة الإمبراطورية العثمانية في ضوء ما تسمى بـ"العثمانية الجديدة". وفي المقابل تعد السعودية نفسها مركزاً لدول العالم الإسلامي لأن الدين الإسلامي انطلق منها، ومن هنا تتعارض المصالح والنفوذ التركي والسعودي في الشرق الأوسط.

١٤. وفيما يتعلق بالتفاعلات الصراعية الإسرائيلية الشرق الأوسطية وفقاً للنظرية الواقعية يمكن تفسيرها بأنها صراع من أجل البقاء لأن الدولة الإسرائيلية لديها مشكلة جذرية في قبولها كدولة طبيعية في

المنطقة والإعتراف بها من قبل الدول، خصوصاً من قبل قطبين رئيسيين في الشرق الأوسط هما إيران والسعودية.

١٥. مقابل النظرية الواقعية فإن النظرية البنائية الإجتماعية تنظر إلى التفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط بصورة مختلفة، فإنها تُفَسر ما يجري في المنطقة من أن له جذوراً اجتماعية مبنية على التعارض في الثقافة والقيم والأفكار الناتجة لهوية الفاعلين في المنطقة والهوية تنتج السلوك والمصالح.

١٦. من خلال فهمنا لنظرية البنائية الاجتماعية يتعلق جزء آخر من الصراعات في الشرق الأوسط بصراع الهويات القومية، وفي هذا الجانب توصلنا إلى استنتاج أنَّ الصراع التركي والعربي والفارسي مع الكورد هو صراع على الهوية. وهذا أنتج تفاعل القضية الكوردية في كل من تركيا وإيران والعراق وسوريا، ومادام الكورد لم ينالوا حقوقهم القومية مثل غيرهم في المنطقة يبقى صراع الهوية القومية بعيدا عن الحل. وفي ضوء ما فهمناه من الهويات القومية الأخرى من عدم الإعتراف بالحقوق القومية الكوردية فإن الحال يبقى كما هو في المستقبل، إلا في حالة تغيير موازين القوة العالمية والإقليمية والتفاعلات الداخلية لهذه الدول، وهذه القضية تبقى بؤرة لصراع دائم داخل الدول الرئيسة في المنطقة وفي العلاقات فيما بينها.

١٧. وفيما يتعلق بالصراع والتفاعلات والقضايا بين الهويتين الإسلامية واليهودية، فإن الصراع بين الهويتين صراع وجودي لأن أياً من الهويتين لا تقبل الهوية الأخرى كمعتقد، صحيح أن الهوية الإسلامية ليست موحدة بل تنقسم إلى هويتين: سنية وشيعية إلا أن كلا المذهبين يتعاملان مع الهوية اليهودية بالدرجة نفسها من القلق والتوتر والطرف الآخر أيضاً لا تفرق بين المذهبين بل تنظر إليهما كدين واحد يهدد وجوده في الشرق الأوسط.

١٨. خلاصة لكل ما سبق يمكننا الجزم أن أية نظرية لوحدها لا تستطيع أن تفسر كل ما يجري من صراعات في الشرق الأوسط، بل إننا نحتاج إلى أكثر من نظرية واحدة لتفسير ما يدور في هذه المنطقة ومن النظريات المناسبة في حقل العلاقات الدولية لتفسير واقع حال الشرق الأوسط ويمكن تحديد النظريتين المعتمدتين في الدراسة وهما النظرية الواقعية ونظرية البنائية الإجتماعية.

قائمة الصادر

- **القرآن الكريم:**

أولاً: الموسوعات والقواميس:

١. د.عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣.

٢. غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.

٣. محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، سنة ١٩٩٤.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة:

١. د.إبراهيم أبو خزام، الحروب والتوازن القوى– دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقات الجدلية بالحرب والسلام، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي – ليبيا، الطلعة الثانية، ٢٠٠٩.

٢. د.إبراهيم أحمد حسن الجبوري، الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية –الأزمة السورية أنموذجاً، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.

٣. ابراهيم خالد عبدالكريم، الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٠.

٤. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، الدوحة، ٢٠١٠.

٥. د.أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٠.

٦. أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦.

٧. د.أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٦.

٨. د.أحمد محمد وهبان، الصراعات العرقية والاستقرار السياسي في العالم العربي، إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، الرياض، ٢٠١٤.

٩. ــــــــــــــــ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، قسم العلوم السياسية – كلية التجارة، جامة الاسكندرية،مصر، بدون سنة طبع.

١٠. د.احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٠٩.
١١. اسماعيل بشكجي، النظام في الأناضول الشرقية (الأسس الإجتماعية –الإقتصادية والبنى القومية)، ترجمة شكور مصطفى، الجزء الثاني، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠١.
١٢. د.اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية –المفاهيم والحقائق الاساسية، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٧٩.
١٣. د.اسماعيل عبدالفتاح، إدارة الصراعات والأزمات الدولية– تطبيق على الصراع العربي الاسرائيلي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.
١٤. أ.ف. أندرييف، لمشكلة الكردية في العلاقات الدولية الإقليمية، من الكتاب: العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين، ترجمة: دار المساعد السورية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ٢٠٠٢.
١٥. الكسندر مترسكي، الحرب الأهلية في اليمن: صراع معتقد وآفاق متباينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، ٢٠١٥.
١٦. الكسندر ونت، النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: د.عبدالله جبر صالح العتيبي، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٦.
١٧. إلهه روستامي، تأثير إيران ونفوذها في المنطقة، ترجمة: د.فاطمة نصر محمد، إصدارات صطور الجديدة، القاهرة، ٢٠١٠.
١٨. أنور حسين، نفوذ الهلال الشيعي في الشرق الأوسط، ترجمة: علي شمدين، مؤسسة (ئايديا) لفكر والدراسات، السليمانية، ٢٠١٧.
١٩. د.أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية– دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الأستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧.
٢٠. أوفرا بينغيو، كرد العراق بناء الدولة داخل الدولة، دار الساقي ودار آراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠١٤.
٢١. بشير محمد النجاب، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأمن الإقليمي وأثرها على الإستقرار الأمني (منطقة الشرق الأوسط)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٠٨.
٢٢. بنفشه كي نوش، العلاقات السعودية – الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم، ترجمة: ابتسام بن خضراء، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٧.
٢٣. بول ويلكينسون، العلاقات الدولية – مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣.
٢٤. بيتر د. ويزمان، الانفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة الى الشرق الأوسط وشمال أفريقا، من الكتاب: التسلح ونزع الأسلحة والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

٢٥. بيكو باريك، سياسة جديدة للهوية المباديء السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل، ترجمة: حسن محمد فتحي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
٢٦. تشارلز لستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، الترجمة ونشر: مركز بروكنجز، الدوحة، ٢٠١٤.
٢٧. توفيق المدني، العرب تحديات الشرق الاوسط الكبير، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٠.
٢٨. توماس هايلاند إريكسن، العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠١٢.
٢٩. جارث ستانسفيلد، أمن في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨.
٣٠. جاك دونللي، الواقعية، في: سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤.
٣١. د.جمال علي زهران، ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣٢. د.جمال مصطفى عبدالله سلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دار الوائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.
٣٣. جميل مطر ود.علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي –دراسة في العلاقات السياسية العربية–، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣.
٣٤. د.جهاد عودة، الصراع الدولي– مفاهيم و قضايا، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٥.
٣٥. ــــــــــــــ، مستقبل الشرق الأوسط والتقديرات الاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٧.
٣٦. د.جهاد عودة ومحمد أحمد النجار، صراع قيم النظرية السياسية بين إيران وتركيا والسعودية، الناشر المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٧.
٣٧. د.جوانيتا إلياس ود.بيتر ستيش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: د.محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٦.
٣٨. جون آربرادلي، ما بعد الربيع العربي – كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة: شيماء عبدالحكيم طه، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣.
٣٩. جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.
٤٠. جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في اعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤.

٤١. جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ت: د.وليد عبد الحي، كاظمية للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٥.

٤٢. حسن حامد الحبوني، السياسة الإيرانية نحو دول الشرق العربي (١٩٧٩-٢٠١٦)، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٦.

٤٣. حسن حنفي حسنين، الهوية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.

٤٤. د.حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣.

٤٥. خالد عقلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٧.

٤٦. د.خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩.

٤٧. د.خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى للدراست والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٤.

٤٨. خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩.

٤٩. دنكان بل، تحت سماء خالية: الواقعية والنظرية السياسية، في: الفكر السياسي والعلاقات الدولية: تنويعات على أوتار واقعية، ترجمة: فاضل جتكر، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٥.

٥٠. د.ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية و إدارة الأزمة، مركز الأمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة، ٢٠٠١.

٥١. رجائي فايد و أحمد بهاء الدين شعبان، أوجلان الزعيم.. والقضية، ميربت للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩.

٥٢. ريتشارد نِد ليبو (Richard Ned Lebow)، الواقعية الكلاسيكية، في: تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية – التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦.

٥٣. ريناد منصور و فالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٧.

٥٤. زايد عبيدالله مصباح، السياسة الخارجية، منشورات ELGA، مالطا، جامعة الفاتح–طرابلس، ١٩٩٤.

٥٥. د.زياد حافظ، المشهد العربي والتحولات الدولية والإقليمية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٨.

٥٦. د.ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الأقليمية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.

٥٧. سلامة احمد سلامة وآخرون، الشرق أوسطية –هل هي الخيار الوحيد–، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

٥٨. د.سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.

٥٩. سيد أحمد قوجيلي، الصراع على تفسير الحرب والسلم دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٨.

٦٠. سيمون ت. ويزمان وأود فلورانت، نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والتطورات انتاج الأسلحة، من الكتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

٦١. شاهرام شوبين، طموجات إيران النووية، ترجمة: بسام شيخا، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧.

٦٢. د.شيرزاد أحمد النجار، تطور الفكر القومي الكردي.. نظرة عامة، د.لقاء مكي (تحرير)، الكرد دروب التاريخ الوعرة، ، الجزيرة نت البحوث والدراسات، ٢٠٠٦.

٦٣. عائشة آل سعد، محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي ايراني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٨.

٦٤. د.عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١١.

٦٥. عايدة العلي سري الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ٢٠٠٠.

٦٦. عباس ولي، الكرد و "آخروهم": هوية متشظية.. وسياسة متشظية، في فريد هاليداي وآخرون، الإثنية والدولة الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ترجمة: عبد الله النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦.

٦٧. د.عبدالقادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الاقليمية، جامعة بغداد، بغداد، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

٦٨. ـــــــــــــــــــــ، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، الناشر دار الرقيم للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٥.

٦٩. ـــــــــــــــــــــ، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٧.

٧٠. د.عبدالناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١.

٧١. د.عبد الوهاب محمد الميسري، الايديولوجية الصهيونية دراسة حالة في علم الإجتماع المعرفة، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢.

٧٢. د.عصام عبد الشافي، السياسة السعودية تجاه إيران، المعهد المصري للدراسات السياسية والاسترتيجية، اسطنبول، ٢٠١٦.

٧٣. د.عطا محمد زهرة، نظرية الدول في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد، العدد (٢)، ٢٠٠٢.

٧٤. علم صالح وجيمس وارل، بين دارا والخميني استكشاف إشكالية الهوية القومية في إيران، ترجمة: محمد العربي، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠١٦.

٧٥. علي الجزيري، الكرد وكردستان – كردستان سوريا أنموذجاً بحث في ضوء منهجية الجغرافيتين السياسية والتاريخية، منشورات الأكاديمية الكوردية، أربيل، ٢٠١٧.

٧٦. د.علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن ١٩٤٥–١٩٩٥، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦.

٧٧. د.علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية– دراسة في الأصول والتأريخ والنظريات، دار الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٩٦.

٧٨. علي كنز، الإسلام والهوية: ملاحظات للبحث، من الكتاب: الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، أحمد بعلبكي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣.

٧٩. د.علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار كوفان، لندن، الطبعة الثانية، الجزء الأول، ١٩٩٢.

٨٠. عمر الحداد وطريف الخياط، مدخل إلى المسألة الكردية بين الحقوق والواقعية السياسية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، ٢٠١٧.

٨١. فاطمة الصمادي، إيران والمقاومة: تحولات السياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وتفرض أولويات جديدة، في مجموعة الباحثين، من الكتاب: العرب إيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.

٨٢. ــــــــــــــــ، توجهات السياسة الخارجية الإيرانية عقب الاتفاق النووي– الأولويات والأدور (تحليل مضمون)، مركز الجزيرة للدراسات، القطر، ٢٠١٧.

٨٣. د.فؤاد حمه خورشيد، القضية الكردية في المؤتمرات الدولية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠١.

٨٤. د.فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

٨٥. فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ٢٠١٦.

٨٦. فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.

٨٧. فنار حداد، العلاقات الطائفية والهوية السنية في العراق بعد الحرب الأهلية، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، الدوحة، بدونة سنة.

٨٨. فيليب برايار و محمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.

٨٩. كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.

٩٠. كريم عواد بريسم، تطور المؤسسة العسكرية في إسرائيل وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة المدبولي، القاهرة، ٢٠١٣.

٩١. كمال عبدالله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الاوسط بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٣.

٩٢. گولستان گۆرباى، تطور الحركة القومية الكوردية في تركيا منذ ثمانينيات القرن العشرين، في: هنري باركي وآخرون، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة: هقال، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، ٢٠٠٧.

٩٣. ماجد المذحجي وآخرون، أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، ٢٠١٥.

٩٤. مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٢.

٩٥. ماريا خارواكي، الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية – العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، الناشران: دار الفارابي – بيروت، دار آراس للطباعة والنشر – أربيل، ٢٠١٣.

٩٦. د.مازن اسماعل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.

٩٧. د.محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢.

٩٨. ــــــــــــــــ، حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات في الفكر والتجربة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،الطبعة الثانية، ٢٠١٥.

٩٩. د.محمد بوعيشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة دراسة المفاهيم والنظريات، دار الكتب الوطنية ، ليبيا، ١٩٩٩.

١٠٠. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩.

١٠١. د.محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١ دراسة تأريخية سياسية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ٢٠١٤.
١٠٢. د.محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٣.
١٠٣. د.محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠.
١٠٤. د.محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار الجبيل، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١.
١٠٥. ــــــــــــــــــ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
١٠٦. محمد صادق صبور، الصراع في الشرق الأوسط، دار الأمين للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦.
١٠٧. د.محمد طه بدوي، تنظير السياسة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرونة، ١٩٦٨.
١٠٨. د.محمد طه بدوي و د.ليلى أمين مرسي، أصول علوم السياسية، الناشر قسم العلوم اسياسية، جامعة الاسكندرونة، ٢٠٠٥.
١٠٩. محمد علوش، داعش وأخواتها من القاعدة إلى الدولة الإسلامية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٥.
١١٠. د.محمد علي حوات، مفهوم شرق أوسطية و تأثيرها على الأمن القومي العربي، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢.
١١١. محمد نورالدين، حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠١.
١١٢. مجموعة من المؤلفين، علم الصراع، ترجمة: د.إبرهيم استنبولي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٣.
١١٣. د.مشاري حمد الرويح، العلوم السياسية مقدمة أساسية، عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨.
١١٤. د.مصطفى الأنصاري، العراق والأمم المتحدة ١٩٩٠-١٩٩٧، بنك المعلومات العراقي، بغداد، ١٩٩٨.
١١٥. د.مصطفى محمود، الإسلام السياسي والمعركة القادمة، مطبوعات أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٧.
١١٦. منى علمي، أي مستقبل للحشد الشعبي في العراق؟، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠١٨.
١١٧. د.منهل الهام عبدال عقراوي وآخرون، العلاقات التركية-الايرانية دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

١١٨. د.مهدي جابر مهدي، الرثاثة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣م- مقدمات ونتائج، تحرير: فارس كمال نظمي، الرثاثة في العراق أطلال دولة...رماد مجتمع.. نصوص تشريحية للوظيفة الهدمية للاسلام السياسي، تحرير دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠١٥.
١١٩. موسى أبو مرزوق، حماس قراءة وتقييم للتجربة، في: د.محسن محمد صالح (تحرير)، حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسة في الفكر والتجربة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥.
١٢٠. موسى الزغبي، الجيو سياسية والعلاقات الدولية – أبحاث في الجيوسياسية Geopolitique وفي شؤون والعلاقات الدولية المتنوعة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٤.
١٢١. مي سامي المرشد، الدور الإقليمي التركي تجاه الشرق الأوسط (٢٠٠٢-٢٠١٦)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والأقتصادية، برلين، ٢٠١٨.
١٢٢. ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق – الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.
١٢٣. ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، النزاع وعدم الأستقرار في الشرق الأوسط (الناس، النفط، التهديدات الأمنية)، ترجمة : محمد نجار، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، ١٩٩٩.
١٢٤. ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥.
١٢٥. نجم عمر سورجي، مصير ولاية الموصل (كردستان الجنوبية) ما بعد عام ٢٠٠٠، بدون دار النشر، السليمانية، الطبعة الثانية، ١٩٩٩.
١٢٦. نعيم قاسم، حزب الله: المناهج والتجربة والمستقبل، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٢.
١٢٧. د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
١٢٨. هانز. جى. مورجنتاو، السياسة بين الأمم – الصراع من أجل السلطان والسلام، ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، الجزء الاول، القاهرة.
١٢٩. هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.
١٣٠. هنري باركي وكراهام إي.فاولر، القضية الكردية في تركيا، ترجمة: هفال، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، ٢٠٠٧.
١٣١. د.وليد الراوي، دولة العراق الإسلامية، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
١٣٢. يحيى احمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٨٦.

١٣٣. يفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط.. المعلوم والمخفي، ترجمة: علي العرب و عبد السلام شهباز، دار اسكندرونة، دمشق، ٢٠٠٦.

١٣٤. د.يوسف رزقة، الرؤية السياسية لحماس، في: دمحسن محمد صالح (تحرير)، حركة المقاومة الإسلامية حماس دراست في الفكر والتجربة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥.

١٣٥. يوسف محمد صادق، الإرهاب و الصراع الدولي، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠١٣.

١٣٦. د.يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣.

ثالثاً: الكتب الكوردية:

١. مەریوان وریا قانع، دین و دونیا چەند سەرنجێک دەربارەی شوێن و ڕۆڵی دین لە کوردستاندا، چاپخانەی سەردەم، سلێمانی، ٢٠١٠.

رابعاً: الأطاريح والرسائل الجامعية:

١. امبارك رحيل ضو سعيد، المسأة الكردية في ظل الربيع العربي (أكراد سوريا دراسة حالة ٢٠٠١-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسة- كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٧.

٢. چاوان محمد عطا أحمد، مفهوم النظام الدولي في نظريات العلاقات الدولية وأثره في تفسير الأزمات الدولية: الأزمة السورية أنموذجاً، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة-جامعة السليمانية، ٢٠١٨.

٣. خالد حمزة جريمط، تحول آليات الصراع في العلاقات الدولية، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٤. خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد ١١ سبتمبر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق -قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٨.

٥. رامي عبدالله عبدالمحسن عبدالقادر، توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية، رسالة ماجستير ، قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، فلسطين، ٢٠١٤.

٦. زانا كريم نجم، الفاعلون من غير الدول ودورهم في السياسة العالمية -إقليم كوردستان-العراق إنموذجاً، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإدارية والسياسية- جامعة جرمو، السليمانية، ٢٠١٦.

٧. سامح محمود محمد الفرا، تطور الأوضاع السياسية للأقلية الكردية في ظل الصراع على السلطة في السوريا (٢٠١١-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٥.

٨. سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: ٢٠١١-٢٠١٣، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الأزهر- غزة، ٢٠١٥.

٩. علي فايز، يوسف الدلابيح، توازن القوة وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١، رسلة ماجستير ، قسم العلوم السياسية في كلية الأداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١١.

١٠. عماد عبد المحسن أبو الروس، تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الاقصى، غزة، ٢٠١٤.

١١. عماد مؤيد جاسم المرسومي، توظيف فكرة العدو في الاستراتيجية الأمريكية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام (جامعة النهرين حالياً)، بغداد، ١٩٩٩.

١٢. قاسم حسين الربيعي، العلاقات التركية – الإيرانية في المدة الواقعة بين ٢٠٠٢-٢٠١١، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد، ٢٠١٤.

١٣. قلمين مريم، الصراع السعودي الإيراني في الشرق الأوسط ٢٠١١-٢٠١٢، رسالة ماجستير، كية الحقوق- قسم العلوم السياسية في جامعة بسكرة، جزائر،٢٠١٦.

١٤. كريم سيد كنبار، البيئة الدولية وتسوية الصراع العربي-الاسرائيلي بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

١٥. محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية-قسم العلوم السياسة، جزائر، ٢٠١٧.

١٦. مشعل بن فضي فايز الشمري، تأثير البعد الإسلامي في السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية- قسم الدراسات الإقليمية والدولية، الرياض، ٢٠١٥.

١٧. مصطفى عبدالسلام عبدالجليل، مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (١٩٩٣-٢٠٠١)، رسالة ماجستير ، جامعة القدس، فلسطين، ٢٠٠٩.

١٨. مظهر خزعل فيصل التكريتي، التسوية العربية-الأسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

١٩. نوري عزيز، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة في الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من المنظور البنائي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، جزائر، ٢٠١١.

خامساً: الدوريات والمجلات العلمية:

١. احمد زايد، النظرية الإجتماعية المعاصرة و الواقع العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٨٩)، تشرن الثاني ١٩٩٤.

٢. أحمد عاطف، التحالفات القطاعية: تحالفات الضرورية حول القضية الواحدة في الشرق الأوسط، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة ، العدد (٨)، ٢٠١٥.

٣. أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم مابعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (٢٠)، خريف ٢٠٠٨.

٤. د.أحمد محمد أبو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٤)، كانون الثاني ٢٠١٢.

٥. ـــــــــــــــــــــ، كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (١٩٥٩-٢٠٠٩): دراسة استكشافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٧)، صيف ٢٠١٠.

٦. ـــــــــــــــــــــ، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٦)، ٢٠١٢.

٧. د.أحمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٦)، ٢٠١٣.

٨. د.اسامة صالح، تجليات متباينة: "التوظيف المراوغ" للدين في الصراعات ما بعد الثورات، ملحق مجلة السياسة الدولية، بعنوان: الصراعات: إطار نظري لفهم صراعات ما بعد الثورات العربية، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، العدد (١٩٠)، ٢٠١٢.

٩. د.أنور محمد فرج، الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة – دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط، مجلة دراسات قانونية وسياسية، يصدرها مركز الدراسات القانونية والسياسية في كلية القانون والسياسة/ جامعة السليمانية، السليمانية، العدد (٩)، ٢٠١٧.

١٠. إيمان أحمد رجب، الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في العلاقات الدول الخارجة، الهوية: تأثير الثقافة والدين والتقاليد في العلاقات الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد (١٨٦)، ٢٠١١.

١١. باسيل يوسف بجك، قراءة قانونية لمسقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثامنة والعشرون، العدد ٣٢٣، بيروت، ٢٠٠٦.

١٢. د.جمال عبدالجواد، المصلحة والهوية والمؤسسات: السياسات الخاجية للدول العربية في المراحل الانتقالية، تأثير الثقافة والدين والتقاليد في العلاقات الدولية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة،العدد (١٨٦)، اكتوبر ٢٠١١.
١٣. د.جمال محمد مصطفى، السياسة التركية وموقفها من قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، المجلد (٧٥)، العدد (٦)، اكتوبر ٢٠١٤.
١٤. جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، مجلة المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٢٧)، ٢٠٠٦.
١٥. حارث حسن، العلاقات الشيعية فوق الوطنية والدولة الوطنية في العراق، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (٣٤)، أيلول ٢٠١٨.
١٦. د.حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مجلة عالم الفكر، كويت، العدد (٤) المجلد ٣٣، أبريل ٢٠٠٥.
١٧. د. خالد موسى المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد (٣٠)، العدد (٢)، ٢٠١٤.
١٨. ــــــــــــــــــــــــــــ، الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد (٣٠)، العدد (١)، ٢٠١٤.
١٩. د.خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٣٣)، ٢٠٠٦.
٢٠. د.خلدون ناجي معروف، التفسير الاسرائيلي للصراع العربي الصهيوني، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد، العدد (١)، ١٩٨٨.
٢١. د.ريباز خورشيد محمد صالح، انضمام اقليم كردستان العراق الى منظمة التجارة العالمية – الامكانية والتحديات القانونية– (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة دراسات قانونية وسياسية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة/جامعة السليمانية، السليمانية، العدد (٤)، تشرين الأول ٢٠١٤.
٢٢. زبدة رفيقة، صراع الاستراتيجيات التركية–الإيرانة في منطقة الشرق الأوسط حول الأزمة السورية، مجلة دراسات والأبحاث، الجزائر، العدد، (٢٨)، سبتمبر ٢٠١٧.
٢٣. زياد أبو عمرو، حماس: خلفية تاريخية سياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد (٤)، العدد (١٣)، ١٩٩٣.
٢٤. ستار جبار الجابري، علاقات العراق مع دول الجوار العربية، مجلة السياسة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (١٣)، ٢٠٠٨.

٢٥. د.سراء شريف الكعود، الموقفان التركي والإيراني تجاه التحولات السياسية في الشرق الأوسط، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد (٢٧)، العدد (١)، ٢٠١٦.
٢٦. سرمد عبدالستار امين، رؤية استراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، العدد (٢٩)، كانون الاول ٢٠٠٥.
٢٧. سعد عبد العزيز مسلط الجبوري، العلاقة بين السلطة في إيران والقوميات الأخرى، مجلة دراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، السنة (٣)، العدد (٥)، ٢٠٠٦.
٢٨. د.سعد ناجي جواد، دراسات في مسألة القومية الكردية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (٥٧)، ٢٠٠٤.
٢٩. د.سعدي السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة محمد خيضر، الجزائر، العدد العاشر، ٢٠١٤.
٣٠. شهرزاد أدمام، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، الدوحة،العدد (٨)، نيسان ٢٠١٤.
٣١. د.ضاري رشيد الياس، البيئة الاقليمية للعراق رؤية عامة، مجلة دراسات استراتيجية، مركز دراسات الدولية – جامعة بغداد، بغداد، العدد (٥)، ١٩٩٨.
٣٢. د.عبدالجبار عبد مصطفى، الصراع الدولي والتسلح في العالم الثالث، مجلة الأمن القومي، مركز الدرسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١)، ١٩٨٩.
٣٣. د.عبدالله بن جبر العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، العدد (١٠٨)، شتاء ٢٠١٠.
٣٤. عدنان محمد حسين الهياجنة، قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية: تحليل إمبريقي ١٩٩٠–١٩٩٧، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد (٢٩)، العدد (٢)، ٢٠٠١.
٣٥. عزمي بشارة، دوامة الدين والدولة في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد الأول، العدد (٣)، ١٩٩٠.
٣٦. عطا القيمري، الخطر الإيراني في الرؤية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد (٤)، العدد (١٤)، ١٩٩٣.
٣٧. د.علي بن حسين القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الأسكندرية، العدد (٢)، المجلد الثامن والأربعون، القاهرة، ٢٠١١.
٣٨. علي سمور، فلسطين تواصل صمودها بعد خمس سنوات على الإنتفاضة –حماس في مواجهة شارون–، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد (١٢١)، ٢٠٠٦.

٣٩. د.قحطان عدنان أحمد، العلاقات العراقية–السعودية بعد عام ٢٠١٣ وملامحها المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٣٨)، ٢٠٠٨.

٤٠. قريب بلال، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط (العلاقات الإيرانية السعودية نموذجاً)، مجلة المفكر، بسكرة، الجزائر، العدد (١٥)، ٢٠١٧.

٤١. كمال حمدان وآخرون، لبنان والحرب الإسرائيلية تحليل للمقدمات وتقويم للنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد (١٧)، العدد (٦٨)، خريف ٢٠٠٦.

٤٢. مالك عوني، مواجهة اللايقين: محددات التفاعل والتأثير بين ثورات العربية والنظام الدولي، ملحق مجلة السياسة الدولية، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، القاهرة،عدد (١٩٠)، اكتوبر ٢٠١٢.

٤٣. محسن محمد متولي، كرد العراق في المؤتمرات والمعاهدات والاتفاقيات الاقليمية، مجلة سردم العربي، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، العدد (١١)، ٢٠٠٦.

٤٤. محمد السعيد إدريس، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٢٦)، ٢٠٠٦.

٤٥. ــــــــــــــــــــ، مأزق الشيعة في العراق بين الإحتلال والمقاومة السلمية، مجلة شؤون خليجية، القاهرة، العدد (٤٠)، ٢٠٠٥.

٤٦. د.محمد السيد سليم، ضغوط ما بعد الثورات: الإنكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد (١٩٢)، أبريل ٢٠١٣.

٤٧. محمد العراقي، إيران ومستقبل الميليشيات المسلحة في العراق ما بعد داعش، مجلة الدراست الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد (٣)، ٢٠١٧.

٤٨. د.محمد عبدالسلام، إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر العدد (١٨٥)، ٢٠١١.

٤٩. محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة: محددات والأبعاد، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، العدد (٩)، ٢٠١٨.

٥٠. محمود سريع القلم، الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (١٢١)، ٢٠٠٦.

٥١. مخلد مبيض، العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٩٧–٢٠٠٦، (السعودية حالة دراسة)، مجلة المنارة، الأردن، المجلد ١٤، العدد (٢)، ٢٠٠٨.

٥٢. مضاوي الرشيد، السعودية وتحديات المرحلة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٦٧)، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٥٣. د.منعم صاحي العمار، العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي ((تركيا وإيران)) دراسة في اشكالية الاختلال المزمنة، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين –كلية العلوم السياسية، بغداد، المجلد الثالث، العددان التاسع والعاشر، ٢٠٠٥.

٥٤. د.منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، مصر، العدد (٣) ، يوليو ١٩٩٧.

٥٥. موفق مصطفى الخزرجي، نظرة في الأزمة السورية ومواقف دول الكبرى، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، الجزائر، العدد (٨)، كانون الثاني ٢٠١٦.

٥٦. ميثاق خير الله جلود، صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (١٢)، ٢٠٠٨.

٥٧. مي عبد الفتاح عبد العزيز داود، نشأة جماعة الإخوان المسلمين وعلاقتها ببعض نظم الحكم في مصر–قراءة سوسيولوجية، مجلة البحث العلمي في الآداب، مصر الجديدة، العدد (١٩)، ٢٠١٨.

٥٨. د.مي مجيب، الانفجار داخلياً.. المأزق الطائيفي في المشرق العربي بعد الثورات، ملحق مجلة السياسة الدولية، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٩١)، يناير ٢٠١٣.

٥٩. د.ناجي محمد الهتاش، الربيع العربي ومستقبل الصراع العربي–الإسرائيلي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة تكريت، العدد (١)، كانون الأول ٢٠١٤.

٦٠. نعمة العبادي، المواطنة وتحديات العنصرية والقومية والطائفية، نشرة أصداء دولية، مركز الدراسات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– جامعة بغداد، بغداد، العدد (٦)، ٢٠٠٤.

٦١. نوشيروان مصطفى، ما هي مطاليب الكرد في العراق الجديد، مجلة سردم العربي، دار سردم للطباعة والنشر، العدد (٤)، السليمانية، ٢٠٠٤.

٦٢. د.هاني الياس خضر الحديثي، أهمية التعاون الاقليمي– دراسة في ضوء التغير في مراكز الاستقطاب الدولي (تأطير نظري)، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية– جامعة بغداد، بغداد، العدد (٥)، ١٩٩٨.

٦٣. ـــــــــــــــــــــــــــــــ، العراق ومحيطه العربي "دور العراق كموازن اقليمي"، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، بغداد، العدد (٦)، ١٩٩٩.

٦٤. د.وليد محمد سعيد الأعظمي، الأزمة الدولية: دراسة نظرية، مجلة العلوم السياسية، تصدرها كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (٣)، تشرين الثاني، ١٩٨٨.

سادساً: النشرات والأوراق:

١. حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، منشورات مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٩.

٢. وحدة الدراسات والأبحاث، الحوثيون الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم، اوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ص٣-٤. على الرابط:
https://fikercenter.com//assets/uploads/Houthis-Military-Truth.pdf

سابعاً: الجرائد:

١. رولا خلف، العلاقات السعودية الإسرائيلية "تزدهر"، جريدة الوطن، مصر، السنة (٢٤)، ٢١ سبتمبر ٢٠١٨، العدد (٨٤١٩).

ثامناً: التقارير والوثائق:

١. فريق الأزمات الدولية، الأزمة اليمنية ألى أين؟، مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، العدد (٧)، ٢٠١٥.

تاسعاً: شبكة المعلومات الدولية:

١. د.ابراهيم خليل العلاف، الشرق الأوسط رؤية تأريخية-سياسية، مجلة علوم انسانية، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية، على الموقع:

www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage8sid=19858

٢. د.أحمد ثابت، جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته، شبكة المعلومات الدولية، موقع الجزيرة نت، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/853b454b-a3b3-4705-a41b-4abbd5540589

٣. أحمد عردو، الصراع السعودي – الإيراني وأثره على اليمن، مركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتيجية و الإقتصادية والسياسية، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

https://democraticac.de/?p=44481

٤. الباحثون السوريون، مقالات صوتية، المدرسة البنائية في العلاقات الدولية-الجزء الثاني، مدخل إلى دراسة البنائية، ٢٠١٩/٧/١١، على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=tLkzvxe6xFA

٥. السعودية ترد على عقد لقاءات سرية مع إسرائيل وتوجه رسالة إلى نتنياهو، شبكة المعلومات الدولة، على الرابط:

https://arabic.sputniknews.com

٦. بولمكاحل إبراهيم، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، متاح على موقع (نظرية العلاقات الدولية) على الرابط:

https://cutit.org/csTUC

٧. جون مير شايمر، حول الواقعية البنيوية، متاح على قناة (سياسة-عربي) على موقع (youtube) على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=gh6bYUsJY6g

حاتم كريم الفلاحي، قراءة عسكرية مستقبلية في استراتيجية تنظيم الدولة، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط: https://cutit.org/w76hO

٨. حركة المقاومة الإسلامية حماس، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/55cae6d1-f04b-44b1-bda5-33c23795d40d

٩. حمزة الحسن، الخارطة المذهبية في السعودية، موقع الجزيرة، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c5d7b415-e43a-4426-9c86-a87fd291603f

١٠. خيارات محدودة: الدور الإسرائيلي في شرق أوسط متغير، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط:

www.rawabtcenter.com/archives/4277

١١. دونالد ترمب، تغريدة على تويتر في حسابه الخاص، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

https://twitter.com/realDonaldTrump

١٢. رائد الحامد، دوائر الصراع حول سوريا: الجغرافية والقوى المحلية واللامركزية، معهد العالم للدراسات، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

http://alaalam.org/ar/politics-ar/item/515-611240417

١٣. سياسة تصعيد الطائفية في اليمن، مركز صنعاء لدراسات الاستراتيجية، شبكة معلومات الدولية، على الرابط:

https://sanaacenter.org/ar/yemen-in-crisis-ar/42

١٤. طارق عزيزة، القضية الكردية وصراعات الشرق الأوسط، شبكة المعلومات الدوية، على الموقع:

http://suwar-magazine.org/?lang=ar

١٥. د.عادل عامر، مستقبل الشرق الأوسط والأكراد في ظل التغيرات المستقبلية، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=29501

١٦. علي الذهب، قوة الحوثيين العسكرية: القدرات والاستراتيجية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

file:///C:/Users/HP/Downloads/Documents/1edfbc94e676459a9a3631ebf7f62c9d_100.pdf

١٧. غادي صاري، الادارة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقا، تشاتام هاوس، ٢٠١٦، ص٦. على الرابط:

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2016-09-15-kurdish-self-governance-syria-sary-arabic.pdf

١٨. فراس الياس، الهوية الثقافية و"الجيو-بولتيك" الإيراني، شبكة المعلومات الدولية،على الرابط:

https://www.sasapost.com/opinion/geopolitical/

١٩. قانون "يهودية دولة اسرائيل"، موقع (BBC)، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44887342

٢٠. د.ليث عبدالحسن جواد الزبيدي، مشروع الشرق الأوسطية ومستقبل الأمن القومي العربي، شبكة المعلومات الدولية، على موقع (دراسات) وعلى الرابط:

www.dirasat.com.ly/2005/22/doc/b2.doc

٢١. لينا الخطيب، استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، على الرابط:

https://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-pub-60542

٢٢. محمد احمد بنّيس، ي كلفة الصراع السعودي الإيراني، شبكة معلومات الدولية، على الرابط:

https://cutit.org/CdMMA

٢٣. محمد حمشي، المقاربات الواقعية للنزاعات الدولية، قسم العلوم السياسية-جامعة باتنة، شبكة المعلومات الدولية على الرابط:

http://www.mhamchi.yolasite.com/resources/المقاربات الواقعية لتفسير وحل النزاعات.doc

٢٤. محمد رمضان أبو شعيشع، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط:

http://www.acrseg.org/40684

٢٥. د.محمد عبدالستار البدري، من التاريخ: تركيا... من الأممية الى القومية، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٠١٧/٢/١١، شبكة المعلومات الدولية على الموقع:

https://aawsat.com/home/article

٢٦. محمد عبدالله يونس، "عالم ٢٠١٨" لماذا يتوقع الخبراء تصاعد الأزمات الدولية؟، موقع: المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط:

https://cutit.org/J7ahI

٢٧. مجدي رياض، الشرق الأوسط من الاستعمار التقليدي إلى التعريف الأمريكي، شبكة المعلومات الدولية، على الموقع (إسلام أون لاين)، وعلى الرابط:

www.islamonlin.net/arabic/politics/2004/04/articlE/3.SHTML

٢٨. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مثلث النفوذ الشرق أوسطي، على الرابط:

https://cutit.org/MC0Qm

٢٩. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الحوثيون الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم، أوراق سياسية، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

https://fikercenter.com//assets/uploads/Houthis-Military-Truth.pdf

٣٠. مركز المستقبل، حدود الحركة: خيارات الإيران في مواجهة الضغوط الأمريكية، موقع مركز المستقبل، على الموقع:

https://futureuae.com/arAE/Home/Index/2/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9

٣١. مصطفى كمال، تطورات الصراع الإقليمي والدولي على النفوذ في سوريا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/News/15631.aspx

٣٢. مركز مزماة للدراسات والبحوث، الشيعة في السعودية، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

https://cutit.org/rGGUH

٣٣. مصطفى صلاح، تداعيات الإنسحاب الأمريكي من سوريا ومستقبل العلاقات مع تركيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، شبكة المعلومات الدولية: على الرابط:

http://www.acrseg.org/41060

٣٤. مصطفى محمد صلاح، الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط "في ظل مفهوم العثمانية الجديدة"، موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسة، على الصفحة:

https://democraticac.de/?p=46797

٣٥. معسكر إيران والسعودية في منطقة الشرق الأوسط، موقع BBC News، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/42057114

٣٦. نص دستور الدولة الإيرانية من: دستور الإيران الصادر عام ١٩٧٩ شاملاً وتعديلاته لغاية عام ١٩٨٩، على الرابط:

https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar

٣٧. وصال الورفلّي، السياسة الخارجية التركية: الثابت والمتغيّر على ضوء الانقلاب العسكري، عن الموقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية في شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

http https://cutit.org/K5ws

٣٨. وحدة الدراسات السورية، صراعات اللاعبين في سوريا وإمكانية تحولها إلى حرب إقليمية، مركز الإمارات للسياسات، شبكة المعلومات الدولية، ص ٣. متوفرعلى الرابط:

http://www.epc.ae/ar/publication/the-struggle-of-actors-in-syria-and-the-possible-outbreak-of-a-regional-war

٣٩. وثيقة المباديء والسياسات العامة، حركة المقاومة الإسلامية – حماس، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط: https://cutit.org/l03VK

٤٠. ورد مساعد الشاعري، الحرب على اليمن واشكاليات التحالف العربي، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مصر، ص ٩، موقع (مركز الحضارة)، على الرابط:

http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=featured&Itemid=484

٤١. وكالة الأنباء عربي بوست، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

https://cutit.org/QzhDo

عاشراً: محاضرات:

١. د.مازن اسماعيل الرمضاني، الصراعات الدولية، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير، جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية/ قسم السياسة الدولية، العام الدراسي (٢٠٠٥-٢٠٠٦).

حادي عشر: المصادر الأنجليزية:

First: Books:

1. John Mearsheimer, Structural Realism, in: Tim Dunne, International Relations Theories: Discipline and Diversity, Oxford University Press, UK, 2013.
2. Karen Mingst, Essentials of International Relations, Norton, London, 2011.
3. Kenneth N. waltiz, theory of International Politics, Wesley Publishing Company, Massachusetts, 1979, p118.
4. K.J.holsti, International Politics a framework for Analysis, Prence Hall, New Jersey, 1995.

Second: Researches:

1. Abdullah Ma'rouf Omar, Israel, Jerusalem and the Identity Crisis, International Journal of West Asian Studies, Vol. 3 No, 1, 2011.
2. Dr. Elaaf Rajih hadi, Is Iraq a reliable ally? A Journey into the US perspective, journal of political trends, Democratic Arabic Centre, Germany-Berlin, (6) edition, December 2018.

3. Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics, Vol. 51, No.1 Oct., 1998.
4. Mari Luomi, Sectarian Identities or Geopolitics? The regional Shia-Sunni divide in the Middle East, The Finnish Institute of International Affairs, Helsinki, Working Papers, 2008.

Third: Internet:

1. Ahmet Davutoglu, Zero Problems in a New Era, Foreign Policy, International information web, on the link:

https://foreignpolicy.com/author/ahmet-davutoglu/

2. Ali Fathollah – Najad, the Iranian-Saudi Hegemonic Rivalry, Belfer Center for Science and International Affairs, International Information Network, on the link:

https://www.belfercenter.org/publication/iranian-saudi-hegemonic-rivalry

3. Neo-Realism The Conflict in the Middle East, International information web, on the link:

http://politicalscience-articles.blogspot.com/2013/04/neo-realism-conflict-in-middle-east.html

خلاصة الدراسة

خلاصة الدراسة

يشكل الصراع التفاعل الأساسي في العلاقات بين الفاعلين الدوليين من الدول وغير الدول، ومن أجل تفسير ظاهرة الصراعات تأسست نظريات كثيرة كل واحدة منها تنظر من زاويتها لفهم العلاقات التصارعية على المستوى الدولي، وهذه الدراسة محاولة جادة لتطبيق المفاهيم الأساسية للنظريتين الواقعية والبنائية لتفسير الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط كنظام فرعي من النظام الدولي. هذه المنطقة التي تشمل مجموعة من الدول تتشابه في تعددها العرقي والقومي والديني والمذهبي، وترتبط فيما بينها جغرافياً تتصارع فيما بينها على المصالح والهيمنة والسيطرة والقوة تارةً والصراع من أجل الأرض والقيم الدينية والمذهبية تارةً أخرى، وهي مرتبطة بتوازنات القوى الدولية على المستوى العالمي.

هذه الدراسة أخذت بالنظريتين الواقعية والبنائية الاجتماعية كنظريتين ملائمتين لتفسير واقع الصراعات في الشرق الأوسط، فالنظرية الواقعية تهتم بصراع المصالح والقوة في بيئة دولية فوضوية تتسم بالقلق وعدم اليقين من قبل الفاعلين، وتعد الدولة الفاعل الوحيد أو الرئس في العلاقات الدولية، فانطلاقاً من مفاهيم رئيسية للنظرية الواقعية تعد كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا وإسرائيل من الفاعلين الأساسيين في الشرق الأوسط، وكل واحدة منها تحاول بسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة دفاعاً عن نفسها في البيئة الفوضوية للشرق الأوسط، وهذا التفاعل فيما بينهم انتج العديد من القضايا الصعبة والمتشعبة في الشرق الأوسط، تاريخياً تبدأ بالقضية الكوردية ثم القضية الفلسطينة وبعدها القضية اليمنية والقضية العراقية والقضية السورية، وهذه القضايا هي بدورها تتأثر وتأثر بالتفاعلات الصراعية الإيرانية والسعودية والتفاعلات التركية الشرق الأوسطية وأخيراً التفاعلات الصراعية الإسرائيلية في المنطقة.

وتهتم النظرية البنائية بالأفكار والثقافة والقيم وتنطلق منها لبناء هوية الفاعلين وتفسيرها للتفاعلات الدولية وتجعلها الركيزة الأساسية للمصلحة، وهي أيضاً تعد الدول الفاعلون الرئيسيون في العلاقات الدولية إلاّ أنها تختلف مع النظرية الواقعية في إعطائها دوراً أكثر استقلالية للفاعلين من غير الدول، ويعتقد أن الفوضى الدولية هي من فعل الدول وليس صفة بنيوية للعلاقات الدولية. والصراعات في الشرق الأوسط وفق النظرية البنائية تفسر بكونها صراع الهويات بين الفاعلين، وتتعد الهويات في المنطقة وبشكل الرئيسي توجد الهوية القومية والدينية والمذهبية، وفي ضوئها فإن الفاعلين في الشرق الأوسط يتوزعون إلى قسمين: الفاعلون الأساسيون وهم إيران بهوية شيعية–فارسية والسعودية بهوية سنية–عربية وتركيا بهوية سنية–تركية و إسرائيل بهوية يهودية. إضافة إلى الفاعلين من غير الدول وهم فاعلون بهوية قومية–كوردية وتحديداً إقليم كوردستان العراق وكانتونات كوردستان (الإدارة الذاتية) في سوريا؛ والفاعلون بهوية شيعية مثل حزب الله في لبنان والحشد الشعبي العراقي والحوثيون في اليمن؛ إضافة إلى الفاعلون بهوية سنية وهم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

پوختەی لێکۆڵینەوە

ململانێ کارلێکی سەرەکی لە پەیوەندی نێوان کارەکتەرە نێودەوڵەتیەکان پێکدەهێنێت وەک دەوڵەت و کارەکتەری نا دەوڵەتی وە لەپێناو ڕاڤەی دیاردەی ململانێکان زۆرێک لە بیردۆز بنیادنراون هەر یەکێکیان لە ڕەهەندێکی جیاوازەوە هەوڵی تێگەیشتن لە ململانێ دەدات لەسەر ئاستی نێودەوڵەتی، ئەم لێکۆڵینەوەیە هەوڵێکی جدییە لەپێناو جێبەجێکردنی چەمکە بنەڕەتیەکانی هەردوو بیردۆزی ڕیالیزم و بونیادگەرایی کۆمەڵایەتیی بۆ ڕاڤەکردنی ململانێ هەرێمیەکانی خۆرهەڵاتی ناوەڕاست وەک بەشە ڕژێمێک لەناو ڕژێمی نێودەوڵەتی. ئەم ناوچەیە ژمارەیەک لەدەوڵەت لەخۆدەگرێت کەهاوشێوەن لە فرەیی ڕەگەز و نەتەوە و ئاین وئاینزادا، وە لەڕوی جوگرافیەوە پێکەوە بەستراون و لەنێوان خۆیاندا هەندێک جار ململانێ لەسەر بەرژەوەندی و هەژمون و کۆنترۆڵکردن و هێز دەکەن، وە هەندێک جاری تر ململانێی لەپێناو زەوی و بەهای ئاینی و ئاینزا دەکەن، لەهەمان کاتدا ئەم ناوچەیە بەستراوەتەوە بە هاوسەنگی هێزە نێودەوڵەتیەکانەوە لەسەر ئاستی نێودەوڵەتی.

لەم لێکۆڵینەوەیەدا بیردۆزەکانی ڕیالیزم و بونیادگەرایی کۆمەڵایەتی وەک دوو بیردۆزی گونجاو بۆ ڕاڤەی واقعی ململانێ لەخۆرهەڵاتی ناوەڕاست بەکارهێنراون. بیردۆزی ڕیالیزم گرنگی دەدات بە ململانێی بەرژەوەندی و هێز لە ژینگەی پاشاگەردانی (Anarchy) نێودەوڵەتیدا کە بە نادڵنیای و نائارامی لە لایەن کارەکتەرەکانەوە دەناسرێتەوەك، لەکاتێکدا دەوڵەت بە تاکە کارەکتەر یان کارەکتەری سەرەکی لە پەیوەندیە نێودەوڵەتیەکان دادەنێت. لەروانگەی چەمکە سەرەکیەکانی بیردۆزی ڕیالیزمەوە هەرێەک لە کۆماری ئیسلامی ئێران و شانشینی عەرەبی سعودیە و کۆماری تورکیا و ئیسرائیل بە کارەکتەرانی سەرەکی خۆرهەڵاتی ناوەڕاست دەناسرێن، هەریەکێکیان هەوڵی سەپاندنی هەژمون و باڵادەستی دەدات لەناوچەکە لەپێناو پاراستنی خۆی لەو ژینگە پاشاگەردانی لەخۆرهەڵاتی ناوەڕاست هەیە، وەئەو کارلێکەی لەنێوانیاندا هەیە زۆر پرسی ئاڵۆز و قورسی هێناوەتەبوون لە خۆرهەڵاتی ناوەڕاستدا، بەپێی مێژوو پرسەکان دەستپێدەکات بە پرسی کوردی پاشان پرسی فەلەستین و دواتر پرسی یەمەنی و عێراق و سوری، ئەم پرسانەش کاریگەرن و کاریگەریش دەکەنە سەر کارلێکەکانی ململانێی ئێران و سعودی و کارلێکە تورکی و ئیسرائیلیەکانی خۆرهەڵاتی ناوەڕاست.

لەکاتێکدا بیردۆزی بونیادگەرایی کۆمەڵایەتی گرنگی بە هزرو کلتور و بەها دەدات لە بونیادنانی ناسنامەی کارەکتەرەکان و ڕاڤەی کارلێکە نێودەوڵەتیەکان، وەکردونی بە پایەی سەرەکی بەرژەوەندیەکان، ئەم بیردۆزەش دەوڵەتانی بە کارەکتەری سەرەکی پەوەندیە نێودەوڵەتیەکان داناوە بەڵام جیاواز لە لەبیردۆزی ڕیالیزم ڕۆڵێکی زیاتر سەربەخۆی بە کارەکتەرە نادەوڵەتیەکان بەخشیوە، وەپێی وایە پاشاگەردانی نێودەوڵەتی لەکاری دەوڵەتانە نەک سیفەتی بونیادی ڕژێمی نێودەوڵەتی بێت. وە ململانێکانی خۆرهەڵاتی ناوەڕاست بەپێی ئەم بیردۆزە واڕاڤەدەکرێن کە ململانێی ناسنامەن لەنێوان کارەکتەرەکانداو ناسنامەکانیش لەم ناوچەیە بریتین لە ناسنامەی نەتەوەیی و ئاینی و ئاینزایی، لێرەوە لەم ناوچەیەدا

کارەکتەرەکان دەبن بە دووبەشەوە: کارەکتەرە سەرەکیەکان کە بریتین لە ئێران بە ناسنامەی شیعی–فارسی و سعودیە بە ناسنامەی سونی–عەرەبی و تورکیا بە ناسنامەی سنی–تورکی و ئیسرائیل بە ناسنامەی یەهودیەوە. سەرەڕای کارەکتەرە نادەوڵەتیەکان کە بریتین لە کارەکتەرەکان بە ناسنامەی نەتەوەیی–کوردی بەدیاریکراوی هەرێمی کوردستانی عێراق و کانتۆنەکانی کوردستان (خۆبەڕێوەبەری) لە سوریا، کارکتەرەکان بە ناسنامەی شیعی وەک حزبوڵڵای لوبنان و حەشدی شەعبی عێراق و حوسی لە یەمەن، لەگەڵ کارەکتەرەکان بە ناسنامەی سونی وەک بزوتنەوەی بەرگری ئیسلامی (حەماس) و ڕێکخستنەکانی دەوڵەتی ئیسلامی لە عێراق و شام (داعش).

Abstract

Conflict is the primary interaction in relations of international actors and non-states actors. In order to explain the phenomenon of conflicts, many theories have been established, each of which considers from its point of view to understand the conflicting relations at the international level. This study is a serious attempt to apply the basic concepts of the realism and social constructivist theories to explain regional conflicts in the Middle East as a sub-system of the international system.

This region, which includes a group of countries that is similar in its ethnic, national, religious, and sectarian pluralism, and is linked with each other geographically. Additionally, struggling with each other over interests, domination, control, and power at times, and the struggle for land, religious and sectarian values another time. Also, the region is part of the international balance of power.

This study is based on the realist and social constructivist theories as two appropriate theories to explain the reality of conflicts in the Middle East. The Islamic Republic of Iran, the Kingdom of Saudi Arabia, the Republic of Turkey and Israel are among the main actors in the Middle East, and each of them attempts to extend its influence and control over the region in defence of itself in the chaotic environment.

This process of interaction in the Middle has produced many difficult and complex issues in the region. Historically, many cases are part of the Middle East which includes: Kurdish, Palestinian, Yemen, Iraq and the Syrian. These cases are, in turn, affected and affected by the Iranian and Saudi conflicts and Turkish Middle East interactions and finally the Israeli policy in the region.

Constructivist theory is concerned with ideas, culture, values and proceeds from them to build the identity of actors and their explanation of international interactions and makes them the main pillar of the interests. Additionally, it prepares the main actors in international relations.

However, it differs with the realistic theory in giving it a more independent role for non-state actors, and it is believed that international chaos is the action of states and not a structural characteristic of international relations. Conflicts in the Middle East according to the constructivist theory are interpreted as a conflict of identities between the actors, and identities are found in the region and mainly there is a national, religious and sectarian identity. For example, Turkey has a Sunni-Turkish identity, and Israel has a Jewish identity. In addition non-state actors who are active which are: Kurdish-national identity, specifically the Kurdistan Region of Iraq and the Kurdish cantons (self-administration) in Syria; and those who work with a Shiite identity like Hezbollah in Lebanon, the Iraqi Popular Mobilization Forces, the Houthis in Yemen. Furthermore, the actors with a Sunni identity, namely the Islamic Resistance Movement (Hamas) and the Islamic State in Iraq and the Levant (ISLS).

وەزارەتی خوێندنی باڵاو توێژینەوەی زانستی
زانکۆی سلێمانی
کۆلێجی زانستە ڕامیارییەکان
خوێندنی باڵا

ململانێ سیاسییە هەرێمییەکانی خۆرهەڵاتی ناوەڕاست:
لێکۆڵینەوەیەکە لەبەر ڕۆشنایی بیردۆزی ریالیزم و بونیادگەراییدا

تێزێکی دکتۆرایە لەلایەن

جەلیل عومەر عەلی

پێشکەشی ئە نجومەنی کۆلێجی زانستە ڕامیارییەکان لە زانکۆی سلێمانی کراوە، وەك بەشێك لە پێداویستییەکانی وەرگرتنی بڕوانامەی دکتۆرا فەلسەفە لە زانستە ڕامیارییەکاندا

بەسەرپەرشتی:

پرۆفیسۆر د.نور محمد فرج محمود

پرۆفیسۆری پەیوەندییە نێودەوڵەتییەکان

١٤٤١هـ ٢٧١٩ ك ٢٠٢٠ م

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Sulaimani
College of political science
Graduated Studies

Regional Political Conflicts in the Middle East:
a Study in the Light of Realism and Constructivism Theories

A dissertation submitted by
Jalil Omar Ali

To the council of Political Sciences at University Sulaimani as a partial fulfillment of the requirements for the Ph.D. Degree in Political Sciences

Supervised by
Prof. Dr. Anwar Mohammed Faraj Mahmood
Professor of International Relations

2020 A.D **2719 K** **1441 A.H**